

الراكد بها اجاعا عتي في مياه الاراضي والمياه على الارض ولا يتغير في ناري الطرح  
بالبحر في مياهها مطلقا على الارض خلافا لكونها مياه البحر في مياهها مطلقا  
وتجوز احدها اي حكم الكثرة اذا كانت واحدة متصلة بها حين اللزوم فلا يخفى هذا  
يعتبر في الماء الكثرة بعد اعتبار ما فيها من الماء على الصحيح الا ان كان في الماء  
في البحر غير متغير بها بالماء كونه متغيرا على اعتبار ان الماء يتغير في البحر  
قولان في البحر مطلقا ولو قلنا باعتبار البحر في البحر فالحال ان الماء في البحر  
ان لم يتغير في البحر وكذا حكمه في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
اجاعا فيها انما هو من غير ذلك وشبهه مطلقا على الارض في البحر في البحر في البحر في البحر  
للبحر مطلقا ولو قلنا لا بد من ذلك في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
في تقدير الكثرة في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
بالعربي وهو اظهر وفي الثاني مطلقا على الارض في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
ان لم يتغير في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
قولان في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
وايضاح في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
ومورد على الارض في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
وطبقه في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
وكذا في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
الاجاعا وبعض اطلاق البحر عليها في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر في البحر  
عليه فيها ايضا وفي الكتابين هذا البضم الاجاعا والفقهاء ايضا في ما ليس

البحر في البحر

في البحر

الثلاثة

المكرات

خطي  
مكتبة جامعة القاهرة  
١٨٩٩٣





والدما المثلث بعينه الحضر والنفاس والاحتاض ولعل للاجتماع في الكتابين  
والا فاما غير فاضحة فان عليا الماء فتعد ونزح جميعه من علمها  
قوم كما في الموتى او اربعه رجال كما في الرضوي وعليه فلا يخفى في المسألة  
والصبيان وهو الاشهر الا حوط اثنا اثنان فلا يجوز في الانقص مطلقا  
علي الاشهر الا قومي والا حوط عدم انما به علي الا ان يوم كما لا مطلق  
الفجر الثاني الى الليل علي الاشهر فلا بد من احوال جزء من تلك الليالي او  
واحد من اربعها المقدمة وكذا أهمية الا سبب قبل ذلك ولا يخفى من الليل  
ولا المفقون من الصلوات جماعة كما قبل فلا الاكل والشراب  
الا حوط ولو لم تكن والبقول كثر بلا خلاف في الاول وعليه الاشهر في الثاني  
وفي الغيبة والاجتماع وكذا قال الثلثة في موت الفرس والبقرة واشهر  
بعدهم ولجبة غير ما ختمه علي الاجتماع في الاقل في الغيبة ولو في الاشهر  
سيظهر دلولا جماعيا في المسألة ولو صغيرا وعليه الاشهر في الكافر والاشهر  
في المسلم ما لا ينقضه ان قلنا فيه ينزح الجميع والا فلا حوطه في المتن  
ولو وقع الغيبة الباسية او مطلقا كما في النضر عشرة دلاء بلا خلاف وفي  
الكتابين والاجتماع فانظروا في قطعته فان بعون او خور كما في النضر في  
الاخير علي الاشهر وهو حوط وفي الدائم اقول منشرة اشهرها خور  
للكثير وعشرة للقليل وهو حوط بلا ظاهر وفي الغيبة الاجتماع وفي الزك  
نفي الخلا وعنده الامن المقيدين والمروعي في الصحيح في دم ذبح الشاة  
من ثلثين دلو الى اربعين وفي القليل ولا ميسر ولم اعرف فائده

وبعد

١٨٩٩٣

وشايط الوصفان ينقضان علي الاشهر والبرط في الآخر ونزح  
الكلب شبهة في الجند اربعون علي الاظهر المشهور وكذا في البول  
اربعون وفي احوالها في المرح به قولان في الغيبة والاجتماع في الدنيا  
وبعضه دعوي بعضهم نوايا الا حيا بالعدد ليدل الانسان  
بقوله مطلق والمشهور والحاقة بما لا ينقض فيه وهو حوط ان  
اعتبرنا فيه ينزح الجميع وان اعتبرنا المني فلا ولا حوط وان اعتبرنا  
الا ربعين فلا فخر والحقوق الشخا في غيرها بالكلية من الثلثين  
والاربعة والاثبات ولا بأس به بالنظر في الكلب وشبهه المروعي في الثاني  
سبع عشرة كما في خبر وسبع كما في آخر والا حوط للسنة والاشهر  
للدخول في شبه الكلب الوارد في نصه وفي رواية ثلثون او اربعون  
وفي اخرى مستحوت واللا ولا حوط بل من النص في الاجتماع والمائة  
وما ينزحها الى الماء واعتنا بالجذب سبع ولو مرتبا بدونه في الغيبة  
كما يفيد اطلاق الصحاح واختاره المقيدين ويعرف من حوط بدنه عن  
الاجتماع علي الاشهر الا قومي والكلية لو خرج حيا والقار ان ينقض  
في خبر الجدة كما في آخر سبع دلاء بلا خلاف اطلق الامر للمروعي  
الكلية اربعون وهو حوط وكذا في الثلثين والصدوق في الاخرى

وروي في

مطلقا



الاظهر وقيل فيه قول آخر سبع وعليه الرضى وهو حوط ودلو  
 عليه الصدوق ومسنده لم يظهر ويول الصبي سبع على الاكثر  
 الاظهر وفي الرأى والعقيد الاجماع ونسبوا كل الطعام مطلقا عند  
 الاكثر ومن كان غالب غزائره عند بعض ومن خرج عن القولين مطلقا  
 عند آخر وفي رواية رضوية ثلث عمل بها الرضا والصدوق  
 وهو عطف ولو كان رضيا فدلو واحدا على الاكثر الاظهر وقيل  
 بالاجماع وهو حوط وكذا في رواية العصفور فدلو واحد على الاكثر  
 وفي الغنية الاجماع ويلحق بالعصفور شبهه في المشهور وهو حوط  
 الخامس ما فيها فغير اختلاف شديد بين الاصحاب لا خلافا في انظار  
 في الجمع بين الاخبار والذي اختاره المصنف هو ان يخرج الماء كله  
 الامكان ولو غلب الماء لالا وفي عند ان يخرج حتى يبرأ من التغير  
 يستوي المقدار كان ولا قوي الا كفا بما يبرأ من التغير مطلقا  
 وان كان الا حوط تخرج الجمع مع الامكان شتم التراجع مع عدم  
 التوضوي في غير هذا من رواة التغير ام لا قولان ففيها الثاني  
 وعليه فيجب تخرج الجمع او الاكتفاء بما يبرأ من التغير  
 لو كان قولان ففيها الثاني مع حصول العلم به ووقع علمه

ولا يخفى

المأخوذ من قوله  
 في رواية  
 في رواية  
 في رواية

ولا ينسب البئر بالبلورة وان تقارب ما كما ان ينصل بها بلا خلاف  
 ومع الاضمار ينسب على الخلاف في التخصيص بالملاعات <sup>بليغ</sup> <sup>بليغ</sup> <sup>بليغ</sup>  
 قد رخص اذ راع ان كانت الارض فيها صلبة مطلقا او كانت رطبة  
 مع كون البئر فوقها قريبا والآن تكون فوقها اذ راع على التمام  
 قول آخر غير الحسن واخبار آخر العادل بها لم يظهر <sup>فيها</sup> <sup>فيها</sup> <sup>فيها</sup>  
 فهو ما لا يفتا وله الامم ما سئل بالاطلاق فيكون وقف على الفرض  
 الاضارة ويصح سلبه عند غيره كما يعتصر من الاجام والمصدق  
 والمنزوح بما قبله الاطلا وقص من المنزوح على وجه لا يلبس وان  
 لونه كالمزوح بالتراب وطعمه كالمزوح بالمح والاضافة اليها  
 وكله طاهر في غير بشرط طهارة اصله لكن لا يبرأ من حله تام مطلقا بل  
 خلافا لآمر الصدوق في ماء الورد ومنعها في الاضطرار وما  
 ناد وان لا استغفار على نقل الاجماع على خلافها وفي طهارة ما يحل  
 قولان بل قولان صحيحا واشهرها النع مطلقا ولو كان للنفيد والرضى  
 فقالا بطهارة به مطلقا ولا سكا في في البصائر <sup>بليغ</sup> <sup>بليغ</sup> <sup>بليغ</sup> <sup>بليغ</sup>  
 وكل هذه الاقوال باحثة الان ولا سيما الاخيرين مع عدم خروج  
 مسنده ثابتهما ويحضر بالادوات النجاسة مطلقا وان كان كثير الاجام

فجاستها

على الخبز به



وكما يمانع الماء المطلق في سلبه الاطلاق عرفا لا مجرد  
عراقلة النظر مطلقا وان غير احد وصافه خالفه المانح فيها  
او واقفه على الاقوي لدور الحكم مدار الاسماء وهل الثاني  
المكون واجب على نفيه لما دام لا قول ولا اول اقوي ومع  
ذلك احوط واوحي وما يقع به الحديث لا صغر طاهر ومظهر  
من الحديث والمنجذب لا خلاف ولا كراهة على الاقوي وما يقع  
به الحديث الا كبر مع خلق عن النجاسة طاهر لاجاء ومظهر  
النجس لا خلاف كافي كلام جماعة وعن الشافعي واداء  
وفي رفع الحديث برأيا قول الروي في الصحيح وغيره المنع  
عليه جماعة من القدماء وهو احوط وان كان القول بالجواز مع  
الكراهة كما هو المشهور من التأخير بظاهره وينبغي القطع بعدم  
المنع فيما يتضح من الضالة فيه في الاشياء وكذلك في الفضائل  
الكثير من الصحاح الصحيح مضان في الاخير الى عدم خلاف فيه  
كما استفاد من كلام جماعة وهو يخص المنع تحريما او كراهة  
بالجنب او بيمه والنجاسة والنفساء والمخاض وجهان  
احوطهما الثاني ولا كراهة فيما يستعمل في الاعمال السنوية

بالظن

بالخلاف كما صرح به جماعة وفي نجاسة ما يزال به الجنب اذا لم  
تغيره النجاسة قولان بل اقوال اشهرها واظهرها القيس مطلقا  
والاحوط انه كالحل قبل الفصل فيجب كمال العدد والواجب في الحل  
على ماء الاستنجاء فلا بأس به مطلقا بالنقص والاجماع وهو  
ظاهر على الاقوي في رفع الجنب برأيا وانما وقع الخلاف في  
لاطلاق والاجماع المنقول على المنع عنه في مطلق ما يزال به  
في المعتبر والشهري لم يعتبر فيه عدم العلم بتغيره بالنجاسة او أصابته  
لنجاسة خايم عن حقيقة الحديث المستفيضة منه او غلبت  
احودا كعدم انقضاء الاجزاء من النجاسة وتغيره مع  
عدم سبق اليد محل النجس على الماء وهو احوط ولا يجوز ان  
يفضل الحتام الا ان يعلم خطوها عن النجاسة فلا يجوز بل ان كان  
فيه ولا في عدم مع العلم بنجاستها كما هو ظاهر سابق النقص  
به بل وجب من القنوي ويشكل مع التلق لاطلا والعباد بالمنع  
ليتم له بل قبل هو المشهور حتى لا يجرى بنا وليس الاجماع فان  
والا فالاقول بالجواز بلا اجل التام عما يصلح للمعاينة مضافا الى  
النصوص الصحيحة في الطهارة وقواها من التأخير جماعة في  
القطع بها وانما الاعتناء بل مطلق الطهارة لها بالاحوط

فالتجنية



وليكون الطهارة في طهارة الاستعمال بماء الصالح في التيمم لا ما احتجنا  
 مطلقا اذا كان في آنية ولو كانت غير منقطعة وفي بلاد غير جارة على الا  
 وجاء استعمال النار في غسل الاموات الامع على جهة التيمم كغسله في الماء  
 او التيمم فيه التيمم فيسحق بقدر ما يدهن به التيمم **واقوال**  
 والمراد بها هنا كل ما قليل باخرة جسم حيوان فكلها طاهرة على  
 سواد الكلب كلبه والحيوان والكاذب عا وفي طهرها و سواد  
 يوكل كحيوانه وكذا في سواد المسوخ وفيما اكل الحيف مع خلوص  
 اللغات عن عين النجاسة والطهارة في الطهارة واشهرها على  
 من فاضل من كره الاحتياط وفي نجاسة القليل مما لا يدرك الضرر من الدم  
 قولان احطرها واطهرها النجاسة ولو تجدد احد الانبياء فاشبهها الام  
 بالآخرين من اجتنابها رجاءها والاقوى عدم وجوبها فانها  
 ولو كان احوط ولو في احدها طاهرة فالطهارة بقاؤه على الطهارة  
 وفي حكم المشبهة بالنجس فيجب اجتنابها ولا كذلك للمقتبل اجتنابها  
 بكل منهما ومع انقلاب احدهما يجمع بين التيمم والطهارة بالانجيل في  
 تقدم ايهما شاء الاحوط تقدم الطهارة كما قيل ولو اشتبهت النار بالنجس  
 طهارة واحتملها من نجاسة او الغصوب المحرم المنع من استعمالها  
 وكلها حكم نجاسة سواء ولو بالاشتباه القليل لم يحسن استعماله في الطهارة  
 مطلقا في الشرب احتيارا واجاء ولو اضطرر مع عدم الطهارة تيمم

في آنية  
 منقطع

كلبه

نجاسة  
 نجاسة

الركن الثاني

**الركن الثاني في طهارة الماشية** وهو وضوء وغسل والوضوء بغير سبيل  
 امور **الاول** فيما هو وجبانه وهو خروج البول والغائط والريح من  
 الطبيعة المعتادة وخروجها عن الناس وان لم يحصل الاعتناء والاجاع  
 الصالح وفي حكم المخرج الموقوف في غير خلقه **والثاني** في التيمم  
 ظاهرة عدم الاعتناء فيه وفيه مع عدم الاستعداد اقوال اقوالها  
 العدم واحوطها بعدم الخروج من تحت المعدة ولا سيما مع اعتبار  
 وفي اعتبار الاعتناء في نفس المخرج اشكال ولا فرب نعم الاعتناء  
 للمخرج والدبر فلا يخرج الخارج من فيه ولو قيل للمصلحة على الاحتياط  
 للعتبة فيه وهو احوط والثوم الغالب على الحاشية واستمع والتيمم  
 او فقهه مطلقا اجاء وهو بنفسه موجب كسائر الوجبات للحسن  
 صرح جمع وفي حكم الاعتناء والنجس والنزول العقل والنقل والاجماع  
 والاستحاضة القليل على الاشهر الاظهر كما ياتي وفي سائر النجس  
 او باطن الاحليل والمذنب والتقبيل قولان والاشهر الاظهر العدم وكان  
 الاحوط نعم ولا سيما في المذنب بشهوة **الثاني** اذا بالخلع من  
 مستحباتها فلا لو حصر العود بين الدبر والقبل عن الناظر المحرم  
 يحرم حال الفحش والا لا يستحاضه ايضا احطه استقبال القبلة  
 بمقادير البدن كلها او الفرج خاصة بقاؤه على الاحوط واستباده

بغير سبيل  
 اعتبار

فيما اذا احتجنا

الفحش او حال الاستحاضة



بالماء خير مطلقا ولو كان لا يقتضيه على الاشبه الا انه في الغيرة <sup>في الاشبه</sup>  
 الاجماع ويجزى غسل مخرج البول ويتعين الماء لا زلت في الجرح <sup>مطلقا</sup>  
 اجاعا وقل ما جرح منه هنا مثلا على الحنفية على الا انه لا يخلو <sup>بطلان</sup>  
 بلها الكتابة عن الفعل الواحد والاحوط غسلتان والتكثير <sup>غسلتان</sup>  
 وكذا يجب غسل مخرج البول ويتعين بالماء ان نعد في الخارج <sup>الماء</sup>  
 محل لا يعتاد وصوله اليه غالبا وللوضوء ولا يصد <sup>بطلان</sup>  
 اسلا استنجاء اجاعا وحده الانقاء ويحصا بالاشبه العيز والاذن <sup>بطلان</sup>  
 والمراد به الاجزاء الصغار التي لا تعدل الاجزاء <sup>بطلان</sup>  
 لان لم يتعد المخرج فتجرب بين الماء والاجزاء <sup>بطلان</sup>  
 اجزاء اذا لم يحصل به النقاء اجاعا ولو بقي ما دونه اعتبر الاكل <sup>بطلان</sup>  
 على الا انه لا يخلو ولا يكتفي في الجملة بالتلف عنها على الاقوي <sup>بطلان</sup>  
 ان يستعمل الجرح وغيره من الاجزاء الطاهرة المزيل للعين بدل <sup>بطلان</sup>  
 الاجزاء وفاقا لمعظم رجاء من كل الثلاثة على مجموع المحل <sup>بطلان</sup>  
 فلا يكون التوزيع على الاقرب ولو لم يبق بالثلاثة وجب ما يحصل النقاء <sup>بطلان</sup>  
 ويحتمل الاشارة بان حصل يد منه ولا يجوز ان يستعمل العظم والاذن <sup>بطلان</sup>  
 ولا المطعوم ولا الجرح المستعمل ولا النجس مطلقا بلا خلاف <sup>بطلان</sup>  
 في الاقلين فاحتمل الكراهة فيها وهو ضعيف وفي الاجزاء مع

الاسم

الاستعمال المذكور وان شكك في الاحوط العدم <sup>بطلان</sup>  
 مذهب وان ينادى <sup>بطلان</sup>  
 كثر في التفتيح وتغطية الرأس عند التحول لا يطعم <sup>بطلان</sup>  
 خروجا ولا يبرأ عند التكيف وتقدم رجل اليسرى عند الدخول <sup>بطلان</sup>  
 للرجل عند <sup>بطلان</sup>  
 والخروج والنظر الى الماء وعند الاستنجاء ولو بالاجزاء <sup>بطلان</sup>  
 منه واجمع بين الاجزاء والماء مقدما الا على الثاني والاقتدار على <sup>بطلان</sup>  
 الماء ان لم يتعد مخرجيه ولم يجمع فانه افضل من الاجزاء <sup>بطلان</sup>  
 عما لو تعد فانه لا يكون واجبا لامر الشئ وتقديم الرجل اليه <sup>بطلان</sup>  
 الخروج والبدن في الاستنجاء بما المقعد قبل الاطيل ويكره الجلوس في الشاة <sup>بطلان</sup>  
 جمع من غير وهو وارد المياه كشطها الاطوار ودوس الاربار والتواضع <sup>بطلان</sup>  
 جمع الشاة والمراد به هنا مطلق الطير وهو موضع اللع في الفرس في الصح <sup>بطلان</sup>  
 باولها الله ثور ويحتمل العموم باصناف خروج النفس مخرج النفس <sup>بطلان</sup>  
 تحت الاشياء والمنشأة بالفعل او مطلقا وفي التواضع <sup>بطلان</sup>  
 لنزول القوافل والمتردين واستقبالات القبله وصبي النمس والقمر مطلقا <sup>بطلان</sup>  
 حتى اهلان بفرجه دون مقادير بدنه او ما خفيه مطلقا على <sup>بطلان</sup>  
 الاقوي وقيل في البول خاصه وهو ضعيف ولا يكره الاستدبار عند <sup>بطلان</sup>  
 والاستقبالات عند الغائط لنقل الاجاع والبول في الارض الصلبة

في الاستنجاء  
 في الاستنجاء  
 في الاستنجاء



وفي مواطن الهواء وفي المساجد وما كان على الاشهر الاقوي فيل بالانغ في  
 التبع الاخير وهو حوط وظاهر العباد اختصارا ليلوا بالكره الاكثر  
 فالحقوا به الغائط وهو حوط واستقبال <sup>الوجه</sup> باري بالبول والابود  
 الحاق الغائط بهما ايضا والاكثر والشرب حال <sup>الوجه</sup> في قنينة الماء مطلقا  
 وكذا السواك والاستنجاء ومنه الاستحباب باليمن وبالشمال وفيه خاتمة  
 عليه اسم الله تعالى بشرط عدم التلوث به من غير قطع وقيل بالجمع الكلام  
 وهو حوط بلحق باسم الله تعالى اسم الانبياء والائمة عليهم السلام  
 حال <sup>الوجه</sup> مطلقا وقيل حال النفوس خاصة لا يذكر الله تعالى فانه حسن على  
 كل حال ولا دلالة في ربه ومنه حكمه الا ان لا يحتاج الى تبديل  
 الميعلات بالحواف والضرر في طلب الحرام لم يكن بنحو التصفين  
 ولا لاشارة ورد السلام وتحبذ العاطس ومنه ما كان على التمسك ونهاية الحكم  
 كالمعومات **الثاني** في بيان كيفية الوضوء والفرص منها **السبعة الاولى**  
 النية وهي القصد الى فعل مقادير لا جزء من على الوجه مشتملة على قصد  
 الوجه من وجوب او نداء والتفريق الى الله والاستباحة والرفع حيث يمكن  
 ولا يقرب في اجزاء النية المشتملة على ما ذكره ان كان في وجوب ما صدر  
 القصد من نظر لعدم دليل عليه يعتد به ويجوز تقديمها عند غسل اليدين  
 المستحب الاكثر بل في عدم <sup>الوجه</sup> يتحبب والاخرى <sup>الوجه</sup> عند غسل الوجه فاما  
 الجمع <sup>الوجه</sup> استدراك حكمها حتى الفراغ وفترت عند الاكثر ان لا ينقل من  
 تلك النية الى نية مخالفتها وعند آخرين لا بان يكون ذكرها غير فاعل <sup>الوجه</sup> فيها  
 وهذا **اول**

الاستحباب

كيفية الوضوء

الثاني

**الثاني** غسل الوجه وطوله من فاصلا <sup>الوجه</sup> من اري شهي  
 فنية عند الناصية وهي عند اشياء استدلوا <sup>الوجه</sup> من اري شهي  
 الجبهة فالتي عنان من الراس <sup>الوجه</sup> من اري شهي  
 يتخلل فيها الشعر <sup>الوجه</sup> من اري شهي  
 عشا ويراعي في ذلك مستوي الخلق في الوجه واليد في جمع  
 شعر الناصية وشعر الجبهة العبر عن الاذن بالانزع <sup>الوجه</sup> عن الثاني  
 وقصير الاصابع وطولها بالقبضة الى وجهه الى مستوي الخلق  
 لا يجب غسل <sup>الوجه</sup> من اليد فزاد عنها طولها وغشاها  
 لا الصلح <sup>الوجه</sup> من فاصلا العذارا وبعضها بما يصلح  
 الاصابع ان فترت يجمع ما بين العين والاذن <sup>الوجه</sup> ولا ما خرج  
 من العذار عن احاطة الاصبعين ولا ما خرج عن العار <sup>الوجه</sup> عن  
 عن احاطتها وقيل بالوجه بالمقامين وهو حوط بيها في الثاني  
 لدعوى الاجماع على الوجوب فيه ويجب غسل ما نالت الاصابع  
 من مواضع القدم <sup>الوجه</sup> على الاقوي ولا يجب غسلها <sup>الوجه</sup> في  
 تحقيقه على الاشهر الاقوي والملا يقبلها ادخال الماء  
 تحلقها غسل البشرة المتروكة لها اما الظم فلا من غسلها باليد  
 وغسل جزء مما جا وزها من باب القدم وهل يجب

الوجه من اري شهي  
 الناصية من اري شهي  
 الشعر من اري شهي

الوجه من اري شهي  
 العذار من اري شهي

الوجه من اري شهي

الوجه من اري شهي



لا قولاً والثاني اقوي ويحجب استوي في ذلك شعر الوجه  
 والثارب والحنك والفلج والحاجب والعنق والظهر والرجل  
 من غير الرجل وعرفت الاجماع عليه **الثاني** غسل اليدين مع  
 وهما جميع غطيت الزرع والعقد لان فصل كاستفاد من  
 الصحاح وعليه فمحمداً ما اصالة لا من باب المقدرة  
 مبتدأ بها ولو نكره فقولاً لا شمولاً لها واشهرها ان لا  
 ويكنى الوجه فيجوز لا يستأمن من علاه خلافاً للبرقي  
 الحلي في المقامين وهو ضعيف واقل الغسل هنا وفي الفصل  
 ما يحصل به مستأمن ان يغسل كل جزء من الماء من على غيره  
 لو بها وزيل وكان ذلك هنا ولا يجوز ما ذكره ولو اضطرا على  
 الاغسل الاقوي بل كان ان يكون اجزاء غطت بالشيء الذي  
 حال الضرر وهو اضعف وان كان احوط مع التيمم **الراجح**  
 مسح لشره مقدم الراس او شعره لغير الخوازمية عن خاتون  
 المراد بالمقدم ما قابل للمؤخر لا خصوص ما بين الشرايين  
 بالتأخير ولكن عدم العدد لغيره الى غير ما حوط ويحتمل ان يكون  
 بيقية الليل ولو بالاجزاء من مظاهير اعضاء الوضوء فمحمداً على  
 قول او اذا لم يبق في اليد منه شيء على نحو هو احوط واقل

الواجب

الواجب منه الايمان بما بين يديه من الماء والنجس من الاصبع مسحاً على الممسوح  
 على الاشكال الاظهر وقبل باصبع وهو احوط وقبل اقله لا من اصابع مضمومة  
 وهو احوط افضل ولا سيما في الممر ولو استقبل الشعر في مسحه فمحمداً لا شبهة  
 الجواز مع الكراهة وعليه لا كراهة وقبل بالمع وهو احوط ويجوز المسح على الشعر او  
 البتة ولا يجزى اذ كان على حبل كالعامة اختياراً ويجوز اضطراب **الثاني**  
 مسح ظاهر اليدين وحده طولاً من رؤس الاصابع الى الكعبين لا من  
 السبحة على الاشكال الاقوي وعرضاً ممتداً كلكه ويستحب ثلاث بل قبل  
 بوجوبه والا فضل بكل الكف وهما اي الكعبان فبناءً القدم امام  
 الثاني ما بين الفصل والمنطقة عند علمنا اجمع استفاض نقله حنين  
 العامة كما قبل والقول بان الفصل ما بين الساق والقدم نادر ضعيف  
 وان كان احوط ويجوز المسح هنا كما لو كان منكوباً على الارض **الثاني**  
 وقبل لا وهو احوط ولا يجوز على حبل من خفف ثوبه وممسح  
 المختص على الاحوط الا ان يرد من رداء او ثقبته او نحوها فيجوز  
 وفي حكمة الغسل للثقبه ولو دار الامر بين المسح على الخف وفيه الترجيح  
 اشكال وكذلك في وجوب إعادة الوضوء عند زوال السبب مطلقاً  
 تردد والاحوط التوكيد بخلافه لثبوت رده وهو غير بعيد **الثالث**  
 بين الاغضاء بيداً بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم باليسرى

عاش



بالرجلين ويكفي فصله جليلا يمكن ذكره والشهرون لا غريب بينهما  
 بل عن الخلق في بعض فتاوى في الخلاف عنه فان تم اجاءا والاداءات  
 مطلقا اقوي مع انه احوط واولي بتقديم البهي على البصر  
 المولات ويحيى ان يكمل التوضيح طهارته قبل حصول الجفاف فلا  
 المتابع للحقيقة ولا العرفية مطلقا على الاظهر الاشهر وان كانت  
 وعليه فهل المراد بالجفاف جفاف جميع ما سبقه او البعض مطلقا  
 او الاقربا قول الاول اظهر واشهر وان كان الثاني احوط ثم جفاف  
 المبطل ما كان ضرورة التأخير ولو حصل بغيره لشدة حره في سطل  
 على الاقوي يصح الوضوء عن الزكري كونه اجاعيا والرجوع اعتبار  
 الجفاف احسن فلا يكتفى بالتقديري وتقييدا الاصحاب بالجفاف بالهوا  
 المعتدل لا يخرج طرفة الافراط في الجفاف لا مطلقا صرح به في الزكري  
 والفرض في الغسلات مرة اجاعا والثانية سنة والثالثة بل عترة على  
 الاشهر الاقوي فيها بل على الاول الاجماع في كلام جمع ولا تكرر في المسح  
 عند الاوجوب ولا استحبابا او ليكر لا ضرر في فعله ان لم يفصل الشرعية  
 ومع فصلها ولو استحبنا ما فقد ابدع وليكن وضوء صحيح لا خلا  
 كما عن الشرائع والتركيز ويجوز ما منع وصول الماء الى البشرة كالخارج  
 والذليل ونحوها وهذه الوضوء تحت الاطراف الخارج عن العادة  
 قطعاً وغيره احتياطاً وجوباً ولو لم ينعكس استحباباً ولم يعرفه  
 وكذا

الآن بين

تتميم الوضوء

الا ان يكون تعبداً وهو فرج الثوب والجلات الى الالواح والحرق التي  
 تشد على الاعظام المنكسرة وفي حكمها ما بند على الجرح والفرج  
 او يطل عليها او على الكسور من الدوائر تنزع او يكره الماء ويغسل العضو  
 فيه حتى يصل البشرة انما يمكن شئ منها يحل بهما ولو كانا الترتيب ما كانا  
 احوط واولي هذا اذا كان في محل الغسل واذا كان في محل المسح تعبد الترتيب  
 مع الامكان والامح عليها وفيما يوجب التكرار وهذا ايضا والالتزام  
 على التكرار في كل واحد والاحوط الجمع بينهما والامح الترتيب وما في معناه  
 ولو كان في موضع الغسل اتفاقا كما في عيار جاعة واحتمال الالتصاق  
 ما حوله ضعيف جداً والظاهر كفاية التمسك باقل مستاء وقيل بل في  
 مراعاتها قل الغسل هو احوط وهل جاز المسح عليها مطلقاً مشروط  
 لعدم امكانه على البشرة وجهان والاحوط الجمع بينهما مع الامكان ولا بد  
 من استيعاب الجنبين بالمسح فلا يكتفى باليد في عدم الاحتياج الاستيعاب حقيقة  
 بحيث فيه الخل والفرج ولو كان الجنب في موضع طاهر عليها ومسح  
 تقليل الجبار مع التقيد والكسر الجدي وكذا الجرح والقرح يجب مسح  
 الامكان ومع عدمه فالاحوط بل الا انه وضع جبيرة عليه او لصقوا قاء  
 للعلامه بل قيل لا خلاف فيه ما لم يستره شيئاً من الصلح ويصح يديه وبين  
 التيمم احوط ولا يجوز ان يركب واجبات افعال وضوءه للغسل والتمسك  
 لا غيرهما غير احتياطاً ولا يجوز اضطرار اجاعاً ومن دام به التمسك وتقطير



الصلوة

البول بحيث لا يكون معه قرص نع الصلوة يصلح كذلك أي فرد من تحديد  
 للوضوء إلا عند حدث لا اختيار في ريقا فاللبيط وقيل بوضوء لكل مسلم  
 وهو حسن والقائل الأكثر وهو احوط وكذا الكلام في اللبيطون الغير القادر  
 على ٢ الحفظ من الغائط والتيمع بقدر الصلوة فيكفي بوضوء بعد الحدث  
 الاختيار في على الاظهر ويجوز لكل صلوة على الاحوط والقادر على ذلك  
 ولو جاءه الحدث في أثناء الصلوة فووضوا ويصلي على ما صلى على الاظهر واستأ  
 على الاحوط بل الاظهر **الفصل الثاني عشر** امور وضع الائمة على اليدين مطلقا  
 كما يقيد بطلا والعبادة وغيرها واذا كان واسع الرأس والاعمال  
 كما قبل فلا بأس به والاخراف لها ولو غسلها والتيميد عند وضع اليد  
 في الماء او على الخمينين والجمع اولى فلا ضرر في تركها اجاعا والموجع حول  
 على التأكيد وترتبه التيميد وعسل اليد من التيميد بن النجوم والبول على  
 لغيره بل لفظا مطلقا ولو كان البياض الماء كثيرا او قليلا والادوية  
 الرأس على الاقوي والبول في كل من الغائط والبول حول على ما  
 اذا اتى بها معاً والمضغرة والاستنسا مع تقديم الاقل على  
**الثاني** والاولى ثلث الغرغرات في كل منها ولدن يبدأ بالرجل في الغسل  
 نظاهر هذا غير علمه ريبا ظهرها ولو في الغسل الثاني على الاظهر  
 وقيل باختصاص ذلك بالغسل الاول ويستحب العكس في الثانية  
 الاجماع في الغنيرة وكيفية وتجبر الخنثى باليد اليمنى لظاهر البول على الاظهر  
 وبين

سنن الوضوء

كيفية الوضوء

والمرأة

وبين الوظيفتين على الثاني والله عام عند غسل الاعضاء **باب**  
 بينه وهو روي في موضعين روي في الاستسباب وطوبى الاصبع **باب**  
 افضل عند اي قبل الوضوء فانه يفعل بعد والا في تقديم  
 عند غسل اليد وهو من سنن الوضوء وان استحب مطا فانه  
 هنا أكد ويكره الاستعانة فيه اي طلب الا عانة من الغير فمقدما  
 كعب الماء وواضعا واستحانه والتيميد لانه اي تخفيف ماء  
 الوضوء عن الاعضاء المغسولة بالماء **باب** في بيان احكام من  
 الحدث وشك في الطهارة بعد او يتيمها وجعل المتأخر منها  
 ولا فرق في حال الطهارة لعلمها بالثابتة على الامرين وعلى من  
 على الاظهر الاقوي والمراد بالشك هنا وفيما سياتي ما يعطى على  
 الاقرب رويها الحق فيها باليقين وهو ضعيف ولو يقى الطهارة  
 وشك في الحدث بعد ها وشك من افعال الوضوء بعد انصرف عنه  
 وان لم يقم من محله على الاقرب يني على الطهارة ولا يعيدها الا  
 تجديد الا اذا كان الشك في الخلع بالبل بعد الجواز غير استبراء  
 اجاعا كما قبل للصحاح ويحصل الانصراف بالافراغ من الخمر الا  
 ولو شك فيه التيميد مطلقا على الاحوط وقيل ما يطل الوضوء  
 في الاضيقا  
 عدم المراء

مسحها بالما تورد في الوضوء

الركن  
يقضها

في شئ

الحدث بخروج

في الاضيقا  
عدم المراء



ولو كان الشك في الأفعال قبل انصرافه عنه بان شك فيها وهو  
منقول بالوضوء اليه اي بالشكوك وبما بعد ما له يحصل  
الحل بالموالات والافعال تخصيلا لها ويختص الحكم بغيرها  
واما هو فكفا في على الاظهر لو ثبت ترك عضو من أعضاء  
اي غسله او مسح اليه اي بالتردد على الخالين اي حال الوضوء  
وبعد وبما بعد ان كان ولو كان ممسحا ولو لم يبق على اعضائه  
فذلك اخذ من حيث الغلبة لانه على الاحرز وان كان الاطلاق  
اقرب ولو لم يبق فذلك أصلا وجعل عليه ان يستأنف الوضوء قطع  
الامكان السبع بالبدن في الوضوء ثانيا لكثره المأثم واعتدال  
واقامع عدمه فقولنا استئناف ماء جديد للسمع او العدول اليه  
الثبوت قولان والثاني اقرب ولجمع بينهما احوط لا يعيد  
الصلوات وجزا لترك غسل احد الفرجين وصلاتها في ذلك  
مظن فلا يحسن ان يعيد الوضوء كذا في الشهر الاقوي في  
القاسم ولكن يستحب الامانة في ثابتهما سيما من البول  
ولو كان الخارج احد الحدتين غسل بخرجه دون فسخ الاكره  
نظرا وفكر هذا الحكم في آداب الخلق كان اذ لم يزل وفي  
جواز من كتابته الصحف للمحدث قولان اعلمها المتأخر  
وهو انهما **انما الغسل** فقيه العاجب والمندوب

وهو انهما  
واحد منهما

فالعاجب

فالعاجب منه مستند على الاشهر الاظهر **الاول** غسل الخبايا  
والنظر في موجهه وكيفيته وحكامها الموجهة  
انزال المتى وخروجه الى خارج الحد بجماع او غير في  
نوم لا يقطر من رجل او راس من الحبل المعتاد او غيره مظن  
وربما قبل باختصاصه بالعتاد وما فيه معناه كالحل في الوضوء  
والعلل اظهر وان كان **الاول** احوط ولو اشتبه بغيره كغير  
الرجل الصبي بالدق والشهيق وفور البكاء واخرج من  
غيره من الاوصاف كقرب الخبيث من رائحة الطالع على الاظهر  
الاغتسل بها ايضا احوط وكيف في الرجز الشهيق خا  
قطعا وكذا في الرأس على الاقوي ويجب ان يغسل المستنقظ  
اذا وجد منيا على جسده او ثوبا الذي ينعرج به سواء قطع  
عنه او ظن والاشكال في الاول واقا الثاني فيقتضي اطلاق  
ويقل عليه الاجماع وينبغي الافتضار على موقر وهو من  
لخالفة الاصل وجزمه الفقهاء من اجتناب القيد عن التبرك  
فلا يجب عليه ان وجب له مع عدم علمه بان من غير مظهر  
منه او شك كان في ثوبه ام لا على الاقوي وان كان الاحوط

شك في حاله







عند السجدة الحرام ومجد النبي صلى الله عليه وسلم فخرج القدر من ربهما ولو اجبا  
 ولو احل فيهما او حصل فيهما اجبا لنتيم لم يجر منها وجب با على الك  
 الماقب ووضع شيء فيهما مطر وان يطره البث بل ولو طرجه من  
 الخارج ويجوز الاخل منها وذكره قرارة ما زاد على سبع آيات  
 الى السبعين وثباتها ومن الصف وحلها النوم حتى ما ينشأ  
 فتختف الكراهة ولا ترد على الاصح وان لم يمكن من الوضوء فم  
 يتخير في تيمم البطينة عنها حديثا وعن الفضل اعلم اولى والاكل والشرب  
 ما لم يتقصر ويستثنى فتختف الكراهة بها في المشهور وقيل بها  
 مع غسل اليدين وقيل او بالوضوء وقيل بغسلها وبما يقتضيه  
 فيه غير ذلك من الاقوال والنصوص وكلها حسن وينزل الاختلاف  
 في من ائب الفضل وظاهر المعنى انتفاء الكراهة بذلك والاد  
 الحقة كما نص عليه في الشرايع والحضاب وهو ما يلقون به من غير وجعل  
 الاختصاص الاول وكما يكون الخضاب بعد الجنابة فكذلك العكس اذا  
 اخذ الحاء ما خذه كما في رواية ولو راي الخبيث بالانزال لا مشيتها  
 بالمني بعد الغسل اعاده الا مع البول قبله فلا يعيد ولا خلاف في ذلك  
 مع الاجها ومطرها في المنى والشرايع او يشترط تغذي البول كما هو المشهور  
 ولادليل هنا من اجل بل اطلاق النصوص لا عادة مع عدم البول  
 بل فعه ولا يربا نه احوط ولو احدث بالاصغر في اناء عمله

النهودم

للهم

ثلث اجزائها وامنها بحسب الاصول وجوب الاتمام والوضوء  
 لكن الاعادة مشهورة ومنه وصلا الاصول الجمع بين القولين الاتما  
 والاتمام والوضوء فمجرى غسل الجنابة عن الوضوء با جماعها  
 ولا يثبت ايضا على الاصح المشهور وفي اجزاء غير من الاعضاء  
 تركه اظهر انه لا يجزى بل يجب الوضوء وعليه المشهور وبه  
 الرضوي والروني في القوالي لا من الجمهور الفصل غسل الجنب  
 والنظر فيه وفي احكامه وهو في الاغلب دم اسود او احمر غليظ  
 حار ابيض لم يرفع وقوة عند خروجه لهذه الاوصاف مما ان  
 دم الاسحاضة حيث اشتبه به فان اوصافه بطرفا من  
 الاوصاف المذكورة فلكل اشتبه بالعدنة اي دم البكا وحكم  
 لها بطريق الغتسر التي تستد عليها والمحيض بانقاسها وان اشبه  
 بالقرحة حكم لها فخرج من الجانب الايمن والمحيض المخرج من اليسار  
 الاصح الا مشهور وقد بالاغلب ليندرج فيه ما امكن كونه حيا  
 فانه محكم به ولو لم يكن كذلك كما سيأتي ولا حيض مع دأينه  
 بعد سن اليأس وسياتي بهانه في بحث العدنة ولا مع الصغراي  
 قبل اكمل تسع سنين لبعائها فيها وهل يجمع الحيض مع الحمل  
 روايان واقول مختلفان الا ان احتمها واظهرها الجمع واظهرها

احكام الحيض  
 وغتسرها  
 العبط والدم  
 لا يغسل الظفر  
 صح



بين العاصم انه لا يجمع ومع ذلك ففي عصره من ذلك ولا يثبت ضعف  
 واكثر من عشر ايام وامام واقلة ثلث ايام فلو ان يوما او يومين  
 ثم لم يترك في انقضاء العشرة من اول السنة فليس ذلك الدم حيفا  
 اجماعا ولو امكن التمسك في حله العشرة فالمرعي في السنة العشر عليه  
 الشيخ وغيره ولا يخلو اعرف في الاصول الا انه خلافه هو المشهور  
 دليله غير معلوم عند الرضوي ولو لا الشهرة لاسكن دفعه عليه  
 فيجاء في الدم فيلزم بل بها يجمع في وضع الكرم فلو  
 ولو قبل على الاقوي وفي اعتبار البلل الاولي والاقتضا عاها  
 اشكال والثاني اقرى بان لو كان خلاصا اجماعا على ما هو في التمسك في المشي  
 وما في السنة من الثلاثة اي يجمعها الى تمام العشرة فلو كان في السنة  
 فهو حيفا وان اختلف لونه وكان يصفى الاستحاضة ما لم يعلم انه  
 لعنه اوضح او مرجح ولا فرق في ذلك بين غير ذلك العادة صحتها  
 صاحبها ولو عدت به ما دون العشر فحكم على ما زاد على ايام العاصم  
 يكون حيفا ايضا ولو كان بعد ايام الاستحاضة على الاقوي في ذلك  
 اقام نجا والدم على العشر ومع مجازي عن العشر ترجع ذات العادة  
 اليها فيجعلها حيفا وغيره كان او عدوتها اوها معا لهما في الاولين  
 نهج

قد جعلان نيل  
 ولو اكله ثلثه في حله  
 عشرة نقول ان المرعي  
 انه حيف من

فالتسعة

العشرة

الاستظهار

له في  
 له في  
 له في  
 له في  
 له في

ترجع فيها العشرة الى احكام البتلة والمضطره والبلدة بفتح الهمزة  
 وكسرها وهي لا يستقر لها عادة لا بتدائها بالدم كما في عاقل العبرة في  
 المضطربة وهي من فبب عاداتها او كبرها بالدم من غير استقرار  
 لوجان الى التمسك فيحذلون ما يصفى الحيف في رطب وحيفا وما عدا  
 استحاضة ومع هذه التبريقا فالدم في الصفات واختلفوا مع  
 ما بالصفحة اقل من ثلث او اكثر من عشرة او كمن ماله في الصفح المحكوم  
 طهر او مع التمسك اقل من عشرة ترجع البتلة الى عاقل اهلها  
 اقلها من المضطرب او اقلها كالنصف والعن والعلة والبلدة ولا  
 تعتبر في البلد على الاقوي والمتمسك بهذا ارجحها الى اقواها  
 ذواتا فان كان لا تاريا واختلف كما عليه جماعة او مطلقا كما هنا  
 ولما عرفت انه مستدل واحكاما ان لم يكن اجماعا فان لم يكن الاصل والافران  
 او لا يثبت وان غلب بعضهم على الاصح رجعت في المضطربة  
 الى الروايات وهي اخذ مستفيضة كل شهر او سبعة كذا في نسخة منها  
 الى الاصل ارجح في ذلك اوله ثلثه من شهر وعشر من اخره  
 في البتلة بها شائت منها وهذا اقل في البتلة مستدل

نحوها

مختلفات







وتجاوز المجمع العشرة فالتوجه للعادة على الاشرى الاظهر  
 وفيه قول آخر ترجح التيمم وهو من ذلك ولا فرق في العلم  
 بين الحاصلة بالاخذ والانتطاع او التيمم على الاقرب  
 ثم ان محل الخلاف في المعلن انقال الدين اوانفسا  
 مع عدم تخلل اقل الطهر بينهما اما مع الانفصال والتخلل  
 فغيره بخلاف من وجب آخر والاخرى جعل العادة خاصة  
 حينئذ قبل مع التيمم بوجوه خفيف ونزلت ذات العادة  
 الوضوء مطلقا المأثورة والصوم بجبره ووجه القدم اجماعا  
 اذا كانت في ايامها ومطلقا على الاشرى والاخرى وفي بعض  
 المبداء والمضطره وقتا بذلك تفرقة واختلاف بين  
 الاصحاب والاشرى الاظهر ذلك ولكن الاحتياط للعبادة  
 اولى متى نتيق الحيف يعني ثلثة ايام كما عليه المذنب  
 واعلم ان من لم يتقرب لها عادة اذا قطع دمها لدون العشر  
 لتيمم وجوبا بوضع القطعة كيف شئت على الاشرى  
 فان خرجت تقية فقد طهرت فلتفضل من غير استظهار  
 وكذا ذات العادة اذا قطع دمها عليها ومع الاستمرار  
 والتجاوز عنها تستظهر وتضام بترك العبادة استحبابا

على الرمز

انما اذا قطع  
 دمها فلو كانت  
 بغير وضوء  
 مشتمل للعادة  
 ولا تغسل  
 كونه على  
 ٢٤٢

على الاشرى الاخرى وقيل وجوبه او وجوبه واولى بعد ذلك  
 بيوم او يومين او ثلثة ثم هو متخاضة فعمل عمل المتخاضة وقيل  
 الى العشرة ان احتج اليه فان استمر تجاوز عنها كان ما بعد ايام  
 الاستمرار مطلقا استخاضة قطعا وانما في هذا التصريح والعبادة  
 وجماعة كونها حيا ولكن المشهور كونها استخاضة ويستند غير  
 مانع الا انه احوط فتقضى ما تركته فيها من العبادة والا يتيمم  
 بل انقطع على العاشرة دون قصص الصم الذي استحب فيه  
 بعد ايام الاستمرار ايضا لما من ان تراه المرء مطلقا من  
 الثلثة الى العشرة مع عدم التجاوز حيفا دون الصائم الذي  
 انت بها في الظاهر كون ايام الاستظهار مع ما بعده ان كان  
 على الاشرى الاظهر بل قيل اجماعا واقل الطرس عشرة ايام اجماعا  
 لاحد لاكثر بل خلاف الا من الحلي وثلاثة اشهر ومن ادرك  
 فتعقد لا يقع لها طهارة ولا صوم ولا طواف ويحرم عليها  
 واجبة كانت الثلثة او مندوبة مشغولة بالحيف كانت  
 فيها ام ناسية ولما قيل ولا يرفع لها حدث مطلقا  
 لو ظهر من قبل نقص ايامها وان كان في التقاء التخلل مع ذلك يكون حضاوا  
 يحرم عليها ودون الساجدة الاجتناب فيل خاصة بعد المسجد

احكام



ففيها ايضا وكذا حرم عليها ما وضع شيئا فيها لا الاخذ منها ففيها  
وقد امة الخلال وابعاضها وسق كتابه القلان ويحرم على زوجهما  
من في معناه وطلبها قبله على الاطس او مطلقا على الاحوط اذا  
كان علما به وبالخير عامدا الجماعا ويلحق بالعلم به الظن المستغنى  
من اخبارها به اذا لم تكن متهمه ويلحق احام الاستظهار باتمام الحين  
وجوبا على التول بموجبه واختجا باعلى تقديره والاحوط عشرين  
لكن فيها الى العاشر مطلقا ولو على الثاني لاحتمال الخفي لاقتضا  
عليه كما تركه في بلوغه حد الوجوب كما قيل نظر ولا يقع حالها  
مع دخوله اى الزوج بها وحضوره وغيرها بما ياتي في عمله  
ويجب عليها الفصل بشرط بالظهور مع التيقن اوها في حكمه  
وتفناء الصوم الواجب المتفق في اتمامها في الجملة او مطلقا حق  
المندوب على قول دون الصلوة فلا تجب عليها قضاءها <sup>الفاروق</sup> ولا تجب  
لا مشقتها بتكرارها ولا غير ذلك وهو يجوز لها ان تسجد لوجه الله السجدة  
لوتكرها واستيقن بها قولان والاشهر نعم لها ذلك وهو الاشهر في وجوب الكفارة  
على الزوج بوضيها وقولان احطهما الزوج وهو الاشهر من التقديس حتى  
الحق اذ عا عتقهم الاجام عليه فلا يترك الاحتياط معها مكس وحيي الكفارة  
دينا واي متعال ذهب خالص مضروب ولا يجرى اليه ولا القيمة على الاقر في اوله  
اي الخيض ونصف في وسطه وربع في اخره ويختلف باختلاف الخيض الذي

وطئ فيه

ففيها

وطئ فيه والثاني قول القلان المستند لحد التلوة وهكذا فان جاءه كانت تمام لا  
عليه الا قرأه وصرفها عند الاصحاح مستحق الزكوة ولا يعتبر فيه التقدير ولا كماله على  
الوضوء ولما كانت مطاوعة وليست بحالها الوجوه النوبة والتقريب دون الاحتياط منها حذر  
لوقت كل صلوة من صلواتها اليومية وذكر الله تعالى بعده مستقبله القبلية  
مصلحتها بل يجب شأنا لا طلاقا ليعرف ان كان احتيا والمصلح ان كان احوط ولكن  
الذكر قد صلواتها كما في الحسن وبكره اما الحضا به كالتجسس فقراره ما عد الغنائم  
الاربعة حتى السبعين والسبعين هنا على يقتضيه اطلاق النص وكلام الاكثر  
قيل لا يشترطها كالتجسس ولا يخلو عن وجه ولكن الاطلاق لحوط وحمل الحفظ وليس  
هاهنا وبين سطوره والتزج ومن في هذه الاستصحاب منها بها بين السجدة والركعة  
حتى القدر ولا يكره ملحقه عنده وطلبها قبل الفصل وتناكرا لا يمكن نسبها ولا يجوز  
عليه وطاع على الاشهر الاقوي والاحوط ان يامرها الفصل فحما ثم لياتيها ان شاء  
والا حاضرت بعد وجعل الوقت للفرقة ولم يتصل مع الامكان بان معنى من الله  
مقتضى فعلها ولو تقف بعد رواجب وفعلها يتوقف عليه مما ليس بها عمل لها  
فاخرة مضت اجازة ومع عدم الامكان لم يجز القضاء ولو ادركت بقوله  
اكثرها على الاشهر الاقوي وكذا لو ادركت من آخر الوقت قد مر الطهارة  
وبغيرها من القدمات المفقودة وادركت الواجب من ركعة من الصلوة بحسب  
حاله لا جرت اذ لم يدر حتى في الظاهر ان قرب ومع الاهان بها وجب قضاءه  
تفصيل كما عتبار الجنب في كنفه وواجباته ومندوباته لكن لا بد من معرفة <sup>من</sup> الاحوط  
كما مر فلا عمل الا استحاضه ومها في الاغلب اصغر ارد ويجب  
للقدر وقيد بالاغلب ليدل رج فبغير ما استند ذكر بقوله لكن ها تراه  
بعد عادتها واتمام الاستحاضه وايض كأن مستند الى تجاوز العشر و



وبعد غايته انفس وبعد سن الياس وقبل البلوغ الى حال النسخ ومع ذلك على قبل  
 ولا على الاصل الاظهر ان جميع شرايط الحيض كما مر من غير نسخا منه ولو كان  
 الحيضات كما كان عينا حازا او بعد ما كان الحيض في جميع ذلك ويجوز ان يكون بعد  
 في غير عيان ولو كان حظه فان الاستحاضة تنقسم الى قليلة ومتوسطة وكثيرة لانه  
 اقل ان لا يغسل الفطنة اجمع فظاهرها وانما يغسلها كذلك ولا يغسلها شيئا  
 ينقص الى غير او يسيل الى الخثرة فان لم يغسلها من الفطنة لم يغسلها بل يغسلها  
 تطهيرها لعدم الغرض من هذا الدم ولو كان ثلثه وعليه الاجماع عن الناصية و  
 الشبهة والنجاسة في الحيض فمسموح بغير غسلها من الفطنة عند البلوغ على  
 القدر بين والوضوء لكل صلوة على الاستحاضة الاخرى وعن الناصية الاجماع ولا فرق  
 في الصلوة بين الفحش والندب وان غسلها ولو يسيل من مفرجها مع ذلك على ان  
 الفطنة والوضوء لكل صلوة في الفطنة لانه في غائتها لا يكون في النجاسة الاجماع  
 وغسل الفطنة لا يغسلها كما قيل في غائتها صفة الفطنة في الاجماع وهو على ما  
 بالغرض في اولها من الغرض عن الفطنة وكذا لو كان سال عن ما مع ذلك في  
 غسل الفطنة لا يغسلها من الفطنة وغسل الفطنة في الغناء جميع بينهما  
 صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وان كان من غير الفطنة لا يغسلها  
 لا اشكال فيها على النجاسة وانما في خلافه في الفطنة وما في الفطنة وما في  
 بل وانما يغسلها مع كل غسل وكل صلوة كما هو مخرج جيع وانما يغسلها في كل  
 الاجماع ويجوز الدم الموحى به في الفطنة وان كان في غير وقتها انما  
 يكون فله غسلها بعد كما يشترط من الحيض ودمه قبل باعنيان وفي الصلوة  
 ولا يشاء ذلك ولا يحل بل الاظهر وجوبه معا فبذلك الصلوة للوضوء والصلوة  
 كذا في بين كل صلوة يغسلها في الفطنة لا يغسلها في الفطنة وانما يغسلها في الفطنة  
 على ما هو عليه في الفطنة لا يغسلها في الفطنة لا يغسلها في الفطنة لا يغسلها في الفطنة

على الفطنة  
 والغسل بها

ولو تعلق بالصلوة والوضوء ولا الصوم لو تعلق بالاول ولا من كتابه الفقيه  
 ولو تعلق بشيء منهما ويجوز لها اللبس في المساجد مطلقا على الاقوي وفي  
 توقفت عما على الاعمال في الجمل او على اقوال والا حجة التوقف عليها اجمع وانما  
 للوكرة ولا سيما في الاعمال ولا يجمع بين صلواتين بوضوء واحد على الاقل  
 فيجب به على الاظهر كما مر ويجب عليها الاستحاضة ولا احتياط في منع من التعدي  
 بعد الامكان بعد غسل الفرج وتغيير الفطنة لعدم الغرض من هذا الدم  
 ونقصا عما ذكره قبل الوضوء في الفطنة وقبل الصلوة في الفطنة ولا فطنة ولا فطنة  
 يلزم من المساس بالوضوء فيستظهر بقدر الامكان بعد ظهر الجمل الحج غسل الفطنة  
 في كل سنة وهو دم الولادة فلا يكون بنفسها نفسا الا مع وقتها الذي ولو ولد  
 ولدت نائمة في الثلثة ثم انما لا يكون الدم ايضا نفسا حتى يري بعد الولادة بان  
 يخرج بعد خروج تمام ما بعد او ميتا او ميتا انما وان كان مصفرا او  
 بان يفاو ويخرج جزء منه وان كان ففصلوا نورا انما فيها كان استحاضة  
 الاصح امكان كونها حيفا خضرا كما مضى ولو تعذر الولد فذلك نفاس وان  
 الفصل وينتقل من الفطنة الى الفطنة وعلى جميع ذلك الاجماع تحقفا او تمكينا الا  
 على الخلاف في غير واحد لا فطنة بل انما يستاه ويجعل بوجوده في فطنة في الفصل  
 ما انقطع بعد ذلك ويوجد بما كثر في رعايات واقوال اشهرها وانما فيها انما  
 لا يربط على العشرة اكثر من الفصل في اكثرها لغير ذلك العادة وما اوجبتها  
 مع انقطاع الدم عليها وانما مع الفحش فعادةها ويجب على النساء مطلقا  
 ان يغسلها بالامتنان عند انقطاعها من الدم قبل العشرة على ايض فتنص

الفصل من فحش

الفصل من فحش

الفصل من فحش



20

ويطبق قول الله ولقد حمينا وجهك بآية اليمين وما آمن أن كانت من قبضتي  
 تغطي ثوب وان يقر عند القرآن قبل الموت وبعد وخصوصا ليس من الصفات قبل  
 ذلك ارجع عنده ان مات ليلة في الصباح في المشعر ولا شا هذا المصير والموت ضعيها  
 د واما ارجع عنده ان مات ليلة في الصباح في المشعر وبعلم المؤمنين بموته القصد  
 واجتيازته وجعلوا عليه وينفقوا له في كتب العلم والاجرة لا يستغفروا له عليه  
 العجز فيمنعهم وان يجعل تخمينه وابداعه نراه فانتهى كلامه الأشع الاستباه في  
 مائة ولا يجوز فضلا عن جهالة من جعله في المشعر ايام الا ان يعلم قبلها تغريمه  
 من امارات الموت وان كان ذلك مصلوا لا يجوز ان يشرك على عيشته ان يرضى  
 انما عاكما من كل طرف ويذكر ان الحق في الموت في حق او لا في حق ان الملك  
 ثباتي بذلك فان حصرنا في حق الموت على المشعر اذ فيه خروج نفس من جوارحه  
 ان يلبس في حله ويصلب عليه كما في الرضوخ ويقل بكونه ان يجعل على يده في القائل  
 متقيا عليه في الجوارح والاعمال وفي التخصيب في الطلب ان يسمع من الشوق ولا يسمع  
 غير ذلك ولا حرمه القياس الثاني في بيان الفصل وفيه من ان الميراث في العاصية  
 قبل نفسه بل لا يجزى في الاشارة مغلطا او مرتين للفصل ولا زالت اوقفت ليلته  
 مصاحب لغني من السدس في طوئا او مرسا اقله ما يصدر عن عليه اسماء  
 واكثر ان لا يخرج الماء عن الاطلاق في العسل الا انهم بما عاصوا الله  
 من الكافور في ذلك ثم جازا الفرج ابي الخالص عن ابي عبد الله صلوات الله عليه في معنى  
 عسل بما عاصوا الكافور وان اشغل على شيء منه وان كان الاصل في  
 الاية عسل مطلقا لا مذهب في الميراث في بيان يكون كل من هذا الاصل انما كمال الخا

مجلس  
شماره ۱  
تاریخ ۱۳۰۲  
محل



فيبداه بفعل رأسه والرقبة ثم يدا منه ثم بيا سر وفي الجوار الانماس  
 هذا عن الترتيب وجهاً احوطهما العلم وان كان الاجود نعم ويعتبر  
 فيها القيمة مقارنة لاول كل منهما على اقع الاقوال ومن الخلف  
 الاجماع ويتولاها القاب مطلقاً لانه الخاسل لا المقلب ولو تعد  
 السدد والكافور كفت مرة بالفراج عند المنصف وجاءته خلاف في اللحم  
 وبقا ظهر واحوط وجوب وفي الموضوعة او استجابة قولان والاحتيا  
 اشد عند المنصف والاكثر لا يخلو عن نظر بل التردد احوط ان لم نقل  
 الموضع كما هو مخير جمع ولما الرجوب ففي غاية الفتح ولو خفف  
 لغضبه تناثر جلده او غير يتم كالحج العاجز ومنه ان يوضع على  
 مرتفع من خشب ونحوه مرجعاً الى القبلي نحو تنجبه حال الشرح ولا  
 يجب على الاشر وكنت احوط مطلقاً بما ليس من السماء وان يفتق  
 جفيرة باذن الوارث وينزع شدة من مقتدر المنق وفيه تصحح بان  
 حله بعد الغسل هو انما هو تعليلهم الحكم بانه منقته النجاسة فيتلطخ  
 به اعلى البدن وعلى تقدير نزع شدة من مقتدره او تنجفه عن النجاسة  
 المحرم وجوباً ان كان الناظر والا فيقتب الاستصحاب وتليين اصناف  
 يترفق اه المكن والافتيه وان بفعل رأسه وجعل امام الغسل  
 يترفع السدد وان بفعل فرجه بالوضوء لى الانسان مجتهد عند  
 جماعة ومضوا بالسدد عند آخرين ولا يبدل بفعل في موضع

الفحص بفتح  
 القاب  
 وما لظن  
 فاعلم  
 ان  
 القاب  
 من

المرحلة الثانية

استظهر  
استفاد

المرحلة الثالثة  
المرحلة

ثلاثا  
بدر

عليه بما السدد من نفس الاصابع الى نصف الزنط ثلثاً ثم يبقو  
 الايمن اوان بفعل كل عضو منه ثلثاً ثلثاً في كل غيبة من الاغسال الثالثة  
 وان مسح بطنه في الغسلتين الاوليتين قبلهما الاكامل فلا يفتق فيها  
 ولا في الثالثة مطلقاً بل يكثر فيها وان يقف الخاسل على عيبيه وان يجلس  
 الماء الذي يجرد رجليه في ماء القبلة وان ينشف بعد الفرج من الغسل  
 ينشوب <sup>ويكون</sup> فقاءه وقص شئ من اظفار وتجميل شعره ووضوئه و  
 لو فعل ذلك دفن ما ينفصل منها معه وجوباً للبرية في الصحيح وجعله  
 بين رجلي الخاسل وار سال الماء الذي يغسل به في الكنف المعد للنجاسة  
 وفي معناه على الاحوط البالوعة اذا كانت عليها مشتملة ولا بأس بالبالوعة  
 اذا كانت عنها خالصة بل مطلقاً لا ملائق الرقابة <sup>في بيان الكفن</sup>  
 والمواجبة تلك قطع منير بغير التيم ثم الضيق التاكثه ويواين السد  
 والركبة والى السدد والقدم افضل مع وضو الوضوء الوضوء وفيه يعل  
 الى نصف الساق والى القدم افضل بشرط ما شره وان كسر القدم فيتم  
 جميع البدن طوله وعرضه ولو لم يداخه كما قيل ولكن الاحوط الرقابة طوله  
 بما يمكن شدة من قبل رأسه وجعله وضواً بحيث يمكن جعل احد جانبيه على  
 الاخر <sup>ويكون</sup> في جنبها القدم بحسب حال الميت ولا يجب الا  
 الامور وان مالت الوارث او كان غيره

ثم بالايدي  
 الملح بضم  
 طرد







بالسواد في المنه وبقيل طلق البقع وان جعل في صلب الميت وفي غير شئ من الجوف  
 على الاظهر وقيل في تحت وفيه ضعف وقيل بكرة ان يقطع الكفن بالحديد والفا لك  
 الشجان فالر في التفتاب سمعاه ملاك في من الشيع وكان عليه علمهم وغز الغرض  
 وشيئت منا بغيرهم فخلصنا من الفروع فيها بكرة ولا بأس في <sup>المرء</sup> بيان الدفن في  
 والفر من كفاية اعدان موافقة في الارض وفيه من جسد من السباع ويكتم  
 لا يجد عنك لا شأ ولا حرفة كالارض عن وضعت في بئر ونحوه وان جعل الوضيان  
 وان يرفع على جنبه لا من موضع القبلة لوجهه وقادهم بغيره ولو كان الميت سمع  
 البحر فغسله بالماء قبل ان يغسله وتكفينه وتخطيطه والقتل عليه  
 والفر من وجهه في بئر ولا يرد اليه ولا يحط ان لا يبدل عن هذا المسابقة  
 مع الامكان ولا يجوز في الكافر في مقابر المسلمين <sup>او لو كان</sup> وفيه حكمة  
 من مسلم يوطئ صخرة او مطلقا على احتمال اهل دفنت في مقبرة المسلمين  
 يستدبرها القبلة او لها التواك والفا باله ليعود بل عن الكفر والفر من  
 الاجماع فلا بأس به وفي حكم الذميرة غير امطر كما يقبله العلماء <sup>ومنه</sup>  
 اتباع الخنازق والتسعة او يندب الشئ اعطاه او مع جانيه او بكر اما  
 وتراجها اي حادها على من جواسه الا ربع كلف التفتق والبنفينة <sup>فيها</sup> ولا خائفة  
 سقوط مرقع ولا افضل ان يبدأ بمقدم السر الا من عاقبة الا ليس  
 بموقوف ثم يوطئ اليه على ما جف من الايمن ثم يوطئ على حوله  
 الى ان يرجع الى المقدم وحفر القبر من رامة التخذ لمرء الى

في بيان  
 التفتاب

جانية

في البحر

من اقر

على

معتدلة

التوفيق

التوفيق  
 وان جعل لمرء اي حفره واسعد بقدر ما يحيا عمل الميت ما الى القبلة وان شفي  
 القار لما ليس ويترك الى حافا لجل اذ ان ويكتف راسه ورجع الضمير  
 القائل ويدعي الميت عند نزله الماء في دوان لا يكون التا لمرء او لا  
 اذا كان اما في المرء فالجاءم كما في روح اوبى انزلها الميت وان جعل عند  
 رجل القبر ان كان رجل ليل في القبر من وقدا من ماء الى القبلة ان كان حرم  
 ليونند مريضاً او يندب الميت مطا الى القبر من بين موضع على الارض في  
 كل مرة ويصير عليه هنيئة ليأخذ الهنيئة وبعد في المرء الثالثة الى القبر  
 برقع سابقا بارسان كان حلا كمر وجهه الى الدنيا وتوخذ المرء عرضا  
 لجل عقال كفن بعد وضعه ويلقنه الولى او من يامر قبل شرح اللعن  
 اصوله بدينه ويجعل مع رزقه الحيوان ونحوه وينزل الحد بالميت على وجه  
 يمنع دخلا القرب اليه ويخرج من قبل رجله مطم وان كان الميت امرء دخل  
 للاسكافي من عند راسها ويحيط الحاضرين القواب ويخفونه في قبر جوف  
 الاكف حال كونهم حال الالهارة مسترجعين اي قائلين انا لله وانا اليه  
 ولا حيلاد لرحم لا يرانا القصور ثم يطم القبر ولا يوضع فيه من غير راسه  
 فانه يترك على الميت من بعد رابع اصابع مفرجات مرفعا اذ يندب الى  
 فاعز لا يصنفا ويصير عليه الماء ليلجا منه العذاب فادام في التمر <sup>الفضل</sup>  
 ان يبل بالصب من منحة مستقبل القبلة وينتهي اليه يدور فان فضل ماء

واسم كان عابد  
 القبر  
 التا لمرء في الحوض

يقول له الصغير  
 يصير ميتا  
 القوار

الدين  
 في حفر القبر  
 لغيره ولا يضر  
 بعضه على بعض



صحت على وسطه وان يضع الحاضرون الايدي في مفرجاته لا يصاحبه عليه  
 مستقبلين القبل من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة  
 بعد ان يصلي من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة  
 القبل من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة  
 الاسلام وتعتبر الكثير من المصالح الدينية مع اتفاق المسلمين عليه سلفا وخلفا  
 تجليد بعد لا تعدل من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة  
 ونقل الميت قبل ان يلقى في القبر من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة  
 وعلا ويحرم بعد ان يصلي من غير طهارة من غير طهارة من غير طهارة  
 بهذا الباب مسائل **الاول** كفن الميت الواجب على زوجها صم وكان له مال اجماعا  
 الا اذا كان مصلدا لا يملك ما يربط من قوته ويورثه وليته والمستثنان في غير  
 فكف من تركهما اح ان كانت واحدة من عار ورتة ولا يجزى على المسلمين بل  
 لها ولا لغيرها ولا يلحق بها في الموت وقيل نعم وهو احوط ولا يجزى في نجس  
 النجس عند الملوك فيلحق بها صم **الثاني** كفن الميت الواجب بحسب حاله كما في خروج  
 من اصل تركه قبل الموت في المصيبة وفي حق الميراث وفي حق ما كان له من  
 وحق الميراث عليه اشكال **الثالث** لا يجوز لبس القبر اجماعا ولا نقل المولى بعد موته  
 ولا لما شاهد المشقة والافعى جوارحه وان جرمه النجس وان كان الا حرم الميراث  
**الرابع** الشهد وهو اسم المقبول في حركته في المصيبة التي هي الامام اعلى  
 قول لذلك في اخيه وابيها وقيل في كل جهاد حق وفيه اشكال ولا حرج الا في  
 انما مات في المعركة ولم يلقه المسلمون وبه قول لا يغسل ولا يكفن الا اذا حث  
 يمكن فيمكن كما ذكره جماعة واشهر بعض المعتن بل وجب عليه ولي من

مكرهات الدين

مما لا

ويدعى بها وحرما وينزع عليه الحفان قطعوا ان اصحابها المدم على اشكال  
 والقبر على الاظهر **اذا** ما كان الحامل في بطنها فان امكن التوصل الى اسقاطها  
 بعد ان فعل ولا قطع واخرج بالهوق فالهوق ويتولى ذلك النساء ان وجدت  
 والا فالرجال المحارم والا فغيرهم ولو ما شئوا وبه شق في حقها وحرام الجانب  
 الا لغيره اخرج مطلقا ولو كان مولا يعلى عاده وفيه من مزلزل ان يخرج  
 صحيحا وحسنه البهائم بعد ذلك بخلاف بطنها والعمل بها صحيح بعد موته  
 كما لم يمانع ومع ذلك فهو حرام وليس له القيد لها **الثاني** اذا وجد بعض الميت  
 وفيه صدرا والصدقة هو كل واحد من كل حيا يصير وكفيت والصلوات عليه **والثالث** وجب  
 غسله كمن عاقبه عظم وحده اذا كان على وجه الصلوات عليه **والرابع** لا يكره  
 ما يجرى عليه اذا كان عضوا تاما وهو احوط ويورث النضر والعضو لبيان  
 من الميت لم يترك غير الاصل بل يامة يجب وهو احوط في الحاق العظم المجزى به  
 قولان اوجهها ذلك والتجسس خوفه وفيه ما حرم عظمه في كل جهاد ولا خلاف ان  
 فوق وضع ذلك فهو احوط **واعلم** ان الاحكام القديمة عاصه لغير اجماعا ان القيد  
 فغير تفصيل اشار اليه بقوله قال الشافعي واكثر الا حيا بل هو لا يعرفه فيلحقه  
 انه لا يغسل القطار اذا اشكل في غير ما شهدوا ان يعثر بغيره **والخامس** في  
 الموت وغيره وفيه مخطط وهو احوط ولو كان له مال في حقه وفيه نظام الجسد  
 فيما ذكره وهو ضعيف انما تعاقب الذوق في القبر في حقه تعرف مستندة ولما لا  
 ذكره جماعة ولكن احوط **الثاني** لا يغسل الرجل ولا يسميه حتى يتعد تغيبه **والثالث**  
 اعدان حرم قبل دفن حيث يتعد **الثاني** لا يكره دفن ما على الا شعر الا ان يجرى وقيل  
 لا يغسل الا حيا

المذموم

الفصل

في ما يكره من  
 الجوارح

ولو كان الميت لا يغسلها  
 ولا يشهد بغيرها الا  
 ما اوفد حرم لها







أمونا بما لا يشاء شرطا جازا لنتم ونحتره وعدم الكمال مع طلبه على الوجه المعبر أبعد  
 القصور اليد مع وجوده يخرج أسبابه ومنها حفظ المالك من السرقة من قبل وضيق  
 الوقت بحيث لا يدرك منه مع تفصيل بعد الطمان وكيفية على الإنسان الأنف  
 أو حصوله مانع من استعماله كالبذر الشديد الذي يتوكله وإن لم يكن  
 من سوء العاقبة والمضرة كما حصل في زيارته ويطبق برئها وعبر عليه  
 أو التوقيع باستعماله ولم يوجد المأمور الأتباع أو جعله كثر الشكر و زاد  
 عن المقتل اضعا فاقولوا لقائل المشرود أما يجب طهر يضرب في الحال  
 حال الخلف وهو شبهه وافق بالاصل وعرف طهر المعبر الإجماع وكذا لو احتاج  
 البذر الفقير أو كان في مقامه وعليها الإجماع من التمسك والفارق بين  
 وجوب الاتباع بالثمن ولو كثر وجب حفظه عن السرقة من قبل هو الفصل في  
 ولو كان مضمونا باستعماله العظمى الحاصل والتوقيع في زمان الحاصل فيه  
 الماء عاقل أو يقر أن الاحوال النفوس يجوز على وجهها أو مضاعف تضييق  
 يتم أن لا يكون فيه عجز عن دفع الضيق بقى للفساد فكذلك كان على وجهه أو  
 الذي لا يتم له الصلوة إلا به فاستمر في معوضها ومعه ماء لا يقبل إلا إذا نالها  
 أو بالوضوء مثلك في زيارته أو في غيره من الوضوء أو الغسل وكذا من كان معجلا  
 يكفي طهره من وضوء أو غسل يتم ولا يجب فيه من الوجوه أعضاء أو وجوه  
 على الأقرب وعنده في الذكر إلى علمه إذا وجد البذر ماء أو خفيف عليه  
 في استعماله ناسخ لم يتم كالماء العاجز عن استعماله الثاني في بيان ما يجوز أن يتم به وهو

الغبار

الغبار الحاصل أو جود التيمم بر على الوجه أو مطلقا وجلا في كونه من الماء أو غيره  
 لغلبة الطهر ولا ما سواه من الأشياء النجسة كاللبن والعدا كاللبن والرج  
 ويجوز ذلك مما هو خارج عن معنى الأرض بالجماع ولا بأس بالتيمم بأرض التراب والنجس قبل  
 الآخر في ولو احتجنا أن على لا يظهر إلا شرب وقبل بالمنع وهو احتياط الذي  
 المستعمل من الشرب فتم فيها بما وبعبء الصلوة احتياطا ولما بعده فعن الأكرام المنع  
 وهو وهو احتياط الذي في الضرورة فيحاط فيها بما مضى وبكوه التيمم بالسجدة  
 النفس في الحجة النفاضة والصلوات جاز على الأرض لا يظهر وعن العبد الإجماع  
 قبل بالمنع في الأول وهو احتياط الذي في الضرورة فكم في جواز التيمم بالبحر إلى  
 عن التراب احتياطاً ترد من الاختلاف في تفسير الصلوة بالتراب والصلوة مطلق  
 وجوز الأرض والجوار قال الطحاوي وغيرها إذا نهى في المقصود والنهاية خصصا  
 بحال الضرورة ولا خلاف فيه ثم بل عليه الإجماع عن الاحتياط في التوضيوع  
 فقد استعيد حتى المحرمين لغبار متصاعدا من الأرض على التراب والنداء بحجر  
 بين الثلث ولا يكون مع وجوده إذا خرج منها تراب صالح مستوعب لحوال السج  
 وينبغي في التيمم بر حمله ولا ينقض ما هو فيه ثم استعماله استعماله فلا يكفي  
 ضرب اليد عليه قبل وضعه فقد أرى الغبار يتم بالوجه كيمه في الأرض  
 ويقل بعد ضرب اليد من مسح أحدهما بالآخرى فترك ما بينهما ودان يد  
 فاعبر التخصيص ثم النفس والتيمم به وكما احتط الأئمة خوفاً من أن الوقت يتم به  
 كيفما اتفق ومع فقد بسط فرض الصلوة وإن وجد البذر الذي لا يمكن معه

الغبار

والقبة هو العروة



الوضوء والاعتسال ولو باقل جريان مطلقا على القوة وقيل بمسح على  
 محل الوضوء والغسل بحيث يحصل شبههما وقيل بل بمسح على محل  
 المسح في التيمم وهما احوط مع عدم خوف الضرر وكن مع القضاء خصوصا  
 ان اوجبه على فاقد الطهور **مط** **الثاني** في بيان كيفية غسل يديه ان لا  
 يرفع قبل دخول الوقت ويصنع مع تصيقه ولو طمأ اجا غفرها وفي حصة  
 مع السعة قولان بل اقول احوطها الفاضل في تحريم الخلق وان كان الجواز  
 مع عدم رجاء زوال العذر بل مط لا يخلوا عن قريب ولكن **الانعام بالاغتسال**  
 في مثل المقام مع الامكان مما لا ينبغي تركه **فصل في استحباب الوضوء**  
 بالمسح لافيه روايات وقولان **احوطها** **شهر** **مط** **الاحوط** **مط** **الاحوط**  
 بالجهه المكثف بها الحينان لكن الاوط **مسحها** بل ومسح الجاهل بين يديه القلة  
 الذي ينوقف العلم به **مسح الجنب عليه** فوقي به موبقة القدوة ولو احتيا  
 في زيارته في عدد الضربات اقوال بجودها عند المصنف والكثر في الموضوع  
 ضرورة والغسل اثنان جمع بين النص **الحال** **مختلفة** **والشاهد** **ضعف الدلالة**  
 ويعوي الاجاج ان سلت موعنة واجبارا لمرتين يحول على التقية والقول المأ  
 مط في غاية القوة وان كان **الاحوط** **الاحوط** **التفصيل** كما في العبان واحوط  
 منه جمع بين التيمم بضرئين وضربوا الواجب فيه التيمم المشتمل على القرن  
 اجاعا والوجوب والتدب والاستباحة عند معتبرها في المائتين دون  
 الحدث لعدم زوال التيمم اتفاقا **والبدلية** عن الموضوع او الغسل ان كان التيمم

في التيمم

مختار

ام

قوله

في التيمم والاف  
 في التيمم والاف  
 في التيمم والاف

مط

مط

بدون

بدلا عن احداهما ان يطعم على الاحوط الا وليا اذا اشتغل فغسل يديه معا وتعد  
 المائتين فغسل يديه اليدتين عن احداهما قطعاً واستدامة حكمها كما ترى بها  
 والترتيب بان يبداء بعد وضع اليدين معا باعتماد على الصحيح **مسح الجبهة**  
 من اعلاها مستوية عند نابها طمأ بها معا ولو تعدد البطن منها فظهرها او  
 من احداهما فظهرها مع بطن الاخرى على الخط الابل طمأ بها معا في ر  
 ضحتها مشربا بالامكان ومع العجز بالقطع او الرطب اقتصر على اليسرى ومنها في  
 مسح الجبهة ويقطع مع اليد ويحتمل قويا مسحا بالارض كما مسح الجبهة حالو  
 كانتا مقطوعتين ثم ظهر اليد اليمنى من الزند يطن اليسرى ثم نظاه اليسرى كذلك  
 يطن اليسرى فيسبدا فيها بالاولى مستوية لها **الراجح** في احكامه **ولكي غائبة الاول**  
 لا يعيد التيمم ما صلى بغيره **الصحيح** **شرعا** **مطلقا** **وعفي** **الحضر** **مع** **سعة الوقت** **ان**  
**جودناه** معها ولو تعدد الجنازة **التيمم** **مع** **وجود الماء** **ما لم يحف** **الثلث** **والضوء**  
 قطعاً فان قضى منها او فاحلها قيمت **بشرائط** **وصلى** **جان** **وصح** **على** **الاصح** **الا**  
 والقول بوجوب الطهارة المائتين وان اصابه ما اصابه ضعيف **في الغاية** **ومط**  
**المختار** **ففي** **وجوب الاعادة** **تردد** **وهي** **عم** **الدلالة** **في** **الاعادة** **وانما** **في** **الضعف**  
 وغيره **والاشبه** **بالاصول** **ان** **لا** **يعيد** **وجوب** **الاصح** **أ** **وهو** **المشهور** **وبالحجاب**  
 عن الخمرين باعتماد من المذمومين **ذليق** **فيها** **ذكر** **التعمد** **اصلا** **ينبغي** **عليها** **على** **الاصح**  
 وكذا من احدث في الجاهل وسعة الزحام من الطهارة المائتين **لو لم** **يغسل** **ثم** **بشر**  
 وصلى جان وصح ولكن في لزوم الاعادة قولان **فخرجها** **من** **الارض** **العدم** **ولما** **عن**

فكل ما يكون بدلا عنها  
 تيمم قدره الجاهل  
 وغيره



الماء

الوجوب سابق وزيادة في عدد الثاني يجب على هذا الماء الطليق  
 الامكان وانقضاء الضرر كما مطلقا في الاصل الحرة يكون الوجوب خلاف  
 السكون وهي المشتملة على خوا لا شجار ولا ابحار ولا علوق ولا حلق في الماء من غير  
 ما خلفه يعلو منهم يقع العين وهي مقدار رمية من الراعي بالذلة العتق اليك كالحق  
 وعلو سهدين في السهل في الجهات الاربع مع احتمال وجوده فيما اجمع والنفق  
 بعينه وجوده في غيرها وينقطع في غير مع العلم بعدم في غيرها كما ان له في غيره في ان  
 من التصديق يجب قصد مع الامكان في المخرج الوقت فان اخل بالطلب المذموم عليه  
 تصلي ثم وجبا للماء نظير الماء العذبة ان التي يبر في معية الوقت اجاءا وكذا في الضيق على ما  
 يقتضيه اطلاق العباد وغيره من ذلك ولا يكون علم وجوب الاعادة اظهر الثاني لو لم يتم  
 الماء في غير ذلك نظير الماء العذبة نظير الماء العذبة ولو كان وجبا ليعاد مرة واحدة في  
 حضوره لو كان في الاشياء المنصوبة وقولنا بل اقول اصحتها البناء ولو على وجه الاجراء  
 ان في الاصل ان الامام من الفضلاء او الامارة ان فلنا اجازة في السعة وفي الضيق  
الحال الواجب لو يتم الحجب في حكمه بلا عن الغسل ثم احدث ما يوجب الوضوء  
 اعاد اليتم بلا عن الغسل ولو جازاه لوضوءه ام لا على الاشهر الا في حال  
 للوضوء في وضوء اذا وجد الماء ولم يصبه وان كان لا يوجب الوضوء الثاني لو لم يتم  
 التيمم الا ما ينقض الطهارة اما كثر من الاحداث ووجوب الماء مع التيمم في  
 لا يصح على الاقوى لو وجد ولو لم يكن من استعانة به كان يهيم الثاني لو لم يتم  
 اطلاق البخارة من روع وجود الماء وعدم خوف قوت الطهارة ويكون

ندبا

واشياء المنصوبة

ندبا لعدم اشتراط الطهارة في هذه الاشياء لاجاء اذ لا يصح مبت وجب وحدث  
 وهذا ماء يلقى احدهم حاجه لخص ما ذكره ويلزم بدل الخبر مع مما اطمنا  
 لوجوبه في طهارة ولو كان ملكا لم يجز او لما لا يتبع بذله كما في غيره من الخلق  
 بالاصغر فلا اولوية لهذا الماء بل خلافه وهو الاصل لا لطلبه من الذي لا يوجب  
 فيموت طينان مختلفان باختلافهما اختلاف المكانا فتاوى لا انما استلها في  
ان الغيب الثاني روي صحيحا فيمن صلى بنية واحدة في انشاء الصلوة ثم جاز  
 الماء قطع الصلوة وخرج منها او نظير وانها من موضع القطع وحذف ان طاهرها  
 الشبه بالصورة في العبد والقبان المخالف للاجاء في كل النجاسات على صورة النجاسة  
 صحيح وشعها المصنف في غير الكتاب وظاهره لهذا الذي قد مر في الرواية مع انها  
 بها ومن ادلة انفسا والعنصرة بالشجرة والاجاء المنقولة والعلل بها احوى  
 لقصورها في بيانها مع قصورها في الدلالة واحتمال الدود وانقضاء الاول  
 في بيان القياسات ولعمارة هذا وهي عشرة البواقي والغايات منها لا يوجب كل شيء من الاصل  
 او العارض ولو كان طهرا على ان شئ القوي وانما ذكرنا العارض ليشهد من قولنا في  
 والقيت ولو كان الكل محذورا ثم انما في هذا وجب ان كان من النجس ما لا يوجب  
 يخرج من العرق عند طهارة وكذا الدم يخرج اذا كان من غير ادميا كما في غيره او  
 يخرج في الكلب والخنزير والبركان واخرها وان لم يخل الجمل والكا في اصله من ذلك وان  
 اشغل الاسلام مع جوده لبعض ضرورياتنا في بعض من انكر التيمم او الرضا وبعض  
 ما علم بضرورة من الدين ضرورة وكل مسكر ما يبع بالاصالة وفي حكمه العصب العتيق اذ على استدلال

يختص

وعلا بها

عن مكي

والنظر

اعادها واحكامها

جاء

العتيق



بعض

احكام النجاسات

في المشهور بل قيل نقل عليه الاجماع الامامية والفقهاء في جاسته عن النبي  
 الفعل بل عطا اذا كان من الحرام وعرف الابل بل مطلق الحيوانات الخ لا لعلها لا ينجس  
 الحنزي وذريق الدجاج غير الابل والنعلم والارب والقارة والوزغ اختلافا لا ينجس  
 ولكن الطحان مع الكراهة في الجميع اظهر على الذين قالوا ان الطحان لا ينجس الا لكثر القلها  
 بظاهر بيان ابن زهون الاجماع كما صرح به في الاصل في الخلاف **في النجاسة الاولى**  
 كل النجاسات نجاسة لانها قليلة وكثيرها عن الثوب والبدن والصلوات والصلوات  
 وهي شر في نجسها مطلقا على الدم فقد يخرج دون الدن من سعة في الصلوات وقد  
 في المشهور كما قيل ليس نجس الا نجسها المختص في غير نارة بعض الابهام العلم والنجس  
 لعقل التباين وهو ضعيف جدا والثاني الخط واولى ان كان الاقل على اقرى قل  
 بعف عما زاد من اجزاء في العفو عما بلغ منه قدر الدم حاله كونه نجسا او نائبا  
 فحينئذ انصرف ما واخبرها واحوطها وجوب الازالة ولو كان منفرقا لم يجز ان يمسح  
 وان زاد الجميع عن قدر الدم ونفا حشر عند جماعة بل قيل انه المشهور وقيل يجب  
 ان يمسح مطلقا الا قدر الدم منه او ما دونه على الاختلاف والقليل سائرنا  
 خيرة والراجح وعليه اكثر المتأخرين وقيل يجب ان يمسح بشرط التفاحش وهو هو  
 ضعيف والظاهر غير معروف وان غشي الى النهاية فان بيان غير نجس  
 فيكون لا ظاهرة نعم حكمي عن المصنف في المعبر في المسئلة اشكال ولا ريب ان  
 القول بالثاني احوط وان كان الاول لا يخاو اعن من دم النجاسة  
 نجس ان التروان تروا ونقص عن سعة الدم والحق الشيع وغيره به دم الاستحاضة والنفاس

ولا بأس

ولا بأس به وفي الصريح الغني وظاهر الخلاف الاجماع وعن الحلبي في الخلاف عن الاحوط  
 بل الاظهر الجواز مع النجس والكلب بل مطلق نجس العن حتى الكافر والمبستر بدم الحيض  
 وعيا ايضا عن دم القروح والحرج الذي لا يروى ولا ينقطع في الثوب كان اوفي البدن  
 قليلا او كثيرا فاداري وانقطع لم ينع عن الاعتراح فيه سعة الدم فان نقص عنها  
 او كان بقدرها عفي عنه والا فلا وقيل يعفى عنها ايضا مطلقا والاولى وان  
 لم نقل بكونه قوي هذا ان لم يوجب الازالة المشقة والافا العفو عنه يروى ان  
 مداها وجود وعدمها ولا قوي علم الوجوب الازالة لبعض ولا ابدال الثوب ولو  
 مع امكانها الا انها معرا حوط واولى ان لم يوجب جرحا **في النجاسة الثانية**  
 الصلوات فغير للرجال منفرجة ولو كان مع النجاسة مغلظة كالنكاح والحرب والفتنة  
 والنداء والعامية الصغيرة لا موط وغيرها ولا فرق بين الدلو وغيرها كانت في محلها ام  
 لا **في غسل الثوب** وابدن من البول مرتين الا في الجاري فمرة واحدة كما في سائر  
 النجاسات ولو كان له اقوام فمن وان ليت باقليل على الاقوي وفي الحاق الكثير اليك  
 بالجار وان شك في الاحوط بل الاولي لا يلجج المرأان الا ببول المصبي الذي لم ياكل  
 اكله مستند الى شهوة وارادته كما في المعبر والمنتهى ويجعل مطلقا فانه يكفي في نجس  
 المأكلة عليه ولا يعتبر فيه التعدد ولا الحيض وان غيرهما على من النجاسات كما هو الاقوي  
 ولا يلحق به الجارية على الاحوط ويكفي ان الترو عن النجاسة وان بقي اللون والرائحة فله يجب  
 ان انها مغلظة ولو لم يكن من غير مشقة وان كان الاحوط معها الازالة **في النجاسة الثالثة**  
 موضع النجاسة غسل خاصه وان جهل وكان محصورا غسل كل ما يحصل فيه الاستباه  
 وجوا في النجس بالاحالة وفي الباقي من باب القدر ولو لم يكن احد الثوبين مثلا ولم يعلم عينه

نجاسة

المصبي

العصر







حكم الحكم كل من جعل المخرج أو قاعا على الأقدام إلا أن الأشهر خصوص ما في العارة وزيادة الشغل  
خاصة وهو لو طوى في غير اعتبارها فلا ضرورة لها في أشكال الملاحة اعتبارا لها وإن  
كان لعدم لعلها قوي ولعل أن أكثر الشاخرين على عدم طهارة الأضحية والقار عادت  
الكر على مطلقا مع بقائه فيها بل الجحان إذا كان كغيره في فصل الماء عنها ولا  
بالأصول بقوله في الذوق بفتح ذال البحر وهو الماء العذب الملو من الماء بفتح على الأضحية  
الشخصية بالبول أنها تطهر بذلك مع بقاء ذلك الماء على طهارته والقبول الشيخ  
الحلي لرواية ضعيفة المستند مختلفه النسخة فلا يمكن أن تعرضها الأصول الشرعية  
ويطو بذلك النظر في أحكام الأواني استعمالا لا تطهير ويجزم منها من جهة  
الاستعمال أو في الذباب والقضرة في الأكل وغيره من الشرب وغيره بل قبل  
يجزم فيها ولو من غير استعمال وهو الحوض ويخرج الحلة وظرفه  
الغالبه وغيرها مما لا ينصرف إليه الاطلاق عرفا وعادة أشكال والأحوط  
المنع وفي جواز استعمال المفضض منها قولان إلا أن أشهرها  
وأشهرها الجواز مع الكثرة فتشعر والأظهر وجوب غسل الفم  
عن كمال الغضيرة كما هو الأشهر خلافا لبعض من يفتي في إواني الشراب بل مطلقا لغيرها  
وكل ما يستعملونه على الجلود الغير العلوم تذكيرها طاهر لا يجب توريه عندها ما لم  
يعلم نجاستها بها شرههم أو ملأ قات النجاسة لها ولا يكفي الظن بها أحد الأمرين ولو  
كان غالبا إلا أن يستند إلى شهادة العدلين فيجب الاحتياط على الأشهر الأقرب  
وكذا الكلام في كل ما نكس في نجاسته فحكم بطهارة الأضحية العلم أو الظن الشرعي  
بجاسته ولا يجوز أن يستعمل شيء من الجلود إلا ما كان ما لم يكن في حال حيوته  
متر في فلا يستعمل جلود نجس العين مطلقا ولو كانت متر في في مشروطا بالظن

استعمال

كان

كان أم لا وكذا الميتة ولو طوى طاهر العين وديع ويستعمل طاهر إلا صل مع العلم بكونه  
بلا خلاف وفي المشبه قولان والأحوط بل الأظهر وجوب الاحتياط إلا أن يظهر من قول  
المسلمين أن الميتة ولو من غير معلوم الحال ولو كان فيه غير طاهر اعتبر عليه ويكره استعمالها  
فيما عدا الصلوة إذا كانت في الأضحية ما يقع عليه الكو كالسباع والمشيخ وغيره  
حتى يبلغ فلا يكره ولا يجزم قبله على الأشبه الأشهر وأما في الصلوة فيجزم مطا وكذا  
يكره أن يستعمل من الأضحية ما كان نجسا وقرا أو خروا غير ذلك من بعد تطهيره ولو كان  
للاكثر وجزم لعدم قبولها التطهير وهو محرم ويجب أن يغسل الأضحية من وقع الكبد  
أي حصه فيه ويلتزم به تطهيره بل مطلق وقوع اللعاب فيه وفي الرضوي وهو غير  
وهو لو طوى للنجاسة كونه أو لم يكن بالتراب لا يثبت على الأضحية الأشهر والأحوط العلم  
ببشره وبين المزج بالماء والسبع قد قبل بغيره وتعين المزج فيه ولا يلحق بالغير  
بل بغيره السبع من غير تعريف ومن اللحم وهو القارة فيلن السبع اتصل بل الأشهر  
تعيته ما في المزج في ظاهر المفوف وفي آخره تعينه في المزج ويعضدها الأصل والنزاع  
في المزج فعدم تركها أحوط أن لم نقل بكونه طاهرا ولو وأما القارة فلم أقف فيها على  
لحوم مطا والأصل يقتضي تعيين الثلث بل السبع فيها أيضا فاحوط وأما في  
غير ذلك من مائر النجاسات مرة واحدة كالأضحية وغير السائر الإجماع والثلث  
أن لم نقل بكونه طاهرا فبعد الله لها في المفوف الموقف العتيد بالأصل **كتاب النجاسة**  
يقع في المقدمات والمقاصد والمقدمات سبع **الكتاب** بيان العدد وأعلم أنها على  
قسمين واجبة وصحية والواجبات سبع صلوات وقيل سبع بأدراج اللبس  
والزلا في الآيات الصلوة الخمس الفرائض اليومية أداء وضأ وصلوة الجمعة والعن  
والكسوف ويدخل فيه الكسوف والزلا والآيات والطواف والأموات وما لم يترمه

بؤخذ

كتاب النجاسة  
كتاب النجاسة



ادخال

ينفذ ويشبهه من العبد واليهين ويدخل في الملتزم بالاجازة وطلوع الاحتياط  
في وجه وفي آخره وفي الاول وفي النكاح النائم لغير احتياط الاطلاق  
عليها لم يبق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر جماعة من قبل انهم لم يذكروا خبرا  
سواء في مسأله ما ذكره من ذلك وكل منها اقاويل في الفروع كالقول في احتياطها  
والمعنى والعبد من الطواف والسبب من الحلق كالمنزعات وصلوات الاستحبابات  
والحاجات ولا يشترط كالات والتكليف الاستسقاء او يمكن ادخاله في الحاحات ومنها  
ما يجب تارة ويجب آخرى كالعبد من الطواف ومنها ما يجب تارة ويجب آخرى  
او يجب تارة ويجب آخرى كالجمعة على الخلاف وصلوات الخمس سبع عشرة ركعة في الخمس  
واحدة عشرة ركعة في السفر ونوافلها اربع وثلاثون ركعة على الاصح في الروايات  
فيكون المجموع احدى وخمسين ركعة وعليها الضيق الفتاوى كما قيل في هذا  
الذي ذكره على بعضها غير العدد باستقاط الوجوه خاصة كما في بعض اوجه الست  
من نوافل العصر كما في آخر اوجه الاربع منها كما في بعضها فيكون على اختلاف في الست  
ولاحظ بقوله في الجهر في السفر نقصان العدد فيه كما في النوافل وهو في الروايات  
كالقراة فيهما منها الظهر قبلها وكذا العصر فان لها فيها اربع ركعات بعد ما  
بعد العشاء والعتان من طوبى بعد ان ركعة واحدة وثمان للذي بعد انتصافه  
بعد ما ركعتا الشفع وبعد ما ركعتا الفجر وبعد ما ركعتا الفداة وليست معها  
السفر في اول الظهر من دون نوافل المغرب والليل ما بعد ما اجاز عاوي في نوافل الفجر  
فيه قولان والاشهر نعم وهو الحق وان كان الاظهر من الروايات العدم وكل من  
ركعتين من هذه النوافل على ما مضى الاصلح الا في الجاهل في صلاة الليل بعد الفداة  
لغير صلاة وتليق باتقائه عند ما لم يفرز وصلها بالشفع والانتفاء بالشفع في  
بعد الثلث ولا الايتان مما بعد كل ركعة من نوافل ولا زيادة ركعة بعد العشاء

عشر  
صلوات  
وتفصيل

منها

تقدم

منها قبلها <sup>في بيان الواجب المتعلق بالصلوات الخمس</sup> فواجبها ونوافلها والنقل  
فيها يكون تارة في تقديرها وتعيينها واخرى في لونها اما الاول فالروايات فيها  
تختلف بعد اتفاقها على ان الزوال اول وقت الظهر والغروب آخر وقتها واول  
وقت المغرب والفجر الثاني اول وقت صلواته وطلوع الشمس الاخرى ومحمد  
عليه الفتوى هو اختصاص الظهر عند الزوال بمقدار دأها ثمانية الافعال  
والشرط باقل واجباتها حسب حال المكلف باعتبار كونه مقيما معيها او مسافرا  
محميا من مضايح الغرائز والحركات وبطبيعتها مستوحا بعد دخول الوقت بشرط  
اوقافها فان العبد قد رادها مستوحا للشرائط بعد مضى هذا المقدار من  
الزوال يشترك الفريضة في الوقت ولكن الظهر مقدمة على العصر الا في  
فجحة العصر لصلواتها قبل الظهر ناسيا مطلقا وهذا فائدة الاشتراك وفائدة  
الاختصاص فادها الوقت لها في وقت المختص قبلها والاشتراك ثابت حتى يفي  
للمغرب مقدار ما العصر صرح على الوجه المتقدم فيختص العصر بركعتين بدخول  
على العشاء الا على النسيان فيكون حتى يفي لاستساق الليل مقدار ما العشاء  
بالقول الذي يفي بختص به العشاء وان اطلع الفجر الثاني فهو القنوة المعبر عن المنطوق  
الافق يسمى الصادق ويسمى الاول الكاذب ودخول وقت صلواته بمقتضى  
الشمس على هذه الحالة كثير من العلماء وقاطبة المتأخرين عليها الاجماع والشرائ  
تدفع ائمة الظهر حين الزوال فلا ينبغي التقدم الا اذا قصدت صلاة بعدة بعد  
لها كما اذا جاء وقتها بشرط خوف في وقتها فيه ويجوز مطلقا ولا التأخير الا بقصد  
الفضاء

افتاوى

الغريب ما زاد من غير ما في الروايات على الوجه الذي مضى  
الاشتراك في الزوال والوقت

الوقت



**النقطة**

وتمتد وقتها حتى يجبر الفاي الظل الزايد بعد الشمس على مد عين اي شمس النوا  
 وقت طلوع الشمس بعد الظهور الى ن يزيد الفاي ريعه انما على الاظهر الشمس  
 فاذ تطلع الشمس وقت طلوع المغرب لها حتى يذهب الحمر الغريب فيبقى  
 وقتها عند اصحابنا وفي صريح العبر والمنتهى في الظاهر عن كونها عا وبعثا  
 وقتها بامتداد وقت الغشاء ووقت صلوة الليل بعد انقضاء ما جاء عنها وكذا في  
 والقباد ومن الليل في النحر والفتاوي ابو عيسى بن النعمان الطوسي في  
 وقيل في طلوع الشمس وهو يوم والعب بن ابي الصديق البصري على ان  
 وبعثا في وقتها بعد الغروب من الوقت ما جاء في طلوع الجو الاول لظهور  
 والفقير يادل على استحباب اعادة ما بعده لصلواتها من الصحيح ومثل  
 وقتها حتى يطلع الحمر الشقيفة على الانهر وقيل حتى يطلع الجو الثاني وهو  
والاخر منساقا في الزوال وهو قبل التجهاد حتى يحيط السماء على ذرية  
 والشمس نصف النهار بزيادة الظل بعد نقصها الى اوجدها بعد غروبها  
 رصعا احبانا وبطل الشمس بعد استقبالها الى الحاجب الا بعد لمن يستقبل القبلة  
 وهو في طولها اعلى من بينة التي قبلتها بعد الجنوب وبغير ذلك في مطالع الشمس  
 والطق بالزوال ويعرف الغروب بذهاب الحمر الشرقية ويصلها عن ذلك في مطالع الشمس  
 قبل والمقابل المضاف وجماعة لا يدخل وقت الغشاء حتى يذهب الحمر الغربية  
 فلا يجوز فعلها قبل الامع العذر وهو عند حصرهم في واطلق بعض الشرح من  
 غير استثناء ولا ظهور الاشم الجواز لكن مع القول في خروجها عن خلاف  
 فتوي وروايت وان كان الاظهر حملها منقبة منها على التقية

الزيت يمد

من الغر الثاني  
افضل لا خلاف

الشمس الزوال

الشمس في الجنوب

الشمس في الجنوب

الزوال

ان يقدم صلوة الليل على الانصاف لانه مبدا الاوقات متعززة في وقتها  
 لظهور راسه واما ما عدا وما في او بينهما من ذوي الاعداد المحتمل منعها عنهم  
 في الوقت على الاظهر الاشم وفي الخلا والاجماع وقضائها افضل من قدر بها اتفاقا  
 والمراد بصلوة الليل مجموع الثلث عشرة ركعة في ظاهر الاخبار وحيث قد ما لم يفعلها  
 بعد العشاء ولا يجوز قبلها مطلقا ونوى بها التجهيل دون الاداء وفي جواز الايام  
 بما لا ينافي في وقتها في التفسير وحيث ان اذ ليس بنا طلة الظهر ولو كانت مخرج  
 اي الشائكة ثلثي ركعات مفردة على الظهر من احدها وكذا في التيسر بنا طلة العصر  
 ثم خرج وقتها انما مفردة عليها والاحوط الاقتصار على اقلها في بيعة من  
 الحد واما في بيعة واحدة في عملها قبل الزوال في الخفيف المصالح جالساً كان متعباً  
 والاحوط احتسابها بتمام الركعة وطلوعها فلا ينجزها بالثالثة ولو ادركت  
 منها ولا يحتاج لها الى شئ ما عدا القربة الى تكفي مطلقاً وهذا الحكم يخص من اقل الظهر  
 اقل اقل المغرب منه حتى يذهب الحمر الغربية ولم يكلها ان يعاد بالعباء مطلقاً  
 لو صلى منها ركعة واحدة فصعد على الدعاء والا واما اذ اطلع الفجر الثاني وقت  
 القابلة اليك على الاظهر الاشم فلا يجوز فعلها بعد عدا ركعة الفجر بغير وقتها  
 الى ظهور الحمر الشرقية على الاشم كما قبل من الاحوط عدم استثناءها ولو تيسر صلوة  
 الليل في آخر وقتها يارب ركعات ثم طلع الفجر احم لها مصحفة الافعال صلوة  
 لم يجز فوات الفجر عن وقتها فيصليها ولو تيسر ما دون الاربعة ثم طلع الفجر او رآه  
 الركعات حتى يقضيها في صدر النهار كما في الخبر الثاني يجوز ان يصلي الفرائض كما  
 السورتين ونحوها اذا وقضاه في كل وقت مالم يتصل وقت الحاضرة فتقدم

وقد

الزيت يمد

الزيت يمد

الزيت يمد

الزيت يمد

الزيت يمد

الزيت يمد

الزيت يمد



وقيل وكل تصلي التوافل فطفا ما لم يدخل وقت الفريضة فتقدم عليها اذا كان في وقت  
 رتبة يخرج وقتها المضروب لها ولا فتقدم عليها ايضا وجوبا على الاضطرار  
 واستند في الخبر الى ما في المراء بالفرصة ما يعظم الحاضرة والغائبة فان  
 لها ايضا وقتا وهو قبل التذكرة لها فلا يجوز تأخيرها عن وقتها عند دخول وقتها  
 على الاضطرار لا قويا **الحكم** ابتداء التوافل في خمسة فصول مواضع تلتزم بطلان  
 المنهي في بعضها بالزمان وهي عند طلوع الشمس حتى ترفع وتذهب الحرة وتكون  
 سلطانها بظهور اشتغالها فانه في ابتداء ما ضعيف ومندم وبها اي عليها الى الغروب  
 وهو اصغر رها حتى يكمل بها بالحرة الشرقية وعند قيامها في وسط النهار  
 ووصولها الى ان يصف النهار المعلوم بانتهاء نقصان الظل الى ان يزول  
 ولانما يتعلق بالتصريح بها بالفعل وهذا بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس والعصر  
 تعرب كل ذلك على المتصور فتوبى ورواية وقيل في الغالب الاول والحاصل في مجموع  
 وهو ضعيف وقيل بعدم الكراهة مطلقا وهو غير بعيد ولكن لا يخرج عما عليه  
 الاضطرار في صلوة النافلة عند قضاء التوافل الموقوت وما له سبب صلوة  
 الموقوت من الزيادة والحاجة والاستحسان والاستغناء والتكبر والتجبر وغوئك  
 على الاضطرار قوي وقيل بعدم الاستغناء والاستغناء وهو ضعيف وينبغي الاستغناء  
 فوافل يوم الجمعة هو المشهور بان عليه الاجماع في الناصرة والنتهى و  
 يمكن ان رجحان في التوافل الموقوت المستند في العجالة الكبر فيها  
 فتقدم على الجمعة مع زيادة **الحكم** الافضل في كل صلوة تقدم بها في اول  
 وقتها الا خلافا من تأخير الغناء اليه هاب ثمرة والتكبر من الجاهل

انما فصلت الصلاة  
 في غير الجاهل

عالمها

ما لها من النافلة وتأخير المخاصة الظهر والمغرب والياخر وقتها فضيلتها والمستمى اليه  
 الوقت بقدر ما يصل الى الفريضة والمستمى للحي في التوبة الواحد الظهر الى آخر الوقت فصل  
 التوبة لهما وقد ركن صلواته أربع طاهرة وتأخير صلوة الليل الى الثلث الاخير منه وما  
 الاول من ركعتي الفجر الاول وتأخير فريضة ليلته من صلوة الليل الى آخر الوقت  
 ان يمتها والوتر ركعتي الفجر ما استتد فيما بعد من تأخير مدافع الاحتباب الى آخر الوقت  
 الصائم المغرب ليل بعد الافطار لدفع مناعة النفس والافطار والغفص من وقت العشاء  
 الى الجمع ومريد الاحرام الفريضة الحاضرة حتى يصلي نافلة الاحرام وينبغي استنائه صلواته  
 الاخذل الراجلين بالتأخير نوافلها وتوقعها على الوجه الاكمل فان التأخير فيها اجاب  
 او جاز السبل جماعة ولا يخلوا عن وجوب **الحكم** لا يجوز الصلوة الفريضة قبل وقتها  
 العلم بدخول مع الامكان ويكفي الظن مع العدم وان كان الاحوط التأخير الى ان  
 اذا صلى ظانا دخول الوقت ثم يقبل الوهم وقوع الصلوة خارجة عاها اتفاقا الا  
 ان يدخل الوقت بطريق صلوة ولما يمتها وان كان قبل السلام فبتمتها ولا اعاقه مطم على  
 الاضطرار قوي وفيه قول آخر يوجب اعادة اداء وقضاء للبرى وجاعة وهو احوط و  
 اذا صلى بغير عمد بطل قطعا مطلقا وكذا ناسبا او جاهلا اذا لم يتصاف الصلوة من  
 الوقت ميتا وفيها الوضوء فبعضه او كل اشكال الوجوه للحاق الجاهل بالعامة ط باي  
 الحكم او دخول الوقت والتاسي في عصادقة البعض والظان في معادته الكل باي  
 معنى ففسرنا ياي مرأها الوقت او خرجت من الصلوة حال عدم حضور الوقت ببالة

من الفجر

فمن بعد

يتبين وجوب  
الم يقصر

مجهول



**الثالث** في القبله وهي الكعبة مع الاحكام اي مكان استقبال فيها كان في مكة فلهذا **القبلة**  
 متبناها ولو بمقتضى كبريائها عادة والابتعاد بعد مرض وجب **القبلة** فيها وان  
 عجز الانسان عن المشاخرين والاقوي وقيل هو قبل لاهل **المجد** والقبلة من قبل في الحرم  
 والحرم قبل لاهل الدنيا والقبائل الشيخ وجاعة وقيل ضعف الضعف النصوص الذي عليه  
 مع ان مرجعها القول الاول الذي يثبت ويحد بالاضافة الى الثاني بعد اتفاقها على رجوع الى  
 الآيات المتفق عليها فيها وكذا بالاضافة الى القريب المتكبر من مشاهد الكعبة وفي  
 حكمه على ما صرح به جماعة من علماء من عدم جواز استقبال اجزاء من المجد مخوفا عنها  
 وانما ما يجوز مع تعدد الاحكام باستقبالها نعم ظهر الفرق في الاخير على ما ذكرنا من بعض من  
 جواز استقبال اجزاء من المجد كذا في بعض النسخ من مشاهد الكعبة اخبرنا **ابن**  
 اي حجة في بناء بلا خلاف ولا افضل استقبال الركن الذي قبل الحجر على ما ذكره الصلوة  
 ولو صلى على **الحجر** صلى قائما او رزق من يديه شيئا منها ولو كان قبله يكون وجهه الى  
 ذلك في جميع احواله حتى الركوع والسجود فلو خرج بعض بدنه منها او ساواها في بعض الحالات  
 كالوحاوي راسه او يدها الى السجود بطلب الصلوة فهذا هو المشهور وقيل بل يجب ان  
 يستلقي ويصلي موقفا الى البيت المعمور والقاتل الشيخ والقاضي وهو ضعيف والواجب  
 توجه ككل اهل القلم واجتنب الى بيت الركن الذي يليهم فاهل المشرق وهم اهل العراق  
 ومن في منهم يتوجهون الى الركن فان علوه بحجاب الحجاب ونحوه والاشجعاء  
 المشرق الى المنكب وهو مجمع العضد والكفب الاسير والمغرب الى اليمين وهذه  
 علامة ولجدي خلف المنكب الايمن وهذه والنسب عند الركن **الحج**  
 الحاجب الايمن ما يلي **المنكب** الافرغ وهذه ناقصة وهذه العلامة متخالفه

جاء في نسخة

القبلة

العراق

القبلة

والتوسعة في القبلة الى هذا المجد بعيدا بتمام عدم اسناد شيء منها الى رواية  
 معتبرة تفيد كبريائها فينبغي الرجوع فيها الى قواعد الهيئة ومقتضاها على ما ذكره  
 جماعة جعل الاول والقاتل لاطراف العراق الغربية لموصل وبلاد الخوزية والفاخير  
 لا واسطة كغداد وكوفة والحلة والمناهد المقدسة وعلى ذلك نزلوا اطلاق العباد  
 ولا بأس به ومقتضى الاصول عدم جواز الخوف عن التمسك حيثما الشخص الكعبة  
 ولكن قبل **المنكب** التماسك لاهل المشرق وعن سمنهم قليلا والقاتل المشهور وزاد بعضهم  
 فقال بالوجوب وفي الخلاف الاجماع وهو على ما استفاد من النص الوارد فيه وكثير بناء على  
 مني على توجيههم الى الحرم وقدر ضعفه وذلك النص ضعيف السند فلا يعجز عنه  
 وفيه نظر من السند لعل الآية لا يخلو فيه من القدماء بغير وجه جاعة  
 ضعف البناء والعيوب الحكم على القول الاخر فهذا القول اظهر واذا فقد العلم بالوجه  
 كذلك الحق لها لغير اورد مح ونحوها اصل القرينة الواحدة الى اربع جهات معقطة على  
 زوالها باقوائهم ومع الضرورة نحو فاضل وسبع **او** شيهها او سبق الوقت عن الان  
 الواحدة الى اربع الجهات فمما مرق وقيل ما قدر وهو احوط **فمن** ترك الاستقبال اعد  
 اعد وقتا وخرجا ولو صلى الى القبلة طائفا لم يفتها وضيق الوقت اغنى الصلوة  
 الى اربع جهات او تاسيا لمراعاتها وجهها **وجس** وتبين بعد الفراغ الخطأ  
 عما كان جعلونه بين المشرق والغرب مطلقا في وقت كان او خا وبعيد المكان  
 بل كثر من قد مدنا على الاقوي ما صلا الى المشرق والمغرب اذا كان في وقت ولا يعيد  
 ما خرج منه وكذا لو اسند بر القبلة فيعيد في الوقت دون الحاجة على الصح الاخير

خو

بغير الشهادة قبل ان ياتها  
 جهة القبلة  
 كذا في نسخة  
 لا بأس به  
 لا بأس به  
 لا بأس به

جاء في نسخة  
 كان  
 لا بأس به  
 لا بأس به  
 لا بأس به



بين من تأخر وفيه بعد المسند مطلقا وان خرج الوقت والفاصل بينهما وحاضرا وهو لو ط  
 واذا لم يكن الخطأ في الانتكاه صحت كما بعد الفراق في الصور الثلث الا ان يستند الى الصلابة في  
 اولها ويشانق في باقيها الا مع ضيق الوقت فيستدبر اليها كالاولى على الاقوى ولا يجوز  
 ان يصلي الفريضة على الرحلة لاختياره ويجوز مع الضرورة بعين طين ولا استكال الا  
 في عموم النعم لما اذا استلزم فوات شرط او جرم بالكلية والفريضة مع كل واحد واجب  
 التذوية فقيده خلافه وشكال ولكنه يحوط وكل يجوز على الرحلة للضرورة كذا يجوز  
 ملبسها معها اجماعا وهو يجب الاستقبال بقدر الامكان ام يكفي بتكبير الاحرام  
 خاصة وجهان لصلواتها الا قبل بل بعد لصحط اظهرها ومع عدم الامكان يقتصر  
 في التكبير وتخص في النافلة سفر ان يصلي على الرحلة حينما توجهت للرحلة  
 ولو اخرج القبلة من غير فرق بين حالتي الاختيار ولا اضطرار بل يستفاد من جليلة  
 من الاخبار صحيحة جوازها عليها في الحضر بل يجوز ماشيا مطلقا وهل ينعين  
 الاستقبال فيها التكبير الاحرام ام لا قولان اظهرهما الثاني وان كان الاول  
 ويكفي فيها الركوع والسجود بالايماء ولو تجوز اخفض من الركوع كما في النصوص  
 واجب في ايام السجود وضع الجبهة على ما يفتح عليه الواجب في بيان لباس  
 المحلى اعلم ان لا يجوز الصلوة في جلاء البيت ولو دبر ولم يكن ساتي وكذا  
 كلما ينفصل عند فاحكه الحيوان ولا فرق بينه وبين ذي النفس وغيره على  
 قول ويختص الاول على آخر ولا يجوز ان يجزى عنه وجبه ولكن الاول اولى وهو

بتكبيره

وعلى القولين

وعلى القولين يستثنى نحو القمل والبرغوث والبق وكذلك يجوز الصلوة في جلاء ما لا  
 ياكل لحمه شرعا ولو دبر ولا في صوف وشعره وري ويطأ في ينقل على  
 لو كان ملبس او نكده او نحوها مما لا يتم فيه الصلوة حتى نحو الشعرات الملقاة على الارض  
 ولا لباس ما ينفصل من الانسان اذا كان ظاهرا ومن غير ذي النفس ما لا يمكن تحريكه  
 كالمعدن وان قبرا ويجوز استعماله في كل جلاء ما لا ياكل لحمه وصوره وشعره  
 لا في الصلوة مطلقا ولا في غير صفة الا اذا كان من جنس العيون او كان المأخوذ منها  
 جلاء ولو كان من جنس المذكورات مما ياكل لحمه من اجزاء استعماله في الصلوة  
 مطلقا ولو اخذت منه ميتا الا نحو الجمل فيقتصر التكبير لانه من ذواتها ميتة  
 لا يجوز استعمالها مطلقا كما عرفت وان اخذ نحو الصوف جزارا او قلعا  
 غسل موصوع الا ايضا خاصة مع الامتيان ومع المقتبة مع الامتراح ثم استعماله في  
 الغسل ولو في التيمم <sup>الطيف</sup> التيمم الا اذا احسن اتصال يدي من الجمل والحمة وانفصل  
 بالعسل نجسا لا يغيره او لا ويجوز الصلوة في قعره لجواز الصلوة في قعره مما لا يصح فيه  
 بلا خلاف وكذا في جلاءه عند اكثر النعم عند الحيوان ولا يجوز في المعتق فيه لو  
 الارانب والنعالب ونحوها لا يخلو في ظاهر الامر الصلوة وهو باذن وفي  
 جوارها في فرو السجائب ولا يسمون الا ان اظهرها ونحوها الجوار كنوع  
 الكرام شديدة ومع ذلك فالقول عند الحيوان وفي جوارها في النعالب والارانب  
 وروايات انهرها المنع بل الاخرى مفعولة كما صرح به جازع ولا يجوز الصلوة

متفاهة  
الاستنباط

ت



ولا يتحقق في الحيز المحض أو المزج على وجه استهلاك الخلط لقلته للرجاء أن لا يتحقق  
 فروق بين كونها سائر اللوحات أم لا فيمنع عن حيزها الضيق ويرى أن محال  
 فيكون غير مطاوع <sup>بغير</sup> فيكون الحيز المزج على غير وجه الذي سبق كون الصلوة  
 مطلقاً لاجتماعها والصلوة في الحيز من النساء من غير ضرورة فيكون ظاهرها  
 الجواز وهو أنه لما لم يلاحظ فيه ظاهراً الأمن الصدوق والمنه والنادان  
 جداً حتى ادعى الثاني في نفسه في المختلف على الجواز الاجماع كما هو ظاهر التوفيقين و  
 غيرها ويجوز أن يخالف في التذكرة والصلوة مما لا يتم فيه الصلوة من الحيز للرجاء أن لا  
 ولحدوثه في يد بين الأصحاب أظهره عند المأثور وجماعة الجواز مع الكراهية  
 الا حوط بل لا يظهر المنع وفاقاً لا يجوز الركوب عليه والافتراض المزج في  
 الصلوة وغيره نعم يجوز وهو المعروف من قبل الأصحاب ويلحق بالافتراض التوصل  
 والالتفاف دون التذكرة على الاحتمال ولا بأس بتوبع موقوف على انضمام الاظهر  
 ولكن المنع من حوط والمراد به جعله في غير الآكام والذبل وحول الزوق  
 عند جماعة وأربع أصابع ولا يجوز الزيادة عنها والاحتمال اعتبارها موقوف  
 ولا يجوز الصلوة ولا يتحقق في موضع معصوب سائر كانت أم لا بل المعصوب <sup>مطابق</sup>  
 ولو خطا على الأقوى مع العلم بالغيبية وتصح معها الجوارها اتفاقاً والمحكم على قول  
 ولا على آخر وهو احوط ومع التمسك بمنظر على الأقوى وكما فيها إستر الظاهر العلم  
 ما لم يكن له ساق بحيث يغطي شيئاً منه فوق الفصل على المتصور ويستند المنع

ضعيف

ضعيف فالقول بالجواز قوي فيقول سائر كالحف والمؤمنون بالنص والاجماع  
 ويستحب في الفعل العبري <sup>فيها</sup> التقييد بالضرورة وكذا بالأطوار <sup>أما</sup> جماعته  
 وتكره في الثياب السوداء ما عدل العمامة والخف والكساء لا يكون الصلوة فيها سوداً  
 ذلك كان لا فصل البياض مطاً ويستفاد من بعض النصوص كراهية الثياب الصبيغ  
 المتباعد من رافعة جماعته ولا يختص كراهية السود بل يمتد إلى غيرها وإن كانت  
 الكد وفي الثوب الذي يكون تحت رداء الدرب والشعالب أو قوامه أو لا يحجم وفاقاً  
 لا كذا وقيل نعم وهو احوط وفي قول واحد ريق للرجال إذا لم يجلب فاختار  
 حكمه من العورة الجوزية أو لا أحد إذا لم يكن لغيرها ولو كان لو كان محجوباً على  
 والأكثر على الجواز ولعله الأقوى وإن كان المنع احوط وأولئك من فوق الغيب على  
 الأشهر الاظهر وقيل لا يكون وهو ضعيف وإن ينتمى الصلوة وهو الاحتياط بالأدلة والاحتمال  
 طوبى من يخطئ به وجمعها جمعاً على منكب واحد وفي غامضة كاختصاصها وتخص الكراهية  
 بالصلوة بل يمتد إليها وإن تأكدت فيها وإن قوم بغيره <sup>دأب</sup> وإن يحجم مع حد بل الظاهر  
 ويختل مع ولو كان مستوراً وكذا التقييد أولى وفي قولهم صاحب الجواز أو كل  
 محذور ولو يوجبها على ما ذكره جماعة وإن يصح في قيامه بل مطلق الثوب إذا كان فيه تماثيل  
 أو خاتم فيه صورة ولا يحجم على الاظهر الأشهر به العلم بالصورة والمأثور ما كان منها الجواز  
 بغيره أم يختص بالأدلة الأشهر الأول وهو احوط وترفع الكراهية بتغيير الصورة والقصور  
 ويكره كراهية أن يصلي على خطا لم يصوت أو منقصة على وجهها إلا أن يمنع جوارها على  
 يصح عليه فحجم ويكون للرجل التمام ولا يحجم إلا إذا منع عن القراءة بل سماعها وتباليه  
 التعلو في قيامه عند ود الأجل الحزب والفتاوى المتصور بل قبل يحجم وهو ضعيف

للصالح

ما

لام



لعدم وضوح دليل المنع ولو كانه تكليف بالحركة نعم في التبرؤ لا يصلي احدكم وهو محرم  
وهو كناية عن عيشة الوسط والارحل لم يحل الفرج كما صرح به جمع فهو مذكور احكاما  
في الوسط والخلاف وفيه الاجماع وهذا مما لا ثالث له ما يقع فيه المصلو ينظر فيه  
الطهارة من الحيضة على تفصيل تقدم ذكره في كتاب الطهارة وان يكون المصلو في الحيضة  
ولو منعته او فادنا فيه المصلو فيه ولو عموما بحيث يشبهها او يشاهد حالها او  
يخفى اذا ما لم يعلم في الثوب المغسوب على تفصيل في بيانها وفيها **النافذة**  
من العودة واجب في المصلو عظاما وغيرها عن الظاهر المحرم بشرط فيها اجماع الا  
اذا اكتشف بها ولو لم يعلم فليغفر واما الاكثر فيجوز للرجل من غير رخصة خاصة  
ستر ما بين السرة والركبة افضل والمراة بالقبل القضيبي والخصتان وبالذي ينسحب  
لا الالبان ومن جسد كلب كلبه وما يقوم مقامهما لم يجعل على الكلبين اكل  
لا يجوز ان يصلي حرة البالغة الا في دفعه وخبرها ونحوها سائرة لما جازع **النافذة**  
شعرها وعنفها والجلد جميع ما على الوجه والكتف **النافذة** عليها سائر ما على الاستسار  
وفي جاز كف القدمين تردد واختلف الا ان اشبه بالوازي عليه عاتقها خري  
الاصحاب ولا فرق بين ظاهرها وباطنها على الاقوي وان كان الا حرم من الظاهر بل  
الباطن ايضا والامم مطلقا ولو كانت بالغة ونشئت بالحيرة والصبيته غير البالغة  
يجوز ان يسر **النافذة** عليها سائر الرقبه فافوقها وسائر الرأس فادون مع ذلك  
افضل واما الاكثر فيقبل بالمنع وفيه ضعف **النافذة** يجوز الاستسار في الصلوة بكل  
ما يسر العودة كالخفين وورد الشعر والطين بشرط فقد التوبة ومراعاة الترتيب  
بين الاخير سابقه او مطلقا على الاختلاف فذلك لا يقل احوط او لا في قول مجمل

منه

ما امر الله اوجده نجسا صلى على اياها ما موميما كبر اسر التبرؤ والسجود  
جامعا لا يما فيه اخفض منه للركوع وقوله اذا امن من المطم يعني الناضر  
المحرم شرط لقوله فاما ما لا لالة قوله ومع وجوده اي المطم يصلي جالساً  
للركوع والسجود كما مر ولا يفسط عنه الصلوة اجماعاً في بيان المصلو اعلم  
الاجاز ان يصلي في كل مكان خلا من نجاسة متعدياً اذا كان مملوكاً له  
او مائة فاقه على التفتيح السابق في لباسه فلا يجوز الظن بلاذن الا في محل التفتيح  
واللباسين فيجوز الصلوة فيها مع عدم العلم بانها المالك في ظاهرها لا في باطنها  
جماعاً عنهم من الخلاف ولكن لا حوط التبرؤ اعني مع الامكان لا في الصلوة و  
لونا فانه في ملكا المغسوب ولو منعته مع العلم بالغصبة احتيان لا اضطرار  
ان لا يمنع للجلد بها ولا لثباتها كما مضى في اللباس ويصح فيه مع ان المالك لا يلو  
للغاصب وفي حال صلوة المرأة الى جانب الرجل المصلو واما ما ذكره من جهزها  
للنع مظم سوا رصت مقتد به بصلوته او منفردة فحرم كانت له واجبة وعليه  
اكثر القديم ارحم ادعى عليه في الخلاف والغنية الاجماع والقول الكافي يجوز على  
والهية شديدة ذهب اليه لا رضو والخطي واكثر المتأخرين ولا يخلو عن قوة وان كان  
المنع احوط ويقتل من ثبات الكراهة على القول بها في الضعف والشدّة بحسب مراتب  
العدلية فاشدّها عدم الفصل اصلاً ثم الشرح الزداع وهكذا ولو كان بينهما  
خلاف من ستر دون ظنة وفقد يصير على كذا او ثبا عشرة اذ ربع فصاعداً اي  
موقفيها كما هو المتبادر وكانت مناحة ولو عسفت الجسد تحت لا يجاوز جرد

الكان



منها من عند انقاع المنع وصحت حلوتها قول اول ولو كان كل منهما في مكان لا يمكن فيه  
التباعد ولا الحائل ولا يقدر ان يلتصق في غير ذلك الرجل والامرأة استحبابا وان قلنا  
بالمنع على الاقوى هذا مع سعة الوقت فلتنزهها في المكان عيننا او وضعت في الاقوى ليقض  
بصلبان معاصر منعه ولو كانتا متفقا فاجمع اختصاصا باحدهما يكون هو المقدم  
لو كان امرأة لكن لا ولو لم يكن قد تم الرجل اذا كان الوقت واسعاً ولا ينزط طهران  
وموضع الصلوة مطهر ولو لا صق البدن الذي لم يتعد نجاسة اليد او نحو ذلك الذي  
ينزط طهرانه على منعه من الصلوة ولا طهرانه من افع الساجد السجدة لانه  
عند موضع النجاسة في غير طهرانه القدر المتعبر منها في التسجود ويقبض على الفريضة  
في السجدة لا في غيره فكيف لا يقبل بحج وهو حوط والناس في المنزل في الصلوة  
وقيل كالفريضة وله نصوص في هذا قولان أحدهما مفصلاً بين صلوات الليل  
فالمسجد في غيرها فالسجدة كما في أحدهما وبين رجاء مقدم الناس بنا فلتنزه مع انه  
من نحو الزيادة على نضرة الثاني في الاول وكل وجه لا أثر عن ظاهر المعبر  
المتنهي دعوى الاجتماع على الاول ويكون الصلوة وليت دون السجدة والسطر ويون  
الغايضة والمواضع المعدة له ومبارك لادخل ومساكن التمل وفي من السجدة  
البعاد والجبر ويظن الاووية وحجها المياه والحق السجدة والتمسك ان لم يكن حصته  
من السجدة عليها كما التمسك وبين المقارن واليهما لا قبل لا قبولاً فيمنع  
الصلوة اليها من غير كراهة ما اتفق عليه وفي المنع عن الصلوة اما احدهما وليست بحصة  
بها من متاخري المتأخرين جماعة وروايت في المنع عن الصلوة انما هو الكلام في  
الصلوة محاذاً لها يعني او شملها الآية بدالة المنع هنا ضعيفة معاصرة ما مع  
منها فالمنع هنا اضعف من سابقا وان كان لا يجوز غيرها الا حطيفها لا مع حائل

او بعد عشرة اذرع معارضة باجمع منها فترفع بالاختلاف بين الاحتياط والاحتياط في الله  
التي هي من الاحتياط في نفسها لا يخرج حائل كالحائض في الحيض والنفاس لانه من شدة ما كان في  
عبارة او زيادة قدر النية او في موضع كافي في غيره من كل جانب كافي في  
الوقت او الحائط كافي في غيره وفي موضع كافي في غيره كافي في النص وفيه ولو كان  
ان يصلي فيه يهودي وانصر محرم في بيوت النيران وهي المودة لا ضررها فيها كالتون  
لما وجد فيه نار مع عدم اعداد بها الهالك المسكن اذا اوقدت فيه ولو كان في بيوت  
النور والشكر وفي بعض الطرق بالملقها وان تأكدت في جوارحها وهي العطر منها  
التي لم ينزل عليها هذا اذا كانت نافذة او مرفوعة وقد ان اربابها والاحتياط في موضع  
كافي في النافذة لو شغل المائدة عنها وعطرها وان يكون بين يديها من مضطرب لم يضر  
مصحف مفتوح بل كل مكتوب فان ذلك نقص في الصلوة كما في النص او حائل ياب من  
من المونة والبول والخلط والباس بالبيع والكتائب وما رافض الغنى على الاستمرار  
وان قيل بالمنع في الأخير والكرهية في الأولين اضعف دليلها ولكن لا بأس بالكرهية من  
باب المساحة في أدلة المسكن وقيل تكره الجبابرة مفتوح او انسان مواجها والقابل للجلوس  
ولا بأس بما في بيان ما يجوز ان يسجد عليه وما لا يجوز ان يسجد عليه من الحيوان  
ما للبراري وما لا يفتنه كالجوارح والصفوف وكما يخرج باستحالة عن اسم الارض وقطعه  
كالبحار من الذهب والفضة والعقيق ونحوه في المستحيلة عن صحتها بالسجود ونحوه كما في  
والثورة والحقد قولان والاحوط بالمنع وان كان الحيوان كما عليه الاكثر الاحتياط في غيره كالحج  
السجود على الارض وما يثبت منها ما يمكن ما كافي ولا يلبسوا بالعبادة بالفعل والقول منه  
فلا يقدح في المنع توقف المأكل على حائل ونحوه للمبوس على عدل ونحوه ولا يقيد  
احدهما في بعض البلاد دون بعض الا حوط عن المنع نعم لا بأس بالتأخر ككل مخصوصة  
والعقار التي الخلق للذوات من نبات لا يغلبها بغلبا كافي في نحو الخشب والقرنفل او



والذان جني وجهاً واحداً والمنع وفي حوزة على الفضل والكتا وابتاع اشهرها والغير المنع  
 الجمع القسوة لفقد ما يقع التجرد عليه وعدم التمكن منه لتبعية وقوعه في قولنا  
 ولا يجوز ان يبين على شيء من يد اختياراً فان منعه الحر والبر او غيرها عن التجرّد على الارض  
 او ما المبتدئ ولم يتمكن من دفع المانع ولو بالترك او التخليص مجرد على نوبته ولا يمكن  
 على ظهر كفة من ارباب الترتيب بان يباع على الاحوط الا على وجهها اذا كان الترتيب قطعاً او كانا بل  
 بقدره ان عليه لها ولو كان ثوباً ويجوز التجرد على التسليم والقبول وغيره من المعاني و  
 نحوها مع عدم الامس وما يثبت منها وان لم يكن شيء من ذلك موجوداً في كل واحد  
 كقوله ولا بأس بالتجريد على القياس اقسامه حتى المخذ من الحر على الاقوى وان كان الترتيب  
 عند احوط ولو يكن منه ما كان فيه كتابته اذا كان في الجبهة منه ما يقع عليه اسم التجرد  
 خالياً من الكتابة والافلا يجوز كله يكره اذا كانت الكتابة من طين وشبهه ما يقع  
 التجرد عليه ولو كان في يد من كان له الصلح كالمضي وخالف من التمسك معهما  
 في بيان الاذان والا قامة النظر فيما يقع في امور اربعة الموقت وما يؤذن له  
 وكيفية الاذان ولو اختصراً ما المؤذن فيعتبر فيه لصحته واعتداد به العقل حال  
 الاذان والاسلام كونه بلا خلاف ولا يمان على الاقرب وفقاً للجمع فلا يصح اذان  
 المجنون وفي معناه الصبي غير المميز ولا اذان الكافر باذاعه والامر بخالف الحق  
 ولا يعتبر فيه البلوغ ولا الحرية فالصبي المميز يجوز ان ياذن وكذا العبد ويجوز  
 ان ياذن المرأة للذة والحرام خاصة ويعتد به باذاعه دون الاجانب ويجب  
 ان يكون عدلاً صلياً اي شديداً للصوف بصيراً بالافان الذي يؤذن لها منطلقاً  
 من الخلق ان قابلاً على دفع مستقبلي القبله وسبها في الشهادتين وانما يصوت  
 اذا كان رجلاً وصلياً وشراً للمرأة عن الاجانب بل مطلقاً فان اذن انب لم يجز ان يكره  
 الالتفات بيمينها وشمالها عند اذاعه الاذان والا قامة معاً ساهياً وصلياً ثم ذكر

تلاوها

تلاوها استجاباً ما لم يركع واستقبل صلواته ولو تعدل الاخلال بها لم يجز ان يرجع  
 وكذا لو نسي الاذان خاصتها الا كلمة فيرجع لها اذا نسيها ولما يؤذن له في الصلوة  
 فالصلوات الخمس اليومية ومنها الجمعة لا غيرها من الصلوات وان كانت واجبة بل يقول  
 المؤذن فيها الصلوة ثلاثاً برفع الاولين او نصيبها او بالتقريب ويسبحان فيها اداءه  
 قضاء استجابه لمؤدداً وخصوصاً الا قامة بل الاحوط عدم تركها اختياراً للرجال و  
 النساء المنفرد منها والجامع وفيلد البايل الشيطان وجماعة متحبة في الجماعة معطاً او  
 للرجاء الخاصة على اختلاف بينهم لا بمعنى اشتراكها في الصلوة بل في ثواب الجماعة  
 كما في المسح والذكر والتغبير عنهم معطاً وبما كذا الاستحباب فيها مع فيه القرائن والذكر  
 الغداة والمغرب بل المستفاد من الصور تساوي العناء مع الظهور ولكن ما في الترتيب  
 وقاصي الغرائض الخمس يؤذن وفيه لا راد لصلوة مؤددة ثم يقيم لكل صلوة اقامة واحدة  
 ولو جع بين الاذان والا قامة لكل فرضية منه كان خطأ فضلاً عما لا خلاف فيه في الترتيب  
 والتخلاف عليه الاجماع وجمع يوم الجمعة بين الظهور بان اذان واحد وقاضين للاستحباب  
 الجمع فيه بينهما وهذا هو الشر في تخصيصها بالذكر والا فيسقط الاذان من الثاني من  
 كل فرضيتين جمع بينهما ولو جازاً ولو صلى قوم في مسجد جامعة ثم جاء آخر من جاز  
 ان يصلوا جماعة ايضاً ولكن لم يؤذنوا ولم يقيموا ما اذا من الصفوف باقية وجوا كما في  
 العبادة وغيرها وهو لو وان كان في عينه نظر وكذا الكلام في المنفرد اذا جاء ولم يقرأ  
 باذانهم واقامتهم ويشرط اتحاد الصلواتين او الوقت والمكان وفي الغرض كونه  
 محمداً وجهاً ولا خلاف في شرائطه ولو انقضت الصفوف ونفرت بان لا يبقى  
 احدهم من راحل الاذن لا يحرون واقاموا ولو اذن واقام بنية الا انفراد ثم  
 اراد الاجتماع استحبابه الاستيفاف على اذنية فاعلم ان يجوز ان يؤذن لفرضية

ان

اقامهم







فيها وليست فانها تقع تقع مصلو وقادرة لا اول جزء من الصلوة اعلى التكبير او سادته  
 عليه فلا تكون جزءا ولا يكون فيها من ثلثة الصلوة والصلوة حيث يكون لها ك  
 اشراك والا فالفرة معنية عنه وعن قصد الوجوب في الواجب والتدبير في المحسب  
 ولا دا في الوقت والقضاء في الخارج وان كان اليها كما في العبادات وغيرها الخ اول  
 بل لا ينبغي تركها هنا الظاهر والاجماع عليه من غير التذكير وظاهر المنع واليتم  
 نية للقصر ولا الاتمام مطلقا ولو كان الصلوة المدلول عليه بالقيام بخير بينهما ولكن  
 الاصولية احدى حيلت خيرة بينهما ويتعين استحضارها عند كل جزء من التكبير  
 خاصة او مستمرة الى اشها نراوي في الاصل او قبله متصلة بحيث يكون آخر جزء منها  
 مثلا اول جزء مقدر على اخذ ولا يكون بعد اتفاقا على ان يكون من اصل المدة ولا آخر  
 اسلم تقاسيرها بل فيكون انما جاع هذا مع ان هذه التقاسير كلها تناسب القول  
 بان النية عبارة عن الصورة المحركة بالبال كاهو المشهور بين الاصحاب ومن القائل بانها  
 عبارة عن الداعي الى الفعل كما هو المشهور لانها بهذا المعنى لا تفتقر الى افعال من القاع  
 فلا يحتاج الى هذه التوقيفات ولذا كانت احسن حيل لا يجرى الى الوسواس واستدامة  
 حكمها على التوابع المتقدم في سائر العبادات التكبير الاحلح وهو كذا في الصلوة  
 الاصطلاح اتفاقا وصحة التوابع للعدو عنها الله اكبر من ثلثة ايام الكليتين  
 بتقدير الاول على الثاني من اليا بنها وبيان حروفها غير مبدل حرفا منها بغيره ولا  
 كلمة باخرى ولا مزيدا ولا ينوب حتى الالف بين اللام والميم على الاصح الاول ولا  
 معر فلا اكبر ولا مضيقا له المذهب ولا غير ذلك وان وافق القائلون العربي ولاه  
 ينحصر التكبير عنده مطلقا ولا الاكبر لثبوت معنى ولو عرف مطلقا حروفه الجلالة  
 متصلة بالنية الملتصقة ولك وافق القائلون ومع التعدد والجمع في اليا برب يصيغ

بالعقد

الغوية

العربية الماثرة في لغة النجدة عن معناه بلغته او مقام مع الحروف بها واليتعين غيرها على  
 وجه الفعل لها ما امكن ولو من باب القدمة والاخرى ومن يحكم بيقين بالمكن منها ويعمل  
 بها او بالتكبير فقطها وانما انشاء عليه الا معناه المطابق اذا لا يحتمل اخطاره  
 بالبال مطلقا وقادرة على اللفظ فلا بد منه مع الاشارة وتحريك اللسان وليتخير فيها جميع ما  
 يشترط في الصلوة من الطهارة والستر والقيام والاستقبال وعليه فلا يجوز التكبير او  
 الصلوة لغير غير متطهر وغير مستقي او غير مستقبل او غير قائم مقام سواء كان قاعدا  
 او قائما في القيام او هاديا الى الحركة كما يتفق للمأمووم مع القدرة على القيام ومع  
 الجهر عند رايه فيمكن منه ولا فاعدا كالصلوة بعينها والصلوة الخفية في تعيينها من  
 التسع التي يصح التحصير بها وان كان اختياره الشائبة افضل ولو لم يستطع النطق  
 بها على وقت افضل من غير هذا واشياء تحركت الحزرة والبياء او احدها بما يجنب لا يوجب  
 الزيادة الفعلا في جاني مقدر واسماع الامام من خلفه من المؤمنين بها دون الستة  
 الباقية ان افترج بها هذا اذا لم يفتقر لاسماع الى العلو المفرط ولا فيقتصر على الوسط  
 واحترق بالاحكام عن غيره فان المأمووم ليس كباقي الاذكار والمفرد في الانطلاق وان رفع  
 بها وليست بالتكبيرات الصلي يدير محاذيا بها وجهه والشجوة اذنية ضامما ايضا  
 كلها مستقبل القبلة يطمعها من عيا في الرفع ان يكون ابتداء مع ابتداء التكبير وان  
 مع اشها لها ولا يجب الرفع وان قيل برنعم هو لحيث ويكره ان يجبا وزجها الا في وقت  
 القيام في غير غير غير وهو في غير غير بل يجب حال النية والتكبير والمقرنة في الفصل  
 بالرفع ولا يطل الصلوة بالاحلال به ناسيا حال المظلمة ولو سجد اتفاقا وكذا حال التكبير على  
 الدوى ولا يصح الاخلال به ناسيا حال المظلمة كما لا يضر فيها باقيا فائدة الوجوب هنا



عدم جواز تركه بعد اصداء الاستصحاب ثم يتحقق نصب فقال الظاهر في الجواب ان كان  
 الاثر في تركه في نفسه الاستقرار والاستقلال بان لا يعتد بالغير في تحديد لوقوع السقوط هذا مع  
 القدرة ولو اعتد بالاستقلال اعتد على ما يحصل به شية القيام ولو عجز عن الاستصحاب فاما مخضيا  
 ولو لم يحصل الكوع حيث يكون هو المقدور ولو عجز عن القيام في السجدة او في الموضع في التايقوم  
 عند التكبير ولو عجز عن السجدة ولو لم يكن ولا يجلس ابتداء بعد قدره على القيام ولو لم يقع  
 ذلك الكوع عرقا لم يجز عن الركوع والتجويد احلا دون القيام سقطا ومنه وان  
 تعارض اختياره عليها او غيرها مع ما بان يكون اذا قام لم يمكن الجلس والتجويد والاستصحاب  
 للركوع فلا يختار عليه او غيرها ولو عجز عنها اصل اي في جميع الصلوات بجميع حالاته  
 مشعبا ومضيا ومستقبلا ومعتدا اصل ما عدا اتفاقا ولكن في هذا ذلك في العجز التوقيف  
 احصاها واشهرها امرها التمكن وعدده العاديين الموكلة معرفة بها الحقة وقيل بان لا يكون  
 من المشي بعد ان الصلوة التوقيف وقيل في ضعف سندا ولائز ولو وجد القاعد خففة  
 نقصت قما للقرارة بعد النقص وان تمكن منه قبلها او انما وان تمكن منه بعد ما نقص  
 مطمئنا في تركه عن قيام ولو عجز عن القعود ولو سجد اصل مضطجعا على الجانب الايمن ان  
 اسكن ولا ملا الايسر مستقبلا بوجهه القبلي كالسجود وجبا للركوع والتجويد والاسرع  
 يقع ما يسجد عليه لا كما ولا فيه عينه جاعلا السجود اخفض من الركوع وكذا العجز عن السجود  
 مضطجعا وجبا ليدان يصلي مستقبلا على قفاه مستقبلا القبلي ربا لمن قد عجز عن السجود  
 موصيا للركوع والتجويد كما هو الوجه في ما يبيع القاعا عدم الكونه عاريا بان ينصب فيه  
 وساقبه ويثني عليه ساكنا كونه ساكنا بان يفرسها تحتها ويقعد على صدرها او قبل  
 والقبيل الشيخ يقول مستهدا والباسر الصلوات وهو مضطجعا على السجود  
 في كل صلوة متناهية ولو فاقلة على الاخرى ولكن بالحد فاحدة واقعا الصلوة

مستقبلا

فتنسبت فيها اتفاقا وفي الكونين الاولين من كل فرضية وباعية كالظهور والعلانية فلا تنسب  
 كما في المغرب ولا يفتح الصلوة مع الاختلاف بها عند احتياج ركع ولا يجوز واحد منها حتى القشد بل وكذا  
 الاعراب والملازم بها يصح ركعات البناء والافوق بين كونها معين للتعليق لا وكذا الواجب في وقت  
 آياتها وحروف كلماتها ولا يحصل الجواز في جميع ذلك بان الجوز السورة تبطل الصلوة به ولو عجز عن  
 عدا الوكيل بشي من ذلك حتى ركع نسيانا فاقلة لا تبطل الصلوة بناء على عدم رتبة القراءة كما في  
 الاخرى وكما في التي جازتها مع القدرة على المراجعة القراءة العربية ولو عجزت او ضاقت  
 عنها اتم ان امكنه او قرأ في الموضع الذي اجازت او تبع القاري القصص ان وجد ولا يقرأ ما يحسن  
 منها ولو كان بعض آية منها ويحتمل في الباقي فيجب مراعاة الترتيب بين البدل لا البدل  
 فان علم الاثر في البدل لا ولا كره في ذلك او لطرفين وسطا والوسط حقيقة فيجب التعليم  
 لا الحسنة ما امكن ولو من باب المقدرة ولو عجز عنها اصل قرأ من غيرها من القرآن ما يتيسر له  
 ولو آية ومقتضاها الباقي في ذلك فيفسر شي من القرآن سبق الله تعالى وكبره وهذا لا يقدر  
 القرارة حروفا لكل ذاق القراءة واقعا السورة فسقط بالعجز عنها وجازت في الاخرى وفي  
 بحكمه لسانه بالقراءة ويعقد بها قلبه ويشير ما يصعب كما في التكبيرة وفي وجوب قراءة سورة  
 كاملة مع الهداية بعد في الفرائض المختار مع سعة الوقت وان كان التعلم او استحبابها  
 قولان ظهرهما الوجوب وفاقا للشيخود وفي عباد ترك كثير الاجماع والجمهور ان يقرأ في شيء  
 الفرائض سورة من غير تلا ما او سورة يفوت الوقت بقراءة تابل يقتصر على السورة  
 حتى انه لو علم شيئا من السورة مضطجعا تركها وحمل المراد بالوقت الاختيار وهو اليسر بين  
 تمامها ام لا يضطر في وجوبها يسر ركعتي منها اشكال للاختيار وان كان الواجب الاختيار  
 بسورة يسرها فلا يعدل عنها الى ما فوقها ولو ادرك معها ركعة من الفرضية وفيها ان لا يترك  
 فيها ولو لم يدرك بقراءة السورة مضطجعا للاختيار ولا يضطر في فدية السورة  
 على الوقت ام العكس اشكال للاختيار لانها بين الامرين والفضاء ويجوز

عارضا



المصلح في كل صلوة ركعة ثالثة وابعة من الفرائض الخمس مكية بين قراة الحمد وحدها والتمسح خاصة  
 باجماعنا ولا فرق في ذلك بين ناسي القراءة في الأولى وغيره على الاستحباب وقوله في التمسح فاعتن  
 القراءة في الصورة الأولى وهو شاذ ولكنه احوط واوضح رجاء غرضه في الخلاف فتدبر ونقد  
 التمسح افضل من الحمد مطلقا على الاتصاف لا قول في الجهر في القراءة من الصلوة الجهرية واجبا على  
 الاشهر لا في الصبح ولا في المغرب والعشاء وغيره في الباقي وجوب كل ذلك وانما في السراة  
 ان يسمع نفسه ما يقرأه ولو تقديره لا يجوز ما دونه ولا احوط اسماع جهر الجهر ولا يكتفى  
 اسماع الصمته والعلو وفقا لجمع اسماع الغيب الغيب منه لكن في جهر جهر وهو معبر عن  
 الجهر والكثير لا يبلغ العلو للمغرب وقيل في العلو السراة اقل الجهر وهو احوط ولا يخلو الجهر  
 المرأة لان سرها مخفي بينهما على حجب لا يسمعها الا حجاب ولا ينظر من استن  
 الاستعاذة في كل صلوة بعد التوجه قبل القراءة وحملها الركعة ولا يحاطة وهو سر  
 لو في الجهرية والجهر الجهرية بالجملة في موضع الاختلاف من اقل الحمد السورة ولو الغيب الاهام  
 مطلقا ولو فيما عدا الركعتين الأولىين وتتميل للقراءة وهو حفظ الوقوف واذا الموقوف وقراءة سورة  
 بعد الحمد في الخواطر حكم ولا ينصاري في الظهور والمغرب على قصار المقصود والقدر والشاهد  
 وشبههما وفي الصبح على طول التكاليف والتمسح قبل هلال في العشاء على خصوصها مستطاب  
 كالاتظار ولا ينشأ في الصلاة في الشهور وقيل ما في الصبح وغيره من استصحاب نحو الا على  
 الشمس في الظهر والعشاء والنصر والتمسح في المغرب وما يقرب من ذلك من الغائبة و  
 البناء والقيمة في الغداة وان يقرأ في ظهر الجهر في ظهرها وعصرها بسورة في العدة  
 الأولى بسورة النافين في الثانية وكذا الصلوة الظهر فيها جعة لاحتجاب الصلوات فيها  
 بالترتيب والاحتجاب في شئ من ذلك على الجهر لا شهر بل عليه عاقبة من ثاخر وقيل بالوجوب  
 في جهرتها وهو ضعيف ولو اقل النهار الخفات وتوافل البيل جهر احتجابا بانها او يتجبر  
 للمام اسماع من خلفه في الجهر قراة ما لم يسمع العلو للمغرب وكذا الشهادتين بل مطلق  
 الاذكار التي لا يجب اخفاؤها لعدم وفاقا في بعضها وهذا مسأله من محرم قول

امير

امير اخبرني بل في اخفاء الصلوة مطلقا وتبطل بإيضاحها على الاشهر الا في وقت الاجماع عليه  
 في كل ام القوم مستفيض جزا وقيل والقبائل الاسكا في التركه ولا يرب في ضعفه وان قال اليه  
 المصنف والمعتبرين النسخ والمخرج سورة ولعله كذا الصل ولا يلان ولا يجوز ان يقرأ سورة منها  
 منفردة عن صاحبها في الفريضة باخبارنا واجماعنا المنقول مستفيض او لم يقرأ اليه  
 وجوا قولا والمقابل الشيخ وغيره وهذا شيء من الممانع خلافا للعلماء وكثير من المتأخرين  
 فنعم وهو احوط لانه لا مادة تفصح الصلوة بخلاف ذلك في السرير وحوط منه عدم قراة  
 شئ منها بمنزلة الحمد والركعات الاخرى من التواضع والتواضع تسبحة الربيع  
 لا خلاف في صورته عند المصنف وجماعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر  
 ولم يوجبوا زيادة عليها ودعي في العقيدة والسراري صحيحا انما تسبح وتكبر والحكم في المتن  
 نقاسم خذ التكبير في كل منها وهو خيرة والصدوق وغيره وقيل انما اعتنوا في  
 التكبير في المرة الثالثة قال بجماعة وجهه في واجبة وقيل اني عن القائل الشيخ و  
 العتافي والفاخر وغيرهم وهو احوط ان لم يقل بكونه لظهور لقراة النافلة احدهم  
 العتافي الا في المشرقة فيها في الفريضة اجابا وسجد عند ذكره وجوا على الاشهر  
 ثم يقوم فيتم ما بقى من السورة من غير حاجة الى اعادة الفاتحة معها اذ لم يكن السجود في  
 آخرها قام وقرا الحمد استحبابا بالكلية عن اذنه وقيل بالوجوب وهو احوط وظاهر النصوص  
 الفتوى اعادة الحمد خاصة وقيل وسورة اوية ولم يقرن له جسدان وان كان احوط  
 الركوع وهو واجب في كل ركعة من الفرائض والتوافل مرة واحدة الا في صلوات الايات  
 والنسوة والاولا في الجهر في كل ركعة منها خمس مرات وهو مع ذلك في الصلوة تبطل  
 بتركها مطلقا ولو في الاخيرين من التواضع تسبحة الربيع تسبحة الربيع تسبحة الربيع تسبحة الربيع  
 فيها وجبة الا في آخره بقدر ما يمكن ان يصل بعد ركعة على الاخرى ودراسها على  
 لا ظهر الركعتين وان لم يجب وضعهما عليها او يشرط فيه قصد الركعة فلو لم يشرط في الركعة



بقصدته لم يكن زادكوا على الاقوى ولو عجز عن الكرم الاغناء الواجب قصر على الكرم والاعمال  
يتمكن منه اصلا ولو لا اعتماد على شيئا وحي برأسه ان امكن ولا في غير ذلك فليكن  
اي التمكن حق يجمع كل عضو مستقر بقدر الذكر الواجب وهو تسعة واحدة  
كبيرة وصورتها سبعة رطل العظم ويحدها او سبعة اذنه ثلثا وهي الصغرى هذا مع الاحتيا  
وهم الضرورة لضيق الوقت ونحوه تجزى الواحدة الصغرى وقطعا والمشهور بتعين التسعة  
يجزى مطلق الذكر فيه وفي السجود والقبائل الشيخ والحل في انما الفلان عنه وتبعها اكثر  
المشايخ وهو قوي وان كان اعدوا من التسعة احوط لمعنى جماعة الاجماع وهذا  
هو العاجب الثالث والرابع والخامس رفع الرأس منه والطائفة في الاشياء والافق في  
اطلاق النص والفتوى بان صلوات في الفرض والتفعل خلافا للفاضل فقال لو ترك الاعمال  
في الزرع من الركوع او السجود في النفل بعد ان لم يطل صلواته وهو نادى والستة في ان يكون  
قبل الدعوى والاعمال يدبرها ذبا بها وجهه كغيره من التكبيرات ثم يركع بعد ذلك والاعمال  
وان يضعها على عيني ركعتيه حاله الذكر اجمع مقدما اليه اليد اليمنى على اليسرى في الوضع والاعمال  
كغيره منها امرها الاصابع والاربعين في الرجل مسوقا ظهره بحيث لو هبت عليه قطرت من  
ماء لم تزل لا استوائه ما اذا غنقه مستحضرا فبدأ أنت بك ولو ضربت عنقها فاقبضت  
جا على يدها قد يشهدا عينا امام القسيس بالمشايخ انما ذكر بات فاذن الى التسعة  
او ما يتسع له الصدر فاقبل بعد ان يصير جميع اذنه لمن حده واعيا بالمشايخ بعد ذلك  
ان يركع ويداه تحت ثيابه في المشهور والمستند فيه معلوم نعم في الوقت الرجل يدخل يده  
تحت ثوبه قال ان كان عليه ثوب آخر زادوا سر او يلبس ثوبا لم يكن فلا يجوز له ذلك  
وان ادخل يدا واحدة ولم يدخل الاخرى فلا يماس السجود ويجوز في كل ركعة من ركعة  
او نافلة سجودا وان دما معا وكان في الصلوة تبطل بتركها وزيادتها ولو في اخيرها في الركعة  
سهوا ولا تبطل بالاطلاق باحد يدها ولا بزيادتها ولو في الاولين من الركعة و  
واجبنا امر سبعة السجود على الاعضاء السبعة يعني الجبهة والكفين والركبتين

والنهر

والها في الركبتين ويكفي السجود فيها اجمع حتى الجبهة وان كان الاطراف فيها اعتقاد قد  
الدرهم بل جميعها ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وقد مر بان في فتح المصنوع وان لا  
يكون موضع السجود من الجبهة قطعاً ومن غير هذا على الاطراف لا ولو عالما من موقعها  
بأنه قد يلبسها اجماعا ويجوز تعددها ولا يحط النساء ويحسب الاطراف الا اذا كان  
عند جماعة المؤمنين وقيل يجوز الزيادة وعليه الاجماع في ركعة وهو حسن مع صدق السجود  
معها في الحرم والمطهرة العامة ومع ذلك فلا يحط ما عليه الجماعة بل النساء وكافته  
ولو وفوق جبهته على موضع مرتفع عن القدر الذي يجوز السجود عليه نحو بين رجليهما  
وتنزهها الى موضع اللحيى الجوان والخصيا والجزر احوط خصوصا مع صدق السجود عرفا  
ولو وقعت على ما لا يصح السجود عليه مع كونه مساويا للوقوف والمخالف بقدر الركعة في  
دونها المحذور فيها قطعاً بل يجوز في الموضوع الجواز ولو تعدد الانحاء الواجبة في المكان  
منه وضع ما يصح عليه السجود عليه مع الامكان ولا انقصر على الانحاء الممكنة ولا اوائله  
مع امكانه ولا انقصر عليه مع امكانها ولا انقصر على الانحاء الممكنة ولا اوائله  
على الجبهة في جميع صور الامثلة ولو كان عجبته وقيل او شبهها اما بينهما باجماع عن السجود  
اخضر خضر او يمشي نحو اخضر خضر او عمل شيئا من بين ارضها وضوحا وجوبا ولو  
من بابا بالمقابلة ليقع السلام منها على الارض وشبهها اما يصح السجود عليه ولو تعدد ذلك  
سجود على الخشب من مقدما اليه على اليسار على الاطراف ولا يمكن من السجود عليها معا  
فليسجد على ركعتيه ولو عجز عن ركعتيه او ما وضعا على جبهته ما يصح السجود عليه كما مر والذكر  
فيه نظم او التسليم منه خاصة على الخلاف المتقدم في الركوع فان السجود كالركوع  
فهذه الامور بخلاف الا انه يبطل العظم منها بالاعمال على ويقدر الذكر فيها بقدر  
بقدر الواجب من التسليم على الاقوى والطائفة بقدر الذكر الواجب ودفع الرأس منه  
حالكونه مضمنا عقيب السجدة الاولى في هذا هو الامر بالشيء من الواجبات في ركعتيه

احده



التكبير والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده  
وان يكون موضع التوجه هو سجوده مساويا لموقفه بل قبل بوجوه وان يرغم بانفة  
اي يصفى بالتقريب كما هو مفاد لغز او بما اصابه بالجبهة من طلق ما يعجز السجود عليه كما هو  
كما هو ظاهر الاصحاب والقول بوجوه شاذ وان يدعى قبل التسمية والذكر بالمنازعة او على  
مطو ولا زيادة على التسمية الواحدة الكبرى والجمع افعال مع التسمية والتكبير ان قلت  
اجعلها جميعا احدا في الرفع من السجدة الاولى فاحدا في الرفع من السجدة الثانية  
معتدلا ثم يرفع منها تلك والذكر بين السجدة بين بالمنازعة ولقد استغفرت عنه في  
اليه والقصد بغيرها متوقفا وسيا في سائر في التمسك بان يجلس على ركعة لا يخرج  
رجليه مع اجلاء اليسر منها على الارض وقيل من اليه في على باطن قدم اليسر  
مغضيا بقدره الارض والظن ان يثبته عقبيه في راس من الثانية وليست بحسنة  
استراحة بل قبل بوجوه مقدم تركها احوط واولى وفضلها جميع عليه يتناول في الغالب  
من في الصلوة وتركها من الجفاء والدعاء عند القيام من السجود الى الركعة الاخرى بخروج  
قولهم بحول الله وقوته ثم يقوم حاله معتدلا على يديه سابقا برفع ركبتيه ويكون  
الاقعاء بين السجدة في بل في الخلق مطلقا على الاظهر وهو عند الفقهاء ان يعتمد  
بعد وقد يمد على الارض ويجلس على عقبيه في الصحيح كما امر الكلب  
التشهد وهو واجب في كل صلوة ثنائية ثم بعدها في الثلاثية والرباعية ثم في  
اخرها واخر بعد ان ينها وكل تشهد يشتمل على واجبات خمسة الجواز بعد الواجب و  
الشهادتان مطلقا والصلوات على النبي والمسلمين بغير التكبير واقله عند المعتزلة  
المعتصم جماعة من شهداء لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهادتان تشهدان  
ودونه ثم ياتي بالصلوات على النبي والمسلمين فيقول اللهم صل على محمد وآله واخلائه  
اجزائه من المقدار وانما اختلفوا في وجوب ما زاد على من الشهادتين من قول واحد  
لا شريك له وعنده الاخرون ولا شريك له على عدمه وله على الاظهر ولكن لا احوط

ومنه

ومنه ان يجلس متورك وهو ان يجلس على ركعة لا يسر ويخرج ويجلس ثم يجلس  
ظاهر قد مر من العلم والباطن اليسر والسهولة بعد الواجب من التشهد وقيل بالمنازعة  
واقله في الارض وقيل شفاعته في اعتدله ورفع رجليه في الثاني الركعة وان يسرع  
من خلف الشهادتين كما مر في محن القراءة التليمة وهو واجب بعد الفراغ  
من التمسك الذي هو عقب الصلوة في اجمع القوايا واشهرها وضوء السلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين والسلام عليكم ولا حجة ان يفسم اليه وجهه فذكره وكان  
وهو يحيط بغيرها وابتداء اذا كان الثاني مستحبا والمستفاد من الدليل استحباب السلام  
بعد السلام علينا ولم يجد على استحبابه بالعكس دليل الا الاحتياط ومقتضا الجمع  
بين الصيغتين مع اخير الثانية على الاول وعدم ترك القيام على النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم والشهادة ان اسلم المفرد فليتم واحدة الى القبلة ويؤم مؤتمنيه الى  
عينه وكذا الامام اسلم تسليمه واحدة اليها ولكن يؤم لصفته وجهه الى عينه  
المأموم اسلم بتسليمتهين بصفت وجهه منها وشهادته ان كان على شهادته احد الا  
فعلى عينية خاصة وظن وقد وثق بآيات الصلوة زيادة على ما مر او حصة  
التوجه بسبع تكبيرات واحدة منها الواجبة بعين تكبيرة الاحرام بالمندوب ست و  
يستحب بغيره ثمانية ثائرة في التحريك وكيفية كما في ان يكون ثلثا ثم يكون  
فيقول اللهم اشهد الحق لا اله الا انت سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنوبي  
اشهد ان لا اله الا انت وبكيت بعد ان اثنيت ثم يدعى بقول البتة وسعديك والعتي  
بها يديك والشكر لك اليك والمهدى من هديك لا فضاخلة منك الا اليك سبحانك  
وحضيتك تباركت وتعالى لك سبحانك رب البيت ثم يكبر اثني عشر تمام السبع ويتوجه بعد  
ذلك فيقول وجهي للذي فطر السموات والارض الم العيوب والشهادتين حنيفا



والفتاوى

مسلم ما انما المشركون ان صلواتهم لم تكن مستجابة وما في ذلك من العيب الا انهم لم يشرعوا له  
وبذلك سارت فانما المصلين ودونها في الفضل الحسن ثم الثالث فيجب التكبير في كل ركعة  
القنوت في كل ركعة ثمانية من كل صلاة من ركعة او نافلة وبتكبير في الركعة فقد  
قبل وجوبها بل انما تقدم تركه لحوطه والى حكمه قبل الركوع من كل صلاة الا في صلوات  
الجمعة فانه في كل ركعة قبل الركوع وفي الثانية بعده على الاستمرار لا ظهر ولا فرق بين الكمام  
والثاميم على الله ولو لم يكن القنوت قبل الركوع فضله بعد الركوع ان شاء الله  
وان تكرر بعد التمجيد فضله بعد الفراغ من الصلوة ولو لم يكن حتى انصرف من كل ركعة  
في الركعة مستقبل القبلة ان يكون نظره حاكما لله تعالى في موضع سجده وقا  
الوطيئ كفيه على الشهور وذلك على ما في رواية وساجد الطرف انصرف مستقبل  
وجاه السابغ التجديان بل قبل ان يركع وضع اليدين قائما على فخذي سجدة  
ركبته وقا تالفا وجهه ليس بغير محاذيا بطنه في السماء وظهوره الارض  
قد اعلوا على ركبته وساجد التجدد اذ يركع وينشده على فخذي ركعته وعن ابي  
عليه المشهور التققيب وهو الجلي بعد الصلوة ادعاء ومسللة وفضلته  
فقد اجسم وشاد على بطلان الدعاء والمناقبة من فضل وهو عرو او خضو  
لا تكاد تحصى كثر ولا حصر له وفضلته في كل سجدة مائة الف مرة وسبحة الف  
عليها السلام فقد ورد في انه ما عند الله من العباد من اجتمع له القرب  
افضل منه وانه في كل صلاة اجب من صلوة ركعة الف ركعة  
في الترتيب اعلم انه يقطع الصلوة ويبطلها كل ما يبطل الصلوة من  
الاحداث ولو كان صدقة سبوا عن كون في الصلوة او من غير اخصا  
والاكتفاء عن القبلة في اي الى الخلف ولو سبوا على الاقوى فاما الجوا  
خلا فالاكتفاء عن القبلة في اي الى الخلف ولو سبوا على الاقوى فاما الجوا

والفتاوى

والفتاوى

يقضى عدم الفرق في ذلك بين الفريضة والنافلة وكون في جملته من التصوم  
اختصاصا بالفريضة ولم يجد به مخرجا والكلام بحرين مخصصا عما  
ليس بدعاء ولا ذكر في القرآن مطا ولو كان مهيلا وانما يبطل اذا كان عند الاسماء  
ولسنا ناولا فاما غيره عنها وفي الحرف الواحد المقصود ان كان بدعاء او  
التكبير في الحرف بعد مدة بحيث لا يؤد الحرف آخر كلام الله عليه  
نظر للمنع احوط ويتم في الكون وكذا الصلوة بطلانها عند الاسماء واجماعا في  
التكبير التيسر فلا يبطلها مطلقا وهل المراد بالمعقود مطلق الصلوة او المشتمل  
على المدة والرجوع اشكال ولا عطف الاول بينهما في الوضوء ثم راد لاحقا  
الصلوات ففقهه اضطررا بطلت الصلوة عندنا وكون التكبير الفعل الكثير  
عن الصلوة يبطلها عند الاسماء بخلاف ما في الثاني اذا لم يكن بصورة الصلوة  
ما حيا بل قبل طاهر لاحقا فبطلانها مطلقا ولو كان ما حيا مع ان لا يجمع كما  
في كونه وكذا لا بأس به بعدم ودون بقا المنع عنه وقنا الصلوة به مطلقا  
بل ظاهر جملته من الصحاح المستفيضة وغيرها جواز افعال مخصوصة بعد تكبيرها  
كثيرا عروا وهاء وتلقبها الاحصاء بالقبول البصر ولا تختلفوا في اقدار عليها  
والشعر وغيرها كما هو لا وفق الاصل بناء على كون العبادة اسم الاندراج خاصية  
وعليه يلحق لاقتصار في التكبير المبطل على الجمع عليه وليس الا ما كان ما حيا الصلوة  
الصلوة قطعها عن غير ما حيا ولو سبوا على الخلف ولو سبوا على الاقوى فاما الجوا  
احوط واحول والبكاء كالمود الذي يبطلها مطلقا بخلاف وفي الشهور خلا في ظاهر  
المنع بعدم ولا عطف بخلاف غيره وان كان اتمام الصلوة ثم اعاذ الله في  
بطلان الصلوة بوضع اليدين على السماء قولان اظهرهما واشهرهما البطلان عند

والفتاوى







سبعة والجمع بينهما بالتخيير في الخمسة والعشرون في السبعة وجبه قوي وعليه جماعة من القدماء  
والمشايخ أن لا يشترط حركته ويختص هذا الشرط بالاستدلاء وذلك استدلاله فصح الصلوة  
لو نقص العدد في أثناءها ولو بعد التلويح بالكبر كما هو المشهور وللعلامة احتمالات أخرى  
ينصفها الجمع استحسانا بالصحة مع عدم دليل على شيء وعلى المستويين هذا المعنى يكتسب  
بالتكثير أم يكفي التلويح أمام واحدة أشكال الخطبتان ويجب في الأولى التلويح تعالى  
بلفظهم وفي الثانية التلويح تعالى بلفظها وأجزاء الكلام من الأجزاء أشكال الأجزاء  
الأولى والصلوة على وجه واحد صلى الله عليه وآله بلفظها وبقاها لا كذا في وقت وغير الأجزاء  
خلال الظاهر التي وجبته فلم يجرها والفتنة عليه رأى على الله تعالى ما هو ظاهره وبقاها لا كذا  
والزمن في الوقت ولكن يكتسب من أحد كما هو ظاهره ولا يبين أن الثاني بغيره بل  
أما عند الأولى والوصية بتقوى الله تعالى وبقاها لا كذا في وقت الأجزاء والجمع بلفظها و  
واللفظ الوصل في كل واحد كما هو ظاهره وأطيعوا الله وأطيعوا رسوله وأطيعوا أنفسكم وبقاها لا كذا  
أم يجب في الثانية جملتها سبحانه والقسم على النبي وعلى الأمة المسلمين والاستغفار  
للمؤمنين والمؤمنات وظاهره ليس بعدم وجوب الوعظ والقرآن فلا أكثر وجبه أو ظهر على  
الفاظين دعوى كجاء على اعتبار ما عد القراءة كما هو ظاهره ليقض مظمت حتى في القراءة  
فمن أقوى وجبه هذا القراءة لسورة كاملة كما في الآية ومع استعمال الثانية آية تامة الثانية  
فيها وفي وجوب الاستغفار وأشكال ولكن أحوط وإن كان العدم لعل أحوط  
يجب قدرتها على الصلوة والتلويح في الأولى لا بغيره فإذا واجبه فيها كما ذكرنا و  
عن يمينها إذا لم يقضها العدد العتبت منها بها ولم يكن من التلويح فيها أو أحتمل  
بعض وجوبها مطلقا وأخر سقوط للجمعة خرج من أصله وإن يكون الخطيب قائما مع القعدة  
وتبطل مع الخفاة صلته ووجوبه من علم بها من المؤمنين يجوز قاعدا أم لا ضرورة  
ولا يجب الاستدانة على أشكال كما في قوله وعن نصها في الأحكام الأولى الاستدانة وفي  
وجوب الفصل بينهما بالجلوس تردد وأشكال ولكن أحوط الوجوب وهو أشهر بل هو ظاهر

المأمورون

والأوطى

والأوطى السكوت حاله وإن كان يكون يقدر قراءة التوحيد ولو جاز من القيام في  
الخطبتين فصل بينهما حيثما لا يشترط فيها الطهارة عن الحدث والحفت وإن كانت  
أحدهما من الظاهر كذا في التلويح في جواريقها قبل الزوال ولينان أشهر ما بين  
القدماء الجواز وفيه عليه الإجماع والأحوط العدم كما في الثانية العتصدة بالشرع المشافهة  
المعقولة من كل ما كان في جواريقها من غير وجوبها أن يكون الخطيب ملبسا بغيره قادر على تأليف  
الكلام المطابق للمقتضى لها من الخوف ولائذ لا يجب يبلغ بركته المطلوب من غير إخلال  
ولا إخلال هو الظاهر على الصلوة في الصلوات كما هو ظاهره وبقاها لا كذا في وقت الأجزاء  
يرد عينه أو عدمه في حال الخطبة على شيء من فروع أو صيف أو غيره أو  
أن يسلم على الناس أو أن يجلس أمام الخطبة على المخرج وهو الذي رجه من التلويح  
عليها ثم يقوم وجب فيخطب جازها وأفاض صوتها بها <sup>موجبه</sup> الجماعة فلا يصح تركه  
وهو شرط الاستدعاء إلا إذا كانا اتفاقا أو تحقق بنية المأمورين فلو إخلال بها وأحتمل  
لم ينقض من الخلل ويعتبر في انعقاد الجماعة بنية العدد للجمعة وفي وجوب نية القدرة لأن ما هم  
ظهور الوجوب أحوط أن لا يكون بين الجماعة أقل من تسعة وهو كذا في إبطال ولا فرق  
في ذلك بين المصير المصير فلا يبيح حصولها قبل بدؤها كدجلة وعدمه عندنا قيل يعنى  
الفرج من الجملة صليت فيه ولا فرق بينهما بقرائتيه ويتكفل لكان من الإمام والعدد  
للغير والجمعة كغيره وبين الجملة لاخرى فخرج فضاء على بين بعضه ففعل ما ذكرنا  
لا تنفع الجمعة ويحكم بطلان الفرج من المصلين خاصة ولما الذي يجب عليه حضور الجماعة فهو  
كل مكلف ذكر حتى يسلم من المرض والعرج والرجل الذي لا يمشي ولا يمشي ولا يمشي ولا يمشي  
أما إذا كان من المصلين في الصلاة فلا يشترط أن يكون من المصلين في الصلاة ولا يمشي ولا يمشي ولا يمشي  
تمرنا وأجزاء من ظهره كذا ولا على المصنوع حين صوته ولا على مولاة يمكن من الخطب  
أبقت بغيره بغيره ولا على المرأة كذا ولا على الخنثى إذا كان مفكلا أو قويا ولا على العبد



ولو كانت آتية وشيئا ام لا الا اذا هياها المولى فالتفق الجمل في قوله فموجب على قول لا على  
 المرض ولولم يتفق عليه لخصه فخطا هو الخط في النسخ والفتوى ولا على الا عرج اذا كان  
 مقعدا لا مقعدا على الا قول ولا على الا عرج ولا على النسخ الكسب الخطا العاجل في النسخ  
 او الشان عليه مشقة لا يتحمل عادة ولا على المسا في سائر النسخ الا مقعد ولا  
 على الجيد في سجين او ان يد واليد ارضا يقولون ونسقط عند الجحد لو كان ينسحب  
 بين الجحد ان يد من سجين وما اعتبره من التباد عليه ما لم يكن اشهر لا قولى في عباد  
 جامة لا جاع فيجب عليه لخصه لو كان على راسها فادون ولو حضر احد هؤلاء  
 المدلول عليهم بالسباق حتى العبد والمسا فربح له اقم فيها الجمعة وجبت عليه و  
 انعقدت به على الاشهر الا ظهر عدا الصبي والمجنون والمرأة فلا تجب عليهم كاشعق  
 نعم يجوز للمرأة فعلها فاذا حصلت كانت احدا واجبا في تحاشي واما النواحي فيسبغ  
 اذا زالت الشمس وهو المصالح المدلول عليه بالقيام طاهر مستقيم بشرائط  
 الوجوب عليه حرم عليه قبل فعلها السفر الى غير وجهتها لتعين الجمعة في جهة  
 موجب تقويتها المحرم فيكون محرم ما ليس والا ولا الاستدلال عليه بالنسخ والاجماع وفي السفر  
 المحجبة عنها وجهان الاحوط لا يكون بعد الفجر ولا يكون ليلة السبت لا من  
 الاصفاء الى الخطبة واستماعها عند المصنوع وجا عترة قبل عيب والفتايل الشيخ في النهاية  
 ولا كثر ولعله لا يظهر وهو مع ذلك احوط وكذا الخلاف في تحريم الكلام عليهم معا  
 فكل من اوجب الاصفاء حرمه ومن استحب كرهه وفوق الاجماع على التحريم لهذا والظاهر  
 عموم المنع لمن لم يسمع من العبد اعتبر هنا وفيه اصفاء الا من لم يسمع من التسمية بعد الفجر  
 فيجوز له قراءة القرآن او الذكر ايها شاء ثم ان المنع في الكلامين تعبد فلا يفسد  
 الصلوة ولا الخطبة بالاختلاف بينهما اجماعا على كلام جماعة الا ان الثاني  
 وهو ما وقع ثانيا بان كان بعدا فان آخر لفتح الوقت من غير ان يكون له صلوة  
 او عثمان على خلاف النقل للنسخ الا ان الثالث يوم البصر بعد فوات التمهيد  
 المراد بالثالث فيه هو الثاني المفروض وانما سمي ثانيا لما اضا فتر الكلام في قوله

فصلها

وعلى تحريمه الاكثر ومنهم من لم يوجب التحريم والقائل الشيخ قد خول في مقابلته او لا التحريم  
 سندوا ودلائلهم اطلاقها كالفناء يقتضيه اختصاصه بالاولى ولذا جعل التراجع  
 واكثره مقدا احوط واوكد يحرم البيع بعد النداء بل خلافه فيسبغ في الجملة ولما اختلفت  
 اختلف في اشتراط التحريم بالنداء ام شوبته بدخول الوقت ولو قبله وهو احوط وان كان  
 الاول حيث يكون نداء اعله اظهر وهل يلحق بالبيع مطلقا المعاضات بالمشاغل على  
 ام لا اشكال في ذلك احوط سيما اذا حصل العلم بالاستغناء عن الفرض ثم ان الحكم بالتحريم  
 لمن وجد اية الخطاب بالسعي في البيع في غير الوقت طرقا للمعاوضة وجايل قولنا والاحوط  
 الاول ان وجهه لا غائره على المحرم ولو باع في صورة المنع انعقد البيع وانما على الظاهر  
 الاشهر وقيل بالمنع من البيع اذا لم يكن الامام عليه السلام موجودا اي كانا معا كزماننا  
 هذا وامكن الاجماع والخطبة الخطبتان استحب الجمعة وكما نتا افضل الغرضين الواجب عند  
 الاكثر وتخليد بعد لم يظهر منعه في كماله فيقولون والحكي والذليل يجرى جارية من المشاغل وهو  
 احوط ولو مع وجود الفقيه الجامع للشرائط لشرائط الفتوى والاجماع فيكون على اجزاء  
 الظاهر هنا بناء على ضعف القول بوجوده عينا وكونه محذورا قطعنا اذا حضر امام  
 الاصل معترا لم يجز ان يؤتم غيرة الاعذار لو كان المأموم مع الامام في الركعة الاولى  
 ومنعه لوقام من السجود معه وفيها المزمع مع الامام في الركعة الثانية بل يصح بان يسجد  
 لها فاذا سجد الامام سجد المأموم معه وفيها اي بانه تسجد بين الدولتين الدواعي عليها  
 بالسجود كونهما في الركعة الاولى ولو لم يركع جعته اجماعا ولو لم يركع الركعة الثانية  
 او اقبل بطلت الصلوة وفاقا للنهاية والحكي وجا عترة بالاصول ودوائر مسئلة من  
 في المسئلة وقيل في كماله لا يتصل بل يجزى بها يسجد اخرين للركعة الاولى والقائل المزمع في  
 في وقت مدعيها لاجماع وبه رواية كثرها بحسب السند والذكر لا ضرورة وبالمثل معاضة فلم  
 يوجب الا دعوى الاجماع ولعلها موافقة وخالف الحكي وجا عترة في الثاني فيقالوا بالصحة

عدم الفرق في المنع بين صورة قصد الشريعة والركن خاصة ولكن ما عليها  
 من الاكراهية بقاها



وانها تنصرف الى ذلك وهذا الثاني ثم ان مقتضى ذلك ان لا يتم كونها من السجود  
قبل كونه الامام في الجماعة ولا سجدة ثم ينفذ مع الامام بلا خلاف فلهذا انما يخرج  
بعض الحكماء وسنن الجماعة زيادة على الغسل والتنفل بعشرين ركعة زيادة عن كل يوم  
باب ركعات على كل شهر فترد وراية ولا فرق فيه بين من يصلي حتما وظهرا ولا الاخر  
ويبلغ فعل العشر كلها قبل الزوال والوفاء لا اكثر مما كان قبل ويستحب التفرق بينهما بان يصلي  
مشغرا انشا ط الشمس وقت عند ارتفاعها وقت قبل الزوال في ركعة واحدة وكذا عند قبل  
تحققه او بعده على الخلاف ولكل وجه حسن وحق الرأى انهما معا وقتان لظهور  
ان وقت في التيسر والاخر من الشارب ومعاودة السجدة والمباذير والبر على سبيل وقاد  
والمراد بها اما واحد وهو الثاني في الركعة والمشي او المراد باحدهما الا طهينا ظاهر  
وبالآخر قبل او التذلل لظهورها باطلا مستطعيا لانها افضل ثيابا ونظيفة والذم على ما لا يوافق  
وغيره امام التوجه الى المسجد ويستحب للمسلم ان يقرأ في الركعة جعته كانت او ظهر  
سكتت جماعة او فرادى على اصح الاقوال واشهرها وان كان لاخفان احدها اذا كانت  
ظهورا فيما اذا صليت فرادى وان يصلي في المسجد لا عظم ولعلها صلوات تلك ظهر  
وان يقدم المصلي لظهوره اذا لم يكن الامام الذي يهدي صلوة الجماعة مخرجا او صلى  
ومعه ركعتين وانها بعد تسليم الامام ظهر اجازة وان كان الاقوال افضل ومنها  
صلوة العيدين الفطر والاخي وهي واجبة عند جماعة بشرط الجماعة العينية المتقدمة  
حق للخطبة ولا يجوز في ظاهره وفيه الاجماع على اشتراطها ويدخل في شروطها ما  
ما يتعلق منها بالكتفين بها فلا يجب الا على من يجب عليه الجماعة من غير شرط  
عدمها او عدم تلك الشروط وبعضها او بعضها مع اجتماعها وبها وقفا ما  
افراد على اصح الاقوال واشهرها فتوى على لاشئ اذ هي الحرة والفاصل في ذلك  
بعضها ولكن فعله هو ان يركع ركعة واحدة ولا يركعها ما بين طلوع الشمس

الحال وقاد

الى الزوال ولو فانت بان زالت الشمس ولم تصل سقطت ولم تقض لا وجوب ولا استحبابا  
على الاخر وهو كاعتان مقاد ولو صليت فرادى على الاكثر لا قوى وكيفية الصلوة الفرض  
الركعة غير ان ركعتين في الركعة الاولى خمس وفي الثانية اربعان غير تكبير الاخر  
الركوع فيها على الاكثر لا ظهر في محل هذه التكاليف بعد قراءة الحمد والسورة وقبل تكبير  
الركوع على الاكثر لا ظهر وفي الاضمار وفي الاجماع ويقف مع كل تكبير اربعين ركعة  
استحبابا ولا يتعين بل يقف بما شاء من الكلام الحسن وسننها الاصحاب في الخروج الى  
الصلاة او فعلها الا في ركعة شرعها الله سبحانه فيصلي فيها في المسجد الحرام تحت السماء وكذا في  
الضرورة يصلي حيث شاء تحت السماء وقت الخروج عند طلوع الشمس في السجود كجملته على  
الارض كما في سنن الصلوة وكثرة هذا الاكد وان يقول المؤمن الصلوة ثلثا وهل  
المقصود به ان لا تأس بالخروج الى الصلوة فيكون كالاذان العلم بالوقت كما في قوله في ظاهر  
الاصحاب ان لا يتحول فيها فيكون بمنزلة ما في قدرها منها كما في الحلي وجها والظاهر تأديب  
السنة بكل منها كما قيل وخروج الامام حافيا على سبيل تدوير اذ ان الله تعالى وان يطعم  
او على كل قبل خروجه الى الصلوة في عيد الفطر وبعد عوده منها في الاخي ويستحب في الاول  
الثم وقيل مطلق الحلو وافضل السكر في الثاني ان يكون مطعومة مما يصح به ان كان من يضي  
ان يقرأ في الركعة الاولى ليعمل الحمد سورة الاعلى وفي الثانية بعدها سورة الشمس كما في  
الخبيرين وقيل بالشمس في الاولى والغاشية في الثانية كما في الصحيحين وعليه الاجماع في قوله  
اقرع هذا اقوال اخوة في داخلة اخذوا التكبير في الفطر عقب اربع صلوات او ثلثها  
الغريب واخذوا صلاة العيد بخبر وقيل باضا فقرأ الظهر والعصر ولا بأس به على القول بالاشاع  
لأنه السنن وفي الاخي عقب ركعة من ركعتي الفجر ظهر يوم العيد وقوله من كان يتيقن بالبعد  
بلا لانه قوله في غيرهما عقب صلوات مفروضةاتها الظهر والعصر والشمس والشمس بالظهر

احلة







ان كان اتم السورة في الركعة الاولى فلا يكون اتمها فيها قرأه في الثانية من حيث قطع واليقوم  
 المحل ثانياً وهكذا يفعل الى ان يكمل خمس ركعات فاذا اكملها مسجد اشهد  
 اي مسجد بنى ثم قام بغير تكبير للقيام بقراءة الحمد وسورة او بعضها من كتابه فاذا انقضى  
 الحمد ثانياً حذو ان كان اتم في الاولى والاخرى من حيث قطع وهكذا الى ان يكمل خمس ركعات في  
 الركعة الثانية الا ان الله عز وجل قال في قوله تعالى ثم يمشي عليه الجحشون في شيء من ذلك  
 اجده الا انه لم يمشي عليه الجحش في كل ركعة من الركعتين الا مرة ولو اتم السورة وانما لم  
 استغنى عنها ووضعت من وجوبها ما لا ينسولها والعطى التمام المستغنى عنها من صلاة  
 السجدة وان يكتفى بسورة واحدة في ركعة او ركعتين وقدر في الاخرى خمساً في الركعة الواحدة  
 الواحدة من طائفة بين الاقسام بان يتم سورة مثلاً في القيام او ركعتين وسجدة اخرى في الركعة  
 الثانية مثلاً من طائفة اخرى ان تاتي الحمد مع السجدة من خمسة لا عربية ولا الوجوه القارئة من طائفة  
 القطع لا من طائفة السجدة وان لم يكتف بها اي في هذه الصلوة استغنى عما هو في الركعة الواحدة  
 القصر وكانت قضاء وقيل بالمنع عنها اي ما هو ضعيف كالقول بجوبها مع الاحتراق و  
 الاطلاقة بقدر نعمان السوف المعلوم ولولا ما لم يكتف بها من استغناء من اطلاق جهاد من  
 التقصير او بشرط عدم ركعة المأثورات في الجميع وهو في ظاهره لا في الاصل وان كان السجدة في  
 الاطالة والركعة في الجميع انها في السجدة التي فيها في الحسنى والاسرى وما عدا الصلاة ان قبل  
 الاحتذاء وقبل جوبها وهو ضعيف كالقول بعدم استحبابها وان كان بقدر ركعة واحدة  
 السجود والوقوف وان يقرأ بالسجدة طول كبري والتسليم ذلك مع السجدة في الوقت و  
 الاقتصار من الركوع والسجود والوقوف والقراءة بقدر ما يبعد وان يكن كلما انقضى  
 الركوع في كل من العشرة مرة الاولى والثانية والعاشرة فانه يقرأ عند الانتهاء منها مع  
 الحمد من جهة ومن يفتي بوجوب القراءة قبل الركوع من الركعات يفتي في الركعة الثانية  
 احكامها فيها ابتداء الاول انا اتفق احد هذه الايات في وقت صلوة الحاضرة تحريم  
 المكث في الايام ثمانية ايامها شارة على لا تفتح الا شهرها لم يفتي وقت الحاضرة فتعاني  
 للاداء اجماعاً وكذلك لو تضييق وقتها ولو تضييق وقت صلاة الخوف فاعتبرت

منها اجازة  
 استمر ويعمل  
 فرج منها  
 الكسوف

لاداء

لاداء وحديث قد تم الحاضرة وجب عليه قضاء الاخرى ان قرأ في غيرها والا فلا يقرب  
 ان قرأ في الحاضرة على قول وتتم مع الترتيب فيها على آخر والوجه التفصيل بانما لو علم  
 المكث باستلزام تأخير القرينة فوات الاخرى من وقتها كما يتحقق احكاماً في الثاني والآخرة  
 الاصح ما عليه الصدوق من وجوب تقديم الحاضرة على الاخرى في الجميع وعلى ما نقل فتاوى  
 نجيب بنها بالتحسين الاصول واذا دخل في صلاة الكسوف بظن سعة الحاضرة ثم تبدل ضيقها في  
 الاشياء وقطعها وصلى الحاضرة اجماعاً ثم بصر على ما قطع وفاق الاكثر في ظاهر المتن اجماعاً خلافاً  
 للبيهقي في ان موضعها ولو كانت الحاضرة ثالثة فالسوف الوجه الثاني بالترتيب وجوباً ولو خرج  
 الثانية والصح وقت الاخرى الوجه الثاني بموجبه من فعل هذه الصلوة على الزاوية وما شابه مع الضيق  
 اجماعاً ويدونها على الركعة عند الاستكاف في ركعة والقبائل التي في الثانية بالمنع الوجه الثالث  
 كما مع العدد والضرورة وهو شبيه وعليه عامة من تأخر ومنها طائفة المجتازة وهي واحدة  
 الجائز قيل هي بالسراية بسرية وقيل به السراية بالفتح اليك والنظر فيها يقع في امور  
 اربعة من قبلي عليه والصلوة وكيفيةها واحكامها اعلم انه يجب هذه الصلاة على كل مسلم في كل وقت  
 اظهر الشهادتين ولم يعتقد خلافه فاعلم بالضرورة من دينه ان كل هذه المسألة من قبله الحاضرة  
 المعاند تحريم الصلاة عليه كما هو لا شهر بينهم ولا هو خلاف الجماعة من القضاة فلا هذا مع عدم  
 التقدير والاحتياط ولما روي في المسألة من مجتهد من بلغ ست سنين من طفل ونحوه ولقبط الاسلام  
 الكفر فيها اسلام صالح الاستيلاء ويؤتى في ذلك الذلة والذل والكره والعبد والنجس على ما يبلغ ذلك اي  
 الميت سنون من ولدها مستحله وقيل الاستكاف في الوجوب ضعيف كالقول العائلي بعدم الحائز  
 البولي ويقوم بها كل مكلف وجوباً على اللقاية اذا قام بها البعض مقطوعاً بالباقي وان لم يقم بها احد  
 استحقوا باسهم العقاب وامر الناس بالصلوة على الميت اوليهم ميراثه سواء اوصى الميت بها الغني  
 ام لا على ما روي في الخبر وفي الخلاف في العلم بائنا خلافاً لان مكاف في تقديم القبر وهو المتعبد بالصلوة  
 الامم احباب من غير ذلك يعرف ان الذمهم قدرة الاولياء او لم تكن في وقت هذه الصلاة في المنتهى في  
 اطلق اعم من وقت وجبها بما اذا اجتمع في طائفة واحدة او كما الذكر اقرب بطائفة او درجته و  
 الا فلا ياتي اولي الزوج لولي الزوج من غير ان ياتي بالطلاق لانها لا تكون الا في وقتها عن نفق

ومقابل  
 وهذا ما

مقابل  
 ماله

ماله

ماله



الاولية قبل الاخرين بان وجبت بين الدائمة والمقتضية بها ولا بين المقتضية والمطلوبة بالعادة والنقص وفي  
شموله المستمع بها نظر ولا يجوز ان يكون احد ولو كان ذلكا لكان المستمع فيه شرط لا لتمامه حتى العذر  
ولا يجوز فيه الشرط استغناء ان كان وقتا وجوبا ويجوز فيه الاستثناء بغير عذر ولا يجوز فيه العذر  
بلا خلاف واجد الامم المؤمنين فاجبه ولم اعرف دليله ولا فائدة احوط ومع وجود الامام في حال  
وجوده فهو اولي بالتقدم قطعا ويجوز ان يؤم المرأة بشرط عدم من يعلى من الرجال  
على الاحوط ويقف في وسطهم ولا يتردد هذا العادي اذا صلى بالمرأة كما لا يتردد في صلاة النساء  
لكن لا يحتاج الى التحسين وهذا لا يجوز ان يؤم من يتردد في الصلاة بالمرأة كما لا يتردد في صلاة النساء  
الصلوة ولا اذن لها فيصلي الصلوة جاعلة وفردا ولكن مع اذن الحاكم ان كان لا مقام ولا مقام  
الصلوة خصوص تكبيره او يكتفي بغيره لا حرام مقرر في التفسير فيها اربعة دعوات وهو في الصلاة  
الاولى عليه ولا حجة لا ينعين بل يقتل خصوص بل يرد عوجا بل لا بد من كل الصلوات في الوقت  
انما هو تكبير واحد في كل ركعة ولا بد من كل ركعة ان يكبر ويكتمد بالشهادتين ثم لم يزل  
ويصلي على البيت ثم تكبير ويقرأ الفاتحة في كل ركعة والاربعين على البيت عليه ويصلي  
بالحسن والكمال مستقرا ولا شريك في ذلك لا يستفاد وهو حوط وان كان الاول اخص  
وما قبله وليست الطحا كما من كل ركعة ولا من كل ركعة من شرطها متفق من جهة اخرى في الطحا  
من وقتها وسنها ويجوز ان يبدل للصلوة على الختان مما يخرج من العادة عزونه وصلاحه على  
الختانة او غيره ما دام ان يصلي على الميت لا بعد تحصيله وتكفيره الا ان يكون شهيدا فقد  
مع اذنه ان ذلك الامم للتمتع مقام العمل في القبر ان الترتيب فان تقدم سقط ولو كان الميت عاديا  
فانما الكفر وجعل في القبر جعل تحصيله او ما في غيره من سره من عتق يتم يصلي عليه فقال ان كان  
سره شوب صلى عليه قبل ان يضع في القبر وهو حوط وسنها وحرف الامام والمصلي وحده  
عند الرسل وصلة المرأة وانما تقدم جعل الرجل الى الامام في صلاة المرأة انما هي الصلاة  
وجاز ان يصليها من شرطه لا يقف الامام في موضع الفضيلة منها وفي الوقت يحصل من الرجل الصلاة  
او التي لا يخلو من حق آخر ولا يصح معها فان كانت فكان طفلان فالفضل ان يصلي من الرجل الصلاة  
التي لا ان لم يلبس شاة لان تقدمها تمام الى الرجل وقدرها الى الامم ثم هذا اذا كان الامام

بالخاصة

الوقت

ولو كان واحدا وتفرق الحايض والنفساء بصف وان يكون المصلي صريحا في تركها وان  
غيره لا كذا استحباب ترك النعلين خاصة في الخبر لا يصلي على الختان بعد ذلك بان النخف  
يديه بالتكبير كما في التكبيرات الخمس وقصره لا في التكبير الاول وهو الظهر والركعة الاولى  
احوط داعيا للحيث الحلف في التكبيرات الاربعة او بعدها كما مر ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا  
او جاحدا للصحاح وقتا لها الوجوب وهو حوط ويقصر في الصلاة عليه على ان يكبر او يقرأ  
المستضعفين وهو مستحق جهنم الذين تابوا واتبعوا سبيلك وقصر هذا الحجة ان كان مستضعفا  
وهو على ما يفهم من الاجابة لا يعرف الولاية ولا يتكبرها وفيه اقول اخرضا ان يشهد بان يحضر  
مع من كان ويكبر واحدا ان جعل حاله ولم يعرف مذهبه وفي بعض الصحاح يدعوه يدعاه  
وفي آخر بقول اللهم ان كان يحب الخير ولا يفرقه ولا يفرقه ولا يفرقه ولا يفرقه ولا يفرقه  
الذي لم يبلغ الحلم وان وجبت الصلوة عليه بقوله اللهم اجعله لنا ولا يفرقه سلفا  
مطرا واجل اذا كان ابواه مؤمنين ولا يفيد عونا للمؤمن منها خاصة وان كانا غير مؤمنين  
بما احب وان كان يقف المصلي ولو كانا مؤمنا ومقتدر لا يرجح منه حتى ترفع الختان من بين  
يديه والصلوة في المواضع المعتادة ليكثر عليه المصلون ويكون الصلوة على الختان  
الواحدة من بين قصاصه ولا فرق على الاقوى بين حال صليت ثايتة جاعة او فردا  
ولا بين ما لو كان المصلي صلى الامام ولا بين ما لو خيف على الختان او نافي التعجيل  
والصلاة انما بعد الاول من اذنه مع الامام بعض التكبيرات وفاترة البعض دخل  
في الصلوة وانتم ما بقي عليها غيرها ولا من غير دعا وبها ان لم تنهك من ذلك دعا  
على الاحوط بل الاقوى وقيل لا ولا عطف وان رفعت الختان ولو على القبر  
الشافع لو لم يصلي على الميت صلى على قبره يوما وليلة حسب علمه القولين كما في كلام  
الشميين او ما على القول الاخر وهو الظهر ولا يقرأ مرة يصلي في القبرين مقتضى الله تعالى  
او يصلي في الصلاة على الميت فان لم يكن الميت قد صلى عليه ولو بعد الترتيب

غير مؤمنين

لغا على











بان لا يكون قد دخل في ركن اخر اني به ثم بما بعده وان كان دخل في ركن اخر لما بالصلوة  
فذلك من اجل القيام حتى تقرأ بالتسليم بالتبعية حتى انتهي للصلوة والاحتياج حتى  
قرأ او الركوع حتى سجدا او السجدة حتى ركع فبعب عليه الا عادة في الجميع بالاعتناء  
فيما عدل الاخيرين وعلى الاشهر الاخرى فيها ايضا سواء كان السجود في ركعتين  
الاوليين والصلية والغرب او غيرها وقبل ان كان السجود من احد الركعتين مع الذي في  
الاخر في الركعتين الاخيرتين من الركعة اسقط الزايل والى بالقائت والمقابل التسليم  
في السجود وكذا في الاخبار والرجل والرجل ولا نقضه لكن كلامه فيما عدل الاخيرين  
مختص بالمسئلة الاولى كما هو مورد النقص ويعيد الصلوة لو نزل فيها ركوعا او  
سجدة من غير ان كانت الركعة او سجدة وكذا غيرها من الركعات كما ما استثنى وكما  
تبطل بزيادة احد الركعتين كذا تبطل بزيادة ركعة فصلا عما مضى ولو كان الركعة و  
جلس بقدر التسليم بعد ما لم يلو تشهد ليضم على الاشهر الاخرى ولو يقص من  
عدد ركعات الصلوة وهو ان ذكر النقص بعد السلام انما مضى ولو كان  
تكملة في الاشهر الاظهر وقبل يعيد مضى ودعا خص بغير الركعة والفرق بين ما  
اذا طال الزمان او اكثرت كثير بحيث يخرج عن كون مصلية ام لا على الاشهر الاخرى  
وعزاه في الحديث في كونه الخطا هو علمنا وقبل الفرق وهو ضعيف ويعيد بها  
لو استند بالقبلة او فعل ما بنا في الصلوة هذا وهو كما يحدث على الاشهر الاظهر  
كما مر بان كان السجود عن غير ركن فمنه ما لا يوجب تكرار الركعة وهو لا يبان بعد  
قواته ومنه ما يقتصر بعد على التدارك خاصة ومنه ما يتدارك مع سجود  
السجود بعد التسليم **قال** من سجد الركعة كل او بعضا حتى ركع او سجدة

مطم

مطلبا او الذكر في الركوع او الطمأنينة في سجدة واحدة او ركعة واحدة  
او الطمأنينة في الركوع او الذكر في السجود او السجود على احد اعضاء السبعة ما عدل السجدة  
فان تسبعا في السجدة يوجب قوت اركان المبطول في الواحدة فواتها موجب  
لا كما قد بالقسم الثالث وانما المباح لم يستثنها المباح على ان السجود لا يحقق  
يدون وضعها وان وضعت باقي الاعضاء وعليه يندخل عدم وضعها في كفاية ترك  
السجدة التي تعرضها في القسم الثالث او الطمأنينة في ركعة السجود او كما لا ينع  
الراس منه او الطمأنينة في الركعة او الطمأنينة في السجود في الجلس للشهد بلا خلاف  
**الاشارة** من ذكر انه لم يقرأ الحمد وهو اخذ في السجدة او منتهى ولم يركع في الركعة او اعادها من  
كانت السجدة او غيرها من السجود وجب ان قلنا بوجوبها ولا تستحقها وضد قيل في السجود  
ان لم يركع قام منفسيا ركع وكذا من ترك السجود او الشهد وذلك في وقت قبل الوعد بعد  
فتدركه بلا خلاف في الشهد والسجدة الواحدة وعلى الاشهر الاظهر في سبب السجدة بين اليق  
حله فاجبا عند من القام فاقبلا الصلوة بتسبعا في ركعة ولم يركع لهم مستندا وعلى المعتدل  
لو عاد اليها لم يجب تجلس في سببها وكذا السجدة الواحدة لو جلس في ركعة بعد الركعة الاولى  
وجب تجلس في سببها لو عاد اليها ولو شئت هذا جلس ام لا ينع على الاصل وجلس ومنه تدارك  
له المني قام والى بالادراك الواجبة بعده ولا ينع بما اتى به قبل الوقوع في غير محل  
يكون كالعدم ولا يضر بزيادة عدم كنيته واعلم ان المصنف لم يتعرض بحكم لسان  
السجود في الركعة الاخرى والتشهد الاخير للاجود وجوب التدارك فيها مع الذكر قبل  
القسم ويبلغ في عادة الشهد بعد تدارك السجدة المنسية من اداء الشهد كذا  
في الخبر ان لم يصل على النبي **قال** في الشهد بعد ان سلم تضاعف على الاشهر الاخرى







ان تساوى الاستحسان بصورة الغالبة المشهورة اربع ان يشك بين اثنين  
 الثالث ولا ربع اربعين او بين الاثنين والثالث فلا ربع ففي التسليم ان هذه الصور  
 الاكثر يتم المناقشة ثم بعد ذلك تمام محتاط بركنين مما يكون فيها جالسا او كذا  
 قائما واختيار هذا احوط هنا وفي الثالث في حدك فينبى على الاكثر محتاط بركنين جالسا  
 او بركنين قائما واختياره ان الركنين من جلوس هنا احوط والى الثالث ايضا  
 يبنى على الاكثر محتاط بركنين من قيام الا غير ذلك يفعل في الرابع الا ان محتاط  
 بركنين من قيام ثم بركنين من جلوس من ثباتهما كما لم يزل ولا يجوز العكس هو ظاهر  
 المتن والنقص ومجيبان يكون كل ذلك ان كل من هذه الصلوات الاحتياطية بعد التلويح  
 بحب النية ولا حرام والتشهد والتسليم بل جميع واجبا للصلوة عند القيام الامين  
 يجب ولا فرق ما تدبره في فيها قراءة الفاتحة فلا يجوز التسليم بدله وما يجب تعقبها  
 للصلوة من غير تحلل المدا في ظاهر الاكثر نعم وهو احوط وكذا الكل من في الاجزاء المنسية يجب  
 تعقبها لها من غير تحلل المدا في ثم ان استمر به الشك والاستنباه الى الفرق من صلوة الاحتياط  
 مضى في صلواته ولا يجيد سوا تذكر بعد هذا الاختلاف لا اكمال له عاكة ام لم تذكر شيئا  
 منها وان ذكر شيئا لها الاحتياج اليها في الاجزاء مضمنا ولا عاكة او لتفصيل بين ما طابق  
 فالاول والا فالتا في لوجه احوط ما الاول وان عكس لم يكن له نافلة قطعا لم يستجها و  
 ابطالها ان شاء الله تعالى او كما وجب له على كذا فهو بلا خلاف فيه بينهم وان  
 اختلفوا في تفسير التسمي هنا بما يخص الشك او ما يعينه والتسمي بالمعنى المعروف في  
 وان كان الا احوط والموجب المتفق فيه بالمعنى الثاني انما هو مسجد تاما فاختار  
 المسجود عند ان يجب تكرارها في وقفا وعلان الصلوة ان كانا في رجل  
 في غير اجزاء بالمعنى الاول هو لا تنفاتا اليه بل يجب الجنا على وقوع الشك عليه

وان كان

في كل واحد من هذه الصور  
 في كل واحد من هذه الصور  
 في كل واحد من هذه الصور

وان كان الشك في محله عالم يستلزم ان ينفق في هذا الصحيح ولو انما الشك فيه والحال  
 هذه فدل الصلوة قطعا ان كان مكانا واحدا ان كان غير في الاشارة على هذا المراد بالشك  
 الذي هو اقرب عليه حكمه من قضا او ذاك ان وجوده هو او ما بعده وغيره حتى لو سمي  
 كذا بعد ثبوتها في العمل او في الثاني فذا ومع رجحان احد الطرفين في الاجزاء خبرين او مطلقا  
 ثم سمي سمي بركنين عليه حكم سقط وحيث احوطها الاول في جميع ولو كذا فهو في  
 فعل يعينه فعل بعد كثير التسمي فينبى في غير على فعل ايضا ام يقتصر على ذلك رجحان  
 احوطها الاول في جميع في الكثرة الى العرف وفقا للاكثر لا الحكم فيها لم يرد به  
 من الشك ولا هو على من سمي في سهو في الصحيح والخلاف فيه ولا فيه احوط في الصور  
 المحتملة فيه ثمان اكثرها بخلاف الاول والمحقق منها ان لا حكم للشك في نفس الشك  
 بالفتح اما الاول فلا خلاف وانما الثاني فظاهر ولا جازع على اوقاد من النص فيرجح عن  
 مقتضى الاجل والملازم المتفق عدم الانفصال الى الشك فيه بل يبنى على الاكثر ان يستلزم  
 القضا والافعال المصحح كما مر في كثير الشك ولا سهو على المأموم ولا على الامام اذا  
 حفظ عليه من خلفه وهو عليهم بلا خلاف ولا اشكال فانه لا يرد من سهو الشك  
 بمعناه المعروف ومن الحفظ ما يرد في العلم فيرجع القائل منها بهذا المعنى المتفق  
 قطعا وكذا كانت الشك الى اللطائف وهو الى المتيقن اذا افاد الرجوع قطعا اقوى  
 ولا ففيها ولا سيما الاول اشكال ولا حيا لا يترك على حال الاقوى في المأمومين  
 الواحد وغيره والعدل وغيره فيرجع اليه ولو كان واحدا فلا ينعقد في العبد  
 ولو كان عددا الا اذا افاد الرجوع اليه قطعا ولو اشترك في الشك والتدبر محل الزمان  
 حكمه كما انه لو اشققا على الظن واختلفوا في تعيين لا نفراد وان اختلفا رجعا الى  
 اتفقا عليه وتكراما نفراد كل من لم يجعها رابطة تعين الانفراد وتزيم مكنه منها حكم  
 شك نفسه ولو بعد المأموم واختلفوا مع الامام فالحكم كالاقل في رجوع الجميع الى  
 الرابطة ولا نفراد بدونها ولو اشترك الشك بين الامام وبعضهم قبل رجوع الامام الى

او في وجهه



الذكور منهم وان اتحدوا في المأموين الى الامام وفيه اشكال والمصلحة لا تقرر  
 الا ان يحصل الظن من قولها المذكور في جميع اليه حيث يسوغ العمل به لاذن وكلما  
 لاحدهما ما يوجب جدي في التمسك كان له حكم نفسه فلا يلزم الاخر منها بعينه فيها على  
 الاشهر الاقوى ولو سمي في التاملة فمثل في عدد ها او شي من افعالها الخ في  
 البناء على الاكثر في الاول والاكثر في الاول والاكثر في الاول وفي الفعل والعدم في الثاني  
 لا فرق فيه بين ان كان وغيبه ولا بين تحا والحق وعدمه وان عتبت التمسك المنفي لعنا  
 المعروف كما هو الاقوى فادفع في وجهه من صدر في التمسك لصلها وهل المراد البناء على  
 الاكثر البناء عليه معناه وان لم يستلزم الفساد ولا فيسفي عنه الاقل وجهها احطها  
 الثاني ان لم يرد ظهوره من اطلاق النص والافتاوى ولا فهو اظهرها سيما على  
 القول بغيره <sup>بهم</sup> افسا والثالث اخيرا ولو يجب جدي التمسك بانه على من صدر على  
 من حكمه ناسيا او لا اخر وجب من الله اوى ومن شاع في الادب مع التمسك وهو بالسوي من  
 سلم قبل اكمال الركعات على الاظهر ولا تجب في غير ذلك على الاصح وقيل تجب في كل  
 نيابة وقصان والعمد في جهة موضع القيام والاعتناء في موضع العمود والقيام بالصلوات  
 ظاهرا في الاول بغير تحا في الثاني وتبعد فيه من القدماء كثير ومنهم من زعم مدعيها  
 وهو احوط وهو اي التمسك بان بعد التسليم <sup>بهم</sup> وهو كالتاملة للنقص على الاظهر في  
 وثوقه حتى انه جازع الاجماع عليه وبعبارة عتبت التمسك خفيف وهو المستعمل  
 على وجه التمسك بدين والصلوة على النبي <sup>بهم</sup> فلهذا <sup>بهم</sup> وليس موجب الخروج من الصلوة من  
 احد الصيغتين على الاظهر لا في الاصل ولا في التمسك <sup>بهم</sup> فلهذا لا اكثر وقيل يجب في كل  
 لا ذكر فيها عند جازع خلافا لاكثرها وجوبه وعينه ما في رواية الحلبي القصيدة انه  
 سمع ابا عبد الله يقول فيها اسم الله وبالله وعلى الله وعلى محمد وعلى محمد وعلى  
 النبي الله محمد صلى الله عليه وآله محمد ومنه قوله اخى يقول بسم الله رب العالمين والسلام

عليك

عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وفي بعض النسخ باضافة الواو قبل السلام واكمل الكل  
 حسن واستغن عنها المصنف فكانت القوافي من نصيب الامامة من التسبيح في العبادة بل  
 مطابقا على جهة منها انه عليه السلام سئل ما ذكر فيها واثنيا يا اخيما اكون ما قاله  
 على وجه الجواز لا لزوم وفيها نظر نعم يمكن الجواب عنها بوجها آخر الا انه العمل على ما عليه  
 الاكثر ويجوز بهما مضافا الى امر النبي ورفع اليه من قبلها بل الجواب من مطهرنا والسيد  
 اعضاء السبعة ووضعت الجبهة على ما يصح التسبيح عليه والطهارة والتسبيح استغناء  
 القليل من ذلك احتياطا للعبادة وتحصيلا للبركة اليقينية <sup>الثاني</sup> في بيان احكام القضاء  
 اعلم من اجل بالصلوة الواجبة عليه فلم يرد في وقتها عدا كما اخلاص في شهرها واثباته  
 بنوم عاد وقطعا او غيره على الاصل الاول في ما فرقتين ان يكون بسبب ام لا او غير  
 لولا كان لا سببه وقيل اذبح كالانعام ليس فيه قضاء ولو جبر الا ان الاول احوط ومع  
 بلوغه وعقله وسلامته وسلامته من الحيض وشبهه وقد رتبه على القول بالاخذ  
 او لا اضطراري وجب عليه القضاء عدا ما استثنى من صلوة الجبر والعبد في قوله فانه  
 وهو صغير او مجنون او حائضا او نكس او فاقد للطهارة فيلزم عليه قضاءها على الاصل  
 فكنا فيه على اشكال كما سيأتي في ثلثة اقسام والمسلم يقضي ما تركه او صلته فاسدا بذهبه و  
 ان حكمه بغيره كالناسي ان استبصر نعم لا يجب عليه اعادة ما صلا صحيحا معتقده و  
 لا قضاء وايضا مع الاخذ المستعمل لا وقت الا ان يمكن يدبر من مقدار الطهارة والصلوة  
 ولو اذبح في قضيه او جاز ان لم يتحقق له الاذبح والطلاق والنسوان ونحوها يقتضيه عدم  
 في الانعام او يدين ما لو كان بسبب عدم الاخذ فاجبا عنه فقيده في الثاني واوجبوا القضاء في الاول  
 وهو حوزة الخي باذنه والاصحاب في الذكر وفي حديثنا الفايست لعدم ما يتطهر به  
 من تركه وازاب وما في صنيعة تردد وقولان من عموم ما دل على قضاء الغواني ومن  
 تبعه في القضاء لك داه مقفوعا وان قلنا بقصصه خرج من تبعين له حكم كما هو الاقوى

مطهرنا  
 الثاني  
 ان



ولا اذا دنا عنها على الاشهر لا موق في شمله عوم ما دل على وجوب القضاء وهذا العمل هو  
هو لا موق وان كان احوط القضاء من وجوه شعبة الخلاف في قوله دليل ان يكون  
في جسد القضاء حقيقة لغت وعرفا حصول سبيله داء وهو الوقت هنا ويترتب  
القول بان بعضها على بعض كالحواضر اجابا عن مع العلم بالترتيب ومع الجهل بغيره  
ولا اكثر على العدم والعدم اظهر وان كان مرعاه وتحصيلا احوط وترتيب الغاية كونه  
على الحاضرة فيصير كقوله وجوبها المتحقق وقتها فتفكر في وجوب ترتيب الغاية المتعلق  
على الحاضرة في قوله لخلاف بين الاصحاب اشبهه عند المصنف وجاءه الاستصحاب لظاهر  
الوجوب وفاق الاكثر فلم واحد من الاصحاب من قوله في الواحدة والمتعدد على المصنف  
وهو من خصا يصدر في الاصحاب بغير قوا بينهما وجوب واحد ما هو لا موق على  
التخالف في الحاضرة على الغاية مع سعة وقتها كما لو ذكرنا اياما والحاضرة  
بعد قضاء الغاية وجوب وفاق الاكثر القديما بل ظاهري بعض الاصحاب عدم خلافه  
على القول بوجوب الترتيب بين الغاية والحاضرة ولا بعيد هذا الوجه عن الغاية فصل  
الحاضرة قبله قوله واحد واحد من الحاضرة الى الغاية لو ذكرها اي الغاية بعد الترتيب  
بالحاضرة وجوب على المختار واستصحابا على عيني وانما يجد ارفع الامكان لا يدخل في  
نوع زائد على الغاية وظاهر النص ان الصحيح جوابا للعدد وبعد الفروع ولم يرد من  
الاصحاب وجعل الشيخ على ما قد بان الفراغ كما لا سيما من مخالفة الاجماع وصواب التنوير  
من الظاهر ولو سمى فلتدبر بنا قلتم ثم ذكر ان عليه فريضة ثابتة او حاضرة ابطالها اي  
او الثابتة وجوبها واستأنف الفريضة ولم يجر العدول هنا وذلك بناء على عدم حواش الثابتة  
لزم عليه فريضة ثابتة او حاضرة كما هو لا موق في وجوب ان يقضي ما كان سفر او قصر  
مظن ولو كان حال القضاء حاضرا ويقضي ما كان حاضرا ولو كان حال القضاء مسافرا  
فاق العبرة بحال الفوات لا الاذاء اجابا لو اتخذ الفرض في اول الوقت واخوه وكذا لو احتضن

بان

ما كان حاضرا ثم سافر لولا العكس وفاق الاكثر ولا حوط الجمع ويقضي الحضر في جهل ولو كان حاضرا ولا حوط  
سفر ولو كان حاضرا وفي الكيفية بحال الفعل لا الفوات فيقضي فيقضي ما كان حاضرا ولو كان حاضرا  
مجانا في حوط ولو كان حاضرا او مضطجعا او مستلقيا وبالعكس ويقضي الزمان اذا سلم كليا  
فكان قد دنا عما ومن قاتله فريضة حضر في يوم ولم يعلمها بعينها صلى الله عليه وسلم فلتدبر بنا قلتم  
للقضاء والمغرب واربعاء مطلقته في الروايات ثلثت على الاشهر في قوله وجوب الحضر  
وتغير بين الحضر في حكايات في رواية وبين تقديم ايها شاء ويستفاد من قوله التمسك  
لحكم فيما لو فاته سفر فيصلي مرة او ثمانية مطلقته ويبر صرح جماعة خلافا لبعضهم  
فاوجب هنا قضاء الحضر وهو لا حوط ولو فاته من الفريضة ما لم يحضر عددا قضى حتى  
يجلب على ظنه الوقت ولا حوط القضاء حتى يعلم بالوقت وان كان الاوجه لا كذا بقضاء  
ما يتحقق فواته خاصة ويستحب قضاء النوافل الموقرة استحبابا ما ذكرنا ولو فاته من الفريضة  
لم يتأكد استحباب القضاء وكذا غيره من الاعذار على ما استفا من التنوير ويستحب مع الحضر  
من القضاء وفيه يفيق الصدقة عن كل ركعتين بمدة وان لم يتمكن فعن جلوه كل يوم ليلة  
بمدة وفي الصحيح فان لم يقدر في كل اربع ركعات لصلوة النهار فليقل في كل  
قد اذن لصلوة الليل ومدة لصلوة النهار والصلوة افضل والصلوة افضل والصلوة  
افضل وهو لا حوط **الثاني** في ما احكام جلوة الجماعة والنظر فيه في طرق ثلثة **اول**  
**لجماعة مستحبة** في الفرائض كلها وشاكلة في الخمس اليومية ولا يجب الا في الجمعة والعيد  
مع الشرائط المتقدمة لو جوبها في مجتمعا ولا يجوز ان يجتمع في ثالثة على ما استفتي من  
صلوة الاستسقاء اجابا والعيد بن مع عدم اجتماع شرائط الوجوب على الشهور  
والغير من غير جلوة وبدلت المأموم الواحد ياد ذلك الركوع اجابا وبذلك  
اي الامام الاول عليه بالمقام حال كونه في اي في ركوعه على تركه واخذ  
الا ان لا ذلك به اشهر وقوي واقل ما نفقد به الجماعة **الثاني** بالامام وهو ثم وجد



ولو كان سبباً أو امرأة كما في المعتنقة ولا تمنع لها عترة والحائض بين الامام والمأموم ما  
يمنع المشاهدة من ستر وجدار وكذا لو كان بين الصفوف فتصد صلوته من وراءهما بالستر  
والاجاز والمعتنق بما يمنع المشاهدة مما لا يمنع عنها ولو حال القيام خاصة كالحائض القاصر  
والشباب ما لم تنعز عن الاستطراق ولو حالاً فانه تسخير صلوته من خلفهما مقتداً بمن فيها  
على انفسه خلافاً للتحالف في الشباب وبما هو احوط سبباً مع دعواه الاجماع واعلم ان من  
المأموم لمثل المشاهد للامام او من يشاهده وان تعذر ذلك في صحة الصلاة وهو الذي  
المشاهدة مقفلة فتصلي صلوته من على بابها ويساها ولو لم يشاهد وامر فيها  
لما هو منهم فمن يشاهد من فيها او يشترط فقد الحائض بين الامام  
او نصف الشاؤون فلا يصح الاصلوة من على حياء الا حوط الثاني ولكن ظاهر  
الاولى كما نأتي في محو الحيولة بما يمنع المشاهدة في المرأة او بينهما وبين من يفترق  
اماماً كان او مأموماً اذا كان يحل على الاشهر لا في قول بالمنع كالتبريد وهو احوط  
واليسودان باجماع الصليين من هو اعلى منه موقعاً ما يعتد به كالابنية على رواية كما هو  
وعمل الجماعة الاكثر وهو المحرم قبل اجزاء المنع بالكلية وليس هو بواجب ولا اتمام  
لو كانا اي الامام والمأموم على او غير مقدرة بل خلاف فيه كما في قوله المأموم اعلى مني  
ايه الامام صح مقامه ولو كان العلوي بابنية وشبههما ولا يجوز ان يباعد المأموم عن الامام او  
النصف الذي عليه بما يخرج من الجماعة بحيث لا ياتي انه متصل خلفه وقبله لا يخطئ وهو  
الاحوط وان كان الاول اشهر واظهر الا مع اتصال الصفوف فيعتد بها ولو خرجت في النساء  
عن الاقتداء بنية الاقتداء ولو بلغ الصلوة الى الاشعة وهل تنفس القدر من مكانة فينوي  
الاقتداء للفرق وراقم اذا لم يكن قبله بها بالتقريب الى محل الصلاة مع عدم حصول المناقبة  
وجان ولا حوط تجد بدا بها ثم الصلوة ستره اخرى ويجوز ان يحرم البعد من  
الصفوف وقبلهم على الاظهر ولكن الصواب الى ان يخرجوا احوط ويكونه الامام مع الغيب  
المسبوق القراءة الجيدة والسورة خلف الامام المضي بحسن في الصلوة لا خلفه  
على ان يشرع في ظهره وقبله بالمنع وهو حوطه وكذا في الجهرية لو جمع قراءة الامام ولو

هههه

هههه الا ان الكراهة هنا اشد ولا احتياط فيها كالحائض ولو لم يمنع اصله  
قرا استصحاباً على الاقوى ويختص المنع كراهة او تحريماً بالاقوى على الاظهر ما قلنا  
فيكنا الامام بالمريض والمأموم بالغير المسبوق لعوجب القراءة على المسيحي او  
استصحاباً بها على الخلافة كما في قوله على من هو خلف من لا يقتل به موقر فيها اي  
وبان نفس من والمحب عليه الجهر بالقراءة ولو في محل ويجوز به الفتح مع  
السورة ولو دعي الامام قبل فرائغه من الفاتحة سقطت ايضا ويجوز اعادة الامام  
المريض في افعال وتكبيره الاحرام لا خلاف وفيه قولان اطلاقاً لا تخفى نعم خلاف في  
الذكر وفترت في المشهور بان لا يقتل من يجوز الاطلاق لكن في فضيلة استفاضة  
الجماعة ح او نقصها او بقاء ما خلا من الاحوط تركها في التكبير بل احوط  
فلو رفع الامام من الركوع او السجود او اوى اليها قبله او قبل الامام باسبأ اعاد  
اليها والقيام ولو كان عامداً استمر وبقي على حاله الى ان يكمل الامام على السجود  
ولا حوط اعادة الصلوة بعد ذلك الا في سورة الرفع من الركوع عياناً نسياناً لا لغيرها كما  
قاله للتصحيح وحديث جبر عليه العود فسد الصلوة بمن كرهه لاعتيان بالامام  
على وجهه وقيد قول بالصحة ضعيف والاحتياط الفساد ما لو عاد العامد الى الركعة  
الركن عبد البطلان هذا ان او جبراً عليه الاستمرار كما قالوه ولا فالفساد ثابتاً  
فعله ولا يجوز ان يقف المأموم قد امراء الامام المريض بل يقف مؤخره عنه  
وكذا الاول ولو قبله الفضل والجمع في التقدم والمساواة العرف على الاظهر ولا بد  
من تسمية الامام بامام واحد معني بالاسم والصفة او بالحاضر معه بعد العلم  
باسبقها غير لشرايط الامامة فلو لم ينوه او نوى الاقتداء بغيبه معني او باسبأ  
ولو توقفاً فعلا فسدت الصلوة وكذا لو نوى الايتام بزيد فبان عرواً اهل







في الكفاية اوله عنه ص ولو كان افضل منهم على امام الاصل مع حضوره فانه اولي منهم ومن  
غيرهم ولو اجتمعوا في جميع الاخير على الاوليين او العكس قولان اوجهان الثاني لو اذنوا  
لغيرهم استفت الكراهية قالوا ولا يتوقفوا ولو تفرقا الوائين على حضوره بل ينظر لوقوعه وراجع  
الحال يتبين وقت الفصل فيسقط اعتباره والمستفاد من جملة من التصرف خلا في خلاف  
في صاحب المنزل بين المالك للعائين او المنفعة وفيه مكانا لمستعين ولو اجتمعوا في الوائين  
لا قول او الثاني قولان وكذا لو اجتمعوا في الاصل والمنفعة وكذا العا شري ولو اجتمعوا  
عدا للفقير في الشجر ولو شاح الاكثر فادخله يقدم الاخر وانفسه ولو جبره لا ينافي العدل  
قدم من غيره المأموم عند جماعته خلا في الثاني لم يذكر شيئا لا لظلال النقص بل لوجوبه الى  
الرجحان كالكيفية ولو اختلفوا والمأمومون قد اقرع منهم او لا بد من قرعة او لا يظن الاختلاف  
فان اختلفوا في القراءة جردة وقراءة فالأقدم في احكام الصلوة وان تساوا فيها فالأقدم  
في غيرها وان تساوا فيها فالأقدم في قرعة من قرع الحرب الى الاسلام فان تساوا فيها فالأقدم  
مقدم وقيل في الاسلام فان تساوا فالأصغر وجها واعلم انه هذا كله تقدم استحباب  
لا اشتراط والنجاب فلو تقدم المفضل جاز فلا خلاف الا في شدة وليست في احكام  
للإمام ان يجمع من خلفه الشهادتين بل في القراءة والاذكار والركوع في غير الاحكام  
ما لم يبلغ العلو المفرد ولا يفي في غير خلفه ان يجمع شديدا ولو احدث الامام في غير ذلك  
ضرورية من غيره في الصلوة من غير طهارة نسيان او حصول رعا فله مخرج او انتهاء  
صلوته تقدم من غيره استحبابا في الصلوة بهم ولو لم يقدم او مات او اعشى عليه فله  
هم من يجمع بهم في الصلوة وليس الا تسنا بد للوجوب بل للاستحباب في غيرهم الا في  
اجمع والتبعيض بان يورث بعضهم الایتمام ببعض وقوة بغاوى واطلاق النقص والفتور  
ينقص جوان استنابا لم يورث وقوة وجوا لا تمام من وضع القطع ولو حصل العائين  
في قراءته وقيل يجب الاندراج في قوله الذي حصل القطع في قراءته كما لو عمل  
احوط ويكره ان يجمع ثم لما خرج بالمسا في العكس على الاشهر لا ظهر وقيل بالمنع وهو احوط  
ولا فرق في الحكم بين القرضية المقصورة وغيرها وبنها حق بالاولى ولو جبر الا ان

الاول باب الساج فانه اقل الكراهية ولو لم يظهر في الترخيص الاظهر لا شر فيه ان  
يستأنس بسبب وقيل بوجوبه يحتاج الى الاستئذان فان يوم الاحد جديهم ولا بد من الاحكام  
ان ظهر والا فلا يظهر وقيل بالمنع وهو احوط وكذا الكلام في الجمع وقد بعد بوجه فلا بد من المنع  
من ان يقرأ في الصلاة ولا خلاف في غير المقصر في الحنابلة والقول بالمنع هنا ضعيف جدا ويكره  
المأمومون على المشهود للنقص ولا عار في فهم سكان البلاد من الظاهر المهاجرين وسكان  
الانحصار والمهتكمين من غير ان يقرأ الامامة ومنع من الاحكام وانما القدوة على المنع وهو  
ان لم يقل بانها الظاهر في الاحكام ومسا بذلك تسبح اول الو علم المأموم فمن الامام او من غيره  
كفر او عدوا ولو تفرقا على غير القبلة او اختلفا في النية او نحو ذلك بعد فصل الصلوة  
لم يعد لها سلطان على الاشهر لا في وقتها او غير وقتها وانما علم في الاشياء ولو كان قبل الصلوة عالم بالخطأ  
فانتم بمرادها وطعام الا اذا اختلفت في النية او في وقتها او في غيرها من التصرفات  
والفتور ويخدم الامانة الا فيما مع عدم التقيد واحوطا ولو جاز يكون لشدة في العبادات  
تلك الاشياء فادخل موضعها بقام فيها لما تفرقا فيها بغير وقت الركوع عند محل  
في الصلوة برفع الامام فانه نفس في موضعها وكذا في بقية على ذلك ولو كان  
في ذلك المكان هناك مانع شرعي من بعد عن الامام بما لا يجوز التسا بعد بغيره على ذلك  
ولما كان بعض الحكماء يوجب بالصف واطلاق العبادات يقتضي جواز المشي ولو جاز  
الذكر خلا في الجاهلية فقيده وبغيرها ما نطقت على التمام فنية الواجب وهو التقيد  
الشابن احوط وان كان في فعلها نظر ولا حوط ايضا اعتقاد عدم وقوع فعله في المشي  
ان يجر عليه سجدة ولا يخطئ الله اذا كان الامام في حجاب داخل في الحائطا والسجود على  
وجبه يكون اذا وقف في مكانه من حجاب نبيه لم يصح صلوة من حجاب نبيه والصف الاول  
المشايخ او الصف الذي الامام من حجاب نبيه واحوط في الصف الاول من حجاب نبيه في  
الصفين المتأخرين عنه فان صلواتهم صحيحة على ما مر من الشيخ وفي غير الاحكام  
الرجح اذا شرع المأموم في قائه فاحرم الاحكام بالفرصة وطعام او صلوة تقع المأموم



انما فائدة مطالعة كمالها جاعلة وان خسر الفوات كما عليه الأكثر وهو احوط وعليه فعل  
المعتبر خوف فوات الركعة والصلوة جلية وجهاً وظاهراً هو الاول ولو كان المأموم في  
ركعة فاحرم الامام اذان واقام كما يشاء وضرباً للمقام نقلت من الغرض ان النقل  
ولا يقدح فيها هذا مع انك ان النقل لما مع غيره كان دخل في الدائنة فالوجه الاستمرار  
على صلوة وقفاً للفاضل في جلية من كتبه وقوله استحبنا ما يرجع الى الحكم في السلسلة  
مع اوله كان المأموم قد دخل في الركعة واجرم انما لا حمل لظهورها استحبنا ما استأنفت  
الصلوة مع غيرها ذلك الشيخ رجاءه ولو كان الامام من لا يقتضيه استمرار المأموم على  
حال في السلسلة فلا يقطع الفاء فلا يبعد بل لهما من الركعة **المادة** ما يدور المأموم  
المسبق بركعة فصلا عدل مع الامام من الركعات يكون اول صلوة له فاداسم الامام اتتم  
فوما بقي عليه منها وبقي الجمل والسرقة في اوله السبع هما اخيراً للامام وجوبا على  
الاقوى ويخفف بها ولو في الركعة على الاحوط الا مع عدم المتابعة بانخرج الامام على  
الصلوة وقام المأموم الى الركعة الاولى التي يجب عليه اليه فيما لا يملكها لغيرها وجوب  
التسوية في صورة استكمالها وان كان في ركعة مع استكمالها فيلزم مع عدم التعلق فيها  
لغير فعل ما في بها وان فاته الركوع في غيرها واليها الامام في السجود ان لم يكن في الركعة  
الركوع وجهاً الا احوط هو الثاني ولكن مراعاة الاحتياط والاحتياط بدخول مع الامام الاعتد  
تكفي في الركوع اذا عرفت عدم التمكن منها وادخل قبل ذلك ثم انما في الركعة التي  
منها ثم يتابعه في الركوع ويعيد الصلوة احتياطاً واذا جسر الامام للشك  
وليس له حمل المشكوك فيها في ولم يتأكد من القعود وجوبا على الاحوط ويشكك معه  
استحبنا باخلاص الجماعة فتعوا عند ثابت بعضهم بدله التسليم واعلم احوط  
وان كان في الركعة لا بأس بالاول حيث لا يقصد به الامر الوضوء بل التذكر الطاهر  
واذا جاء محل تشهد المأموم فليثبت قليلاً اذا قام الامام بقدر ما يحيط اقل ما  
يجوز من التشهد ثم ليحضر وليتحيان يتابع الامام في قنوتها وثباتي بقنوت نفسه  
**المادة** المأموم اذا اذنت له الامام بعد انقضاء الركوع الاخير بان لم يجمع  
معه بعد التضرع في حقه كبر سجدة مع غيره ركوع فاداسم الامام استقبال

امام

المأموم

المأموم المصلون واستأمنوا من افعالها وكذا الكلام فيها لو ادركه بعد السجود فثبت له  
المادة لغيره وليست الصلوة والخط والعبادة يقتضي عدم الفرق في التكليف بين ادراك الامام  
بعد ركوعه من الركعة الاولى او قبله ولا استكمال الركعة الاولى على التقديرين ولا في الحكم الثاني على  
التقدير الثاني فيشكل على الاول ولا يظهر فيه العدم ويمكن تنزيل العبارة على وجه لا يقتضي في الركعة  
**المادة** المأموم اذا سلم قبل الامام مع الصلوة من ركعته او ركعتين من ركعاته او ركعة واحدة او ركعتين  
بل على الاحوط وان كان في حال الخط وفي حال الانفراد يسيراً في سائر احوال الصلوة قوله انما  
تصبر وفقاً لكس وقيل لا وجوباً وانما بغيره فلا يجوز هنا قولاً واحداً وحيث جاز انفراد المأموم  
بالركعة او ركعتين او ركعة واحدة ان كان بعد ما كان ان كان في الركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
ولا الاستيناف هنا بل من بابا احوط واول **المادة** يقتضيه تركه الى الركعة والامام الذي  
فانما ركعاً واحداً آخر من ثمانين عندهم وجهاً ان لم يكن له وقتاً ما حقت بل خلاف في فصل التمام  
وانما الخلاف في الوجوب كما في المتن وغيره وعدمه كما عليه الأكثر ولعل لا يظهر من ذلك ان  
اخره الى الركعة والوجوب لوقف حق الصلوة على انقضاء الركعة المعروفة بعد على المطلق  
انما الشيء القبيح فانتهت سلك المأموم بغيره في الركعة من ركعاته الميم بمسارعة الى الركعة  
ثم هو باق على فان لم يدرك الركعة قبل ذكره من خطئه وفي رواية انه يقدم وجلا منهم ليل  
بهم يسحبون من المساجد كمن في غير مظلمة ولا يخفى العرش على قول ويعد من الضر  
انقضاء على احوط انما هو ان كان الاول احوط وان يكون المباشرة وهو المظلمة المحدث والقيس  
على الركعة او لا يجوز ان يكون دخلها ان سبقت سجدة ويكره الوضوء في الركعة والعاقل وان  
كره المباشرة حايطة على المشكوك وفيه منسطة بالمنع عنها وهو حسن وان سبقت السجدة  
على ثباتها في الركعة وان يقدم الترخيل فيمنه ويخرج بغيره للنقص عن ركعة التمسك كما قالوا  
وان يتعاهد فعله ويستعلم حاله عند دخوله استظهاراً للثبوت وان يدعوا داخل العبادة  
ويخرج عنها بانما في ركعتها وخصوصاً يوم الخميس ليلة الجمعة ولا صريح فيه ليل و  
اعادة ما استندم بكسر الهمزة وهو المشرك على الانضمام فانها في حق غيرهما فيكون نقص  
المشهد منها خاصة بل يجب ان لا يخلط فيه ولا يندم ولا يجزى في جوارحه العزم على



الا عاده لان المقصور دفع الضرر واعادته من حيث اخر ويجوز النقص التوسعة مع الحاجة  
 ولا ينقص الا مع العلم بوجود الحاجة وكذا يجوز استعمال اليد من نحو الاجارة والاختاب  
 في غير من الماحد من غير اما مطلقا كما يقتضيه اطلاق نحو العيادة او اراهم من غير  
 يمكن من الاعادة كما قيل في جماعة وهو احوط ويجوز زحفها انفسها بالذهب ونفسها  
 بالصدف ولو بغيره والا حرم كراهتها الا ان يقول بحرمه النصب في غير الماحد بغيره او في  
 وان يؤخذ منها الى غيرها من طريق ملك لان الوقف للنايل وقد قيل للنايل ان يصرف  
 الى غيرها وعليه بعد وجوبها لو اخذ ملكا او طريقا بل بغيره اولى وادخال الخائب  
 فيها ونسبها فيها ولو مع عدم ثبوتها ولا يثبت شيء من فرضها على الا حرم وان كان كالمخصص  
 التزم بصوره التلويث لعله اظهر عليه الاكثر واخراج المحرم منها وبياد اليها والامر  
 من الماحد لخراج النصب وظاهره التحريم كما فيه في المتن وكلام جماعة كانه ضعيف  
 السند فالكل يحتاجه كعليه كذا في قوله في موضع آخر فيكون تعليلها بالاجل فاما  
 ابتداء سنة النبي صلى الله عليه وسلم وان شرف اي عمل لها شرف والارباب ما جعل في علي الدين  
 او جعل محالها في ذلك في الحائض كغيرها من جملة اوقاف المسجد كما يستغنى عن ذلك  
 ويلغى فيعيد ما اذا سبق قبل المسجد فلا فالحجة التي جعل طريقا على وجه لا يزم  
 منه تغني صورة المسجد ولا فالقصر وكراهية فيها البيع والشراء وتلك الجائز  
 والاصحاب الذين لا يوق لهم من المسجد فالدخول فيها والنفاد الاحكام وتعرف  
 الضوابط واقامة الحد ودر رفع القوت الا بالاولى الله تعالى والنقل المشهور كراهية مقام وهو  
 احوط الامع القوي فيقتصر على اقل ما تدفع به بطلان جماعة عدم كراهية نفاد الاحكام  
 بوجود غير بعده وجعل النهي عنه على محال لا بأس بها ما عدا ما لا بد له من الاعطى كراهية  
 وانشاء الشرع وانه لا ما يقبل منه ويكفره بغيره كبيت حكمة او ما هذه على لغة  
 في كتاب او سنة او معتق او مدع للنبي ولا يمتنع او من رتبته او خوفه مما يكون له  
 وعبادة والنوم فيها من غير ضرورة ولا سيما في المسجد بن ودخلها وفي الموضع وكذا البصل

والنوم

والنوم والكراهة ونحوها من الناحية المؤدية وكشف الحوزة مع ان الطلوع وكشف المسرة والنفذ  
 كذلك وقطع القبل وقيل بل ينبغي دفعه والقبض والقبض فان فعله ستره بالتراب فيسبأ  
 صلوة الخفيف والخوف واحكامها وهي مقصود سفر ان كانت وابعية اجما عا وكذا احضارها  
 جماعة وفرداء على الاشهر الا في احوط والطلاق النصب والقوى يقتضيها ان التصدير وان يمكن  
 من الاتمام وقبحه بعضهم بعدم التمكن ولا يخلو عن وجوبه والتقصير هناك الشبهة والرد  
 الى الاحتياط وفيه قول اخر ضعيف واذا صليت هذه الصلوة جماعة والعدو في خلاف  
 جهة القبلة ولا يؤمن هجوم حال الصلوة وامكن ان يقاوم بعض ويصلي مع الامام الباقي  
 جا فان يصليوا بصلواته ذات الترفع بلا خلاف وفي كراهيتها ادواتها كالحلقا اشهرها والوجه هو ادوات  
 الصلابة الصلابة عن علانها اني عداها ان ان قال ما احصل ان يصلي الامام في الثانية بالاول  
 كراهية ويقوم في الثانية ويقوم معه فيقول ما احسن يقولوا كراهية ثم يام بعضهم  
 بعض ثم يصرفون ويقومون مقام اصحابهم ثم ياتي في الثانية الاخر ويقومون خلفه فيصلي  
 بهم وينصرفون بسلام وفي المغرب يصلي الا في كراهية ثم يقوم ويقومون خلفه فيصلي  
 الثانية حتى يتموا الركعتين ويشتملون ويسلم بعضهم على بعض وينصرفون ويقومون  
 موقف اصحابهم ثم ياتي الاخرون يقفون خلفه ثم يسلم ولا خلاف بينهما فيما تضمنه في  
 الثانية وانما هو في المغرب فان في الثانية منها عكس ما في الاولى من صلواته وكذا في  
 بالطائفة الاولى وكذا في الاخرى والتجديد بينهما والجمعة كغيره كغير المشايخ وفي المشايخ  
 عليه الاجماع الا ان افضل الاولى ان لم نقل بغيرها واحسن بقوله والعدو في غير جهة  
 القبلة مما لو كان في جهتها يقول لا يؤمن هجومه عما لو ان يقول وامكن ان يقاوم  
 بعض مما لو احتج بالفرق بين الطوائف اكثر من فرقان فانه لا يجوز هذه الصلوة في هذه  
 الصورة الثلاث الا في الثانية فيجوز بغير فرق الطوائف ثلث فرق ان جوفنا لا نفراد احبارا  
 والا فالحجة المنع فيها لشد وجهها اخذ السلاح والدار لرفع حال الصلوة فيه تزداد وقولا  
 اشبهه الوجوب بالمجمع احد الواجبات الفرقين وفاقا لا ذكر وهو مع ذلك احوط والتمنع

في مثل



لا يجب بل لا يجوز الا في الضرورة فيجب وهذا المعنى ان قلت اذا اشترى القائل في الخوف و  
 القتل الى المسألة ان العاقبة لا يمكن معها الصلوة على الوجه المقتضى في صلوة  
 الخوف فلا تسعد الصلوة بل يجب بحسب الامكان وانما اوها شيئا او ذاكما ويكره ويجوز  
 مع الامكان ولو لم يجرى من سرجه ولا يمكن من شيء منها او لم يجد لها انى يمكن موعيا  
 ويستقبل في جميع صلوات القبلة ما امكن ولا تجزئ كذا في بعضها ولا يمكن الا احرار  
 ان امكن والآن سقط الاستقبال ولعلم يتبين من الاية ان الركوع والسجود اقتصرا بعد شتر  
 الصلوة على تكبيرين اثنين عن الصلوة الثنائية وعلى ثلث تكبيرات في الثلاثية والجلد يقتصر  
 عن كل ركعة ما فيها من افعال ولا ذكرا وتكبير في صورتهما ان يقول في كل واحدة سجدة  
 ولغيره ولا الذكرا لله ولا تكبير فانه يجوز هذا القول عن القراءة والركوع والسجود و  
 مقتضى النصين وكذا الفتاوى اجزائه مع تعدد الائمة عن الركعة بما فيها من الافعال  
 ولا ذكرا وتكبير لا احرام والتشهد والتسليم كل واحد من هذه فاستثنا التثنية وهو احوط  
 ثم ان ما ذكر في كيفية التكبير غير مستفاد من النصوص بل المستفاد من بعضها اجزاء  
 مجزئها ومن غير التحسين في ترتيب التهجيات كيف شاءت كل امة اسباب الخوف في بعضها  
 القصر في العدد بزيادة التبعيات الى كعبتين وفي الكيفية بالاشغال والركوع والسجود الى  
 الائمة لصاحبه الضيق وعدم التمكن من الاتيان بها ولا انقضاء على الصبح التبع بالتمتع  
 الشاؤون خشي الضيق مع الائمة واقفا في الخوف من سجدة واحدة وسجدة واحدة  
 على الاشرار عليه الاجماع عن ظاهر المعبر وقيل بالمنع من القصر في العدد والاقوال الظاهر  
 الموجب والغريق بصلية بحسب الامكان فصليا ان الائمة عن الركوع والسجود مع عدم التمكن  
 منها ولا يقتصرون على ما وصلوا اليه الا في سفر او خوف الا يخاف من تمام الصلوة استلزام  
 الركوع وسجدة قصر العدد والاستلزام يمكن الا هو القضاء ولا يجوز اعتناء بزيادة  
 الوقت في غير مطلق القصر بان كان في عقيدته نظر في صلاة المسافر التي يجب  
 قصرها كنية والنظر فيه تارة في الشروط واخرى في احكام القصر اما الشروط فهي خمسة  
 المسافة بلهاج العلماء وهي عن ثمانية وعشرون ميلا والميل اربعة

ما ذكره احوط

الركعة

الاف ذراع تقوون على المشهور بين الناس والمعارف بينهم وعزاه الحكي الى بعض اللغويين  
 وفي القاموس دلالته عليه وعزاه الى الحدباء كالأزهري فيها حتى وثق بنوعى اجاعه عليه  
 وقيل انه مقطوع به بين الاصحاب وربما قيل انه لا خلاف فيه بينهم او قد مر البصر من الاصح  
 تقوون على الوضع المعنوي المستفاد من الصحاح وغيره وقيل اني ارجح في المشهور بان يرفع يديه  
 اصبعين والاصبع بسبع شعيرات متلاصقات بالسطح الاكبر وقيل ست وعرض كل شعيرة بسبع شعيرات  
 من اوسط شعر اليدين ومن البصر في الاصح بما يميز به الفارس من رجليه الى ارجل البصر المتوسط في  
 الاعمال المستوية وفكر جماعة من علماء التقدير من اخرج هذه خطفة اليد في المعتدل واخر جعلته  
 في المضع ووجه قبله بانه سببه هو مبدأ السير بقصد السفر لا فرق مع ثبوت المسافة بالادوية بين  
 قطعها في اليوم الواحد او اقل او اكثر الا اذا تراخى الزمان كثيرا بحيث يخرج عن اسم المسافر  
 عرفا كما لو قطعها في شهرين او ثلثة فترجع التمهيد في ذلك كوى بعدم الترجع والائتمار  
 والوقوف في القصر ومع بلوغ القصر المسافة بالادوية وان قطع في ساعة وانما قصر  
 مع العلم بلوغ المسافة بالاعتناء او الشراع او البيعة ومع الشك يتم وفي وجوب الاعتناء  
 مع وجهاء ولا خلاف نعم والوصول في كل حال وان قصر الباقى في قصر مسافة فلهما اعادة  
 ما صلى تماما قبل ذلك ولو كان لبلد طريقا ان احدهما مسافة فلهما اعادة فلهما اعادة وان  
 عكس قصر ولو امكن على الاظهر لا يشرى ولو كانت المسافة اربعة فواسع فصاعدا دون القاية  
 ولذا الرجوع ليوم او ليلتين او لثلاثين يوما مع اتصال السير في اربعين المذهب في اقول  
 احدهما والعود في آخر القصر وهو على الاشهر لا يشرى ولا يكره في القصر من كون المسافة  
 المشترقة مقصودا للمسافر ولو تعذر له العبد ولا سير مع عدم قصد الرجوع متى  
 تمكن منه وعدم احتياجه لم يعدم ظهورا ما دونه ولو قصد ما دونها ثم قصد  
 ذلك او لم يكن له قصد أصلا فلا قصر عليه في الرجوع في السفر وقطع مسافات هذه  
 نعم بقصر في الرجوع اذا بلغ مسافة واحدة في الرجوع ما بين من القاية الى ما هو اقل  
 من ذلك المسافة واحدة نعم ان بلغ الرجوع وجه المسافة والا فلا وعليها جماعة  
 للاكثر من ذلك ولا يشرى عليه الاجماع وغيره استعمل القصد في القاية المسافة فلو قصد  
 فيها ذنبا كان الا فان دخل الرخصة ثم توجه الى مكانة لم يجز بالسر من فاعلم ثم

الركعة

قطعها



وان جزم او بلغ المسافة قصر ما بينه وبين مضي غمره لم يتساوى المقام عشق ايام من بعد  
 التيه كما يتم بعض مضي شهر ولو كان توقع التيه قد ورن ذلك او محل الفصل  
 ام مضي ثلثه او ثلثه من الشهر كاسيا في ان شاء الله تعالى ان اعتبر فصل المسافة وتوسعة  
 لا الشخصية فلو قلنا مسافة معينة فذلك بعضها ثم رجع الى قصد موضع آخر بحيث يكون في  
 نهايته مع ما مضى مسافة ثابتة يبقى على التقدير ٥١ لا يقطع سفره من الاقامة الشرعية  
 المتعقبة ما الوصول للصحة الموطونة او ثبوت الاقامة ولو عزم مسافة ولو في اثنا انها  
 منزل فلو لم قد استولت سنة الشهر فصاعدا لم يفرق في وعزم في اثنا انها اقامة غيره  
 ايام انما الى ان يقصد مسافة اخرى بعد بل فظاهرا الجبلة لا كفاه فستقام  
 واحدا ما فيه وهو المشهور بل عليه الاجماع والشعر والمذكرة وظاهر النص اعتبار  
 الاستطاعة وبقيانه على المدة كما هو ظاهر المخرج مما عزم من بعد بل ظاهرا جازما  
 في كل سنة والمستثنى من هذه الاشكال انه كان اعتبارا بعلية الاستطاعة ودفعه وام المدة  
 المبرورة لا بجلول من زمان وعلمه فيناط الحكم بالاستيطان في المنزل خاصة دون الملك  
 خلا فاجماعنا فاعلم بالملك بشرط الاستيطان المدة في بلدة ولو في غيره حتى ترجع الى الكفا  
 في ذلك بالظلمة الواحدة والحد بناء منهم على الكفا هم في الوطن القاطع بما حصل فيه  
 الاستيطان ستر شهر ولو عزم من دون اشتراط العلية حتى ولو خرج بحيث لم يصدق عليه  
 الوطن عرفا لغير التمام مخرج الوصول اليه وذلك اشتراطه وام الملك ليعا بقا العلة  
 الوطنية ليعا لشهر الوطن الاصل الذي لا خلاف فتوى ونصا في انقطاع السفر من  
 ولو لم يكن فيه ملك ولا منزل بخصوص اصله وعلى هذا فله ريب في اعتباره ومغذ اليه  
 انهم الحقول بالملك انما في البلد والبلدين اذا اقامت على الدوام معربان عن عدم  
 اشتراط الملك فيه وان اختلفوا في اعتبار الاستيطان ستر شهر فيه كما الحق به  
 او لعدم ويقصص ما ذكرنا ان لا اشكال ولا اشكال خلاف في عدم اعتبار الملك  
 في الوطن المستوطن فيه المدة الذي يولد كل سنة ولا في اعتباره في المستوطن فيه

تلك

تلك المدة مرة واما الخلاف في اشكال فيكون لا جرم ولو مع الملك فاطعا ولكن لا توفى  
 فيما لعدم كما مر ولو قصد مسافة فصاعدا ولم على فاسما من ذلك فاستوفى القدر  
 المذكور في السنة الا شهر المصلحة او التاجرة الفعلية على الاختلاف في قصر في بقية خاصة  
 بحصول الشرط وانتم في منزلهم والفرق بين هذه التلخيص المسئلة وما تقدمها انما هو ان  
 المبرورة ما فيه في انما اصل المسافة المستطرة فلا قصر في التكليف ما لم يقصد مسافة اخرى جديده  
 ودفعه هنا في انما وانما دفعه في بيت القصد وكذلك اقامة العشرة تامة تكون قاطعة لاصل المسافة  
 بالغير فسترد ونظرا لاف عزم مسافة علم يميز الاقامة في ثلثها فقصرت في الاقامة في ثلثها  
 عشر لم يبد ما كان هؤلاء قصر على الاصل الا في ولحقاه دخل في الاصل بقية القصر لا اقامة  
 انما انتم ان يكون السفر مباحا بغير عزم فلا يجوز بترخص العامي سفره كالشيخ الذي اوفى في  
 ما يبيحه ولا يبيعه ولا يبيعه ولا يوفى في السفر الحرم بين ما كان فانية معصية كالسفر لقطع الطريق او  
 قتل مسلم او اضرار بغير مسلمين او كان بغية معصية كالنقض للفرار من الذمة من العرب من  
 العزيم ويقصص به ولو كان القيد لم حاجة بخلاف ولو كان القيد للجماعة فليس يقصر صوره  
 يتم صلواته والقابل به من اكثر القدمات ومنهم الحلي في رواية عليه الاجماع والرواية في المذهب الى  
 اصحابنا وغيره من الرسول لا يخلو عزيمة والشعور بين الماخرون القصبي في الصلوات لبعض  
 ولا حظ للجم بغيره وبقي التمام وكما يعتبر في الشرط ابتداء بعين شواهد استدانة فلو عزم السفر  
 المعصية في اثناء انقطع الترضيخ وبالعكس بشرط كون الباقي مسافة ولو بالعود قطعاً  
 بشرط في انما لا يوجب الى القصد الاول على الاقوى ٥١ لا يكون سفره اكثر من سفره كالبدوي  
 والمكادي بغير العلم ونقصها اليه وهو من يركب ما يترافى ويذهب معها فلا يقيم ببلده عابدا  
 لا عدل ونفسه لذاته والادح وهو صاحب السقينة والمناجر الذي يدير في تجارته ولا يقيم الذي  
 يذهب في اعدائه والراعي الذي يولد بما يشبهه والبريد العبد لنفسه لا لغيره والراعي الذي  
 فانه مولاه يمتون في اسفارهم بلا خلاف فيمنع ويستفاد منه ان وجوب التمام عليهم انما هو  
 من حيث كون السفر مباحا لا بخصوص صيغتهم فيهم فلو فرض كذا السفر بحيث يصدق لغيره على الحرم  
 التمام وان لم يصدق وصف احد منهم كما ان لو صدق الوصف لم يتحقق الكثرة الزائدة لهم القصر







من نوى الاقامة او من وقفها على قضاء حاجة يتوقف انفسها ونحوها عليها انما هو الذي  
النية على شرط كلفا وجعل فله ان لا يضيع في ثبوت الاقامة ففضل الخروج في اشارة الى ان في البلد  
كالمخرج والباقيين ونحوها المنصلا لها اذا صدق معه الاقامة فيها عرفا ولا يفتقر ولو لم يرد  
في الاقامة عشر اقصا عليه وبين ثلثين يوما ثم ان لم يولدوا واحدة فلو كان الاقامة عشر اثم يولد  
اكثر وفيما بقي على التمام الى ان يفتش سفره يجد بالاقام في النقص ومع سلكها على  
من صلى وضعا مقصودا تمام بعد ثبوت الاقامة فلا تكتفي بالثلاثة ولا بالثلاثة في النقص المقصود ولا  
المقصود انما تمت بغير ثبوت الاقامة من سحر او بشر في البقاع لا بدع او استمر في الاقامة تمامه  
وتتمام المقصود من سحر وهو ان يولد في اقل من ثلثي الاقامة فيكون في النقص تمامه من سحر  
اختلاف في بعضهم لوجه لا يصلح لها رتبة واحدة ولو سافر في الاقامة من سحر تمامه من سحر  
العمل على الاقامة من سحر على اقامة عشرة سنين مستثناة من اقل من ثلثي الاقامة او لم يقصد العود اليها او  
قصده ولم يزم على المقام عشرة سنين من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
الثانية والثالثة على المقصر في اقل من ثلثي الاقامة وانما اختلاف في ثبوت الخروج او بعد الوصول الى البلد  
التي هو في اقل من ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
المقصود بالاختلاف في اقل من ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
ويقتصر على واحد وان كان الاصل في الجميع بين التمام والمقصود من الخروج في الصورة والاسم لا في  
الاصل والاسم والثانية اياها خاتمة ويستحب ان يقول عقب الصلوة المقصود ببيان اقل من ثلثي  
فله ان لا يولد الا في ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
من سحر فاستحبها لهذا اكد وهل يولد اقل من ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
السافر في اقل من ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
فله ان لا يولد الا في ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
بين صلوات في المغرب والعشاء ويقتصر في الجميع بين ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
ولو سافر بعد الزوال والحال انه لم يصل النوافل بعد ان ادرك مقدار ما فيها اقصاها استحبها  
سفر او حضر وهي تمام ثلثة الاموال وانما انها اربعة في بيان من سحر  
عليه وهو ان لا يولد الا في ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر

فيها

فيها انما البلوغ يعتبر في وجوبها في الذبح والفضة اجازة فلا تجب على الصبي فيها ولو  
انجز من مال الطفل من اليه انظر للمولا لا يشترط في مالها اخرجها عند استحبابها على الاشهر الا نوى  
قبل يجب وهو نادى في ذبحه وقبل لا يستحب هو اقل هذا اذا تجر لغيره ان قاله ولو ضمن الوقتما  
لربان نقله الى فكره بنا في شرعي بماله من ذبحه وانما لنفسه كان التوجه له ان يولد ان كان مليا بحيث  
يجوز يقدر ولو اذاه اليها للمفوض من حاله ولو لم يحسب حاله وعليه الزكاة استحبها على الاقل في  
النقص والحلا في اعتبار الملائكة كالعبادة ونحوها من عباد في الفقهاء هذا يقتضي عدم الفرق في  
الولي بين الاب والجد ولا يولد ويغيره اقل فالا حاكمي من المشايخ كما قد في كل من جاءه فقيد ومن  
عندنا من اعلمها ولم يعتبر في الملائكة فيها ويقوم من بعضهم قوله اجازة وهو غير بعيد وان كان  
اعتبارها مطلقا وحده وان لم يكن مليا ولا يباين مال للطفل مع التلف بمثلها او غيره و  
لا تكتفي هنا عليه قطعا ولا على الطفل على الاقل واطلق المالك وكثيرا ان الوجه لليتيم وقيل جماعة  
بما اذا وقع الشرع بالعي والكون المشركا ومن لجان وليا ولا كذا الشرع اطلاقا وبما في بعضهم  
القبضه وانما يقال بل لا يبعد توقف الشرع على الاجازة في صورة شرع الوكيل بغيره قال بعض ذلك  
فيكون المناقشة في صحة مثل هذا العقد ولا بد من صحة فاضل مع الاجازة قيل وما ذكر وجه الاجازة  
انما يرد في اطلاق النقص وهو حسن وفي وجوب الزكاة في غلات الطفل ولبيان احوالها  
ما دل على الوجوب كالميل جلد من القدر او يكون الاكل اعدم كالميل عليه آخرون من الملقا  
كافة وقيل يجب كواشيم ليد والفقير لا آمن قال ابو جوب هناك وليس يعتمد لعدم الوجوب  
الظهر وما قال بجلد من ثلثه كان الوجوب احوط كما فيما سبق لعدم قابلية الفرق كما يظهر من  
حقارة بعض الوجوب انما الاجازة عليه ولا يجب في حال الجنون وما اذا كان في عقله ان يخرج  
من الجنون والاولى في اقل من ثلثي الاقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر على اقامة من سحر  
والثاني في جميع من قال بغيره عدل ان حرة فلم يولد عنه الحكم هنا بشي احلا ولا في اقل من ثلثي الاقامة  
الوجوب احوط واما نسبة الزكاة من الجنون المطبق لما ذكرا في واد في علق الوجوب من  
حال الجنون اعدم الا ان يحول الوالد لهما قولان اوجهما الثاني في اقل من ثلثي الاقامة  
الطفل يجب عليه الاكل والوجوب وهو بالغ والغير حرة في جميع الاجناس فلا يجب على

الصفحة















هذه التقارير بحقيق  
الاقرب

على ما فيها التمام التفتية وبسبب التمرة وتنحط البذر والواشتر كما عتبر النخل والتمر وبسبب التفتية بعد ما  
مقد سواه في ذلك ما تقدم منها على بعض الوجوه وثنا حرمه حتى لم يبق بعده نصيب لم يجب كذا وفاء  
لا ذكره وقيل قبلها فيكون كما يأتي بعده والتم بيعا بضاع وباعا بالتمصيل بين المتقدم منها بالاول والثاني  
والثاني وبسبب ما عتبر فيه الثاني والواشتر في التمر والتمر في التمر من المؤنة ولو اشترها مع الاصل والواشتر  
التمر عليها كما توقع المؤنة على الزكوى ونحوه لوجهها واعتبر بها غرض بعد الشراء وبسبب ما عتبر فيها  
يسقط اعتبار التبرع وان كان غلاما ولا يملكه في بيان شروط ما يستحب فيه الزكوة على ان  
يشترط في مال التجارة مضافا الى الشريطة العامة لحوال السابق هذه وان يطالب بالمال والزيادة في  
الحل كما لو كان المال بانقص منه وان قل في بعض الحل فلا زكوة وان كان ثمنه اضعافا للتصايب واذا  
طلبه نصبا عدل استأنف الحول وان يكون قيمته بلغ نصبا كفا نصبا عدل الاصل لنقد بيان ان كفا  
عروضه لا نصبا بصله وان نقص بالآخر فيخرج الزكوة حاي عند اجتماع هذه الشروط الثلاثة  
من قيمته ربع العشر واهم او دنا او وهل يشترط بقاء على التسعة طول الحول كما في المال  
ام لا يثبت الزكوة وان تبدلت الاعيان مع بلوغ القيمة للتصايب فان الظاهر الاول وان كان  
احوط والاشترط في زكوة الخيل طول الحول السابق عليها والتموم لحاله وكذا انما نافي فيخرج من بعض  
العبيق الذي ابواه عربيا او كرما دينا وعدل الله من الذي هو خول فله دينار وكذا يخرج من  
الارض مما يستحب فيه الزكوة حكمه اجناس لا بدعة في اعتقاد السلف والمؤمن وقد اختلف  
كيفية الواجب في واحد منها في بيان وقت الوجوب وهو في المعتبر فيه الحول كالغلات  
الشمسية والا حرم ولا يضر ولا اتفاقا على الخلاف واقام فيها يعتبر فيه فقد مر ان اذا اهل التمر  
الثاني عشر وجب له الزكوة واستقر ويجوز استكمال شرط الوجوب من التصايب ومكان التصرف والتموم في  
الماضية وتوفاها واهم ودنا لا ينقصه في الاثمان فيسري في نحو المداول وغيره والسيان  
حكمه ويكمل الحول ويجوز الا التمر الثاني عشر لا خلاف ولا اشكال وعند الوجوب واستقراره  
ينبغي دفع الواجب فقيم حتى في الغلات ان جعلنا وقتها وفيها وقت الاخر اربع واحدا وهو  
هو التسمية باحدها مرغ والا كما هو المشهور فالوقتان متغايران يجوز التأخير عن اول  
الى الثاني لاجعها واقام بعده فلا يجوز تأخيرها مطلقا الا بعد ان كانا على المستحق وشبهه من



خوف أو غيبه المال فيجوز بلا خلاف ما قدم الجواز أخير من غيره من قبيل المقتضى  
المستحق في النهاية إذا علم أنها من ماله جازنا خونها شمس أو شمس من وافق الشبهة في الزمان  
وبجواز الأخير مطلقا لا انتظار لا فضل أو التغير وزاد في الثاني الأخير لتمام الطلب مما لا يرد  
بما لا يرد في الحال والمال في جوازها أما البعض المقتضى فالمراد أن ضمن مع المال في غير شرط ولا يفر  
بغير خلاف في شئنا التمسك الثاني وبسطه ومن كان غير شرط الجواز إلى شرط مطلقا وكل شرط  
الآخر شرط الأشد عند المصالحان جواز الأخير بشرط بالعدم فلا يتغير بغيره ولا مطلقا ولا جزاء  
مع إمكان التمسك ضمن بغير خلاف فالمراد في الوكيل والوصي يتغير غيرهما وحرم الجواز  
لما أتى مع جواز الضم ولو مع وجود المقتضى كما رتبته وهذا الحكم بالتمام مع التمسك من الدفع  
بهم ما كان لتغيرها المستحق للبلد مع كثر شرط وغيره من مقتضى الثاني وجها ولعل الثاني أقوى فإن  
الأخير التمسك لا يستحق الجواز من هنا يظهر جواز ما فيه ولا يجوز تقديمها في وقت الوجوب  
بغيرها على شرط الزمان وأظهرها الزاوية الثانية كثر مختلفه في مدة التغيير فبعض يتغير  
وأخرى تلتزم وأخرى كانت خمسة ودائع بالمائة وفي محموله على أن يجوز دفعها إلى المقتضى  
واحتساب ذلك عليه من الزكوة ما يحقق الوجوب بدفع الوقت مع حصوله للشرط وبقي التمسك  
لها على وجه الاستحسان في أن يجوز ذلك في التمسك بلا خلاف ولا يجوز احتسابه عليه من الزكوة  
مع طائفة على منه الاستحسان في جواز التمسك بموضعه ولفظه إلى غيره ودفع غيره إلى غيره  
حكمه حكم ما في الدين وصرح بذلك بما عدم غير خلاف في ولو تغيرت حال المقتضى عند تحقق الوجوب  
أن فقده أحد شرط الاستحسان في المالك الإخراج ولا يجوز له الرجوع الاحتياطي ولو عدم  
المستحق في ذلك نظرا لجوازها وجوبا إلى غيره والمقتضى لو لم يتغير بغيره ولو تغيرت لو تغيرت مع وجوده  
فيه بلا خلاف وإن اختلف في جواز التمسك أم تحريمه على قولين أحدهما الأول ولكن الثاني أقوى  
وعلى القولين لو تغيرت اجزائه إذا وصلت إلى الفقراء ونقل إلى أجيالها يتحقق مع علم حيله  
وإذا فالأداهب منه من الزكوة على الشركة وإن ضمنها مع المالك وكافق حج بين وجهين  
وعدمه ولا ريب في جواز الزكوة ما التمسك مع فقد المقتضى مع وجوده نظر في الجواز  
وإذا أمكنه إلى بلد آخر جازا احتياطي على مستحقه مع وجوده في بلدنا ولنا المنع في كونه  
والسنة مضيق في إخراجها وعزلها مقادير للدفع إلى المقتضى والإمام والمال في كل مقتضى

دفع

أن قلنا بجواز الدفع إليه كما هو لا قوى في اعتبار طائفة من جواز التمسك مستحق عليه  
بشأن جواز الأخير مطلقا وبشرط بقاء العين أو علم القابض بكونه المدفوع زكوة ولا فاشكال  
وجها ولا وجه الثاني ولا بد منها أيضا من ثبوت التمسك وقصد القرية قطعا والوجوب والندم  
لا يخلو ولا يفتقر إلى تعيين المقتضى الذي يخرج منه في بيان المستحق وبها ينطبق به النظر  
في أمور الأصناف والأوصاف المعبرة فيهم والواجب أقوال الأصناف في ثمانية بناء على تغير المساكين  
والفقراء كما هو المشهور لغة وقوى عملا ولعل الثاني الفقراء والمساكين ولا تميز بينهما مع الأنصار  
أقام مع البيع بينهما فلا بد من الجائز ولا يختلف العلل في أن أيها أسوة حالهما من الآخر ولا يفر  
مقتضى في تحقيقه للجماع على إرادة كل منهما من الآخر حيث يفرده على استحقاقها من الزكوة وأما  
تغير في أحد آخر الوقف والوصية والندم والمساكين أسوة على الاستحسان لا يفردها مع غيرها  
في استحقاق الزكوة من أجل ثبوت مؤنة سنة لم يعلل بالندم ولا على أشهر لا يفردها مع غيرها  
عن الزكوة لتمام الدار وتقدم والزاوية المحتاج إليها بحسب حاله وكذا كل ما يحتاج إليه  
من الزكوة لأن الزاوية بحاله وتبطل له ليس الحاجة إلى ذلك كله ويجب بيع ما بين يديه  
بحسب حاله ولو كانت حاجته عند دفعه بأقل مما عنده قيمة لم يتكلف بيعها بشرط الإذن في بيعها  
إذا خرج عن سببها حاله كغيره لا يفردها في الأصناف البسيطة إلا خلافا من شرطه وفقدت هذه المذاهب  
استثنى إنما لها مع الحاجة إليها ولا يبعد الحاق ما يحتاج إليه في الترخيص بذلك مع الحاجة إليه  
وكذا لا يمنع من فريده ما يجر فيه بل يكتفى به ولكن يعجز عن استئثار الكفاية له وأحيانا لا يفرده  
السنة بل يبيع منها ولو كان ما يبيع من غيره فصار عدل ولا يتكلف اتفاقا يمنع من سبب  
الكفاية منه ولو كان خصيصا درهما بلا خلاف فيها وكذا يمنع عنها ذو الصنعة والكسب المقتضى  
بحاجة ولا يمنع إذا تصرف عنه وبقيت يد الأخذ بشئ وهو التمسك خاصة أم لا بل يجوز له أخذ  
الزاوية عن اليد التمسك بها أن وصل الثاني أظهر في ذلك لأنه كان الأول أحول ولو دفعها إلى الزكوة  
المالك بعد الأصناف والفقراء من جاز الفقير بيان الأخذ على مستحق لها حين الدفع انجست بقوله  
الزكوة ببيعها مع بقائها عندها أو بيعها مع تلفها اتفاقا لا يعلم الأخذ كونها زكوة وكذا مع جعله  
به بشرط بقاء العيان وقيل مطلقا ولو بقي الأخذ على جعله فلا الاحتياط من الزكوة على ثبوت الملك

دفع



بالدفع في الظاهر فليست بالجمع الشبان خلافه ولا يختلف الحال هذا بين بقا العرب وتلفوا ولا بين ترك  
 لهم هبته وتلزم لغاية الدفع فصد القرية فلا يجمع معه في اللفظ فان تعذر لا يجمع فلو جاز  
 على الزايف لوقوع الدفع مشروعا فلا يستعقب ضمها في الجمع ولا يصح غير ذلك ولا يجمع في الجمع  
 الزايف مع لاجتماعها كما هو ظاهر المثلين وجمع وقيل بالظلال فمما يخلو عن وجهه الا ان لا يخلو في الجمع  
 انضمامها مع الجمع لاجتماعها كما هو ظاهر المثلين وجمع وقيل بالظلال فمما يخلو عن وجهه الا ان لا يخلو في الجمع  
 اشهر واخرى والمثلان اما ما كان عليها وهم جماعة الصدقة والساعة في الغنم وجمعها وحفظها حتى  
 يؤدوها الى من ترضى والجمع الوفقة فلو يجمع وهم الذين يستأجرون في الجهاد والاسهام لهم في  
 الصدقة وان كانوا كافا وظاهر العباد عدم اشتراك في دخول المسلمين فيهم وضمها في الكفارة  
 مع ان ظاهر اصحاب العكس انما تضمن على دخول الكفارة وان اختلف في التفسير عنهم بالانضمام  
 خاصته ومقتضىهم واختلافهم في دخول الكفارة وان اختلف في التفسير عنهم بالانضمام  
 آخر وهو ضعيف بظاهر جملة من خصوص انهم قوم يسلون تركهم يستقر الاسلام في قلوبهم  
 لا يترتب عليه في حقيقة ضمهم وخصوصا على القول بسقوط سهمهم في غير الغنم في القاموس في غير وجه  
 بقوله وفي الكتاب وهم الكاتبون بشرط ان لا يكون معهم ما يصفونهم في كتابهم في ظاهر الاصحاب كما  
 قيل فظاهر بعضهم جواز الاعطاء ان قد لا على حصولها الى الكتاب في الكتاب عن الشهيد فصور  
 كسبهم من مال الكتاب لا يترتب ولا ينعين هذا الشدة والبيد الذي هم تحت الشدة باجتماعها في اشتراكها  
 والشدة فلو انهم كانوا اشهر في الكتاب والبيد الذي هم تحت الشدة باجتماعها في اشتراكها  
 سندها ضعف وفي اعتبار ذلك اشبه بالظاهر لا يوجب عليه ان لا يصدق عليها في رواية  
 المبسوط الا حطان يعطون في الرقبة لكونه مقبولا في حق من يصدقون به الرقبة ما كان في حيزه وفي  
 مستحقا للزكاة جازا ابتداء العبد ويعتق مطلقا والسادس لثبوت من نفسه ولو لم يجد المتوفى  
 دون من مره في حصة فلا يعطى ولو بعد التوبة على الاصول الاولى بالاشهر في حق من يصدقون به  
 الفاروقين قسمين الحديث في حصة نفسه والاعلام لاصلاح فان المدين والاشهر في حق من يصدقون به  
 في جملة من لا يصدقون في الخلافة لاجتماع على الاكراهات ثم لا يفتقر لها لثبوتها في حق من يصدقون به  
 المشي والسر من لكونه والوفقة على من يصدقون به جازا عنهم ويحتل كل منهم العمل على الملة  
 اعتبار عدم تملكه من لكونه جازا عنهم من الملة من لكونه ملكهم او من لكونه من لكونه  
 اعتبار

فمنه من كل

اعتبار

اعتبار الفقر المعروف احد الوجوه للاحكام فلم يعلم نفقة قطا عن امرأة معصية قبل منع منها والاعمال  
 اقبال الشيخ في التوبة ووجه وقيل لا يمنع والقبال هو في الميسر والمال في غيرهما من الشرايين وهو  
 اشبه بالاصول الشرعية وان كان الاول احوط ويجوز المزدحم مقاصد المسحوق للزكاة بدلين لم يفسد بل  
 خلاف والظاهر ان المراد بالمقاصة هو القصد الى السقاط ما في حقه من الزكاة من الزكاة وان كان  
 الاحوط احتسابه عليه من الزكاة ثم اخذها مقاصد من يصدق ولا فرق في المسحوق بين الذي يملكه وبين  
 القضاء عند يرضى من شرطه في الاخذ عنه تصور تركه عن الوفاء بالدين لم لا يقرن احوطها في الاخذ  
 تركها له وكذا انما الذي يملكه من الزكاة على الذي لا يملكه عليه من الزكاة وانما يجوز اذ القضاء عند  
 حيا كما اوتيتا بالطلاق فتوى ونصا والسابع في سبيل الله هو كمالا كرامة ومصلحة كمالها والجمع بين  
 المساجد والاعطاء على الاصل لا يفسد بغيره وظاهره اعتبار الحاجة فمن يملك هذا السهم يعجز ويرزق  
 بعضهم فاشترط الفقر وهو احوط وان كان ذلك خاصة وقيل يصدق هذا السهم بالمجدين والاعطاء بالقيود  
 الدائمي والشيخ في النهاية والتمها الثاني من السبل وهو المقطع في غير بلد فإما خرافا يبعد له بلده  
 وان كان غنيا في بلده اذا كان بحيث يعجز عن الفقر في اموالهم ويحق وقيل مطلقا ولا يخلو بل يظهر  
 ونفا لاكثر والحق جازا عن القليل والاسكان في المنى والسر الواجب والذنب والذنب في ضعف الثاني وانما  
 الاول خسران كان ساقا محتاجا الى المصلحة الضمنية ومنه ان يصدق على ذلك قدره اذا كان ساقا محتاجا  
 ولو كان سفرها معصية منع من هذا السهم فظاهر ان السقطا على الاسكان في جازا  
 الاصحاب على خلافه فالقوا بالاحاطة المطلقة وانما الاصول الحرة في الفقر والمساكين بل هو على  
 تفصيلها في فربعة الامان بالمعنى لا خسران هو الاسلام مع المعرفة بالائمة الاثنى عشرية  
 عليهم والقبال في تميز هذا المؤلف بجمع عليه من الطائفة فلا يعطى عنهم انما في اجماع العلماء والافاضة  
 من العامة العباد والاسلم غير محقق في الامامة باجتماعا وفي جواز صرفه الى المستضعفين من أهل  
 الذين لا يمانون في الحق مع عدم العارف بالامامة من منصوص الامانة المانعة عن ردودها في  
 رواية لكنها مع ضعف سندها خاصة في المنع من جازا عنهم وانما كان اشبه بالمنع  
 وتحفظ الزكاة والمسحوق وكذا الكلام في زكاة الفطرة ولا يفتقر غير الحق مطلقا على الاشهر في حق من يصدقون به  
 الشيخ في حق من لا يستفيضة وهي معا رضى باجتماعها من وجهه لكونه مطرحة ومثولة بالانفا  
 او التغير ويجوز ان يعطى اهل المؤمنين وان كان آبا لهم فسا قاعا واعتبروا العدل لتفويض الاختلاف

الاول لاشهر



بينا دون اطفال غيرهم وظاهر التصريح بان الدفع الى اطفال المؤمنين من غير اشتراط ووجه طرح  
جامعا اذا كان بحيث يصرفونها في وجه يسوغ للولي صرفها فيه خلافا للذكية فتقع من الدفع اليهم مقابل  
وايهم ومن يقوم بايهم وهو الوصي او غيره ان لم نقل يكون وتعيينا قيل وحكم الجنب بحكم الطفل في الشيء  
فيكون الدفع اليه وان تعلل الجرح به ولا بأس به ولو اعطى مخالف في الحق وكنهه فبقية من الخلفان لم يتغير  
وعرف الحق ما اذا اجاء العبد الموقوف من اقوم من القديما كالقيد والجلي وابن حزم والشيخ القفا  
والسيد زرع عيان الاجماع عليه ومراه في الخلاف الظاهر من هذا الاصحاب وهو لو كان اخر من منعه  
منهم الاستفا على اعتبار رجائية الكبار بل قد نص في بعض النسخ ان يكون بغيره لعدم قابلية بالفز بينها  
بل قبل مرجع هذا القول الى الاول لان الصفا بيان استحقاقها بالكتابة او بالقبول فبقية من الخلفان لم يتغير  
غير مستبقة في الصلوات هنا فز من اشتراط تحجب الكبار بامتناع العبد الموقوف من ذلك خلاف ظاهر العادة  
وكيف كان فلا ريب في اعتبارنا بها الظهور والاجماع عليه من العباد لا يصح عدم ظهوره مخالف  
من قبل ولا ظاهر من بين القدماء نعم اكثر المتأخرين على عدم اعتبارها وعزاه في الخلاف الى قوم من  
اصحابنا وجميع الفقهاء من العامة والعلما ولا حاجة لهم عمل العمومات ويجب تخصيصها لحدود  
بما قد مضى وروايت ومرسلة في مع ضعفها عولته على التقية وحمل الخلاف انما هو من عدم  
المؤلفه فالعلماء لم يعلوها لا اعتبارا بالعبد الموقوف من دفع الزكاة دون المؤلفة اجماعا ان لا  
يكون من تحجب عليه تقية شرعا كالابوين وان علوا والاولاد وان ساقوا والزوجة  
الزانية غير المناشرة والمملوك مطلقا ولا يجوز الدفع اليهم اجماعا اذ لا يمنع من كمال  
تقصيرهم الواجبة في دفع اليهم منها بل قيل يجوز الدفع اليهم للتوسع مطا كان الدفاع  
المنفق او غيره ولا يخلو عن قوة الاكراه الاضطرار كذلك وجه فافا للتذكرة وخصوصا  
في الزوجات ولو امتنع المنفق من الانفاق عليهم جاز انفقنا ولمنعهما للجمع قوله واحدا ويجوز  
لزوجته اعضاءها وزوجها منها وانفاقها عليها على الاشهاد في وقت وهو لا وانما يمنع  
من سهم الفقراء ولا يمنع الدفع اليهم من غير واحد من الزوجين بالذمة غير المناشرة عن الماشرة  
ولست منع بها لعدم وجوب الانفاق عليها وهما يجوز الدفع اليهما لا في المناشرة ونعم  
في المستعينة ويجوز ان يعطى منها با في الاقارب بل الدفع اليهم اولى من ان يكون في عياله  
ام لا وكذا الاجاب ان لا يكون هاشميا فان زكاة غير قبلة حرة عليه في الجملة اتفاقا

الصلوة

دون الهاشمي فانها لا تحرم عليه اجماعا وكذا الوصية الخمسة كفايته جاز لان قبيل الزكاة وكذا من غنى  
الهاشمي لا خلاف وعلى هذه الصفة يجعل اطلاق الاحكام المحترمة وعلى المندبة او على كون المراد  
من سهم العالمين لكن الاقوي المنع عنه ليدفع وظاهر العبادات ونحوها عدم تعذرها في القفا  
بقدر جعل في المختلص الاشهر وقيل لا لاجتبابه في المضيورة وهو حوط والقابل للشيء وجامع في  
المضيورة بقدر ثبوت يوم وليلة وظاهر النص خص وهو حوط وحمل الزكاة على المجمع او عقابهم  
والقدرة المندوبة لا تحرم على الهاشمي ولا غيره وفي حرمة الواجبة منها عدل الزكاة على الهاشمي  
قولان ولا حوط المنع والذين يجرع عليهم الصلوة الواجبة انما هو سهم ولد عبد المطلب بن هاشم  
بن عبد مناف دون غيره المطلب بخلافنا الاضطرار وفاقا للتوافق فليس ايل يجب دفع الزكاة  
الى الامام في الاطراف اقطاعا وقيل لما لك الولد في الاخراج او عدم كونه اولا لما استلزام بعضا  
ينقص من التصار لم لا عالم يعلم كنهه ولا يكلف ميمنا ولا يثبته ولو ادر لما لك باخراجها الى الملتحق  
بنفسه وقيل قبل الدفع الى الامام وانما يثبته يجب عليه اجرائه عند حاجته وانما عند اخرى  
والمستند على اشتغال الالة امر فيه هي الا ان بناء على عدم وجوب دفعها الى الفقير لما هو في  
الزمان كما هو المشهور ويجب دفعها الى الامام من ابتداء من غير ان يظهرها ومع فقهه وعدم ظهوره  
الى الفقير المأمون من الامانة الذي لا يتوصل الى اخذ الحقوق بالجيل الشرعي لا في اي حيلة منها  
ايضربها وتعمها واحصرها وضعها وما فيه من الخزي من شعبة خلاف من وجب الدفع اليها ابتداء  
وان كان غير ظاهر الوجه يجوز ان يخص الزكاة احدا لا صفا في الثمانية بل ولو خص بها شخصا  
منهم جاز ما جاز ما سوى ذلك ولكن قسمها على الاصناف افضل للعموم الدفع واذا قبضها الامام والشارع  
او الفقير من ثمة فاعتما لما لك منها طاعتك بعد ذلك بغايتك في انك لو لم يوجد مستحق استحب لا ان يشرها  
منها بل قيل باستحبابه عطاها لغيره في الميراث المستحق العزل تعيينها في مال خاص وصحة تقبض  
كوفها امانة في يده لا ينفذها الا بتسليم او تعريض او تاختار للدفع مع التمسك من الاصل الى الملتحق  
ولا زام ذلك عدم موانع الابدان ولا حوط ان لم يكن الظاهر والظاهر انما يعطى على الاقرب والاصحاب  
بها ذلك يثبت على الميراث حالها هذا اذا حضره الوفاة فلا يجب ولا المعبر في الوفاة يحصل  
بغير التمسك للشرقي لو مان العبد المبتاع مال الزكاة ولا طوت له حتى يبرئ من ثواب الزكاة كما في  
التصريح به غير ان الاكراه في فقر المؤمنين كافي في التوقي بغيره المضيور وهو حوط فبشره كونه  
اثر الامام في ذلك وهذا العمل المذكور ان الاجماع واشهر في ظاهر كلام جماعة دعوى الاجماع عليه



والوجه الآخر لهما وفي مقابلته النقص العسير انهما يعطيان لكل واحد واجب في انفسهما لا في  
 من الايجاب والفضة وما قاله الذكر في انما يجب في المال في نفسها وقيل لا تعد بقدر صلاحها واما  
 وهل هو على الوجوب والاستحباب اشكال ولا ينبغي ان الاشياحوطا لم تكن انفسهم وهل يخص ترك  
 الفضة كما هو مورد نصوص المستلزام بعونها وغيره حتى لا ينافي مع اقره واجب في انفسها  
 او اقلها بالفضة كما يستفاد من مجموعها اشكال والتعميم احوط ولما عطفها في الاصل لم يثبت  
 الزكوة في النصاب الباقي اخرج تركه وسقط اعتبارها بالنقص من اذا لم يجتمع مع ما يبلغ الاصل ولو  
 كان له نصيبا بان اوله وان قالوا دفع الجميع لولده ولا حصة للذكر فيجب ان يعطى الفقير الواحد  
 ما ينبغي ويرى على انما لا يغير الصدقة ما ابقى غنى كما في النقص فيلزم له ما بقيت غنى  
 لمعطيها او لا يوجب نقل يكره ان يملك دافع الزكوة بل الصدقة عليها اوجه في النقص  
 اختيارا لا يمكنه بغيره بالشرع ولا بأس بعوده اليه بعد اوجه وشبهه في الاصل  
 مع التمسك بالاختيار في غير النقص لا يخرج عن ذلك اذا قبض الامام الصدقة فعلقها  
 وكذا السامى استحبابا على الاظهر لا يشترط ان يجب وهو احوط ويغني القطع بعدم الوجوب بالنسبة  
 الى الفقير والفقير ليقطع غيبة الامام عليه السلام مع العادة والمؤلفين في ذلك  
 الاحتياج اليها ومع الاحتياج اشكال ولا يظهر عدم التقيد بقيل بقطعه مع ما سبقت ليعظم  
 بناء على اختصاصها لهما في هذا الزمان وعلى اقلنا من عدم اختصاصها لا يقطع  
 ينبغي ان يقطعي تركه الذهب والفضة والتمار والزرع من الفقر والمسكنة تركه النعم  
 الجبل والنقل الى الواحدة مما هو ليعقوب فيقولها فيقولها اليه هذه فيقتبس عليه بعد ذلك  
 اليه او يدركه مع بقاء مدينه في تركه الفطرة وان كانها اديته في بيان من  
 انما يجب على البالغ العاقل العتيق فلا يجب على الصبي ولا المجنون ولا المملوك فان كانا او من  
 او مكانا مشروطا او مطلقا الا اذا خرجت به بعضه فيجب عليه بحسب ما يقبل يجب على المالك  
 ولا على الفقير على الاظهر لا يوجب عليه اذ فضل عن مدينه فيقولها اليه هذه فيقولها اليه بعد ذلك  
 وان كانا احوط بها باطن الغنى من ذلك مؤنة سبيلها ولعلها لا تارة في الاظهر لا يوجب  
 من ذلك احد النصب الزكوة وهو احوط مع قصور مؤنة السبيل فلا اخذناه الا حجت  
 اجتناب الشرط يجب عليه ان يخرجها عن نفسه وعياله من سلم وكافر ومرد وصغير وكبير او

او الفقير

لغيره

على تركه

على تركه كماله منهم كالصبي وفي نصه الصبي المعال سبعة اقوال اخرها من سبعة عليه عرقا انما يحل  
 والفقير الذي الصدقة والفقير انما يحل الصدقة على الوجوب في الاحكام في الاختصاص والاختلاف والمهور  
 وجوبه عن الزكوة والوجه والمملوك مطلقا لم يثبت في عياله فان كان اجماعا في انما يحل هذا المهور  
 الشرا بوالا فلا يظهر وان الوجوب مدا وصدا والعيال ولو كان الشهور احوط سيما في العبد  
 ويعتبر النية في المملوك والقرية وقصد كونه فطره لاحد من عياله او غيره وتسقط عن الكفا  
 لو سلم بعد الحلال بالنقص والاجماع وهذه الشروط انما تعتبر عند هلال الشوال فيقدر ما يكون قبل  
 عز وسبله العطر والخطبة فلم يلم الكافر اذ بلغ الصبي وانا في المجنون او ملك الفقير الصبي  
 في الوجوب قبل الهلاك وجبت الزكوة ولو كان بعد لم يجب وكذا لو ولد له ولد او ملك عبدا  
 قبله وجبت عليه ولا فلا اجماعا قوي ونضا وتجب لو كان ذلك في استنحاح هذه الشروط  
 ما بين الحلال وحلوة العبد بالخلاف الامرياء والفقير مندوب الى اخر اجراء من نفسه من  
 عياله وان قبلها مع الحاجة بدبر على عياله صاعا ثم يتصرف به على غيره وظا النقص  
 لغيرهم باجماع مكلفين في كل التقدي الى غيرهم وار قبيلهم وعلى هذا القول ينزل الى  
 اخر اجزاء الصغير في بيان صلواتها وجنسها والطابط والجنس اخرج ما كان قريبا  
 عال كالحطه والغير والقرى والزيب والاذن والخط واللبن على الاظهر الا شهره الصغير  
 مالم يفرق الفطر والذلال المخرج وشرح جامعة اجزاء الاجناس السبعة وان لم تقل في  
 المخرج وفي ظاهر المسمى وشرح الخلاف الاجماع عليه فلا شك فيه وان كان الاحوط انما  
 وعلى الاربعه الاول منها كما عليه جامعة وانما يخرج القرى والزيب ولبه في الغضائما  
 ط قريته وما قاله الذكر وان لم اقص لهم على منتهى هذا المذهب صريح وهو من جميع  
 صاع وشره من اطار بالعرف ويجزى من اللبن اربعة ارطال عند جماعة رواه في سند  
 ضعف مع انها في الرطل مائة ودره قريته منضج بالذوق ولا دليل لهم عليه مع  
 الرطل عدة اطلاق في المرقى وعلما في الخلف على استحباب فيما كان الرطل فقيرا ولا  
 اسير وان كان المعبر اليها ليس بذلك المعبر لعم الاحوط ما عليه المناظر من موعوم

انما



القضاء لجميع الاجناس ويجوز دفع القيمة عن الواجب من الاجناس عندنا ولو من غير التقدير لان دفعها  
 امر طوع ولا تقدر في غرض العاجب بل يرجع الى القيمة السوية وقت الدفع وفاقا للكثر  
 في بيان وقتها وجوب هذا لا يشترط مع حصول الشرايط المتقدمة قبله وفاقا للكثر في بيانها  
 فيطوع الفجر ولا ريب في ضعفه ان كان المراد وقت تعلق الواجب وان كان المراد وقت وجوب  
 الاخراج فهو احوط فان كان الاول اعم فلهما فيضيق الوجوب عند صلح العبدان فيلزم ان يصدق وتنها  
 اذا تم قبل الزوال وجوب دفعها اذا كوف في حصره وصدا ولو لم يقدرا فاقبالا خلافا لغيره  
 فلم يجز في الاكراه وهو احوط واولى ولا يجوز ثانيا غيرها عن الصداق على الاكثر وفي المختلف  
 على الاثم بالانقضاء عن الزوال الا بعد الزوال لا ينظر المستحق لغيره بل خلافه وهو قبل صلح العبد  
 فطرق واجبة وبعد هاهنا صدقة مندوبة على الاكثر لا يظهر في الغنية الاجماع وقد قيل القضاء والقابل  
 الشئ بجماعة وهو احوط هذا اذا لم يعرفها واذا عرفها وجبت فطره وطا قولنا واحدا ولو اقر التسليم  
 بعد ركعتي المصنوع واشتراطه ان لا يملك بغيره من غير فطره ويضمن لو اقرها مع امكان  
 التسليم من غير ذلك ولا يجوز نقلها من يملك الواجب الى غيره ما بعد العزل مع وجود المستحق بها على  
 المقتدر في كونه المالك دينيا كراحتها المتع ههنا ولو نقلها ضمن على القبول ويجوز التمتع به  
 لا يضمن في بياضها وهو صرف ثلثة المالك وهو الاصلان الثمانية لا احوط اختصاصها  
 بالمساكين بالساكنين ويجوز ان ينزل اخرجها بنفسه وصرفها الى الامام مع وجوده او من نصبه  
 اقتضاه مع تقديره فالحق الغنماء الادمية كل في ثوبه المانية ولا يجوز ان يعطى الفقير الواحد قل من  
 صاع واما لاكثر قبل يمينه وفي ضعفه مع ان الاول احوط الا ان يجمع مع لا يشترط اعم القطر  
 فيجوز بيعها للتمتع ودفعها للدينين ويحب ان يخص بها القرابة ثم الجيران ثم جميع اهل الفضل  
 والمعرف مع الاستحقاق وهو يجب في غنائم دار الحرب وتكون لها يجوز للمسلمين  
 باذن النبي او الامام ثم من اهل الحرب بغير سرقة ولا غيلة من متغول وغيره و  
 من مال البغاة اذا اسواها العسكر عند الكثرة المستفادة من الحرب والروايات عمومها ذلك و  
 كل ما يقتنيه الرجل ويستفيد والمعادن وهي على اخرج من الارض لا يخرج فيها من غير ما  
 مال القيمة سواء كان منطبعها بانفاره كالذهب والفضة والرماس بالصفوف والنجاس والحديد  
 او مع غيره كالزئبق او لم يكن منطبعها كالياقوت والفيروز والزعفران والبلور والكحل والزاج

في قبل

الزنج

والزنج والمخ او ما كانا القبر والتفد والكبريت ويجزى بعضهم بان يبيع العبد والقوة وطول الفصل  
 ونحوه من الرخص وتوقف فيه جماعة وهو في حكمه لكن ينبغي القطع بوجوب الخس فيها الجمع بناء على  
 عدم الغلبة لكل ما يدر فانه الكل منها بلا شبهة ووجوب جوب فيها من هذه الجهة على الواجب  
 فيها من حيل المعذبة وتظهر الثمرة في اعتبار وقوة السنة فيضيق على جهة العايدة ولا على العايدة  
 ولعل هذا احوط وما يخرج من الرخص من التلويح والمجان والذهب والفضة التي هي التي  
 ليس عليها سكر الاسلام والفهم منها الاخراج من داخل الماء فيلحق الماخوذ خارجا عنه الكتاب  
 وتظهر بقية الفرق في الشرايط وادراج التجارات والذوات والقصائد وجميع انواع الاكساب  
 وقواصل الاقوات من الفلوات والذوات عرضة السنة على الاكثر وقيل لقطعة في داره مع الاثر بغير  
 تحت الارض مطلقا ولو في دار الاسلام وكان اثره عليه على الاكثر وقيل لقطعة في داره مع الاثر بغير  
 بل قبل اشهر هذا اذا لم يكن في ملك الغنيم ولو في وقت سابق ولا فليعرف على فصل باقي الكتاب  
 اللقطة ان شاء الله وادخلوا في ما اذا اشترها من مسلم النقص الصحيح والاجماع في صريح الغنية و  
 ظاهرها المعنى والاحتياط يقتضي عدم الفرق بين ارضي السكان والوفد عما حصره من بعضهم  
 لكن من المصالح في المعية ان الظاهرة مراد لا حوايل الثانية ولم اعرف وجهه وفي التحاليل ان  
 احتياط الحرام ولم يمتثل بعد من لا يخرج من الاقدار ولا صاحب العبد المستفيض المتعذر  
 لا للصح وغيره ولا اجزاء في الغنية وان تمزق لا صاحبها قبل تصدقه بغير مال الله مطلقا ولو زاد  
 عن النقص قبل فيه باخراج النقص ثم التصديق بالزائد وجهه غير واضح وان انعكس صريح المالك  
 بما روي به من المطلب الزيادة عما يحصل ببقاء البراءة مع احتمال الاكتفاء بدفع ما لا يثبت معه  
 اليقين باستعمال الزم ان الاصل الاول وقيل يدفع اليه الخس وفي دليله ثاقب وجها آخر  
 تصديق به عن المال العام لغيره في رضى ما فعل بما فعله الا في الفقه وهو وجها بقوله احوط  
 الاول ان كان الثاني اوفق بالاصل وليس في النقص في الكثرة حتى يباع عينه او قيمته في درهم او عشرين  
 دينارا فيجب النقص فيها زاد قليل كما وكثير وكذا يعتد بالنصاب الذي هو في العبدان على وجه الزنجي  
 القصير وعمل بها جماعة خلافا لآخرين فلا نصا بغير اسناد كما هو ظاهر كثير منهم او دينارا كما هو  
 خيرة بعضهم ولا في الاظهر عليه عاقبة من ثاقب ولكن الوسط احوط ولا يجب النقص في الغرض لغير  
 حتى يباع قيمته دينارا على الاظهر الا في غير قول عشرين دينارا ووجها درجيا ويعتبر بالنصاب

المذكور







وفيها لا الغيبة لا بأس بالناحية الشبهة على الاشهر الاخر سواء قرئت بالجوهر للشبهة من طر  
 مقاديرها الزوجة ومن الشرائق من ارجح القاطنة خاصة لا دخلها بالمعنى الثاني في القول المستنبط  
 والتقصير على الاختصاص بالمعنى الاول في القدر المستبضة معللة بعد ظاهرا لا اختصا صريحا و  
 لاجلها خص القيد بغيرها بما ابا حنيفة عليه السلام شيعتهم بها خاصة وفيه جمع بين النقص  
 المتعلق بالاختصاص في هذا الباب المبيحة للنقص على الاطلاق والمؤكد لاحرازه على حاله والحق  
 النقص في التمايز وغيره المسائل والمناجر خصصت بالنقص بوجوه متعددة جماعتها من المتأخرين  
 ولا بأس بل في الاول سواء قرئت بالاختصاص او لا كما لا يخفى من وجوه كثيرة لا يستلزمها ممكن فاما  
 فانه مع الحاجة لرجوع القول الى الاراضي المباحة في هذه الغيبة والفا في الى المونة المستنبات  
 من الاطلاع وفي الثاني ان قرئت بالاختصاص المباحة من هذا الوجه يقال الغيبة او غيرها متعلق  
 بالنقص من الاختصاص لا يختص بآخره الا ان يشعروا ويخرج للنقص المقصود بالاعتدال في العصر  
 والخرج مضاف الى الاختصاص باختصاصهم النقص على الاطلاق خرج ماعدا التلا التلا بالاجماع الا ان  
 نادى من يفي حق من جرت تحت الاطلاق يصرف النقص اليه عليه السلام مع وجوده وظهور  
 وجوبه وجوبا في حقته واحتياط في حصة غيره ولا ينافي ذلك مع الاستصحاب  
 التلا من نصيبهم وعليه الا تمام لو اعوزهم على الاظهر الاشهر خلافا لما فيها وهو ضعيف  
 ومع غلبة عليه السلام يصرف الى الاصناف الثلاثة بحكمهم على الاظهر الاشهر لا خلافا فيه الا ان  
 نادى في مستحقه عليه السلام اقوال متضاربة ولكن اشبهما جواز دفعه الى من جازها صلهم  
 من النقص من قدر كافيتهم من مؤنة السنة على وجه التهمة لا غير واستقر عليه ما المتأخرين  
 كافتة تعاقب القيد في الغيبة لما عرفت من هذا الوجه البصم على الوجوب كما هو ظاهر القيد والادليل  
 او الجواز المختار بينه وبين الحفظ ولا يصح كونه موطا لمثل وكثير قوله لا ريب ان الاول هو  
 لم نقل يكون المتعين وبوجه جرحه وهو يشترط مباشرة القيد المتأخرين كما هو ظاهر الاطلاق  
 المفيد قوله لا ريب ان الاول هو بالاصول الا ان يكون باذن القيد يجوز كما في الدرر  
 وهل يجوز دفعه الى المولى كما الذرية ام لا والوجوه التفصيل بين وجود  
 المستحق من الذرية من الذرية فلا فلا وفقدت فنع

كن القوم

**في القوم** وهو ينبغي بان امور القوم **قوله** هو الاطلاق وعما  
 الكفر من المفطرات مع التيقن لا خلافا في اعتبارهم كما في كل عيان ولا يثبت على الاطلاق ولا يثبت  
 شرطا ولا وكذا ولا على الاختلاف الكثير في تعريفه بما في المتن وغيره ويجوز ما قبله من المسائل  
 عن اشياء مخصوصة في زمان مخصوص على وجه مخصوص واخصر مسائل مخصوصة في زمانه كذا  
 في شهر رمضان فله القيد من غير احتياج الى تيقنه انه منه على الاشهر الاظهر بغير الاحتياج  
 ظهور في تبيينه والقضاء معها هذا مع العلم به ولما جرح الحكم كماله في الشهر  
 التلا ويقع عنده وفي قول واحد وفي غيره يقتصر الى تيقنه التعيين وهو الفصل في القوم  
 المتصور كاللقان والقضاء والتأخر في التامة واستثنوا والباقي وان كان  
 التعيين فيها الاصح والاول وفي اقتضا التدين المعين اليه تردد واختلاف بين الاصناف  
 زمانه ويعتبر الشارع في الاصل للصوص فانظر الى التعيين كالتا الاطلاق في الزمان  
 ولو التدين كان كغير رمضان واختلافها باصول التعيين وعرضه لا يقتضي اختلافها  
 والاصل هو اقوي وان كان الاول هو الاول وفيه اليك اي في الاول وفي الثاني الاخير  
 منه على الاشهر الاقوي وقيل يقتضي ايقاعها بالبلد وهو لا يوجب وجوبه على من  
 نحو شهر رمضان من القوم المعين اليه الزوال مع التدين في مطلق العدم ومع الورد كما  
 يقتضيه اطلاق المضاف الى الاصول بل لا يظهر العدم واما في الدكر وكذا حال التدين  
 في القضاء والتدين المطلق فوقها بالبلد ويجوز تجديدها الى الزمان فاما في التدين فاما في  
 في جواز التدين بين حالتي العدم وغيره على ما يقتضيه اطلاق النص والافضل في ذلك  
 في بعضه ثم بعد الزوال يكون وقته على الاشهر الاقوي وفي استمر وقته بالبلد الذي في  
 الغروب بقدر ما يكون بعد هاضمها واما ان اصحابنا لا يوجبون في قولهم

وان كان

بجمله ما

والفناء

اصحاب



وعليها الماشي وجاءه بالزوايا الثانية بالامتنان وعليها اكثر القدر اجازي  
 السنان والليل الاجام عليها وهي اقوي واعلم ان مقتضى الاصل وجوب صلاته  
 للنبي فلا يجوز تعديها عليه <sup>عليه</sup> الا ليلته وانما قبله فلا ولا يجوز تعديهم غيره  
 رمضان على المحدث والمقاتل النسخ في التمس والمط والمقت ومقت غير النسخ الا  
 عن اهل الاضغاف والاجماع والادب هو الظاهر في الجمع الى الاصل متعين وهو الاصل  
 المتقدم على اقوالهم مطلقا من غير النسخي نظام للاضغاف الثاني حتى في المحدثين  
 والبيان على الاجماع ويجوز فيه اي شهر رمضان بغير اربعة اشرافه على اجماع  
 القدر احدى اذ هي جملته من عليه الاجماع فانهم والاضغاف الاجزاء اقوي على اجماع  
 من القادرين مع ان لوط واولي ويجوز ان يصام يوم الاثنين من شعب الذي قد  
 انقضى او من رمضان حيث يصام بنية التوبة لا الوجوب فلو انفق ذلك اليوم  
 رمضان اجزا عنه بالخطا الاصل ويجوز ان يكون وجوبه معقب بنية التوبة مع عدم الوجوب  
 ولو صام يوم السبت بنية الوجوب ولم يصم رمضان لم يجز عنه ولا غيره من اجزاء الا  
 الاصل في ذلك لو ورد بنية الوجوب ان كان من رمضان والتقدير ان كان من شعب  
 ويجوز على الاظهر في تمام ذلك على النسخ في اكثر التفسير والنسخ قول ابي الحسن في الطوايف  
 وعليه جازع من المتأخرين والقدر ما وجدنا جميع يوم السبت قبل الاضغاف من غير  
 منه رمضان بنية التوبة لا الوجوب وانما في التمس وانما في التمس انفسه ولو  
 ولو كان في الاضغاف انفسه وجب اجزاء وصلا في ان ما عليه من غير  
 وفيه مقتضى ان اجزاء الاضغاف من اجزاء التمس من الاكل والشرب المعتاد فيها

الذي

جوز

كثيرا وافاكه والماء وغيره كالحل والحر ونحوها <sup>منها</sup> ولا  
 ولهم بين الاجماع في الاول وعلى الاخير الاقوي في الثاني وفيها النص  
 الغلام منقذ واجرم من التوبة في يوم القدر وعدمه من اجل ذلك  
 بغير المساندين كما يظهر من جازع والقوط بالاضغاف القدر وانما هو  
 وعليه في الاضغاف والاجماع وفيها خلاف في عدمه وفيها اجماع على  
 الاقوي وكذا لوط واولي او من اجزاء كان او من رمضان بنية التوبة  
 اجزاء في كل من غير على الاقوي في عدمه من اجل ان اوله والاولى  
 والمسلمة من اجزاء الاضغاف الجمل متعدي باضغاف كان او من اجزاء  
 وعلى الوجه في الثاني وان التفسير بالاولى على الاضغاف وفيها النص  
 على اجزاء من غير اجزاء بطالع النسخ على الاضغاف الاضغاف والاضغاف  
 الحكم رمضان وصلا وان كان التمس ولا سيما في اجزاء من غير  
 والقاس لا استخاض الكثير وانما في التمس وظاهر النسخ في اجزاء  
 وقبل مع الكفائي وهو لوط واولي والا لاهل الاضغاف من غير اجزاء  
 لا يلازم من غير اجزاء عليه الفضائل كما في ولا تحرم عليه فدية الاضغاف  
 عليه من اجزاء الاضغاف انما عليه من اجزاء الاضغاف من اجزاء الاضغاف  
 على الله سبحانه وتعالى والاعمال بلا خلاف وانما الخلاف في اجزاء الفضائل الكفائي

لا يثبت

والقاس

والاجماع على عدم البقائه



وسباني وعلى الانهار في الماء على الاطراف الاقوي وقيل كرم والقمار لا يحرث  
والملح وغيرهما وفي وجوب الامساك عن التعلق في الاقب وموضع العلق  
ذي النعته في ذلك لا يظلم على المنع عنها دليل واضح فاذا انسحب  
ولو مع الكراهة خرج من الشبهة للامتناع وفي حوال الكفارة وعمره قول  
اشبهها الختم ليكن بالامتناع خاصة وانما الامساك والكراهة وعلى هذا  
جاءت في الذي يطل الصوم كان اما كان ما يطل اذا صدق عن الطهارة  
عدا وخفيار واجبا كان الصوم ما وجد بافليس على التماس في شيء من  
انواع الصيام والاقوي من الفكر اشد ولا على الوجوه في خلقه بغير خلاف  
ولا على الكرم بانواعه عند لاكثر خلاف لا يوسط فيه القضاء وهو لو كان  
بل اعلم الاقوي وفي حكمه الفطر في يوم يجب صومته تقي في الحائض لا قضاء  
فيها البحر وظن الضرر في غير ما روي في الفطر على النفس في غير ذلك  
على الجاهل بالحكم الا الاغم في تركه من حصول الامر في لا القضاء  
عند جماعة خلافا لاكثر المتأخرين وكما العامد يفتي ويكره ولا حرج  
فعليه القضاء في ذلك الكفارة وهذا اقوي وان كان الذي لم يوطأ ولا  
يقتل الصوم بمقتل الحائض وموضع الكفارة القوي ورون الطاهر وفيه  
المرتب في ذلك وضابطه ما لا يعد في الامتناع ولا في القضاء  
الربط في الامتناع في شيء من ذلك واليؤكد في الصوم مستحب لو كان  
بالوطئ على الاضطرار الاضطرار ان كان لا يوطئ لسا اطلب ويكره انما

استقل  
الركب

الغداة

النساء اقبلوا ولا يوروا بغيره مع طهارة الامن المتكبر الشك في ذلك  
فيلزم مطلقا والاكتفاء بما فيه صبر وكا ومك وطهر يصل الى الحائض في  
احمل الكراهة مطلقا ولخرج الدم النصف ويحول الحائض كقوله  
وهو ما يبعد عن النساء وبما كذا في الحائض ولا يكره ما عداها من الطهارة  
تحققه الصائم الا يتركه عند طهارة ولا يتركه ولا يخاف من طهارة  
ولا يتركه على الاصح ولا التوريب على الجسد دون الاستبراء في الاضطرار  
والقار والخروج من طهارة المرأة في الماء وقبل التحريم وهو لو طان لم يكن  
الظهار **القسمة** في بيان وجوب القضاء او الكفارة او الغضاضا خاصة  
وبانها يتعلق بهما وفيه صاير سبع **الوجوب** القضاء والكفارة  
معاً بعد الاكل والشرب الغداة لاجل العمل وكذا غيرهما على الاقوي  
والجماع قبل الجماع وكذا دبره على الاضطرار والامتناع  
في الامتناع والقبول وغيرهما ولو لم يتعلم بل بعد الوجوب خاصة لاجل  
الغبار الغلب على الخلق على الاضطرار في الغاية وفيه يلزم بهما  
القضاء خاصة وفيه اقول بعدم لهما بهما شيئا بالكراهة وفيه  
وفي وجوبها بعد الكذب على الله والرسول ولا يمتنع ولا يمتنع  
فولان الظاهرهما ولشهرهما في الغداة وجوبهما بها حتى اذا غلب

الذبح

سورة  
تق  
ع  
الحق  
المكسب  
را



عليه الاطاع وبين التلخيص انما هما كذا في شهرها عند الصلوات  
 كذا في ظاهره عدم وجوب الفضا او الترتيب فيه وما عدا ذلك  
 وجوبها بعد البقاء على الجاهة الى الفجر والقضاء خاصة بها  
 واظهر في الموضع اي وجوبها معا وفي رواية اخرى عدم وجوبها  
 وهي محمولة لا عمل عليها كالرواية الثانية بالقضاء خاصة وكذا لو  
 نام عن صلاة الفجر حتى طلع الفجر عند جماعة وهو حي على ان لا يتركها  
 ظاهرها وهو التوهم مع القول عن نية العمل ولو لم يكن التوهم  
 العزم على ان العمل فلا يربا في وجوبها كعدم البقاء باب الكفارة  
الواجبة من التلخيص باب الحصاة ثلاث وهي عن نية او صيام  
 تلخيص متتابعين او اطعام ستين مسكينا على الاثر الا ان العمل  
 هي مرتبة بينها والفاضل العا في التلخيص في احد قوله وهو  
 في تلبية معتبه الاسماء انه يجب على النظار بالحجر كذا في الجمع  
 وعملها جماعة ولا يخلو او قوله ان لا يجب الكفارة اي جنسها كونه  
 ما كانت الا نظاوي في شئ من اقسام الصيام على صوم شهر رمضان  
 والقد العتق فكذا ومعنا اذا كان لا نظار بعد ان لا ولا  
 على وجهه باي بيان في بحثه ان خلافة الله ولا يجب في التلخيص للطلق  
 وصوم الكفارة فضا غير رمضان فضا فلو ان ولد للمسلم في الايام

المختار

المختار صومها والاعتكاف المندوب وان صد الصوم في ذلك كله بالصلوات  
 وفيه اقسام الاربع للمسلم في العتق على الاظهر الاثر في التلخيص  
 من هذا باب مخرج اليد من شهر رمضان باب الاعتكاف باب الاعتكاف  
 فضا عليه ولا كفارة بل خلافه وكذا لو نام غير ناول ولا اعد لها ولا  
 عن التلخيص على الاقوي وان كان الا حوط وجوبها كما مضى ولو التلخيص  
 التوهم الثانية ثم قام قاله حتى طلع الفجر في شهر رمضان ولا كفارة عليه  
 القضاء باب الكفارة باب مطلقا باب شعرا باب مقتضى باب مقتضى  
باب القضاء باب الكفارة باب القضاء باب القضاء باب القضاء  
 مطلقا والقضاء على حاله باب القضاء باب القضاء باب القضاء  
 وهو ولي التمسك الى العلم وجوب كذا باب القضاء باب القضاء  
 ونسب التلخيص الى باب القضاء باب القضاء باب القضاء  
 اي الحجر لا مطلقا باب القضاء باب القضاء باب القضاء  
 وقوله باب القضاء باب القضاء باب القضاء باب القضاء  
 وكذا ان باب القضاء باب القضاء باب القضاء باب القضاء  
 معتدلة اذا كان عدلين وقضاة على جماعة ولا يخلو او قوله وان  
 وجوبها معها ايضا كما يقتضي ظاهر النص وكذا القضاء في حوطه والى  
 وكذا يجب القضاء لو ترك قول الحجر في الفضا كذا في الواقع صوابا  
 والحال في الحجر كذا مضى او وجب جماعة كذا في التلخيص كذا مضى

ولو انقضى رمضان

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب



وأولى نعمان كلما إذا لم يراع الفقيه مع قدرته عليها والأولى عليه  
 قضاء اتفاق رمضان وكذا في الواجب العين على اقوى الوجهين و  
 اظهرها وان كان الا حوط صوم ذلك اليوم ثم القضاء كما ان الا حوط في  
 الواجب العين ~~الظاهر في ذلك اليوم~~ ثم صوم يوم آخر ان نقل بغير  
 وكذلك المندوب بقدر مطلقا او ماعدا العين منه لا ماعدا هو كذا  
 العين وعلله احوط وهل يجوز في الواجب العين الا فطر مع التناهي  
 ودخول الفجر الا حوط العدم وان كان الا قرب نعم وهل يكتفى في وجوب  
 الكف حصول الظن بالجهر لا بد من القطع الا ظهر الثاني بان كان الا  
 الاول ولو تناوذا نضاز الفجر فهل يجب القضاء به ام لا وجهان  
 والا حوط الاقل ان لم يكن الا ظهر وكذا يجب القضاء لو اخلل  
 اى الى الجهر في دخول الليل فاقطع كذا به مع القدر على الرعا  
 ولم يراع سوا محصل لظن من الاجبار والدخول ام لا كان في  
 المخبر العبدان ام لا على ما يقتضيه اطلاقا والتمس والقوى التي  
 لبعضهم فتى معها القضاء ايضا والاخر في الظن مطلقا ايضا  
 والثالث ما وجب الكفا ايضا الى ما قبل هذا القطر الذي لا يجوز  
 له الاخلال الى اجبار الغيب من غير ان هو احوط وان كان في  
 تفسيره كما بقي مع مخالفتها الاضباط نظر واحترام القدر

فبان

عشر شوال

غير ما اول كذا مع عدم تمكنه منها الغيم او جسر وعين لا نضاز  
 اذا لم يحصل الظن من الاجبار في وجوب القضاء به ولو الكفا واحصيا  
 وفيه من العبادات ونحوها انتفاء القضاء اذا راعى ولا يتغير مع  
 البقيس بدخول الليل ولما مع الظن به فاشكال ومقتضى الاصل الانتفاء  
 الا عباد شرعا والا فالتبوت ومقتضى الوجوب الكفا ايضا كما  
 والافطار للظلمة لو هتة ودخل الليل لا خلاف لا قضاء ما سكال  
 القضاء ان اراد بالوجه الطرفا مرجح او التمس وانكشف فادوم  
 ويقاد النهار ويكمل المدة بعد وجوب الكفا في وجوب القضاء  
 مع استمرار الاشتباه بل قطع جماعة بوجوبها وعلته اقوى مع انه الظن  
 واولى نعم لو تبين دخول الليل واستمر الخطا الاشتباه بل قطع جماعة  
 بوجوبها القضاء وان اراد بالوجه بالظن ينار على انه حوط معاينة  
 بوجوبها لبقا له بقوله ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقض فوجوب  
 القضاء مع ظهور الخطا محل خلاف واشكال واما ان كان الصم من  
 من التفصيل بين الظن الضعيف فيجب القضاء والفا لا خيرة كما  
 والاشهر من القادة وجوب مطلق وهو احوط واولى وان كان العدم  
 لكذلك كما عليه جماعة لا يخلو عن قوام واما الكفا فلا يجوز هنا  
 له وان احتمل لبعضهم وجوبها مع ظهور الخطا واستمرار الاشتباه

والا حوط

لغيره بها كالم  
يجب في الاول



فانه نادى جدياً ثم ان كل واحد على قله خوار الاعتماد على الظن بان لا يكون له طريق الى العلم الا بفتح الفضاة قطعاً بل ومحملاً للكان ايضا اذا انكشف فساد الظن كما هو الغرض لو بان دخول اللبيل واسمه الاشتباه فكما سبق

ويبقى عدم وجوب القضاء هنا في صورت الاعتماد على الظن ان مظهر لعدم العلم مع عدم رجوع غيبه الى حقه خضاً او الاثر الكافي ايضا وان درهم بعضه او من الحرم وايصال ذلك الى الحاقه لا للصلو بعد من دخل حصر الماء ناسه هو ان كان في غير الحصره للطهارة كان كان معتبراً او عابثاً فعليه القضاء الخاص وان كان في المضمض لها فلا قضاء البصر ولا خلاف في هذا التفصيل في الجملة وانما اختلف في التبعيض لا يجب فيه القضاء بالتمسك من الطهارة مطلقاً ولو غير الصلوة او لها خاصة وعما يجزئ بطلان ماعدا الطهارة والصلوة او بالتمسك خاصة والاصح الاطلاق في القاسمين ويقتضي بطلان الصلاة بما اذا لم يكن لازماً الفحاشة والاشد ويؤاخذ بالجماع لا من شرعاً فلا يستعقبان قضاء بل الولاء النص والاجماع كان القطع بعدم انهم القضاء مظهر متوجها لوقوع الفعل وهو اجماع جلياً مسلم شرعاً بلا خلاف الا من نادى بالاحوط بغيره في الاول بما على سلق الغافل لوقوع القضاء بذلك فيها وفيما حاق الاستئذان بالمضمضه في الجاهل بالقضاء وجهان في الاول والاحوط نعم وفي الجاهل بالقضاء بالتحقير لما في قولنا اشبهها بالاشد لا قضاء ليكن على الجماع بطلان كلام جماعه لا بما في المقتول لعل المضمض

فهرج

فهرج القى اسم

وكذا

وكذا اي لا يجب القضاء على من نظر الى امره ونحوه واصفى اليه ما امره على كانت او غير ذلك اذا كان معناه بالامتناع عقيب النظر قصد ذلك في القضاء والكفان معاً على الامتناع الا قولوا اظهرها وان كان وجوب القضاء فيها الى غير ذلك او كذا النظر على احوط ولا يترك الكفارة مع فواتها بتغاضي الايام ولو من رخصات ولا حرج من اجاب عنها ولا يتركها الواسط لا يمكن خاصة دون غيره مطلقاً في القاسمين او بغيره مطلقاً عند التكفير مع تحلل التكفير ولا فلا مطلقاً او مع تغاضي التكفير الاول لا مع تحلل التكفير ولا يترك مطلقاً او بغيره مطلقاً في التفصيل الذي فان لكل ما في الاول فلم يخلو من الاول لا يفي من الاول عند الاخير ولا شبهة الا في قولنا انها لا يترك مطلقاً وفاقا لجماعه وان كان الاحوط التكفر عظم ثم على التقاضي حيل فختلف المراتب فضيلة ويعز المالك والاه من اهل البيت من رخصان ونحو عالما على الكون لا مستحلاً بل معتقدا للعصية مرة وثانياً ان لم يقع فيه بل عاودا ثانياً وان لم يقع فيه بل عاودا ثانياً مثل غيره ما وفاقا لا يتركه قيل في الرابعة وهو على واحترى بقوله لا مستحلاً عن المستحى ثالثة من ترك اجماعاً ان كان ممن عرفه فلا سلام وكان اطلاق بما علمه من غير من دين الاسلام ضيق كالاكل والشرب والمعاينة والجماع قبله ولا يجوز كغيره من غير هذا انما لم يمنع المني من التحليل في حقه والا دعى عنه الحد في ثمانية في الثالثة وانما يعتد بوقوعه الى الامام و

بتكرار الوطء

فهرج القى اسم

فهرج القى اسم



عنده في كل مرة والا فغير عليه التعذر خاصة السلمة وهو طوي وجنة حاله  
 صحتها له لانه كذا كان ولا يغيره بوجوبين سوطا ولا شئ عليها  
 حتى القضاء ولو لم يغيره ولو في الاثنان كان على كل واحد منهما كذا  
 عن نفسه نيابة على القضاء ويعتبر بان اي كل منهما ينصف ما هو ولا  
 فرق في الزجر بين الزامة والمصلحة بها وفي ضل الكفارة بين  
 الامة والاشيى والاجنبية والطائفة وفعل المصلحة لئلا يترتب فعل  
 الاجنبى لو كانها اختلاف واشكال مقتضى الاصل العدم وان كان  
 التخلل في الجميع الحوط الثالث في ان من يجمع منه الصوم ويعتبر  
 صوم الرجل العقل والاسلام وكذا يعتبر في المصلحة مع شرط ان يكون هو  
 اعتبارا والقول في الحضور للنفاس فلا يجمع من كان في انفسه من وجوبه  
 ولعله المحسوس الطهور في حاله والاداء فاق انه كان لا يجمع فيه  
 ولا من المعصية عليه ولا يوجب من سئل عليه على الاشياء عليه كذا يوجبها  
 للنفاس والمرضى فصح اصوبه مع سبق الشئ ونعيا عند القضاء ولا يترتب  
 بين العقولين بالنسبة الى القضاء بعد الاتفاق على تغييره راسيا وان لا  
 الاثر فيه مطلقا بعضه في غير طهر فيها الواضحة مما ذكر في بيان قوي هو ثم  
 اغنى عليه في بعضه غيره الكفارة على الشارب ونحوه وهو القدر ولا  
 من لا يرضى النفساء ولو صار ذلك لثالث القدم المسألة عليه بالقيام اول  
 جزء من انهما ولو لم يجر من منتهى النص والاجماع والخبر المأثور على  
 الاستحباب بالامساك ولا يصح من الصبي الغير المبرك باوفا للشيخ وعما

ويصح من الصبي

ظل فالا لارضين فمينا وتاديبا ولعله الاقوى ويصح من التخاذل مع فعل  
 ما يجيب عليها من الاعمال الثلاثة في الكثير والغسل الواضح المتوسط ويصح  
 من الاخر في النذر المعين بشرط سفر او حضرا او سفرا خاصة على قول  
 شهور بل يجمع عليه كما يظهر من جميع ولا بأس به وان كان الاحوط علم الغرض  
 لا ينافي مثل هذا النذر ويصح منه في ثلثة ايام للمصلحة وفي ثمانية عشر  
 بدل البنية لمن فاض من عرات قبل العروب بما لا ينافي بما لا ينافي  
 ان الله اطلق ولا يصح منه في واجب غيره لك على الاشياء الاخر وهذا  
 اقوال اخرى لا شك في ضعفها الا ان يكون سفره اكثر من حضره او لغير  
 الاقامة عشرة ايام فانه يصح في المقامين قطعها كما يتم الصلوة فيها واما  
 السقوط فيه اقول فالثالث الكراهية وعليه الاكثر ولعله اظهر ولكن البيع  
 لحوط الاثنية ايام الحجة عند قبر النبي الصحيح والحل المضد شاهد الاثنية  
 والصدوقان والحل الاعتكات في الساحل الاربعاء والمعرفة طيلة يومها والصبي  
 المبرك وكذا يصدق بالوصم الواجب سبع سنين استحبابا مع الطائفة وفاتا  
 جماعة لكن طنة منهم جعل السبع مبدء التبريد وقبله مبدء الاختار وظاهر  
 الصحيح اختصاص السبع باولادهم ثم وان غيرهم لم يورث للشيخ كما عليه آخره  
 وهل عليه حجة من الصوم ولعله الاقوى وفي الموقوف وغيره عن الصبي متى  
 يصوم قال لا يقرى على الصيام وظاهره عدم التخلل بغيره وان المناط لقوة  
 والطائفة ويكون منزلا وورد بالتخلل بالسبع وغيره عليها بأن يورد على الغالب











الحا لا صحاب ولا باس به وان كان التراجع كما عليه جماعة لعل لحوط لظاهر النبي في  
في الخبرين في حديث من المعتبر ثبوت القضاء عن المأخر من ولو كان في ذلك  
النسب لكانت مع قطع النظر عنها استدل بضعف بعضها فلا يلزم ان عاملها على الشرح  
في التقديس وفي الخلاف قد رجح عندها على الاكثر وهو ان لا يبيحها في كل يوم  
ليحقق الاستقلال بمدعيها لئلا يجرى الاجماع وهو الاظهر لو كان له ان يبيحها في كل يوم  
فبعضها عن الحصص فيقال لا اكثر ولا يجرى بعضهم فاني بعضا مما يجب على الصحيح  
على الاصح ويرى في حديث النبي عن الراجح على القطع وفي بعض من الروايات ما في الخبر  
من التمسك به على نحو ما يقتضي من ان لا يخلو في كل يوم في كل يوم ولا يخلو في  
في خبره على ان يكون من اشركها مع الرجل في الاحكام غالبها ولا في الخبرين عليه  
وهو الاصل بضعف الظن لما حصل من الاشتراك هنا وقصوره فلا ريب ان  
فان عاتبها الجواز واللين على خلافه فيصير الخبر هنا مستندا كما يقول الاكثر وهذا الظاهر  
بجاءه خلافا لاخرين فالأول وهو لحوط الاكثر اذا كان الاكثر من اكله في كل يوم  
تصا عليها رجحا على الاكثر الاقوى وقيل عليها وهو لحوط اولى وعلى المختار لرجحانها  
مع تفقد كبر الوالد الذكور على كبر الرجال كافي في اطلاق الصحيح وغيره ام لا كما  
ومع ذلك فابكر بعد يومين الوجوب عند النساء رجحا عن الذكور في اقوى وان كان الاول  
احوط واولى وكان القضاء كذا لا فائدة على الاقوى فيلزم بطلان الخبر في كل يوم بل قد  
القابل للتميز وجها من التمسك به كقول ولو كان عليه خبران متضادين كما ان بعض  
الرواية من رخصته وعن غيره رواية في الخبرين جميع الخبرين مستند بضعف كل واحد في نفسه  
فبعضها ان كان لو كان في كل يوم في خبرين بل يبيحها وبين سائر الخصا من اليمين  
هو خيرة جليل ولا يخلو عن قريب وان كان لا حوط وجوب القضاء مطلقا كما اختاره بعض  
مناقض اصحابنا ان لا يبيحها في كل يوم وصواب ما خرج من سائر الروايات في الاطلاق والضم

حتى

حتى يرد الشكر على الاظهر لا غير ذلك فيعين الصوم وهو لحوط ثم بعد ان لا يبيحها في كل يوم  
في خلاف فان افطر لغيره في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم  
على الاثر من ذلك وظهرها واحترق قضاء رمضان عن غيره كقضاء النبي في كل يوم  
من في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم  
في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم  
وجوب الكفارة في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم  
الصلي والصوم معا وعليه الاكثر ومنهم من يبيحها في كل يوم لحوط في كل يوم  
حيث لا يجرى عليه دون غيره والخبر معا يبيحها في كل يوم لحوط في كل يوم  
واقوى في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم  
والنسب من الصوم اقسام ايضا فمنها ما لا يجرى فيها معيتا كصيام ايام السنة فانه يبيح  
صومها مع غيرها اذا استثنى ما في الصوم جنة من الصوم في كل يوم لحوط في كل يوم  
عبادتها لم يعقب علمها وفي الحديث القدسي الصوم لي وانا اجزي به ولو لم يكن  
في الصوم الا ان يرفع من جنيص احطو على البهيمية الى ذوق الشبيرة الملائكة  
الروحانية لكفى به فضلا ومنه في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم  
اربع عشر يوما وصوم لثلاث ايام من كل شهر فقد كثر في كل يوم لحوط في كل يوم  
ففي الخبرين بعد ان الصوم القدر في كل يوم لحوط في كل يوم لحوط في كل يوم  
خمس من الشهر والاربعاء من الشهر الثاني من الشهر واخر خيل من الشهر الاخير من الشهر  
اقول اخر ويجوز تاخيرها عن الصلوات في الشتاء ويكون مؤدبا للنبط في كل يوم لحوط في كل يوم  
اختيارا كما لا يخفى من احلاق النصوص وصرح بوجوبها في كل يوم لحوط في كل يوم  
بل ولم اجد من طعام وصوم ايام البهيمية من كل شهر يعني الثالث عشر والرابع عشر

هنا

انما

انفس

الوجه في القول  
هو القول



والثامن من شهر رمضان وهو في جملة شهر رمضان لما لا يدخل فيه الصوم القدر الموقوف  
 لوجهها بان آدم عليه السلام لما احبب الحظيرة اسود لونته وان لم يصوم هذا اليوم  
 وعلى الاقل يجزى الى جزء من الصوم في العبادات بخلاف الاجرة فانها على طاهر ما فيه  
 يصوم يوم العذر من الصوم وعنه من ذي الحجة ومولدا النبي وهو الذي يقع من شهر  
 الاول من شهر رمضان وهو السابع والعشرون من رجب وهو الذي يقع من شهر  
 العشرين من ذي القعدة وفيه الايام التي لا يدخل فيها الصوم في السنة  
 في الصوم والنقص يتأكد استحباب الصوم احادها بالخصوص مستغنيين  
 ولا سيما في الايام التي فيها كادت تبلغ التواتر فيكون في حله منها ان يصوم  
 بعد الصوم ستين سنة وفي بعضها ثمانين سنة وفي آخره ثمانين سنة  
 في كل عام ما يشجر وما شجره مبركة متعلقات وهو عيد الله تعالى ولا يكون في  
 لمن لم يضعه من الدعاء المقصود له في ذلك اليوم كغيره في تحقق المبدأ في الصوم  
 التماس فيه لعلم وغيره ومع فقد الشرب من ما لا يدخل في الشرب وقا في الشهر وجملة  
 الصوم من غير انما فيه بقوله مطلق على ان لا يدخل في الصوم حصول الشرب والاحتياج  
 على قدره انما في المعبره مضافا الى الاجرة في الغيبة وهو الذي يقع من شهر  
 على التقدير والناهي بصومه نية الصوم يوم عاشوراء من احاديث اصحابنا  
 غير خفية احد بل عليه الاجماع في الغيبة <sup>التي</sup> بين ما ورد في الاثر بصومه نية كذا ما  
 منتهى ما ورد في ما كان حظه من ذلك فقد اكد زياد وان مرجعنا في الصوم  
 فكلوا على هذا الجمع من رواية بل في جملة من الاخبار لما نفع ما يشبه ذلك فيكون

جماع

غيره

غيره في الامساك فان كان يثبت ما تحريم ولا ذكره ولا يخص  
 العوام باستحباب الصوم بقوله مطلق وان حذر وكفى في الاحتياط بالخصوص  
 الاصحاب معضدا باجماع الغيبة ولكن في التقيد من شيء يبرر مع احتمال التقيد  
 على وجهين بما ذكره جماعة من اصحابنا من مسالك عن الفطرات الى العصر  
 في الصوم وبلغ ان يكون العمل عليه وهو يوم المأثم والتقصير الى العصر  
 ذي الحجة وقيل انه الحاصل للغيبة منه وفيه اصل وهو لا المأثم المومنين على الجماعة  
 في ركوعه وثلاث في رواية الحلاوية وكل من جعل قبل الشروع في رواية  
 والخمس لا يمكنه لا يجب ان يكون يوم الجمعة ان يصوم معه ما قبله وما بعده  
 وبه خبر عام قال وصوم الاثنين والخميس من صوم وصيام السبت من شهر  
 المنصور والمنصور خلا من نعم ورد من ضرورة يوم الاثنين بالاولى من احاديث  
 بل صيام يوم الجمعة كما في المكتبة الصحيحة للظاهر من ما وجد في نسخة  
 للتقيد بالعلم بها اولى واكد ذي الحجة وهو مولد ابراهيم خليل وصيام يوم  
 صيام شين من كل في الخبر بالثمانين كما في اخره وفيه ان صام النع كسب  
 لصوم المأثم وصوم رجب كله وشعبان كله او بما ذكره من هذا فقد استفاد  
 التصور بل قوتت بذلك ما ورد في شعبان شاذ خالف الاجماع  
 وليست الامساك فيها بالصائمين في سبعة مواضع المسافر اذا لم يكن ذلك  
 بل لا يعزم فيه الا في عشرة من هذا على ان يعمل في كل مواضعه وكان تناول

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة







ليلة عند جماعة وقيل الشريعة فيه خروج قبل الزوال في فطره مع طه يتصور مع عدم ذلك  
 والقائل المفسد جماعة من القدماء والمؤخرين وقيل يجب ان يقصر في الصوم مع طه ولو كان  
 قبل الزوال او قبل الشريعة والقائل الذي يجمع جماعة معناه الاختلاف باختلاف الاجاز  
 ولا ينظر في جامع بينهما والذي يجمع في النظر هو القول في طه وفي المسئلة ان قول الآخر  
 هي كما عدل الحجاز عشرة كثر في الضعف والادعوى ان لا يسافر الا قبل الزوال مع  
 نية السفر وعلى التقديرين لا لا قول لا يجوز ان يفطر الا حديث يتوارى جدد ان البلد  
 الذي خرج منه ويخفى ان انه اتفاقا فتوى ونسبا **الاعتناء** والتخفيف والشيخ اذا عجز  
 عن الصيام احدا او شق عليه ما منعه شدا بدعا حاكمها الاخطار ولا خلاف في بطلان  
 وجوبه كل يوم من كل طعام وقيل من من وهو الادعوى وان كان المتأخر لا يفرق  
 في وجوب التمسك <sup>بما في الصوم</sup> عند جماعة وقيل بالفرق بينهما والله اعلم  
 الجزوي هو الصورة الاولى وانما يتصل بان مع المشقة خاصة بعرض الصوم  
 الثاني والقائل المفسد السيدان وجماعة بل اكثر كما قيل ولعل الاخير ولكن  
 وهل يجوز عليه القضاة مع الظهيرة الاحوط الا شهر نعم والادعوى مع  
 ففعل اعطى شريعتهم اوله وهو لا يري ولا يمكن من ترك شرب الماء طول النهار  
 بالنسبة والجماع ويتصل من كل يوم من كل طعام ثم ان يرى في حق ما فانه لا  
 في جبره ولما التصديق في جبره خلاف والادعوى وانما الكثير التفصيل بين استمران  
 المرض فيجب بدلا عن القضاء وعدمه فلا خلاف في الشئ وجماعة في جبره مع طه وهو لو  
 واول وان لم تغفلهم على جبره يعقد بها والحاصل المقرب وهو الذي قرب نهان  
 والمضعة القليلة التي يجوز فيها الاطعام اذا خافنا على قتلها او نقصها اجاماً  
 ويتصل فان لكل يوم من كل طعام في الصوم بين على الا شهر لا يري وقيل بالتفصيل  
 مع طه منها فيجب ان لا يملكها الثانية فلا يعضيان ما فانهما على الاشهر الجزوي

والقول

ولا فرق في المرض بين الام وغيره ولا بين المبرء والساجد اذ لم يفرق بينهما  
 مقامهما وان عام يجب ان يحصل ضرورة على الطفال اصلاً ما لا جبر عدمه  
 الاطعام **الحكم** لا يجب عدمه انما بالشرع فيه بلا خلاف ولكن يكون **الخطان**  
 بعد الزوال الى اذ ادعى الى الطعام فيجب كما مر **الشاهد** على ان شرط فيه  
 الثاني اذا افطر في الاثناء لعذر كمرض وعجز وعجز بني بعد زواله  
 مطلقا كان مثل تجاوز النصف وبعد كان الصوم شهرين ام ثمانية عشر من الشهر الى الاظهر  
 الا شهر وقيل بوجوب الاستيفاء في كل سنة يجب متابعتها سواء كان بعد عام لا الا  
 الهدي او صام يومين وكان الثانية العيد واليهان يد على هذا ما استدل به  
 اختصارا من الكتاب البشارة مع الاختلاف في القامع العذر بضمها في الشهرين <sup>بالقضاء</sup>  
 والاستيفاء وغيره وما احوط ولو افطر بعد استأنف طه الا في ثمة موضع من حجة **ان**  
 عليه صوم شهرين في ثمانية وعشرون فصام شهرين في الثاني شيئاً ولو اوجها ومن وجب عليه صوم  
 شهرين بعد رشفه فمعه ومن فصام خمسة عشر يوماً على الاشهر الا في وفي  
 صوم ثلثين يوماً بدلا من هدي التمتع اذا صام يومين منها وكان الثاني العيد افطر  
 ولم الثاني بعد ايام الشهرين ان كان يبيح العترة والحلقة اعم صوم في الاختيار  
 كما هو ظاهر العباد وجماعة خلافه الاخرين فيقيدوا بالصوم وهو لو كان كان  
 الاول اظهر ولا يجوز ان يدعى لو كان الفاصل بينهما يومين غير العيد طه على الاشهر  
 الا في وفي الجاهلية الى الثاني بعد زوال العذر **كتاب** الامكان وقيل  
 الاحتياط والتمسك بالحوال وشرع الله التخصيص للعبادة واستحبابه بالكبار والشدة  
 الاجماع وبما تقدم من التخصيص ان اقتضاه او فاته العذر الاخر من شهر رمضان والكلام  
 فيه يقع في شرطه وقضاؤه وحكمه اما الشرع فله خمسة التبرك كافي كل عبادة للصوم  
 كان ام واجبا من رمضان وغيره ويحكمه لا يعتبر وقوله لا يري حصوله على الاشهر

كتاب الاحتياط



اتفقوا على هذا الشرط فلا يصح الاحتكاف الا في هذا ان يصح صوم ومن  
 يصح صومه لا يصح في العيدين ولا من الحائض والنفساء ولا من  
 المتنفس بالصوم والشرط الثالث العدد وهو ثلث ايام فلا احتكاف في ايامها اجاعا  
 ولا خلاف في دخولها في الثاني والثالث وفي غيرها لا خلاف ولا خلاف في كونها  
 الخرج وفقا للشهداء ان اربع الكان وهو كل مسجد جامع جمع فيه امام علمه ولو غير  
 امام الاصل وفقا للقيود وبما عثر وقبل لا يصح الا في احد الساجد الا بعينه  
 والكتبة وجامع القوفة والبصير والقال الاكثر حتى لا يجمع في غير هذه الاجماع عليه  
 عليه ولو اجاعا وهذا احوال آخر منكر في التمسك والاعانة في يوم الاحتكاف  
 فخرج عن المسجد جميعه لا ينعصر على الاقوي ابي الله وكذا لو جعله على غيره  
 قولي والا فوي لا الاحتكاف في هذه وصانق في ضرورة كتحصيل ما كره في شرع  
 وقعا الاول في غير من عليه فيه غصا شرعيا ولا حاجة من ولا اوغلا في الاحتكاف  
 واجبا يمكن فعله فيه في ذلك كما لا بد منه ولا يمكن فعله فيه ولا يفتقر معها بقدر  
 الا زوالها ليعلم خروج عن كونها معتكفا بطلانها وكذا لو خرج منها في ايامها  
 فطال والآن جمع حيث ذكرنا في آخر ذلك بطلانها على الاخص خوفا لجمع الاحتكاف  
 مثل ان يجمع بين مؤمن بل مسلم ومجانبة من يرضى كالياس وشهاقة فلو اقامت ان لم  
 يمكن بدونهما في خروج سواء بقيت عليه ام لا ولا يجوز ان يمسك مجلسا لو خرجت من  
 الامور المذكورة تحت الظلال قطعاً ومضم على لا فوي ولا ان يمسك تحت الظلال احتكافا  
 وفقا لجماعة من القامة ومنهم المتنفس وتعدا عليه لجماعنا خلافا لآخرين منهم  
 ومنهم المتأخرين فيكون والا فلا حظا واما ان لم يكن الاخص اقرب ولا ان يصلي  
 خارج المسجد الذي احتكف فيه في جميع الخارج الضرورة البديهة كان في مسجد  
 آخر افضل منه الا مع الضيق في كسيف الوقت فيصعبها حيث امكنه مقدما للمجد

مع الاحتكاف احتكافا من الضرورة الى الصلوة في غير اقامه المحنة فيه ومنه ويدل  
 الضرورة لا يصح الصلوة ايضا للتعجب عنها التي يمكن شرعها انما هي على الاخص  
 لما حثت سائر ولا يختص بالمسجد ولما اقامه فواجب وادب فالواجب ما يجب عليه  
 وشبهه من عهده ومنه وينبغي حينئذ في التذيد وما في معناه اطلاقه فيجب  
 على التذيد في قيده بما فاضلا او بما لا ينافيها كالتذيد يوم لا يزيد ولما عثر في الاحتكاف  
 فان قصير الثلث اشترط في صحة الاحتكاف ولو من نفسه وهو ما لا يجب بل من غيره وغير  
 اشكال مع تعيين الزمان فيشكل مع الاطلاق ولكن لاحتكاك لم يكن اظهر مما في الفقه  
 انه لا خلاف فيه والمدوب ما تبرع به من غير موجب ولا يجب بالشرع فيه على الاخص  
 الا من وجب وقبل يجب وهو احوط في الامور فان في الثالث قولان والمرتب في الصحيحين  
 ان يجب وعليه الاكثر وهو الاصح وقبل واعتكف ثلثا فهو بالخيار في الزيادة فان اعتكف  
 يومين آخرين وجب الثالث وهكذا يتعدى الى كل ثالث وهو الاقوي والظاهر ان  
 من القدماء بل ظاهرهم ان لا يعتكف الا في الثالث في القول بالثالث فيها مضي وهو ظاهر  
 في عدم القابل بالفرق ولكن ظاهر المصنف وغيره وجوبه وهو ضعيف ولما احتكا  
 فما حصل الا الاحتكاف لاحتكاك ان لا يعتكف في ابتداء الرجوع فيه عند العار كالحرم  
 اطلاقا فيرجع عنه وان مضي يومان وقبل يجوز ان يشترط الرجوع فيه عطوفاً او غير احتكاف  
 متى شاء وان لم يكن بعارض ولعله الاقوي وفاقا لجماعة من الذين تأخروا الاول  
 وهو احوط ولا فرق في جواز الاشتراط بين الواجب وغيره لكن يجب في الاول عند الاحتكاف  
 وقت التذيد واخبره لا وقت الشرع بخلاف المددوب فانه عند الاحتكاف هو ظاهر النص  
 ولما خصت به دون التذيد ومع عمومها لا بناء على ان الاطلاق التذيد في هذا الشرط يقتضيه

التذيد  
 التذيد

وجوبه

وم

الاحتكاف



لو عدم سقوطه فلا يكون فيه الشرط الظاهري متماثلين فحينئذ وجوبه في المطلق  
 بمجرد الشك في غير ذلك كما هو ظاهر في هذا الشرط حينئذ فلا خلاف فيه ويصح في غير  
 هذا بالعارض لا أكثرها لما فاتت مقتضى التذيد وفائدة التذيد من إظهار البهاق  
 فان جازم شرط حاله الرجوع مطلقا حق في الواجب ولو بدو في التذيد في المذهب  
 ولم يجب اقتضاه في المذهب مطا وكذا الواجب العين إجماعا وأما المطلق فلهذا لا يمكن  
 كما نضع به حجة في المقام والوقت وعدم دليل على التقطع بالشرط وأما القابض جازم  
 الرجوع عن الاعتكاف حيث يجب ولا يرد في بدنه وبين سقوط الأمر الثاني مضافا  
 إلى ذلك التحصيل وهو ليس بصوري في استمرارية التتابع حين الاعتكاف وعلى ذلك  
 أحد فاما فيه وجوب الاعتكاف من رأس والآخر يجهل وإعادة ما بقي فيمكن الجمع بين  
 التقدير الثاني بجل الأول على ما إذا لم يتم أقل الاعتكاف والثاني على ما في  
 أو لم يتم العدد الواجب وهذه صور أربع من الواجب بالتدريج في المذهب  
 القضاء في المطلق منها مطلق أو على التخصيص ولا في العين منها مطلقا ولو لم  
 لم ينزل على غير مقتضى يومان في التذوب وجب التمام على ما في التذوب  
 السابقة وكذا إذا تم التماس وجب التماس وهكذا ولو عرض عارض ضرورة  
 من عرض وطرف ونحوها خرج فإذا زال العارض وجب القضاء منه وكان وجوب  
 أو وجبا بالتدريج وفيه معتقدا كان أو مطلقا مشروطا في غير التتابع أم لا كما هو  
 ظاهر إطلاق التخصيص في المنازلة سابقا ولكنها اختلفا من جهة التي قلنا  
 ولا ريب في بقاء الاعتكاف من رأس حيث لم يتم أقل الاعتكاف مطلقا وفيها  
 والبنا لولي برضاها والى العدد الواجب كذا في الاعتكاف والاعتكاف  
 الصوم احوط القاسم يحرم على الأصناف ولو لم يقط الاستمتاع بالفساد  
محرم على الأصناف ولو لم يقط الاستمتاع بالفساد

محرم على الأصناف ولو لم يقط الاستمتاع بالفساد

جماعا والفساد وقبله والامتناع والبيع والشراء بل كل جماع كما في الاستمتاع  
 الاجماع عليه وعلى فساد الاعتكاف كما وثق الطيب بل امتنع الزمير في الخلاف  
 عليه الاجماع والامر بتدبير عدم الفساد بما عدا الجماع مطا واما الجماع فلهذا لا حرج  
 في الجماع وهو احوط لا سيما في الاستمتاع لدعوى الاجماع عليه وعلى وجوب الكفارة في  
 الخلاف وقيل يحرم عليه عليه على المحرم والقليل الشيخ في الجمل وهو احوط وان كان  
 نظرا لصل ولا تترك مقتضى ذلك من تحريم ولا ممانعة وان جعله في البسوط في  
 فاما لم تقف عليها في سائر الأعمال عليها وفي التذوق ان الشيخ لا يربطها بالعموم  
 لا سيما يحرم على المعتكف ليس بجماع إجماعا ولا ان التذوق ولا أكل الصيد ولا عقد  
 النكاح والادوية تركت كل ما في المذهب فلتناقل برغم العبادة حتى ينظر في العارض  
 والخص في المباح زيادة على قيد الضرورة ومعهما يقتصر على أقل ما يندفع حتى  
 من التوكيل في فعل ويستحب في الجواز معها البياح والبيع والشراء فقد اعتكاف  
فما يصح الصوم لغوات الصوم الشرط في صحة ولا خلاف في وجوب الكفارة في الجماع  
 فيرمط ولو كان ندبا على الإجماع وفاقا لاكثر الفقهاء لا خلاف في صحة دعوى  
 الاجماع عليه في الغنم والخروف وهي مثل أمانة من أضر بها من شهر رمضان  
 تحريم من أكلها الثالث على الإسهال لا ظهر وقيل مثل كفارة الظهار من شهر  
 احوط والحكم بوجوب الكفارة بالجماع تأويله لكان الجماع فيه أو بهان لا  
 يختلف الحال بينهما اتفاقا ولو كان الجماع فيهما رمضان لم يشترط أن يكون  
 الصوم والآخر لا يعتكف وكذا لو كان فيهما غير رمضان إذا كان واجبا  
 معتقدا بالتدريج وما في حقه أو كان صومه قضاء عن رمضان وكان الجماع بعد



الزوال قبل مطلق الشيخ وبإي الاصحاب التكرار لها وفي التكملة ان ظاهرهم  
 رمضان واستمر بالشهيد هذا لاطلاقه وهو قريب فان في الغيرة والتلف عليه الاجماع  
 وعن المفتي ان سره واية غير الاسكان في ان يرويات ولو كان الاصل للصوم بغض  
 الجماع مما يوجب الكفارة في شهر رمضان كالاكل والشرب ونحوها فان وجب اعتكاف  
 بالند والعين او كان صوم رمضان غير رمضان والافساد بعد الزوال من وقت الكفارة  
 للقبيل الموجب لها انما وان لم يكن معتقدا او كان تبرعا ولم يكن الصوم قضاء عن رمضان  
 او كان الاصل في الزوال قبل اطلاق الشيخ وان كان القدر ما يحق لا يحق في الغيرة عليه  
 الاجماع لزوم الكفارة حيث يعلم جميع ذلك ولا يجب ان يكون اتم لوط ان لم يكن اظهر  
 خلافا لجماعة ومنهم المصنف هنا وفي الغيرة حيث قال في خصاذا ذلك باليوم الثالث او  
 الاعتكاف الا ان كان اليقين ببلد فيها التجمع في الزجر في المندوب قبل مضى  
 فلا يجمع الكفارة وقدر نظرها انه استبعا ومحص مدفع لوجود التظهير مرة  
 التكفير في صلوة النافلة والارتماس في الصوم للمندوب وعدم نحو ما في  
 اعتكاف الواجب منه والمندوب في ظاهرها اطلاق الفتاوى والنصوص في  
**الحج** ويشعر المعنى ان دخل فيه فقد ورد انها الحج الا حصر في ادخل فيه الزمان  
 حاصلا عليها وتليها على **تقصير** كافي في الاخر والتظهير في الكتاب يقع  
 في المقدمات وتخرى في المقاصد **الفصل الاول** في بيان حقيقة وحكم الحج  
 في لغتها والكسر في اخرى وقبل الاول مصدره بالنالي اسم باب في اللغة اعان  
**الفصل** والكر من خاصه حتى ان جماعة لم يذكرها في الشرع استجموع التمام  
 المؤات في المشاعر مخصوص عند جماعة والقصد اليه فكثر شرعها الله تعالى  
 عند لما شغلته زمان مخصوص به بما قبل مطلقا عند آخرين ولا يشترط الاحتلا  
 مهرة وهو فرض على السطوع للتبديل عليه من احوال الدنيا في حال الكسب وانما

استأنف الحج فقلنا  
 في بيان حقيقة  
 الحج

في بيان حقيقة  
 الحج وهو فرض  
 الاقدم

حج

يجب باصل الفرض اي غير جهة المكافاة واحدة في عدة المعروض باصنافها **الباب**  
 البشارة في يوم عام الاستطاعة مع الامكان ولا فيها تيسير ولا تكليف ولا يكون في عدة ما من  
 غير ربيع وجب الفرض بها فحصر على وجه يدل كذا في التكملة فتأمل في العام الواحد  
 قبل وجب الحصر مع العلم وهو احوط فان اصر عنها وادرك مع الثاني والا كان لم يخرج على  
 في استقلاله وقد يجب بالند وشبهه وبالايجاب للثبوت وجب على النبي عن اموالها  
 وبالاقدار ولو لندوب ولو حصر بالشرع فيه وينبغي لفات الشرائط للوجوب مطابقة للنصوص  
 او الذي لا يطلع ولو كان غيبا ولو لم يكن مع اذن مولاه لا مطلقا **الناسخ** بيان شرائط  
 الوجوب **الحج** الاسلام وهو سنة البرغ والعقل والتحرير والاستطاعة وهي عند الزائد  
 والراحة وانما تعتبر بالاحكام لم يمكن من اهل مكة ولها والذات الغير الزايدة  
 الامع الاحتياج اليها فعتبر مطا والتكليف المبرور بدخل فيه الصحة **الحج** المبرور  
 المانع من الركوب والسفر ولما كان الركوب تخلفا السرب يفتح السبل المهلة و  
 اسكان الزمان في الطريق وسعة الوقت ولعل اعتبار الاستطاعة من البلدان وكفى  
 حصولها في اي موضع اتفق وقيل التيسر الاحرام في كل احوال الثاني  
 وعلى الشرط فلا يجب على الصبي **الحج** والرد لها وفي اي ما يغني الصبية  
 ولا على المجنون ويصح الاحرام من الصبي المميز اذن الوجه لاجا عا وبذلك  
 ولا حوط دلا وكذا يصح الاحرام بالصبي العبد المميز بمجعله الوجه  
 وباني المفاصل عنه وكذا يصح الاحرام بالمجنون في المنور وانما  
 لم يجز بها عن الفرض بل يجب عليها **الحج** الا ان يدل على ان

بشارة



معتلما فيجب برهانه وهو بشرط لا جزاء تقدم الاستطاعة وبها وان كان  
اقومها نعم ان اريد الاستطاعة المبدئية مثلا دون المالمية ولا ان اريد  
بها المالمية ويطبق برهانه في الجواب في الاجزاء اذا ادرك احد الطرفين فيكون  
وعن التذكير والذات كالباع عليه في التيقن ولا بأس به ومن لا يحل له ولا  
زاد حيث يشترط ان في حقه لو صح كان خيرا ولو قدر على التيقن وحصل الزاد في  
وتحده ويصدق الحجج الاستطاعة وكذا الحكم في فاقدا في الشروط على الاطلاق لا يشرع ولو  
ولابد له الزاد والراجله ونفقه له ولعلها له ما به وجوده صار بذلك مستطاعا  
مع استحالة الشروط الباقية لاجتماع الاظهر انه لا فرق في ذلك بين تملك المبدئي  
تقدمه ولا بين وجوب البذل بنفسه وبينه وعنده نعم بغير التيقن وبالذات  
فقط للتقدم والرجوع الى من يملكه ويرغبنا اطلاق التيقن ولو صح له  
مال لا يجب التيقن لاجتماعه على الاظهر لا يشرع له كتاب فله يجب تملك  
البذل لانه اياته فيكفي فيها الايقاع وبذلك يفتق الغنى ولو عرفت بشرط ان  
يصر في الحجج كالمعنى للسلطنة على الامع وان كان لا يوجب الحاقه بالبذل ولا يجرى به  
لغيره احواله بان استصحب معه متعنا او اوجده في اجزائه عن التيقن في الاجتماع  
الا عادة لو استطاع فها بعد ولكن يجب فاقدا لا كذا ويجب وهو لمرط ولا يتد  
في وجوب الحجج متفاضل عن الزاد والراجله بقدر ما يكون به حاله الوجوه المتقدمة  
من التيقن وعزها حتى يرجع بالنقص والاجماع ولو استطاع الحجج فتعذر كذا في الزاد  
وجوب عليه الاستئذان مع الناس واستغفار الوجوب اجماعا كما في كلام طائفة ولا  
يجب مع عدم الناس مطع على انهم لا ينفذون بل عليه الاجماع في التيقن وامامه الناس  
وعنه الاستغفار في وجوبه الاستئذان في الزاد في الاجماع المتقدمة وعزها من التيقن  
انه يستنبط كذا لها على الوجوب غير واجبة ومع ذلك فله هو انفسه في وجوب  
اكثر اصل القاعة فله حصل على التيقن والاستغفار كما عليه في فاقدا لا كذا في الزاد

وهو لمرط

احوط وان كان الاول اعم لا يظهر له ان يتردد في الوجوب مطع حتى صورة الناس والاستغفار  
كما هو ظاهر احاطة العباد ونحوها فاقدا لا ينفذون ولا اطلاقا في التيقن من التيقن الذي قلنا  
وانما هو في عبارة نظرية الاجماع وفيل في شكل الاعمال عليه والنهي بل وان كان اولى ويجوز بعد  
ولو استغفار ثم زال الغم حج ثانيا وجوب مطع على الاستغفار فيكون بغيره ان يكون اجام  
وعن ظاهر التيقن انه لا خلاف فيه بين علماءنا ولو جاز مع استغفار التيقن العذر اجزائه  
التيقن مطع استغفار عليه في الاستغفار لا في الاشارة الى شروط الرجوع الى صفة او بقاء في وجوبها  
فما يكون من الكفاية بحيث لا يوجب في المال في الحجج الى السؤال فيكون اشبه بها انه عند  
المعنى اكثر المتأخرين انه لا يشترط وعليه جازع من القواعد خلافا لاكثرهم فاختاروا الاشارة  
وفي المعقنة والحالات التي عليه الاجماع وهو الاقرب في الاحوط ان حصل له الرجوع الى الكفاية  
فيما بعد ولا الاول اعم لا يظهر له ان يتردد في الوجوب مطع حتى صورة الناس والاستغفار  
عليه كما هو مقتضى وجوبه او مضاعفة ويكفي ذلك الاستغفار ولو عرفت بشرط ان  
مع تقفه وبشرط سفره معها في الوجوب عليها ولا يجب عليها ما فيها بشرط ولا باجرة  
وتفقه ولم يطلبها وتكون من اجزائه من استطاع عليها ومع اجتماع الشرائط المتقدمة  
لوج ما شأنا او في تفقه غيره اجزائه فطعا والحج مطع ولو مندوبا ما شأنا افضل منه  
واكتا اذا لم ينفقه عن العباد كذا وكيفا والا فاقدا لا ينفذون فلهما افضل كما عليه الاستغفار في الزاد  
آخره اذا استغفار الحج في فاقدا بان اجتمع له شرائط الوجوب ومعه عليه ما يمكنه  
فيها استغفار جميع افعال الحج كما عليه الاستغفار والا كان فيها خاصة كذا اجتمع جميع وفادوا  
فاحصلوا الاكتفاء بمضمر زمان يمكن فيه الاحرام ودخول الحرم فاهل فاقدا في وجوبها من  
اسد وكنت مقدما على وضاباه اجماعا ولو لم يخالف سوا الاجرة لقضاء الحج بقى عنه  
من الغريب لا ما كان في الميقات ولكن لو خلت الشراطة وفاقدا لا كذا في المعقنة الاجماع  
وقيل بقضى من يملكه مع التيقن في تملكه والافن الميقات والقابل للرجوع في التيقن  
وجامعه وهو لمرط احوط وان كان في فاقدا نظر بالاصل الاول اظهر ثم ان العبد

وهو لمرط



في كلام الاكثر من قول في المسئلة ما روي في الشرايع قال الامام اخرج من الملة مطلقا  
 بيقضاء سقوط الحج مع عدم وفاة المالك من الملة ولم يفرق في ذلك بين من حج ومن وجب عليه  
 الحج مطلقا ولو نذر وشبهه فورا او حكما او ما يقتضيه الخلق العباد ونحوها لا يجوز ان  
 يخرج تطوعا بغيره ولا اشكال في النعوري وبشكل في غير ذلك احوط انما اذركم في القابل  
 والتاثير كذلك فليس لان من وجب عليه الحج ولو تطوع حيث لا يجوز له ففيه فساد واسا ان  
 معناه من حج في الاسلام او تطوعا او قال ذلك في دفع الاصل في النعوري كما في الاخير في غيره  
 ولا يجوز ان يخرج الملة من النية بان وجب بغيره فلا يخرج ما دل على منع المعذرة عنه  
 عن من الايمان ولا في الملة في الحج الواجب مطلقا لغيره فمضى وهذا هو الحق فيمنع  
 اعتبار الاذن ام لا ايمان وكذا في كل من في المسئلة والقلة المجترة فلا يخرج ما روي في الحج ايجابا  
 مطلقا واحترام الترخيص من ايمان بغيره لغيره ولو نذر في عامه لا يتكافى ولا المودة في  
 الوفاء وبما استغنى الروايات وهذا ما لا يلتزم انما في حجة الاسلام في حجة الحج  
 في الجلاء بالثبوت ولا يوجب عليه غيرها ولا يتصل الاستطاعة الا اذا قصدت بذرها عليه  
 ايضا واذا نذر حجة الاسلام لم يتصل بها بغيره عليه مع ان كان حاله ان قد مضى  
 وكان حجة الاسلام معلقة بغيره والاستطاعة في حجة الاسلام في حجة الاسلام  
 وان كان مقيدة بغيره لغيره فان قصدت بغيره الاستطاعة وان قصدت بغيره  
 حج وجب الوفاء عند ذلك وان غلبت من الغصين فوجبان وان كان حاله ان قد مضى  
 وجب المدة خاصة بشرط القدوة دون الاستطاعة الشريعة فاما شرط في حجة الاسلام  
 وان قصدت الاستطاعة الشريعة قبل الانشاء بالمندوب فان كان حاله ان قد مضى  
 من سنة الاستطاعة خصوصا او عموما وجب تقدم حجة الاسلام وان كان مقيدة بغيره  
 الاستطاعة في تقدم المندوبة او الغرض وجبان حودها الاول عليه بغيره في وجوب  
 حج الاسلام بقاء الاستطاعة في السنة الثالثة ولو نذر حجة الاسلام او حجة الاسلام  
 الاسلام بغيره فمضى الحج بغيره المندوب حجة الاسلام ولا يخرج في حجة الاسلام  
 عن المندوب لغيره في السنة الثالثة وعمره قبل الحج في حجة الاسلام وهو ظاهر في ذلك  
 وفي ظاهرها ما روي في الحج وهو حجة الاسلام ايضا في كل من في حجة الاسلام  
 من الامر وهو غاية الضعف اذا تدان في ما شيئا وجب مع امكانه في خلاف الحجة

يقول

في كلام الاكثر من قول في المسئلة ما روي في الشرايع قال الامام اخرج من الملة مطلقا  
 لا يفرق في ذلك بين من حج ومن وجب عليه الحج مطلقا ولو نذر وشبهه فورا او حكما  
 او ما يقتضيه الخلق العباد ونحوها لا يجوز ان يخرج تطوعا بغيره ولا اشكال في  
 النعوري وبشكل في غير ذلك احوط انما اذركم في القابل والتاثير كذلك فليس لان  
 من وجب عليه الحج ولو تطوع حيث لا يجوز له ففيه فساد واسا ان معناه من حج في  
 الاسلام او تطوعا او قال ذلك في دفع الاصل في النعوري كما في الاخير في غيره  
 ولا يجوز ان يخرج الملة من النية بان وجب بغيره فلا يخرج ما دل على منع المعذرة عنه  
 عن من الايمان ولا في الملة في الحج الواجب مطلقا لغيره فمضى وهذا هو الحق فيمنع  
 اعتبار الاذن ام لا ايمان وكذا في كل من في المسئلة والقلة المجترة فلا يخرج ما روي في  
 الحج ايجابا مطلقا واحترام الترخيص من ايمان بغيره لغيره ولو نذر في عامه لا يتكافى  
 ولا المودة في الوفاء وبما استغنى الروايات وهذا ما لا يلتزم انما في حجة الاسلام في  
 حجة الحج في الجلاء بالثبوت ولا يوجب عليه غيرها ولا يتصل الاستطاعة الا اذا قصدت  
 بذرها عليه ايضا واذا نذر حجة الاسلام لم يتصل بها بغيره عليه مع ان كان حاله ان قد  
 مضى وكان حجة الاسلام معلقة بغيره والاستطاعة في حجة الاسلام في حجة الاسلام  
 وان كان مقيدة بغيره لغيره فان قصدت بغيره الاستطاعة وان قصدت بغيره حج وجب  
 الوفاء عند ذلك وان غلبت من الغصين فوجبان وان كان حاله ان قد مضى وجب المدة  
 خاصة بشرط القدوة دون الاستطاعة الشريعة فاما شرط في حجة الاسلام وان قصدت  
 الاستطاعة الشريعة قبل الانشاء بالمندوب فان كان حاله ان قد مضى من سنة  
 الاستطاعة خصوصا او عموما وجب تقدم حجة الاسلام وان كان مقيدة بغيره الاستطاعة  
 في تقدم المندوبة او الغرض وجبان حودها الاول عليه بغيره في وجوب حج الاسلام  
 بقاء الاستطاعة في السنة الثالثة ولو نذر حجة الاسلام او حجة الاسلام الاسلام  
 بغيره فمضى الحج بغيره المندوب حجة الاسلام ولا يخرج في حجة الاسلام عن المندوب  
 لغيره في السنة الثالثة وعمره قبل الحج في حجة الاسلام وهو ظاهر في ذلك وفي  
 ظاهرها ما روي في الحج وهو حجة الاسلام ايضا في كل من في حجة الاسلام من الامر  
 وهو غاية الضعف اذا تدان في ما شيئا وجب مع امكانه في خلاف الحجة

غيره



الاشهر الاطهر حتى انما يصح ما خرج به في الكون وهو غير بعيد ولا ياتر الحجة والمصلحة العرفية  
بالاختلاف وفي الامور التي لا يشوبها وجودها المانع ولا يترتب منها اعتبارها بقدر ما يترتب من اعتبارها  
لما كان خطاها من غير ان يكون غير شرعي اعتبارا به يقولون ونفسه للنسب وغيره في المواقف  
كلها اخرج من غير النسب وغيره من غير ذلك عند الاحكام ثم جعله في نفسه على الاقوى وما قا  
لوا حاشي من غير ما خلا ما يجوز فيه غير هذا وربما قيل ان طلبة العلم لا يخرجون من الاجزاء ولا يترتب  
من وجهه على ما كان التباين مع ان يكون من كل من الاختلاف ولو لم يجد علمه في ذلك العام او وجب  
ولم يتحقق من قبله كان قبل استغفاره او بعد خارجا في ما يترتب في اعتباره في المستقبل فيكون  
لا يمكن له تحيد الاستطاعة الا ان يكون الاستتار من غير وجهه فيكون من غير ما كان  
الغائب فيخرج من انما يقع به بالضرورة في الاختلاف في غير جيبا اذا كان ذكرا او مريحا فيا تتر  
المراة عن المرأة والرجل ولو كانا من جهة على الاشياء الاطهر فان كان النسخ عن ناسية المرأة العزوة  
سقط ولا يتجوز من الرجل كما قيل به في حوطه ولو ما كان الغائب بعد الاحرام وجعل الحرم اجزاء  
عن النسب غير ما يجوز في غير لو كان ذلك بالاختلاف في المقامين فيعني المجرى انما  
من تركه شئ في ذلك من الغنم والخلق عليه الاحرام واحترامه بالشرعية على ما كان قبل  
في الاقوى ولو كان قد حرم على الاطهر الاشياء ولو قيل في القوة استبعادها بها يستمر ما بقي  
من العمل للمساخر عليه فان كان الاستبعاد مما جعل في حاشية ومطلقا ولم يكن هذا الاستبعاد  
المستأنس وكان موقفا بعد الاحرام استحق بغيره الاموال وان كان عليه وعلى الذهاب  
تحريرا او حكم الفارة السحر لواء الذهاب والاحرام واستبعاد الما في وان كان عليها وعلى العود  
فيلبست الى الجميع ولا كان موقفا قبل الاحرام ففي الاول لا يتحقق بشا وفي الاخرين بغيره ما قطع  
المساخر الى ما بقي من المسامير عليه وعلى الثاني في الفقه المشرع عليه ضمن العقيد من انواع الحج فلا  
يجوز له العدول الى غيره بالاختلاف في الفضل المعتبر وفي المتن خلاف عقيد بالمتبع مطلقا  
هو ظاهر المخرج وقيل يجوز ان يعدل الى اتمتع مطلقا لا يعدل غيره والقائل في المتن  
وقيل المانع ان كان للخطبة قرينة والحوا في غيره كما يستدل بالاولى المخرج والمندرج مطلق  
مطلقا وان كان عليه العدول مطلقا الخطبة في الامع اعاد قصد المسك المخرج والافضل  
فيكون خطعا وعلى جواز العدول المخرج الاجرة اتماعا متشابهة فلا يستحقها وان  
وقع عن النسب وغيره وكما لا يثبت بالاشارة بالمشروط من نوع الحج مع انطلق الفقه في المسامير  
المشروط بعد اكثر ولا بد من فقه الاطهر عدم جواز العدول الى الامع الفقه بالاشارة الفقه  
في ذلك الطريق في غير سواه عند المسامير ومع ذلك الاول وجوبه في الشريعة

يعني

وقيل لو شرب الخمر على طريق حان الحج بغيرها في ذواته حجة والمصلحة في الشجاعة والمصلحة  
والمصلحة على تركه ولكن لا يكون له على اكثر وعلى تقدير العمل بالرفاء لا يرب في حاشية  
واستحقاق الاجرة مع الحاشية ونسب على غيره والمصلحة لاصل العمل اذا انطلق العمل  
يخرج الامر من الحج وطى الحاشية من غير ان يشاهد لحدوها بالفرق فيخرج على الحج في حاشية  
الاجرة على حاشية ولا يجوز للمساخر استئنا بتر الامع الا ان كان مريحا ممن يجوز الاذن فيها  
كما اشار من نفسه والوجه والوكيل مع اذن المؤكل فيه فلا وانما والعقد مقيد بالاطلاق  
لا يقع عليه مطلقا ولا ان يجوز نفسه لغير المسامير في السنة التي يستعملها قطعاً في  
غيرها في شرطه من فورية الحج وتعدد التجديد ولو اطلق الاول فيجعل في الثانية مطلقا  
او لعدم ذلك ولو كان في غير السنة الاولى والمنع فيها اوجه ولا يثبت الثاني لوجوب  
وهو ايضا اشهر بها ولو صدق في الاكل للعمل للمساخر عليه ولم يستعده من الاجرة  
المطهر ان نشأ الاعارة مقدرة لسنة الصدق ولا يلزم للمساخر ليعاشره او التمسك به  
الاستغفارة ومن الحج من قال على الاشياء لعدم تباين العقد في ذلك في الشريعة  
لجواز فليكن الاحابة وحجهم غير في حاشية ولا فرق بين ان يقع الصدق الاحرام وصحته  
او بعدهما او بينهما على الاجرة وان كان الاجارة مطلقا وجب على الاجرة الا ان كان الحج بعد  
الصدق لعدم انفس احبابه وهل للمساخر في الامر الفسخ قال الشهيد ملكه في وجه فقه  
وعلى تقديره لاجرة ما فعل واستعبد بنفسه للخطبة واستعبر من موضع الصدق  
مع الصلوات الا ان يكون بين مكنه والمصدق في الملقاة ولو هو في نشأ الاحرام منه ولا  
يجوز ان يخطا ومن حاشية من من الصلوات ولكن لهما في حيث لا يمكن الطوف بنفسه  
ويطوف من الحج والوجه بان كان غاشيا او غير مكنه لاستئناك الطهارة قبل وانما  
الطهارة من غير ان يخطا في الماشي الى ارضيق الوقت وهو لوجه لا يخطا ولا يخطا  
من الاحداث الموقرة لا تترتب في الموقرة الممتنع لما سياتي من عد ولها في الحج  
الافراد يجوز لها الاستتار في طواف الحج والاشارة مع العزوة الشديدة الملازمة  
بالقطع عنها عن اهلها في البلدة البعيدة وعلى الشئ وطوافه ولو حلت لها ما فطاف به  
لست بكل من طوافه لو كان بالاختلاف للصحة والاطلاق فيها فيبقى عدم الفرق  
بين ما كان لكل ترها او اجرة في حاشية في الثاني فقه على الاحتساب في كل طريق  
بالفرق بين ما استخرج في كل طريق الاول وما استخرج في كل طريق الثاني







وفد العود و... على الاظهر لا يشر ويقل هو الشاهد الاولان وعشرة من ذلك...  
اقتادوا حذر من القديما وقيل بل العشرة تسعة والعاشر الحزبون منهم وهذا قول اخر لا يكاد  
ثمة بينهما من غيرها نظرها فيها يفتلوا الحج وحصل المذاق وحصل الذي يجمع على الاقوال  
انما الحج يحل في كل زمان الذي يعمد الى المناسك فيه وما زاد على ذلك الزمان  
فيصح ان يقع فيه بعض الاعمال التي كان لها في التسمية والشرط الثاني ان ما في العمرة والحج  
فهام واحدا لا يجمع ويترك اشارة من اولها وانما الحج ان يحرم الحج لاي تمتع من مكته  
شرها الاشرع والمزاد بها كما مر في حجة ما دخل على شئ من اناسها واقله صور هذه  
الحرام من داخل علمه ولكن افضلها المسمى وافضل مقامه اجماع طلبة التمسك كما عن  
جامعنا ويجزئها من تحت الميزات كما من الحرم ومن بعض الغيرة بين المقام والحج كما في الصحيح  
ولا يتعين شئ من ذلك انما هو ولو لم يجرى الحج لغيره من غير تركه لم يجز ولما لم يجره  
ولا يكتفي بوجوبها ولو لم يشرى الاحرام منها وتعلق العود والتعلق بالوقت من وجوبه  
ولو كان بغيره سوا ترك الاحرام من اصله ومن مكته فاعلمنا انه من وجوبه وقيل  
باجزاء الاحرام الاول ولم يجز غير ان ما ذكره ليعود في النقص التبيان والحج بغير العمل  
جائز ولو حصل مكته بغيره وحشي ضيق الوقت من ادراك الوقت بهما له فلهما الى الاقامة  
وبغيره حجة مفردة بعدة الخلاف فيه فتوى ودعاشر وان اختلفا هذا الضيق على قول  
اقولما التحريم بخوفه في الوقت مطلقا من غير تحديد زمان حتى لو اختلف منه بغير العمل  
ولو كان بعد ذلك الشمس من يوم حره كحل على حاشه وعليه فهل العمرة بخوفه قولنا اضطرار  
عرفه واختارها قولان والثاني القوي وكذا الثاني والنفشاء لو تمتعها عند هذا العمل  
وانما الاحرام للضيق الوقت المحدد وهذا مما مر عن الزبير الى القديما في الاقامة على  
الانظر للاشهر على مستند من قبل الاجماع عليه في كلام جمع ولو ثبت عند هذا في اشياء المذنبين  
صحة مصلحتها اما بطلان اقوالنا لهما الفرقين ما اذا كان بعدا عن اشياء الاول والا  
فالثاني في وجوبها ونظرها والافراد هو الحج والحج والاقبال العمرة من مقابلة الاقوال  
ثم يبيح للمعتمر ان يفتق عمامة الى المشرك فيقف بها ثم ان من يقضي منها سكر ثم يطوف بالبيت  
والسلي وكعبه ويقضي بين الصفا والمروة وعليه عمرة مفردة ان وجب عليه بعد ذلك ان يعبد  
الحج والاطلاق من هذا القسم يعني لافراد والقرآن فمن خارج مكته فمن في حكمه ولو عدل  
هو الا اذا تمتع اختيارا واخترى قوله قولان شبهتهما المنع مطلقا حتى فيما اخبروا الى بعض

الامطار

الامطار ثم رجوا فوا ببعض الوقت وجميع ذلك لحوطها والفرق بين هذه المسئلة  
وما ياتي من ان المفرد بعد حركته كذا للعدول الى المشرك في التعلق عليه دون هذه ما قبل  
منه ان تلك في العدول بعد الشروع وهذه فيه فتوى وتعلق قبل او ما نظير من جازع من انما  
فيما لو لم يتعين عليه الاقامة كالنظير والمتدور كذا في هذه وتعلق هذا اظهر فتوى وهو  
العدول مع الاظهر والمحقق في وجوبه للمعتمر من التمسك به عدم مكان للجزء العمرة الى الطهر  
وحزب عدول بعده وخوفه من التمسك كذلك في غير ذلك لا خلاف يعرف وفي كل من جازع من انما  
وعلى الاتفاق وشروط الاقامة ثلثا لئلا يترك في المشقة وان يقع في الشروع وان يعقد  
الحرام من الميثاق لا يجرى ما قبله هنا وفي المعتمد والمشهد في المعدل مع التمسك به وكذا  
وعليه جازعه والغار كالمفرد وكيفية وشروط الاقامة نعم الى الحرام سياتي المزيد وبغيره  
لا يقتل من العمرة حتى ياتي بالحج وكان حاشا عنه ونقص عليه هذا الاظهر الاشهر وقيل بوجوب  
تجمع بين العبادتين في غير محل بينهما معا وهذا منتهى القول وان المتمعن لو شاء قال  
الحج لا يقتل من العمرة حتى ياتي بالحج وكان ما رقا ولو ايمان للذلة لها هذا في صحتها ومكان  
بالجود منها مع ان الغرض من القول فيهما بنية واحدة او ادخال الجودها الى الآخر من غير محمل  
سوق هذا النقل القوي والشيخ على الاجماع على ذلك كما ياتي في هذا القول وعقد حاشا بها  
استعمل استعار ما هو من العدول الى الحجة وهو ان يشترط من الجواب لا من كافي الشبهة  
ويبلغ من صفته الدم مما ذكره دخل هذا اذا كانت معه بدنة واحدة فلو كانت مع بدنتين  
كثيرة ما بها واشترها عينيا ومما لا يشره بوجوبها ترتيبا بوجوب الاشعار عينيا وكما يجب  
الاشعار وكذا بغير التمسك وهو ان تعلق في وقتها تعلقا تفصيليا في هذا القول عينيا  
الغرم وكذا بغير التمسك فيما ذكره الاحتياط او الضعف ما عن الاشعار فهو للفقهاء و  
المفردة القولان فاصلا مكته قبل المضي للمعتمر فليجبا ونها لا خلاف في الثاني وحاشا  
الا فوي في الاول ان يجده ان التمسك على طواف عقيب صلوة التلاجل كما يستفاد من الصحاح  
وهيها عليه حاشا وقيل انما يحل المعتمر بذلك خاصة كافي المعطرة المستقيمة والفا الى الشيخ  
التمسك ولكن يصح عنه في الاول في التمسك على الاول والخلاف في الثاني وقيل لا يحل له الا  
الا بالنية ولكن الاولى لا يحل له التمسك مطلقا والفا الى الحجة وتصل الفاضل وولده خير  
هذه الاقوال واسطها ان لم يكن خلافها وهذا قول اخر يكسره في الجواب بالنسبة حتى من جازع  
من القديما ولم يجرى ما لعل بدونها ومثلهما كمالا في غير الخارج وبالحال بغير حركته











وقضى اظفارها والاخذ من شاربها وانما الشرع من جسد وابطاع القوة ولو  
كان مطلقا ساقا لحرمانها من خمس عشر يوما وثبات بعد مضيها فالفضل كما  
في كتاب الطهارة وانما كل واحد من غسل ما لا يجوز له بعد الاحرام اعم من استحباب  
للتصحيح وغيرها ويزيد في اخذها الطهارة كما على جماعة ولا يوافق المذاهب  
فيها من ترك الاحرام والابتعاد عن النجس والقول بان مكة والغسل هو المبدأ وما  
يكون من قربها ومقتضى ذلك عدم جواز تقديس عليه من قبل يجوز تقديم الغسل  
على المبدأ في خوف الماء ويجوز في المبدأ ولو وجد فيه الطهارة لكان الاكتمال لا خلا  
منه يظهر الا اياه لا قبل للشرع بالتوقف من التبرع وهو ضعف جدا  
ان رجح الجواز المتقدم مع خوفه من الماء وتوحيده في الصحاح وهو ما مع ظهور جلاله  
من الثبوتات فانما لا يحل وكذا ان رجح الى استحباب المبدأ لتفويتها في الصحيح فيكون  
الرجحان كونه عبادة ويجوز غسل التماريل يومه وكذا غسل اللب لبس في ذلك في  
الصحيح غسل يومه من ذلك للثبات على المبدأ ويجوز ان يكون عليه جماعة ولا بأس  
بما يتم في استحبابه في الايام والاطوار والحق باليوم باقي النجس والنجاسة وهو اعم  
والحق وقيل لا بعد من هو من جنس هذا وهل يعتبر من الاحرامين او ليس بها او  
قولان وبغير التمر في وجوب الكفارة في الخلط بين الاحرامين والنجاسة والشرع  
المرتب والحدود لا يفرق في الوقوع في النجاسة في كل واحد من كل واحد من الاول  
من النجس في الكفارة على القولين ما لم يجلعوا ولا يفرقوا بينهما ان كانا في  
القولين وظاهرهما الزهد بينهما وان كانت في حوط والحق في حرم عقبت القلوة  
ولا يجب الا في الامن الاستحباب وهو ادر وكذا يجوز وان يكون فريضة القلوة او  
عقبت فريضة وكثرة من النجس او من المأذاة كما في ذلك فعقبت وهو العبادة  
على المسكوف والنجاسة وبغير من جماعة ولو يتفق فريضة فريضة مستحبة  
للنقص ولما لم يتحد هذه التهمة وان حرم عقبت فريضة كما عرفت من اركانها  
والاخلاف في استحباب هذه التهمة من النجس عقبت فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة  
دبرها والعكس وهو جوازها كما هو الاول في كل واحد من وجوهها الى المندوب المستحب  
التي هي عقبت فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة  
بها تعبر ولا بأس به فيجب ان يقال في الاولى من هاتين المأذاة وفي الثانية التحسد

والله في محتمل الصحيح والصحح المرسل فضل بالعكس وهو من النجس المستند ولكن لا بأس  
بالتصحيح بغيره والحق الاول فضل ويجوز ان يفضله فافضل الاحرام ولو في وقت الغرض  
ما لم يتحقق وقتها فتقدم هو المندوب بانها من الصلوات التي يفتل في كل وقت وهي تشمل  
الاولى المذكورة في كل واحد من بعضها ولا سيما في الاخبار والناهية من فعلها بعد العصر  
لصحتها بعد ما في ثلثة اوقات الشربة ولما الكيفية فتشتمل على الوجوب المندوب او  
ثلثة الشربة وهذا يقصد بقله الى انقطاع المندوب عن خصوصية الايام لعقبت فريضة من  
الحج والعمرة والبيع من الممنوع اعم من الغزاة والافراد والصفة من وجوبها  
وتحت الاستدلال اخرها من انما استندتم في وجوبها وبما في اعتبار الشربة والوجه  
حيث لا يتوقف عليها التبيين كلام المصنف المتقدم في كتاب الطهارة بل من جماعة من  
القدماء هنا استحباب الاحرام من غير تيمم ولا وجوه من مال او بغيره في الحج والعمرة  
ان كان في غير الشربة ويجوز ان كان فيها ولكن ما ذكرنا من اعتبار الشربة احدها في  
اقوى ولو لم يكن كما تمتع مثله ونطق بغيره واحدها فالمعتبر الشربة في الصحيح  
مع انما امرت في اعتبار النطق فيه فيصحب الاحرام بحرقها وليس دونها في حرمين  
التكبير والابتنع ولا يغفل الاحرام لتفرد ولا الممنوع الا بها بالجملة  
هل يعتبر بقارنته الشربة ام لا قوله ان اجودها الثاني وان كان الاول لخطاها اي  
المقارنت فلهذا يعقد على الاحرام بها والاشعار والتفليس على الاظهر الاشارة  
استقفا من فعل التمتع على كلام خرج خلافا للمعنى فمضى التكبير وهو ادر والتكبير  
احوط وصورتها عليك اللهم عليك عليك لا شريك لك عليك في الصحيح وحكي عن المصنف  
وتبعه من المناجزة تكبير وقيل فيصحب ذلك ان التحسد والتعبد لك والملك لا شريك  
لك فالقوله جماعة من اعيان القدماء وهو حوط والحق ان لم يكن متبعنا واختلفوا  
في جعل هذه الزيادة فيمن من جعله بعدا في العبادة كما هو ظاهرها وبما حصل بعد  
لبيك الثاني ومستند الاول هو الاحتجاج بغيرها ولما الثاني فلم يعرف مستندا  
ولو عقدا الاحرام الى الله والحق في قوله لم يلبس بشيء ولم يلبس بغيره كقراءة ما جعل  
من وجوبها في الاحرام لاجتماع الصحاح المستقيمة وغيرها وهو صريح في الجواز  
وما فيها لهما مع تعلقه بتأخير عمل اذا اسر باللبس والاستحباب به لم يعلم بخلافه











فيهما للمحكمة لوقوعهما في الزمان في الزمان  
الزمن والاذى كما اصل في السور واعلم ان

المعهد

بالمعنا من نحو الغلصوه والمثوب والقصاح اسكال والاحوط الاظفر الاول ولوحظي واسسه  
 ما سببا القاء او الغطاء للدلول عليه الفعل ونحو اتفاقا وجره القليبه واستحيايا وفاقا  
 نجاعة وفي النص الوجوب فهو لحوصله ان لم يقل يا نازلة وشفر المرأة عن وجهها فلا تقطنه  
 ونحو يا بلويح المعناد كما ترى ونحو زلها ان اي ترسل عمارها وضاهها من واسها الى طرف  
 انفها الجماعا ونحو في الضحاح الى التحرير الذوق وظاهرها عدم وجوبها ما لا يوجب عن  
 الوجوه وبقطع جمع خلاه الشيخ فاجبها والدم مع عدمها والمباشره وهو لحوصله وان كان  
 في غير نزل وبمحرم تقليد المحرم فوق واسه ساوا بان يجلس في محل وكسسه وعمار به مظلمه  
 او شبهها الجاعا ولا بان بان سسل موب نصيبه لاهل واسه بل خلاف كما هو المشهور وفي  
 ولا بان يعيش تحت الظلال علم ولو ساوا ولا بان يشتر بعض جسده ببعض ولكن لحوصله  
 الكل الا المشي تحت الظلال نازلا فلا بان به قطعا ولا بان به المرأة والصبيان ولا للرجل في  
 حاكونه نازلا ولا بان المسا والمنع عنه في الرجل راكبا مختص بحال الغصا ولو اقتصر اذ لم يكن  
 او مشة حديد ولا يطيعهما ولا يتبعهما عادة خالفه مع القداء ولا يجوز للتخارج  
 الاستقلال بان الزم الغدا على الاقوي ولو ازال الصحيح عليه او امره اخضا بالظلال  
 دونه وبمحرم فعلا الطعار والمادير معناه الاحم وهو عظم الاله والقطع للغير عنه بل فعل  
 الا اخضر الذي هو الفعل للقص والمأرق في المنع بين الكل والمقص يجوز للمروءة بالاختار  
 للغير وفيه فليعلم مكان كل طرف بقض من طعام وقطع النحر الحسن للامتنان في الحرم  
 الجدل فليحرم والمأرق بينهما بين المحرم والمحل والقطع يتم بالقطع وقطع للغير وانزاد  
 الغمر ويحرم الغمر كحل الزبيب واليابس والقرم فيلزم القطع والانتقاء مع ولو انكر غصن او  
 سقطت ورقه او انزعاج به سوله كانه ذلك ليعمل او يحا ويحذف خلفا للفاضل في جلده من  
 كثره في ذلك ونحوه تا علما بان اذا كان للمكر ليعمل غير الادوي ومستقر باله اذا كان ليعمل  
 وما ذكرناه من المنع لحوصله المحرم كل شيء وحسنه الا ان ثبت في ملكه كاهنا في غدا  
 جاعه النحر وما مع ضعفها اختصاص بالجمرة والزار كما وقع التغير بها في غدا والمحل  
 كان لغيره ولا موجب للتعدية فاذن الاجود الاقتصار بما هو مودها ان علمناهما والاشكال  
 هذا الاستثناء اعم لاياس استثناء ما عضره الانسان سوله كان في ملكه وغيره للقصير من  
 الاحوط الاقتصار على ما اذا كان في ملكه ويحرم قطع الاذن بل خلافه وشجر افكره لكان  
 سوله بغير اضرته او الاموتون بالشر والاحاق استثنى جاعه حروف الحمال لزومه في سندها



ارسال وجهها لروى في جواز الاكفال بالسؤال والتفكر في الملة وليس الخاتم للزينة وليس مرة مالم  
 تقدر من الحكة لا للزينة والحكمة بل من اجل ان الدم بالفضل او لعل وانتوا لا تقرون  
 وذلك الجسد وليس التلحاح القوي فلو كان بينهما الكثرة في ذلك قطعاً الا اذا  
 كان عظمه الادوية او سقطت الشعر فحرم وان لم يكن ذلك في الزينة وانما ما عدا  
 ما يمنع منها انما هو ما يوقر مع ذلك وحظ وافي  
 الامور الاحرام في غير النساء  
 على المشهور والمستند على العموم غير معلوم بل المستفاد من مجمل من المصنف ومن الناس  
 بالمصنوع بالعصم وحرمة المصنوع بنحو عصمه الاما في شهره بين الناس وفي الفتوى  
 غير المتفق على ان الملة الى علمنا ولعلنا لا نرى وانما باعتبار اننا في اول وقتنا كذا كذا في  
 الاحرام في التوقير قبل المانع عنه كما في تركه وفي الشارح المختار فان كانت غايته  
 للصحيح وعظم المانع من الغسل او التوقير في الاثناء كما في تركه في كل من كذا كذا  
 به الحكي في تحريمه وفي ايام العادة بالبناء للحيض قبل وهي المشتمل على كونها في وقتها  
 حال عليها كالشواهد من لو ان او بعد الطهر والتقصير والحكم عطف على قول الامام  
 ابي من المكون في الحناء والاستعمال للزينة على المشهور في الجواهر وكذا في حقه  
 وهل يتحمل حكمه معهما اذا قصد الزينة لم يتبعها اذا قصدت شتمه وجاز لوطها الثاني  
 ثم هل ينقض استعمال بعد الاحرام ام لا يتغير قبله اذا بقي له بعد فلو ان احدهما الثاني  
 ان لم يكن لحدوها والتفريق بينهما والاصح التحريم بل قبل ما علم في حلالها من حرمة  
 لغسلها وجعلها في حكمها فانها معنى الا ان يحل التلحاح على البدل الحار لكن في  
 كونه لا يخرجه عن مكان الا اذا اصاب الوجه فلا يخرجه عن وجهه وجوز الخاتم وان لا يسلط  
 الكراهية فيه بل من قبله للمنادي ان يقول ام لتلك جهة المشهور وفي الصحيح يقول  
 باسعد وظاهر التحريم كما في كتاب وهو احوط ولست اجد في الرازيين كما علمت جماعة في  
 التحريم كما علمت من مشايخنا  
 لا يجوز لاحد ان يدخل مكرهه في حرامه  
 الا وهو ما في حقه او غيره الا في بعض من به نظر كما في الصحيح ويجوز لغيره ان يدخله في حقه  
 ما عدا ذلك هذه الاضمار كاللحن سقطت الاحرام عن الذين ولكن في الصحيح لا يدخلها الا  
 عنها وقال بغيره غير وحمل الشيخ على الاستحباب ولا بأس بمرجعه وانما ان الاحرام عند  
 انما ثبت في الممنوع العقل وهو على الاستحباب ولا ايضا وانما في الاحرام للدخول  
 اذا ماله الدخول اليها من خارج كونه بل يخرج احدهم من مكره ولم يصل الى الخارج الحرام ثم صاها اليها

عاجل

عاد لغير الاحرام وقتي لداخل بالاحرام اعلم بحجتها فاستثنى الشيخ وجاء من ذلك  
 العبد هو زواله من الدخول اليها من خارج الحرام فلو لغير الاحرام ومن يكره دخوله لم يكره  
 يدخل في الشهر الخارج كما قبله اعظم للصحيح ومورده لخطا به والمجيبين خاضعة  
 دون من يكره دخوله مكره ولكنه قوي فان كان الاضطرار على ما في النفس احوط ويكره  
 في الجملته فاقول الحشيش والخطم والوجه من مكره من وجب عليه الاحرام للدخول فيها  
 بعد انما لم يأتوا في الدخول منه ثم عاد في شهر خروجه اجزاء الاحرام الثاني للدخول ان  
 عاد في ضيقه اي غير شهر خروجه احرام ثانيا للدخول فيها بلا خلافنا ولا اشكال  
 المدا من شهر خروجه هو الشهر الذي احرم فيه للمقتنع مثلك ومن ضيقه يعني عوده  
 بعد حتى يمشي يوما من احرام الثاني الى يوم دخوله مكة للمعتق منها الموثق يرجع الى  
 مكره بغيره ان كان في الشهر الذي يتمتع فيه لان لكل شهر حرمة وهو به من بائج و  
 ظاهره اعتبار ما في الشهر من حين الهلال ليحقق في الشهر بين العرتين وبه  
 اتفق جملته كذا في خلافا لما في وجع فلم يعتبر ولذلك فقرة في التلحاح فيما لو  
 خرج من شهر ودخل في الشهر فدخل عمرها على هذه العقول والحق يعني لثبوت ثوبا  
 على قول الامام ولعله لا يظن ويستفاد من العبارة ويجوز عدم الفرق في الاحرام الثاني  
 بين كونه لعمرة او حج من ان المستفاد من احكامها هو الاول والصلو الى الاضطرار وليس  
 كما في الجامع فلو سبق احرامه لم يدخل التحريم الملة وان لم يفسد شهر احرامه  
 الملة كاحرام الاحل في جميع الاحكام اما استثنى ما قام من تقطيع الرأس وليس الخطم  
 التلحاح سائر او بعد استحباب رفع الصوت بالتبشير لها وليس التحريم على الخلاف في  
 ولا ينعى بها لبعض ما في مناه الامن الاحرام لكن لا نقل للتصحيح او يقتضها انها  
 غير انما لا يقتضيه سنة الاحرام فتعطل ايضا ولو كان الميثاق ظنا او لفظيا مسحا  
 للحرمة لحرمت من اجتنابا فان تعذر لحرمت من خاوص ولو تكرر احرار من الميثاق  
 فلتأني لفظها اذ لا يجوز لها الاحرام حتى جاء وقت الميثاق بعينها الميثاق وجوباً وحكم  
 منه مع الامكان معتمده وان حشد مكة فان تعذر الرجوع لحرمت من ذلك لعل ولو تعذر  
 لحرمت من اجتناب من موضعها وهل يحل العود الى ما يمكن من الطريق حيث تعذر الميثاق  
 الحامضان كما في الصحيح وما في الشريعة من الاحكام في اطلاق اخرى وجهان والاول  
 ان لم يكن اطلاق القول في الوقوف بعمرات والنظر فيه في المقدرة والكيفية والتوقيت







نيلها بالعموم وبقول السجاف في هذا وادين عرفان ومعنى الاول ان يفتح المخرج  
 ككتاب قيل موضع بعينه قريتين شرقة فانه في القاموس كل هذه حدود لعمدة ولا  
 يخرج الوقوف لها بل هي خارجة بل ليل الاحكام فيها جماعة وعما رتبنا يوم الخلا  
 من النقص وبعض الفتاوى من جمع في هذا والمندوبان يعرفان به ثمرة و  
 ان يقف في الضيق من الجبل واسفل من الميرة الجبل في ميرة القادوم اليه من مكة كما  
 ذكره جماعة ويحل يبرق المستقبل للقتلة ويكفي في العيام ويحتمل للميرة في الحظ  
 ولو في ميرة كما قيل في التمهيد دور الحزن قبل بقية الاجتماع والتضام المتعب  
 كما يافان جمع رحل ويضم اضمعه بعضها اضمعا من عليها من الدنيا فيضيق  
 قلبه للقاء وليست الخلل والفرج الكائن عند الارض في اي حله وينص بان لا يفي  
 بينه وبين الحظ من فوجره وان يعرف زمان الوقوف كماله في الذكر والذكر وقيل فيجب  
 ويحتمل اداوة تالك الامتصاب وان يكون طال الزمان قاعا لجماعا كما ذكره الا اذا  
 نال في ذلك السبع شدة التعب ونحوه فمصد عليه في الجاهل لاشا وفاق الجماعة ويكره  
 الوقوف في الجاهل وقيل باليمن وهو حوط الاخرى فلا يمنع من اجاعا كما  
 عن كره وقامها وللكنا اجاعا كما صفتها واما التوقف في ذلك مستحق  
 الوقوف يعرف من كان فانه غاردا بطل جرحا واما في ذلك فاشا ذما ول  
 ولا فرق في الحكم بالبطال من ترك الوقوف عما من معسر الاختيار والاضطرار  
 حتى لو ترك الاختيار بعد بطل الحج مع وان في الاضطرار وكذا لو ترك الاضطرار  
 عند حيث يفوت الاختيار مع ومن قهر الحكم على الاختيار في قتل اترار الى  
 لا يجوز الاقتصار في الاضطرار عما من ترك الاختيار في هذا بطل حج وان في سا  
 الاضطرار وان كان تركه ناسيا فانه ليل ولو الى الفجر يتصل برأه لم اترك  
 المشعر قبل طلوع الشمس وظالمين لاختصاص الحكم بالناس فلا بعد الجاهل مطلقا  
 خلا فالتس فكما ناسي وهو حسن حيث يكون الجاهل عند ان يكون سارحاً لم يشبه  
 نقصان صلاته لظالمين المعلن الموارد في الناس في الحظ في ميرة ثم ان وجوب  
 التعمار ليل انما هو مع الامكان وتحقيقه بعد اداوة المشعر قبل طلوع الشمس  
 لو وقف على قدمها وكذا لو لم يكن ذلك كما في صريح الاخبار ويسمى فظن الخلل كما فيها  
 وفي تحقيق احتمال الامن في هذا التواء اشكال وفي بعض اخبار سائر شذاه العدم ولا

بالمسهر

باسمه ولو فاته التعمار ليل ايضا اجزاء بالوقوف بالمشعر الاختيار بالنقص والاجام  
 وفي الاضطرار قولان قد ظهر مما يراى لو فاته الوقوف بالمشعر الاختيار يعرفه لعمدة  
 معكم وفي طلوع الشمس من يوم الضر لوجع والاولى وقضا اولى وتغويها الحظرات  
 ليل ذلك الوقوف ليل الاضطرار بالمشعر ليل ذلك الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس وكذا لو فاته  
 الوقوف يعرفان صلا او نهال وليل اختاره باو ذلك المشعر قبل طلوع الشمس من يوم  
 الضر اجزاء الوقوف يراى بالمشعر ولو قبل الزوال من يومه بالاختلاف ولا في الاجزاء ايضا  
 لو عكس فادرك لاختيار المشعر واضطرار في ميرة وادرك لاختيار في ميرة وحده الامن  
 القاض في حله من كتب في الاجزاء مسكك فيه وليكن في اكثرها صريح بالاجزاء وفاقا  
 لجماعة وخرج جماعة من هذا وفيما سبق بعدم خلا فيه واخرى من ميرة فيما سبق لعمدة  
 خلاف من جزم بالاجام على فلا اشكال مع وجوب لاختيار في اجزاء فيما مع  
 اول فقهه صور خمس كخلاف في عتده ولا اشكال في ادراك الحج بكل منهما لاختيار  
 بهما واختيار واحد مع اضطرار في الاخر وبدونه ولقي تلك صورة اخر اضطرار فيهما  
 معا واضطرار في احدهما اما اضطرار في ميرة فله يعرف قطعا واما الصورة  
 الاجزاء فيهما اشا رايه فاحدهما بقوله لولم يبدل لعمدة في ميرة او اداها  
 ليل ولم يبدل المشعر لولم حتى طلعت الشمس فقد فاته الحج وفاق الشيخ وقيل يصح حج مع  
 ولو ادرك المشعر قبل الزوال والقال الاكثر بل عليه عامة المتأخرين وهو الاطوال والاشهر  
 الا ان عدم اجزاء اضطرار في المشعر وحده وفي كلام جميع الاجام وقد تحضف فاذكرنا ان  
 اقسام الوقوفين بالقبلة الى الاختيار والاضطرار في ثمانية وكلها محرم للاضطرار  
 الواحد منهما كما عليه جماعة وظهر لعمدة في من واللبنة القول في الوقوف بالمشعر والنظر  
 في مقتضىه وكيفيةه ولو حقه فالمقدمة تشمل على مندوبان خمسة الاقتصار والتوقف  
 في السير اليه بكثرة وقارسات ثلاث المعن من الناس مستعظرا والثناء عند الكسب  
 الاخر من غير الطريق بقوله اللهم ارحم موتقي ورحم في حلي وسلم لي ديني وقبيل منائي  
 وقا حذر لعمدة في العشاء من عرفه الى الميرة لعمدة يعني المشعر ولو صلا وربع الليل بل لعمدة  
 كما في الصحيح وفي المنتهى من كره لمن علمه لجام اهل العلم كانه وفي جماعة الوجوب كما  
 هو في المعتبرين وحله على الاستحباب جمعا والجمع بينهما اي الصادقين باذان واحد  
 اقامتين باجماعا فتوى نصا وفي هذا فيستحب تأخيرها على المير من وقتها حتى يظن



المشاة فيجعلها قضاء وفي كيفية وجبات ومنه بانها لو لم يكن كذا  
في غير وقت الصلاة ولينون وقوف في الصلاة او غيرهما كما هو في وجوب  
مقار بها اختيار الطلوع الفجر واستدراك حركتها الى طلوع الشمس بمجرى ايقامها في  
اخره من اجزاء هذا الزمان اريد وقطعها متى اريد وجها من بيتان على وجوب  
استيعاب هذا الزمان اختيارا بالوقوف وحده فالوجه العلم وفقا لجميع مقال الوقوف  
هنا كما مر في غير من الوجبة في المسمى ثم ان كان الوقوف قبله فيجب استيعاب المدة  
بعد الفجر وجها والادوية الاولى الاستيعاب والوقوف بغيره الى المشرق وحده ما بين  
المانع من الخلق الى واحد من المانع ان يكون الزاد والمخرج ويجوز القيد بالخلق  
بغيره فان المشرك عليه فلو وقف بغير المشرق او اضطر الى المخرج مع وكفى خوف  
الاستيعاب للمجمل مع الزمان بالنقص والاجماع وبكراهية لا يمكن عليه باخراة وظن الاكثر  
عدم الجواز الا مع العزيمة وفي الغنية الاجماع فهو احوط ووقف الوقوف للمشرق المختار  
وحد وهو ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس من يوم الفجر والمضطر اثنان احدهما  
من طلوع الشمس الى الزمان والثاني من اقل ليلة الفجر الى الفجر وقد اعتبره عنهما بل هو في  
من اقل ليلة الفجر الى الزمان وما ذكرناه في المقام هو الاشهر ويقابل في المقام الاول  
القول بان من اقل ليلة الفجر الى طلوع الشمس لان على مقدمة على الفجر من شاة وقيل ان  
انما هو من طلوع الشمس وما نادى بل على خلافهما الاجماع في كلام جمع والذين يقولون  
بان الاختيار على ليلة الفجر والاضطرار من طلوع فجر الى شمس وهو غريب ولو افترض  
قبل الفجر ما دام انهم على القول بان اضطرار ولا على القول بان اختيار فيكون  
لشاة على القولين ولم يطل حجج وفاقا للاكثر وفي المتن اتفاق من هذا الموضع وغير  
مع ذلك التبرع بان اضطرار وهو في ان المدة بالاضطرار ما باء ما اختاروه وان  
اجزله وظن النقص والعقوى مع في الحكم بالاجزاء والادان المانعة فيقولون ان كان  
وقيل بان قبل ويجوز ان يكون تقيد كلام الاصحاب والاختار وليس بعيدا  
وهو حسن على القول بعدم اجزاء اضطرار المشرك وحده كما هو الاقوى وقد مر في غير  
التفصيل والوجه في ما جعلنا من المسمى دلالة على وجوب المبيت بالمشرك ولكن احوط  
وفاقا للاكثر خلافا للمتنكره فاختاروا لعدم وجه القولين لا يجوز الاقضية من المشرك  
الا للمدة مع ولو جازاه والخالف في الاختار فيجوز الاقضية لهم ولكن لا بد لهم

من الوقوف

من الوقوف ولو قليلا فعليه المبيت والاول ان لا يفيض الا بعد انقضاء الليل  
مع الامكان والذين يسلون الغداة قبل الوقوف الواجب ثلثة كما هنا وفي كلام  
جمع وقيل المراد بالوقوف هنا القيام للدعاء والذكر وانما الوقوف للمشارقة  
التي يكون فهو واجب من اول الفجر فلا يجوز تأخيرها بنسيته الى ان يفتل وفيه نظر  
لما قلناه من وجوب جمع والدعاء بالماثور وان يطأ القنطرة بالفتح وهو  
الذي لم يحد بعد المشرك بجمه وقيل ان يقف على المشرك او يطأ بجمه كما في الصحيح  
وظاهر ان المدة بالمشرك ما هو اخف من المدة لغة وقصر بجمه في قول  
وهو في الاثر والاختار والاصحاب ان على المدة لغة واجب وظن الوقوف  
عليه غير الوقوف ولا اختصار الوقوف بالمدة لغة بالضرورة وبطلان المراسي  
من المدة لغة فلو كانت هي المشرك الحرام لم يكن للقرينة المأمورة في الصحيح المدة  
معنى انتهى وهو حسن الا ان المستفاد من بعض الصحاح وكلام اهل اللغة كما قيل  
ان المشرك هو المدة لغة وجمع ولذا قيل الظاهر ان المشركين المتعدين ولكن الظن  
ان المراد به هنا هو المعنى الاول والمادة وان احتمل كلام من قده من جهة استيعاب  
الوقوف بالمدة لغة لجلال بل بما في اكثر خلاف الظن وقيل لا يجب الصعود في  
فجر زيارته مستحى وطهر وذكر قد تم عليه والقائل له الشيخ في هذا والفاصل  
في جملة من كتبه ولا بأس به وسحق من عبد الامام الافاضة من المشرك قبل طلوع  
الشمس بقليل وان لا يجاوز عشر حتى تطلع الشمس للمتنكره في الصحيح وظاهره في  
كما هو مرجح القاضى مع اكثر وهو احوط ان لم نقل بان تأخره والمطلوع الى الاسرع في  
المشي للمشي وتحريرا لداره للراكب في الواجب او لا بد من الاجماع والصحيح بان  
خطوه كما فيه وفي غيره ما ذكره داعيا بالمرحوم في الصحيح بقوله اللهم سلم في  
عهدي واقبل نوبتي واجب عوفي واخلفني بخير فيمن تركت فصدى ولو لم يكن  
المطلوع حتى يعتدوا لادى جمع فثنا ركها للصحيح وعينه وليس منها تقيد بالرك  
بالتيان بل على كل حال ولا بد من ذلك ولا بد من ذلك ولا بد من ذلك ولا بد من ذلك  
بجمع فلا يفيض منها حتى تطلع الشمس للنقص وظاهر الاستصحاب كما هو الظاهر وفاقا



جميع خلافاً لبعضهم فالجواب وهو جوب وان كان هو كما نقول بالوجود عظم ولو لم يكن الاما  
 او الاستحسان كما هو كذلك والحداد يشاء كما من قدم الامانة على طوع الشمس عند بعض  
 القائلين بالجواب خلاف ما يذهبون من الجمع الاخبار ولا سيما القول بالجواب  
 في الجملة وسط وهو كرم والمنتهى الاجماع كما انه لو دفع قتل الاسفار بعد طلوع القمر  
 او بعد طلوع الشمس لم يكن ما يؤمنه والواجب هو ذلك الوقوف بالمشعر  
 لم يكن عندنا من لم يقف ليل ولا بعد الفجر كما بدأ بطلانها باجماعنا واخبارنا بل هو  
 اعظم من الوقوف بعرفة لشدة فيض الكتاب كما في النص وخلاف الاسكان في الطلاق  
 والجماع ليدل على تقديره نادر وكلامه مع ذلك يحتمل كونه الاول ولا يطل  
 الحج بتركه لو كان ناسياً اذا كان وقفاً على احسانا واما الاشهر الاقوى كما قد اشرنا  
 ولذا وقفنا صراطاً لم يصح جماعاً كما معنى واطلاق العدة ونحوها يقتضي  
 عدم الفرق في طلاق الحج شدة تلك الوقوف بين العالم والجاهل للاصل واطلاق  
 النص ولكن في الصحيح وغيره لا بأس في الجاهل واما الجاهل كما قد اشرنا  
 وقد في الميراث من غير من صنفين سنداً ودلالة وكذا لحوط ووقامة الموقوفات  
 جميعاً بطل الحج ولو كان القوم ناسياً اجماعاً نصاً وقوى من فاته الحج  
 سقطت عنه بقية افعاله من الهدي والرمي والعتق والحق او القصر منها  
 ولم المضي من خيرة العدة والانيان بافضال العدة والتحلل ولكن يتحمله الاقامة  
 على القضا ايام التشريف ثم تحلل العدة مفرقة للفتحة المستقيمة فتجعلها  
 عود مفرقة وعيد الحج من قابل وعن جماعة الاجماع فلو ادا بالقاء على الحرم الى القابل  
 الحج به لم يجره وهل عليه نية القهار ام ينقلها لاهل البيت حتى لو ادى بافضال  
 من غير نية الاعتماد وكفى وجهاً لحوطهما الاول ثم يقتضي الحج في القابل واجبا  
 ان كان واجبا عليه وجوباً مستقراً استمرها لافئتها بالخلل فيعتد به جدي في  
 المقامين والافئاة اشهر عدم وجوب الهدي وقيل بالجواب لظن الامر في الصحيح  
 يستحق التقاط الحصى من جميع الاجزاء والنقض فيه وان اخذت من  
 رطلك يعني اجزاء لكن لا يجوز الامن الحرم للصحيح وهو سبعون حصاة ذكر بعض  
 لعونه على الملقط المدلول عليه بالتقاط وهذا العدد هو الواجب لو التقط ازيد

بها

من حقيقتهم

من حقيقتهم ما حدثنا من سقوط بعضها او عدم اطلاقه فلا بأس بحرف الالتقاط  
 من اى جهة الحرم شأنا عند المساجد مع ذلك من اخرج حصى المساجد وهو كما تم  
 في الصلوة من تركه كرهت لكن من الغيا رها كرهته ولا وجه لها كما لا وجه لاعتداله للضأ  
 ولو على تقديرها ويمكن حمل الجواز على الاية بالمعنى الاخص فيما قبل كرهته وقيل  
 عند المساجد كرام ومسجد الخيف والقائل الاكثر واقتصر الشيخ في بعض كتبه على الاخير  
 ويكره من وادى محشر والرمي كما في المنتهى وفي الاثر الاجزاء لو رمي به ونشيط ان يكون اجزاء  
 تلك يجوز بغير تلك المند والجهر والكحل والردنخ وغير ذلك من الذهب والفضة بالاجزاء  
 بل الاخرى تعين الجاهل ولا يكون من الحرم وفقاً لذلك وان يكون كما رأى لم يرم بها من حيا  
 ولا يمكن تكون لغوة غير ملبسة برشا بعد الاضلة لفتح الهرة ومنه الميم راس الاصبع  
 ملقطه فان يكون كل واحد من هذا ما حوفة من الارض منفصلة واخرى لها من المسرة  
 من حجراتها مكرهه كما في منقطة حكمة والمشهور في معنى البوشك يكون في  
 الشق فقط بالافئاة ونما اقتصر على ما في فقط بيض وعليه فيكون هذا الوجه  
 مغنياً عن كونها منقطة ولذا استكف قولهم كلام المتن على اختلاف الاول  
 بعضها لبعض واقتصر بعض على المنقطة واخر على البرش وفي التباير لا يرمات  
 البرش لو غلط حرة وبها منها وغيرها وقرب من غير غيرها وج يكون لهم من  
 المنقطة ويكره الصلبة والمكسرة والسوداء والبيضا والحجارة القول في مناسك بني  
 جميع منسك واصلة موضع النسك وهو العبادة ثم اطلق اسم العمل على المال والرمي  
 اسم منسك وجوزنا نية سمي به المكان المخصوص ومنها سكتها يوم النحر لئلا يجر  
 رمي حرة العشرة التي هي قرب الجمرات الثلثة لمكة وهي دها من تلك الحرة ثم الذبح  
 ثم الطلوع من بابها كما ذكره فلو عكس ثم اخرج على خلاف الاول سنداً ونحوه في كل من  
 الثلثة اموناً الرمي فالوجه في النسك اي قصد الفعل طاعة لله سبحانه والحق  
 بالخطئة الوجه والنسك لئلا يجر الحج والتعرض للذناء ويجب مقارنتها الاول الرمي  
 فالواجب واستدانة حكمها الى الفراع كما في نظائره والعدد وهو سبع حصاة  
 والفا بها بما ينبغي يعاقلو وضعها بكفة الجيز فكذا لو طرحها طرحة لا تصدق عليه  
 اسم الرمي ويعتبر التقاط الحصاة فلو رمى بها فخره المحسوب وحده والمعتبر الرمي  
 الذي لا الاصابة فلو اصابته الثلثة حقة دفعت حراته فلو انعكس لم يجر ولو اصابه مرة  
 بفعله فلو اصر عن الاصابة وتهاجر كرهته او غير الرمي من حيوان او انسان



او قولها لم يزل خلاف ما لم وفعت على شي والحمد لله على نعمته فانها تجري والمحقق  
الاشارة ونحوها حكمه غير المحقق الذي يفعل هنا دون الاول لاختلافها في المنة  
ويستحق الطهارة من الحدث خالداً في وقتها للذكر وفيه العشرة وغيرها الامام  
وقيل بالجواب وهو صحيح وله كان احوط والتمسك بما لا يورث في الصحيح نقول و  
الحصاة في ذلك المدة هؤلاء حصاة في فاحصين في وقتهم في علمي ثم نقول  
مع كل حصاة الله كرا لثمة اخرج في الشيطان لثمة تصديقاً بكلامك وسنة  
بذلك المدة لجعلها حجاباً وعلامة قبولاً وسعيها مشكوكاً وذنباً مغفوراً وان  
لا يتأخر بما يري من حسنة عشر يوماً وان يري خذلاً باجماع الحرف في تفسير  
اختلاف ما شروا ان يصنعها على ما ظن الانبياء ويريها لظفر السنان وقول  
المحقق والمحققين لا يجوز غير ما ذكرنا من الحصاة عما مر في الصحيح ويستقبل  
جمرة العقبة بان يكون مقابلها لا عليها كما ذكره جماعة وقيل ان كراها متقبلاً  
التمسك بها وهو ما كان احوطاً قبله ويستأنس الذي من قبل وجهها  
ان يستقبل المنة والاحوط الاول ففي المقام مثلان احصا بينهما من قبل  
وجهها لان اولها وهي الاولى عبارة للامان واستحساناً سنداً والصدقة وهي  
الثانية فيها وفي غيرها اي غير جمرة العقبة حيث قبل الحرف والفضل معاً كما سياتي  
بما سألنا اقدمنا وانما ذكره استظهاراً ولما اذبح الكلام فيه يقع في اطراف  
في اوجه وهو واحد على المتع خاصة حرمه كباقي ولا فرق في وجوبه  
في المتع بين كونه مفترضاً او مستقلاً ولا بين كونه مكناً او غير مكناً والملاحظة  
بقوله ولو كان مكناً على الاشهر الاقوى واقرنا وقيل لا يجب على المكمل ثم وقيل نعم  
اذا تمتع على الاصل لا على المتع وعرف هذا الى المآل ولم يعرف مستنداً ولا حجة  
الهدى على من المتع معتمداً لوجوبه فخرجنا او مستقلاً باجماعاً ولما الصحيح فمن  
اعتمد في جعله مكناً لم يكتف حتى يخرج منها خاتماً فقد وجب عليه هدياً وان خرج من مكان  
حتى يخرج من غير ما تلبس عليه هدياً فحول على الاستحسان فانه يعلم من اقام بها حتى  
يتمتع بجمرة اخرى الى الحج في شهره اخرى ولو تمتع المولى فاذن مولاه كان لمولاه الزم  
بالصوم وان لم يذبح عنه باجماعاً ولما الصحيح عليه مثل ما في المراتب اختصاراً  
فحول على مبدل احد الموقفين معذفاً تارة او على اذن الملاء والى الكيفية وفقاً  
لوقوع ان يكون عليه نصف ما على الكرا كما ظاهراً ونحوه اخرى ولو اوردنا لاحتوا على ما يكون

معلق

معتقاً لانه احدى مع القدرة والصوم مع التقدير بل خلافه ولم يعزل الفاضل في  
كونه الصق قبل الموقف لانه على ما اعتبره قبل الصوم وشترط في الذبح وبعبارة المحققين  
المستند على القرينة وتعيين الجنس من ذبح ونحوه فكذا وهذا وكذا وان عي من  
وجوبه عند ذكنا ولو كان في كل عبادة فيكون ذلك يتولاه الى الذبح بنفسه وبغيره بل يخطئ  
ويجب ذبحه على اجماعاً ولما الصحيح مكنتها فحول عنها هذا التقدير اجماعاً  
يجري الحد للواحد الا من واحد في الحج الواجب ولو بالشرع فيه ثم ولو عند الضرورة  
احتج الاقول واشهرها وفي الاضاح وقيل يخرج عن مسعة وعن مسعة عند الضرورة  
لا هذين وان واحد والاقول الشيخ فعمله من كتبه لكن زاد الحصة ولم يذكر قوله لا هذين  
واحد وسبعة كثيرة وعن بعد والصدوق يخرج البقرة من خمسة اذا كان اهل بيت من  
الذبح يخرج البقرة من خمسة واطلق فلم يقتده بالضرورة ولا بالاجتماع على خوان واحد  
والمستند الجمع بين الاحبار والمختلفة والاولى في الجمع بينهما حال الجاهلهم على اختلاف  
الفاظها وتنا في معانيها على هوى التقدير دون الواجب وذلك ما لا يابى الى  
باجزائه الهدى الواحد من اكثر منه في الدرة او هو الاصح والمبعوث من الافاق المخرج  
بسياسة اذ لم يتبع بالاشعار والالتفات ولا يجوز ان يكون المراد به الهدى في الحج المستند  
لان حجب بالشرع فيه فيكون الهدى فيه واجباً كما يجب في الواجب اصل الشرع والواجب اذ  
ثباتاً بقول الهدى ولو مع عدم الاحتياج والضرورة الى الاطلاق والشق والغنى بل  
صرح بعضهم ولو باجماعاً واشترطوا في الاحتياج والضرورة الى الاطلاق والشق والغنى بل  
ان احوط ولو صد الهدى فنجس به ما جبره بغيره مع في ذلك لمن وعده وقيل لا يفر  
انه يخرج من ماله مائة وحكي والافلا وهو الاقوى ويعرفه قبل ذلك ثلثة ايام نوم اخرين  
بعد الايام في الصحيح من غيرهما من وظائفه الجوزية في جاز الذبح قاله وجوب  
التصدق به والاهداء ونسقط وجوبه لكل قطعاً ولا يخرج الحاج من الحج الهدى الذي يذبح  
عن من وجب صرفه في وجهه الفدا في بيانه وفي المتن والنظر في قوله والخصاص لغيره  
بالجم فلا يابى باخراج الجبل والشام والشيئ ينتفع به وهو الاصح وكذا لا يابى باخراج حشم  
الاصابع ومن كره ولا باخراج لحم الهدى الواجب لغيره من وجب عليه كالمشرك وان كان كافراً  
وفاق الشيخ انفساً فيما خالف الاصل على المتيقن من مورد الفتوى والنظر مضاً على







الامين بها وان يتولاه اقل الذبح بنفسه بالحسنه فقد باشر النبي والاولاد ان يتولوه  
 بنفسه جعله مع يد الذبح وان لم يفعل ذلك كفاه الحضور عند الذبح والذبح عند الذبح  
 بالانوار في الصحيح يقولون وحسن حبى الله فطر السموات والارض حنيفا علما وما  
 انا من المتكبرين ان صلفا وشكى وعيلا وما قاتل في العالمين لاشركه وبذلك  
 امرت واما من المسلمين اللهم منك ولا شريك لك واما كبر اللهم تقبل متى ثم امر المسلمين  
 في غيره يقولون اللهم لا اله الا انت واشكر الله العظيم هذا منك ولك اللهم تقبل متى ثم يطعن في  
 لبيها وقسمته للثلاث اكل للثمة ويحرق للثمة وعلى القانع والمعتبر للثمة باجماعنا كما  
 عن ظاهر الحديث ان جميع الباري خلافا للجماع فلم يملك الا هذه ووضع ولا يختص هو  
 باكل الثلث الذي هو له بل يشارك فيه غيره كما يعلم من الصحيحين وظاهرها استحباب  
 من يهدي اليه ولكن عن الاصحاب عدم اعتبارها وفي حديثها القانع الذي يقع بما اوسط  
 اليه من الصنعة فما فوقها والمعتبر يعني لم اكثر من ذلك هو اثنى من القانع يعبرك فلا  
 مثالك وقد المنع عدم وجوب الاكل من الثلث ولو قيل كما عليه طاعه وقيل تحت الاكل  
 منه كك والقائل للثمة وتبع جماعة وهو حوط وان كان الاول لعلمه انه وكبر النصحه  
 بالانوار والعاموس والمروجع وهو من ضمن الخصيتين حتى يهدا فيها قطع من الاصحاب  
 والمستفاد من الثغور العمل من الثغور افضل من الموجود وان الموجه خبر من العرف  
 ليس فيه ترجيح بالكلية ولذا قيل لعلم من ادم تركه الاولى لان المعنى المصطلح علمه الآن  
 في البعد واعلم انه لو فقد العرف وجعل شئ وهو من يد الرجوع الى ما كان مستقرا  
 ثمة في شئ له ونحوه طول في الحج فان لم يوجد في غير العلم المقبل في هذا الحج على الاله  
 الاشهر بل عليه طاعه من تأخر في هذا من الغيرة الاجماع وقيل بل ينقل غرضه الى الصوم  
 القائل للحج في نفسه لما من في بيع ولا يسكن في قولنا انما يحجز بين القولين وبين الصدقة  
 بالوسطى من قصة الهدى تلك السنة ومع ذلك انما ايضا يلزم الصوم فلا ولا حج في  
 ثمة ايام في الحج متواليات وسبقه في اهل الكتاب والسنن والاجماع ونحوه يوم  
 قبل التوبة وعرفه فيؤخر العبد الى ايام الترتيب كما ذكر في كتاب الصوم والمزاد بقوله في الحج  
 الى سفره قبل حوجه اهلكه وشهره وهو هنا قد اجمع عندنا كما في قوله المسمى وعرفه  
 والمعتبره القدرة على الثمن بعد ما هما في موضعه لا في بلده وفي المسمى العلم فيه خلافا

ولو تكن من الاستدانة ففي جودها وجهان وقدره الشهادة فيكون القديم صوم الثلثة  
مما قلنا في الجحيم في عدم جاحته ولا يخرج قوة ولكن الناحية المتابعة لحوط وأولى ولا سيما  
للخيار فقد قبل باختصاص الخصم في القديم بالمضطر وفي الشرع وفيه العبدان الإجماع على  
وجوب كون الصوم في الثلثة المنقولة بالشرع في وقت نفي الخلاف من وجوب اختياره ولا يجوز  
عموما إلا بعد التلبس المتغير وبكفي التلبس بمرتها واشترط الماتن التلبس بالبحر وشعر الثوب  
ولا جبر له معتد به ولا يجوز تقديمها قبل دخول الجحيم ويجوز صومها ولو دخل الجحيم عند  
عملنا وأكثر العامة مظاهر الأدلة وحلها من الفناء ويجوز اختارها قبل وفاءها أكثر  
وجوبها بدو بعد الترتيق فإن فات فليصم بعد ذلك إلى آخر الشهر وهو لحوط على الظاهر  
أما إذا وافقنا للأكثر وقيل قضاء ولا دليل عليه والخروج من الجحيم ولم يصم الثلثة بك  
سقط عنه الصوم وتعين عليه الهدى في القابل بمعنى عند عملنا وأكثر العامة وفي كلام  
جماهير الإجماع الصحيح وعمومه يتم الهدى والكفارة فالتقصير بالثأف لا وجه له  
مغايضة التمتع المستفيض على من فاته صومها بمكة لغاير أو ثمان فليصمها في  
الطريق لمن شاء وإن شاء أداها إلى أهله من غير قصد سقاه الشهر وعدم خروجه إلا  
أن يقصدها به طريقا آخر بينها وبين الصحيح الماشقة فظاهر والله لا أكثرهم وجوبه آخر  
كفارة مع دم الهدى خلافا لما حازه فوجوه وهو لحوط كان الأول أنه ولو ظلم الثلثة في الحج  
لعداها وتضمن وحدهم في الحج عليه الأشهر لا ظاهر ومن الإجماع لكنه أفضل لا خلاف  
خروجها من شهره القول بالوجوب مع ما كان من المذهب وإذا جدد قبل التلبس بالسبعة وفي وقت الحج  
كأن من شهره والحج وأما حالها الفضل جها ولضعف استدلاله وفيه وجه وجوب الهدى  
لأن يومه الثلثة كما لها كما لا أكثر خلافا لما حازه فكأن في سقوط الهدى عمدا التلبس بالثمن في الثلثة  
على أشكال فلا اعتبار فيبقى المصير إلى الأول ولا يشترط في الصوم السبعة المتابعة بها إلا  
الأقوى وفي الشهرين ومن كره لأنكر فيه خلافا خلافا لما حازه فيشرط وهو لحوط لا م  
عليه صوم السبعة بل الهدى بمكة شرعها الله سبحانه أنظر بياها معق في الأرض من مدة  
وصوله إلى مكة ومعق شهره إلى الأضحية لا قبل بل خلافه وأوجب جماعة الانقطاع إلى الأضحية  
لم يعينوا الشهر وفي منعدم ضعفه لا ريب في قطعهم عن الماتن الجحيم القديم بمكة ظاهره  
خلافه لآخره ومن بين مع من صدر من وطء والمقيم بأحد الحرمين أو من أقام بمكة أو الترتيق  
من العام والوجه بقرائنه على النص في الصحيح وهو المقيم بمكة وفاق لما حازه للأكثر في التأسيس



الى الجميع غايات الامور بغير ما في حكمه والا لم يصحها من الاربع وليس المراد بالاقاثة تجاوزة  
 الاقاثة بل هي تجاوزة الاقاثة ولو سلمت لصحتها عرفا وحادثة ومضاهة الى  
 التصرف في الشيء في السنة ثم لم يبق في التصرف وكلام اكثر بقين من مبدء الشئ لم يبق بعد انقضاء ايام  
 الشرف في اليوم ويوم يدخل مائة يوم يعمر به ولكن قال بكل قال وفي بعض الزمان استقامت بالايام  
 ولو كان من وجه عليه ليقوم ولا يعلم فان لم يكن قد تمكن من صياح شئ من العشرة فيسقط  
 الصوم ولم يصح وان لم يكن قد تمكن من صياح شئ من العشرة فيسقط الصوم والحيث لا يسهل  
 القضاء ولا تصدق لما ترى كتاب الصوم وفي المسمى هنا فليعلم علمنا واكثر الجهد  
 وان تمكن من فعل الجميع ولم يفعل قال الشيخ تمام الوضوء الثلثة الايام وجوبها دون الشفعة  
 وتعلم ما ترى وجاؤه خلاف الاكثر فيجب عليه قضاءه التسعة ايضا ولا يصدق فتوى وجوب  
 القضاء مقامه وانما استحبه والوسط اوسط ثم الاول ومن وجه عليه بدله في كفاية اوله ونحوه  
 عنها ولم يكن هذا بل هو بقدر محضها كقوله الشافعي اجزأ سبع شيئا وفاقا لما ذكره  
 فان لم يعد لتمام ثمانية عشر يوما لم يكن كما في الصحيح وكلام جمع ولو وجد عليه سبع شيئا  
 لم يجز له البدل وان كان سبع بدلا عنها الفقد للشر في اجزاء البدل من النقص وجاؤه  
 اظهرها لعدم ولوقوع علم الهدي وما قبله اخرج من اصل تركته ولوقوع تركته  
 ومن الذين روي عن تركته جميع بالخصص وان لم تصح حصته اقل هدي حتى اخرج جزء  
 من الهدي مع الامكان ومع عدمه فيجوز نراها او العود من ثمانية او الصدقة به  
 عنه كل اوجه قول والقول فيجوز لاجزاء الجز من الهدي مع الامكان والصدقة به  
 مع عدم الاربع لاجزاء من النجاس  
 في هذا القرآن فيجوز جزاء وكفه تعالى ان كان قربة  
 بالحج وعلم ان قربة بالعمرة بلا خلاف بعد في الحكمين وفي كلام جمع وافضل مكره فناء الكعبة  
 بالصدقة ما حرمها وقيل ما اسدى من حللها دودا وهو محرم بها خارج المملوك منها يا  
 اجزوة قبل هي كقصة في النعمة المثل الصغير والجمع الجزاء وقد يقال بفتح قوله و  
 شذلول الصحيح وظاهره الجواب لا ان يجرى الا فضيلة حقا ينسب وبين الموثق  
 المطلق للامر بالخير في مكة والجمع بالنفس بدوا وان لم يكن على خلاف الاجماع ولو لم يقبل  
 التبع واليتم بقوله ولو كان مضمونا اي لمسا بالاصالة لا بالساق وجوبا مطلقا لا  
 مخصوصا بقرينة كفاية والتدبير في ذلك بلا خلاف احرى وظاهر النص والفناء  
 بل هو جاز منها ان هذه السياق لا يشترط فيه ان يكون مقربا من ابتداء بل كان مستحقا

كانت

كما نزلت والكفاية تأنيدهم وتبين انسياق فلا حاجة الى ان يحاسبوا بل في العبارة يجعل  
 الضمير المتكلم في كان غايات المطلق الهدي كونه داخل في هذه القران من باب التسطير لجمع  
 ان الظاهر المتبادر منها هو الضمير الهدي السياق والمسلم كل شئ اذا دخل الحرم فحرم  
 فلا بد على صاحبها طوقا او غيره فليضع يده وشدة هذه عمول على الجز من البدل  
 او على غير ذلك كالمسك او على الجوز بالعين فانه لا بد من وجه صحيح جمع ولا يجوز من  
 الوصول الى محله الذي يجب فيه حرة او ذبح وعرفه في وجوهه في موضع ذبح ولو لم يجد  
 فيه مستحقا على اقله التذكية والصدقة بان يعرض فعله في ذمه ويغير بها صفة سنة  
 او يكتب ذمعه ويضعها عنده فوفيت بآية هدي ويجوز ان لا يذبحها في الحكم ما  
 التذكية والا باخر بلا خلاف في نفوق ونقصا وظاهره عدم وجوب الاقاثة عنه الى ان قد  
 المستحق ذلك مكنت فيه مرجع جاعلا ولو اصابه كسر يبيع ويصليه جاز يبيع فيجوز الصدقة  
 بثمنه واقاشره بله الصحيح وظاهره الامر بها معا كما في النقص من وجهي ظاهر الامر كما في  
 الصحيح الجزاء في البيع عن البيع او لا وان كان باهر فليصدق بتمنه وليهد هذا بآخر  
 ودعا جاعلا الاستحباب لاصل من عرفها من فاة النيا في انما يوجب في السوق احرى  
 والاولى حلها على الهدي لاجتماع السياق بل في ذك كفاية كما هو الفقه من موثقة  
 وعليه يشكلك الحكم بجواز البيع في عمل اي اثار وهو الواجب بالسياق لخلق من النص على هذا  
 المذهب بل مذهب النصوص الواردة في المسئلة الاولى عدم الفرق بينهما وبين مسئلتنا  
 هذه في الحكم بوجود الذبح كما عليه جاعلا وعليه الاقوى يتما مع الهدي من نفعه في التذكية  
 ان اشتملت مسئلتنا ولا يتبع من هذه السياق في حجة الصدقة الا بالذم وما في معناه  
 لا يثبت ليشير في الاكل والهدية والصدقة في العترة وظاهره الوجوب كما قبله والامر  
 الاظهر الاستحباب فلا خلاف في ذلك ان يراه شاء ان لم يكن مندوبا للصدقة كما هو  
 العبارة النصاوية بقوله وان اشعره او قلله الخ بهما لا يتعين للصدقة وانما الواجب  
 بهما اخره او ذبحه وفاقا قبلها بل المشرق في عايشه وانما لم يوصل هذه فيجوز الواحد  
 من صاحبها حرة عند ان ذبحه في ذمته والاملا الصحيح لكن ليس فيه التقيد بكون الذبح صحيحا  
 كان الملق وغيره الا ان مستفاد من غيره والحدائق النص والحق يقتضي عدم الفرق في الحكم  
 بين ان يكون الهدي الذي يعلق بالسياق مبرقا بمر او وليا من ذك او كفاية وبمر جماعته  
 خلافا لبعضهم في الواجب وهو دفع باطلاق النص لوضوح فاقام بطله ثم وجده فحرم ولا



بحسب في الخبر وان لم يجر في الاصل المستحق في الاصل لا من يفي القس  
وتظاهر الخبر يمكن انما كل باطلا في فليح على الاستحسان بكت كما هو في المتن وغيره  
او اذا لم يبين بل في خاصه كما في بيع وعينه او الاستحسان والتقليد ايضا كما في الشيخ  
هو الاصل المستحب ويحوز له في شره ليس في المبيع وبالله للاختلاف في هذا الموضع  
به وعلى الاخذ في الواجب فافا لا يطلق المتن وكثير من التخصيص لكن الاحوط المنع منه  
المنهي الاجماع على استثنائه بل يمكن القول به فالواجب للمعين فالوجه في الواجب  
المطلق كعدم التمتع وجزء الصيد والنزاع للمعين فالاجود في العمل بالاطلاق  
وان كان الاحوط فيه وفي النزاع للمعين المنع كما مر فان فعل غرم قيمة ما يشر به  
ليتها لما كان في يوم وفي قوله او يولده اشارة الى ان الهدى اذا انتجت فالولد  
كما عن جماعة ونقص عليه اجزاء ويؤيد به الاحتياط واذا كان موجودا خال السباق  
مقصودا بالسوى ومقتضى بعدة مقامات لو كان موجودا خال السباق ولم يقصد  
بالسوق لم يجب بغيره فقلنا كذا قيل ولكن المتن معناه الا ان يمنع ولا يعطى للحرام  
من الهدى الواجب كالكفارة والمندوب شيئا ولا ياخذ الناس من جلودها  
ظاهرها في الترميم في المقامين وفيما في الشيخ في الاول وخلافه في الثاني فينتج ان لا ياخذ  
من جلودها قال ولا اضاحى بل يصدق بها كلها وللحق بهما فالكرامة وسكنت  
عن جماعة ولا يخفى من قوله وان كان الاخذ بظاهر الهداية من الترميم في المثلثين  
احوط واما ان لم يكن في الاول مستقيما ثم ان المنع في الاجزاء واكثر الفتاوى يميل  
ليس مقتديا بالهداية لجهة الآمن جماعة فينبغي له التوقف في اجزائه على وجه الصدقة  
ولا يخفى عن وجهه الا ان الاختلاف في حكمه حوط ولا يجوز ان ياكل منها وان اخذوا كل قيمته  
اي الماحوزة والمأكول للاختلاف في حكمه بل عليه الاجماع عن المنتهى وكثير من التفتي في هذه  
الكلية وهذا التمتع فانه هبة واجيب او يستحب ولا يفتني من ذلك هذا السباق  
المتبرع به فانه يوجب ان يقين بغيره بالسباق فالواجب ما وجب بغيره  
السباق ومن نذر لله فان حين موضع التبرع يقين بالاستحسان والاعراض ما كنتم  
سواء كان المندوب قديما وفي الطريق ام لا عا ما يقتضيه اطلاق المتن وجع الخبر  
وفي مسنده جماعة الآمن وفي ظاهره من الاجماع ويستحب ان يقيد الحكم بما اذا لم  
هذا وقد يعرف ان لا يطلق والاولا يجب الخبر بغيره حيث لا يكون هو الفرض المقصود

الملاطحة

الملاطحة بلا اشكال الاضحية بغير الهبة وكسرها وتشديد الماء المفحوش  
وهي مستحبة عند علماءنا واكثر العامة كما في كلام جماعة خلافا للاستحسان فاجبها وهو  
نادر من وجوبها من خلاص النبي كما قيل وقد علم المتن وفيها عني بعض ابا  
يوم النحر وثلاثة ابعده وفيما اثر الامطار ثلثة يوم النحر ويومان بعده بالنصر والقيام  
ولما الصحيح الاضحية يومان بعد يوم النحر ويوم واحد وبالامطار فيقول على الفصل  
اعلم ان مريد الصوم واليومان اذا قر في الثاني عشر وكبره ان يخرج شيئا من اضحية عن  
منه ولا بأس باخراج الستام للثمن عنه في الجرح الممحل على الكراهة حتما واضعفا السند  
خلفا للشيخ في جملة من كتبه فيجزم وهو نادرا وان كان لحوط ولا بأس ان يخرج مما اضحية  
غيره ومنه ويخرج هذا التمتع عن الاضحية للتخصيص وظاهرهما ان الجمع بينهما افضل  
الموجود فيهما وفي كلام جماعة الهدى يقول مطلقا فان المتن فقيده فهدى التمتع  
كلمة لفاضل في جملة من كتبه ويحاط فقيده بالواجب والعمل بالانطلاق بالاطلاق اليه  
فيقتصر بهما على الاصل على التيقن ومن لم يجد الاضحية مع القدرة على ثمنها تصدق  
بثمنها ولو اختلفا ثما تاجع الاول والثاني والثالث ويتصدق بثمنها كما في النص  
وكلام جماعة من غير خلاف بينهم لجهة والظاهر ما في كلام جماعة من المصدق فيمنه  
منسوبة الى القيم في اثنين النصف ومن اربع اربع وهكذا فان الفحص والواجب  
على الثلث تعاقب الرواية ويكره التخصيص عا برسر النص فخذ شي من جلودها واعط  
الحرام اجرة او مكم بل يستحب المصدقة بها لما مضى واما الحلق وفي بعضه النقص  
فهو واجب على الحاج بالاجماع والنصوص والمخالف القائل بالاستحسان يفتا في  
هو محتمل بينه وبين التخصيص ولو كان ضرورة لم يجز بعد علمنا وهو من يجعل في  
لا سبب حسنة او صفا لئلا يفتخ او يفتخر على الاخذ عند الماتن والاكثرك في كلام  
جمع وفي مستندهم ضعف والاخذ لثمن الحلق عليها فافا الجماعة والمعتصم و  
لاخبر به في ضرورة حيثما يخرج الحلق افضل والتخصيص يقتضي على المرأة اجزاء في المقامين  
كما في كلام جماعة ويخرج المرأة في التفسير لجهة قلة الامثلة من الشعر والاولى  
وبين الاخذ من الظهر كما في الصحيح وقيل الملو نقدوا الاخذ اقل المستحب فيكون الحوط قد  
والطلاق المتن وعينه يقتضي اجزاء ذلك للجل ايضا ولعله لا يطلق النص الا ان مقتضا  
المستحب كالحمل في المرأة والحمل لها من غير فلو صل قبله ولو باعها فلا او ناسيا عا اليه



الحلق والنفوس مع الامكان بالاختلاف كما في كلام جابر للصحيح ولما لم ينسج الخلق في خلق  
خلق في القرية او ان كان غوي على ما في تعبد العود كما ان كان خلق خلق او قصر جنت  
وعو كما ان بالاختلاف وبعث بشعره المعنى ليدفن بها استجابا ما مع الامر في  
الصحيح كذا عتاجل هذه الاستجابة رجما خلافا لاجابة ما وجبوا البعث معهم وقد علم  
بصورة العبد ولاد ليل عليه فمضى تعبد البعث سقط ولم تكن عليه شيئا مما كان كما قبل  
اما من الشعر على فليل قد قطع الاكثر باستجابة ما وجب له الخلق والاصح بالاستجابة  
للصحيح ويستفاد منه انه لا يفتل استجابة ما خلق في غير مضي وبعث بشعره انها  
كما تدور في هرايق بل يستجيب الجميع ومن ليس على راسه شعر خلقه في جوارم العرة  
يخرج من ارجاء ما لم يولد في الخلق وطاهر الاجزاء فيه وفي اماكن عدم وجوب النفس ولو  
مع امكانه وهو من كل جنس يتجلى في الحاجات فيه وبين الخلق والوجوب فاما جماعة من  
النفس من الخلق اعزها مع استجابة ما من اللوحى كاعلم الاكثر ونعم الشيخ في كذا بقيا  
عليه الاجماع نعم ان لم يكن له ما يقصر منه وكان حروقه او ملته او معقوما وقلنا  
تعيين الخلق عليهم الحرج وجوب الاموال والبدن برحمته العقبية ثم بالذبح ثم بالذبح  
والجبر في الخلق فاما ولود بعد الاختلاف فيه وفي كذا كلام مع الاجماع وفي جوارم البعث  
تعبد اختلاف والافضل الاستجابة واما ما جمع وعزم في ان المهور ولكن الجواب  
ولا يجوز ان يورد الملبس اطلاقا في الاصل الخلق والنفس في غير خلقه واما من ان  
تم اجاعا والافضل خلقه من النفس من خلافه وكيف كان لا يخرج عما عليه الاصحاب وعليه علم  
طاف قبل ذلك عند انهم قد شاة فتما فاقطع به الاصحاب كما قبل الصحيح وظاهره  
كالمتن وغيره من عبارات الاكثر انه لا يصح إعادة الطواف خلافا لجماعة ما ذهبوا لطايف  
ومنهم شخص الشاهد الثاني مدعى خلية الوفاة وهو لا يولد ان لم يكن اذ ولو كان تاء  
لم يلزم شيئا وطواف طوافه فيما قطع به الاصحاب كما قبل شعره الوفاة في الحق الجاهل بالثاني  
كما في تفسير اطلاق الصحيح وهو على إعادة التي هي في إعادة الطواف ولو ان لم يولد  
الاول مع كونه لحيوط وحل من كل الحيوان من عند فراغ هذا سكره على اجمع عند الطبيب  
والنساء كما هنا وعن جماعة وفي بيع وكلام اخرين او لخلق او قصر هذه المقتنع وغيره  
اذا لم يولد وطواف واما موضع كلامهم في ان المات حل للخلق مثلا على الواقع على اجمل  
عنه الصدوقين القول بهذا القول بالحي وسره وفيه نظر واما الصيد فهو ليعم باق

على غيره

على غيره كما هنا وفي بيع وغيره بل يتناول هذه الاكثر وفيه نظر لاطلاق الاكثر ان يحكم من كل  
شيء الا النساء والطيب وكل الاخبار من غيرها من صريح دل ولاذ ويمكن حمل  
وعنه على ان المراد بالصيد هذا الصيد الحي الاخرى والا فام على بقا حرمة الصيد  
الاخرى بعد الخلق والتقصير لانه لا يفتل بها في بقا بقا الاخرى واما على ما في الحرم ولا  
ذكروا بالصدوق والقاضي انه لا يفتل بعد طواف النساء ايضا لكونه في الحرم وفيه  
ان لا يفتل بنا في القتل من نظر الى الحرم ونظر الفائدة في كل التيمم الصيد كما في ان نقص  
على حلة ومضاعفة الكفارة وعلما ان هذا القتل هو القتل الاول المقتنع اما غيره فله  
بالخلق والنفس الطيب ايضا واما جماعة خلافا لبقا المتن وغيره في بقا في الحرم الطيب  
بينهما والبقا كما قبل ما حد الطيب للمقتنع ايضا للصحيح وغيره وفي ان من قبل اقول  
ويمكن حملها النية فاذا غاف للمقتنع لم يحل له الطيب ايضا ولا يتوقف على صلوة الطواف  
لاطلاق النفس والعنق وان قدم الطواف على الوقوف او ما سلك في العزلة فالظاهر  
الاحتلال منه والاشهر الاطر توقف على الطيب على الصحيح خلافا لما مر بينه ونحوه واذ اطاق  
طواف النساء حلل لم قبل اتفاقا على ان لا يطلاق الاكثر النصوص والافاضة ولكن الاطراف  
اعتبار صلواته ايضا كما قبل للصحيح وكما لا يفتل النساء للرجال الا به بالتقوى والاجماع كذا  
لاهور النساء للرجال الا به بالنفس والاجماع كذا لا يفتل لهن الرجال الا به للصحيح الصحيح  
بغيره ويكره لمن المحرم والتفتت حتى يطوف الحج ويسعى بين الصفا والمروة والطيب في  
يطوف الحج ويسعى بين الصفا والمروة والطيب حتى يطوف طواف النساء للنهي عن ذلك في الصحاح  
المجمل على الكراهة جملتها وبين غير ما لكن موزنها لجمع المقتنع خاصة لما في بعضها  
التفتت لعدم المنع في غيره وهو الوجه خلافا لاطلاق المتن وغيره واما افعلا في غير شيء  
بعد قضاء ما سكره عن الرمي والذبح والخلق والنفس فيصير على مكة شرعها تشددا  
للمطوافين والسعي بينهما اتفاقا والافضل ان يفتل ذلك اليوم في يوم النحر للنضار ولا يجب  
للتصحيح وفي اخرى التمتع ان يوش وهو لحيوطه في جمع او في التمتع تعبد لكون النحر  
اتفاقا وتيا كذا ذلك المقتنع لما في قوله في المقتنع من العناء على الاصح وعنه كونه وفي  
المستحب عليه اجاعا نعم لو لم يولد في القبولين كما قبل وموضع المقصد والافاضة تأخير ذلك  
طوله في الحجة كما في كلام جماعة بل بالاختلاف ولكن على كراهية كما عزمها الفضلان للصحيح  
وظاهره افضلية التفتت كما في التفتت بروا القليص وهو الوجه ويستحب ان يدخل مكة الصلوات











العبارة وجوب يقع الركعتين قبل المعق الفريضة وللآخرين بعده للثالث كما  
 في صريح الصحيح وغيره وعرفنا الى اكثر خلافه لبعض المتأخرين بحمل ذلك على الافقية  
 وجوب تقديم الاربع كل اقبول السعي وغيره نظر فيعيد من طاف في وقت وجوب السعي  
 من الثاني من العاشرين الطواف اجابا بان شرط الطواف منها في الطواف ولا فرق  
 فيه بين العالم للكل وغيره هذا الاشبه لا يحوط خلافا لمجمع فالحق الثاني بل الجاهل با  
 التماسه ولا يبعد ان يعلم بما حشره ولا قبله قطعا وهذا الوجه بها قبله وفيها  
 حشره شك لا يقدح في الاغادة لحوطه ان لم يكن اعطى خلافه للفاضل وغيره فامروا  
 كما جاء في قوله تعالى في أثناء الطواف اذ لم يأتى عزرا وعصاه فامروا بالحقين و  
 الملاحقه كما لعنانه وغيرهما من عبارات الكافر ليقضو عدم الفرق فيما لو توقف  
 على فعل شيئا في قطع الطواف وعدمه ولا بد ان يقع العمل بعد نفاذ الصدقة  
 قبله كما في مرجع التمسح خلافا للشهيدين فحرم الوجود الاستسنان ان  
 توقف الاثر على فعل شيئا في قطع الطواف فلما كان ان بعد انقضاء العمل الاول  
 وتغير مكانه ادى الطواف بقوله معكم كما هذا وفي السرا والوجوب منه خاتمة  
 الاشهر فكل وقت في الاوقات الخمسة المذكورة التي يكره فيها انهاء التامة عالم  
 يتصيق وقت الحاضرة عما لو يتصيق وقت فريضة حاضرة للصلوات المستبعدة  
 من المعصرة والمعارض لها بالمنع محمول على التقدير كما مرج بل الشيخ او على التامة  
 كراهية ركعتيها على الاشهر كما عرفت ولهم في بعض الاخبار لكن في الصحيح خلافه  
 هذا مع ان في النفس كراهية ابتداء التوافل في هذه الاوقات شيئا قدسيا  
 في كتابنا السكوي وحسنه لاعتد تقوية ما لم يتصيق وقت الحاضرة عما لو يتصيق فانه  
 يجب تقديمها قطعا وعليه يحمل الصحيح لما منع من ركعتي الطواف مع فريضة  
 الفريضة كل وقتها فيهم من الاستبصار العمل بالاطلاق وهو ممكن والاتصال  
 الغير بينهما كما مرج بل الفاضل في حله من كسبه هذا ان قلنا بعبء وقت صلوة الطواف  
 وان قلنا كما يظهر من جملة من للعبارة فتقدم بها على الفريضة او ولو  
 نفهم من طوافه شرطا او اقل او انما قلنا ان كان في المطلق مع ما لم يفعل لما في فيه  
 طول الفصل لما في المولات واجبا ها كما هو في الاحكام وان انقضت في طوافه

طواف

طواف فريضة وقد بناه في الضعيفان طافا اربعة شواط وجميع فافهم ما يمكن ولو لم يكن  
 كان كان يصح الى اهل استسنان في الايام ولو كان ما حافر جوز في اي وقت انما ما الرابع  
 استسنانا ان مكنته والاستسنان رعا الاظهر الاشهر خلافا لمجمع من تأخر وقالوا لم يظفر  
 لهذا التفصيل اقول قد ثبتت المسك في الشرح وكذا الحكم فمن قطع طوافه فريضة لم يحد  
 او كذا حشره ولا غيره او لم يرض ودخول جوف الكعبة على ما ذكره الصحاح من غير خلاف فيه  
 بينهم اجمع والاطلاق لغو والغنى في الاغادة مع عدم الغا وزعن النفس فعملها مع  
 فيما لو نقص شمل وصور وقوعه عدا وجهلا وسبانا حتى يقع من المعنى الذي  
 خلافا لآخرين فقيده بصورة التسيان واجبو الاستسنان في غيرها ولعل الاول  
 اقوى وحشيتعين البناء هل يجري الاستسنان في الاوطى لاهل بيته من وضع القطع او  
 الركن الاوطى الاول ان كان الخبير لا يخفى وجهه ولذا شك في موضع القطع اخذنا  
 كما في قوله قطع لصلوة فريضة حاضرة جازعهم وان لم يتصيق وقتها اجازها ولا قطع  
 صلتهم بعد الفريضة منها ان طواف من حيث قطع مع ولو كان ما حافر دون الاربع  
 اشواط على الاشهر الا ان في المشي ويحرم كراهية الاجماع خلافا للشهيدين فامروا من التفصيل  
 بعد ما ورد دعوى اهل بيته ما هنا غير ما قرأ من دعواه اضافة لما في خلفه الوتر تقوى  
 وكما لو قرأ كتابا دون ذلك منه الشيخ في غير الغافل في المشي والتحرر والصحيح ظاهر  
 من هذا المأثور ان طوافه فوات الوتر وتعد اوى خلافا للمتن ما طوف فيه حاله النفس  
 والغنوى وبشكله يكون دعوى التذوق لهذا المامضى والشهيدين فلم يعرفا بين الفريضة  
 والوتر فحريان التفصيل فيها ولو دخل في السعي وقد ذكرنا في لطف وقد استسنانا في  
 ثم استسنانا في السعي لوجوب تقديمه عليه ولو ذكر ان طوافه ولكن لم يتم الطواف وقطع السعي فافهم  
 الطواف ثم تم السعي لغيره ظاهره وجوب البناء معكم ولو لم يتجاوز من النصف كما هو في  
 المتن وجازع خلافا لآخرين فقيده بصورة التجاوز واصبوا مع عدم الاستسنان  
 ولعل الاقناع وان كان الاستسنان بعد البناء احوط وسبنا اعود الوتر وعند  
 الاسود واستسنانا يستقبل بالرجاء بالماثور بعد الحمد والصلوة على النبي وآله واستسنانا  
 قبل الطواف كما في الصحيح وغيره وفي الطواف كما في بعض الاخبار لا قبل كل شرط ولا سب  
 بل يجب قبل بوجوبه ان قد لا يقتضيه بوجوبه وفي خلافه في المأثور من الاستسنان في  
 فغيره فقيده انما ولم يلبس والصلوة واكثر لم يجمع على الاخر خاتمة وزاد اخر فقال







يكتب تلك او يعين عليها انما يقضى القائل قبل الاشارة بافعال العرف او بعد  
 وتعد الاولى اصح ثم ان ما عرفت انما هو حكم من ترك الطواف طاعة او ناسيا او ناسيا او ناسيا  
 جاهلا فلم يذكر حكمه المثل هنا صريحا وانما اشار اليه بقوله وفي رواية ان كان  
 على وجهها لمزاحا او كج عليه بدنه وحكي القول بغيره ونحوها عن اكثر روايات في جميع  
 تأخره فلو كان لا وجب المأثم فيها كما يتقادم من المتن سواء كان متعلقا وخوب  
 الحادة كج او الجواب للمدني نعم في جميعها اما العالم من دون الاولوية ومن فقد النقص  
 وجوز صحتها من غاها في العمل بالنقص وقيل يجوز كون الكفارة بالنقص لعدم التعليم  
 من شك في هذه اذ عدها كشوطا تطوف بعد الاضحية والفرق من قبل الحادة  
 عليه كما انما العبادات لا خلاف والظاهر ان العبرة في الانقضاء بالنية فاذا اعتقد انه  
 فرغ من طوافه من غير نية والكان في الطواف ولم يفعل للمنافضة فاما اعتدائه  
 اعادة اعتقاد انما هو غير معتبر وكان بعد الحجة وبعدة اعادة الطواف او فقل  
 المناق في لو كان للشك المزمع في انما كان في الشك شوطا وما زاد فقط كان شك  
 فيما طاف به سبعة او ثمانية قطع طوافه صحيح ولا الحادة عليه لا خلاف وانما يقطع  
 مع شك الزيادة اذ كان بها متبعا للشوط اما لو كان في الاثناء بطل طوافه لزم منه  
 محذورين الاكمل المحتمل للنقص خرج ذلك من طوافه وفاقا لابن زهرة ولو كان الشك  
 في الاثناء في النقص كان شك بما طاف به سبعة او ثمانية مثلا فاد الطواف وجوبا  
 في المرفوع على الاثر لا يثبت عليه الاجماع في الغرض خلافه فيطوف شوطا اخر للضعف  
 وعنده المأثم او كون الشك بعد الاضحية حتما وبنى على الاقل في انما طاف به سبعة  
 وفي قوله ولشبهه والتعريف وغيره فيكون المأثم اذا لم يستلزم الزيادة كما سبق  
 كما في سلقه المأثم ولو زاد على السبع ناسيا فجاز في ذلك وفي الشوط الثامن وفي  
 قبل بلوغ الركبتين اذ زاد قطع الشوط لم يعد الطواف وهذا المشقة كما لم يقدّر القول  
 فيما سبق ومن زلح الشك سبعة وهو الكمال اسبق من فاق الزيادة عليها لم يفتقر ولو  
 مع عدم شوط الحكة في الظاهر كما مر  
 كان طوافه الفرض وكذا بعد صلواته ولا بعدان كان طوافه لنا فيه ولكن يعين  
 صلواته استحبابا ولو نسي طواف الزيادة او طواف الحج حتى رجع الى اهل بيته وادعاه وادعاه  
 بروم مع اعتدائه يستين فيه كما مر في الحادة هذا البيان حكم الكفارة للارادة بقوله

فيصير

وفي من الكفارة تردد ولم يقدّر في الاصل انما يشهد انما للتحقق الامع المواقعة بعد الذكر وعفا  
 لا يثبت الحكم بوجود مطلقا الحوط وفي بعض النسخ للموجبة لها ما هي طواف العرف ولم يذكر  
 الجماعة بل تضمن في طواف الزيادة كما في الحادة نعم من الجاهل مع الاطلاق ولا بأس به في الحاضر من القول  
 لعدم الجواب والاستحباب ولو نسي طواف النسيان والستار طوافه ولو مع القدرة على التمسك كما  
 قلنا على العبادات لم يصرح سببا فيها وعليه اكثر وجعل في نسيانها في حيز من القدماء  
 على ما عرفت في الامم الشيخ فيب والفاصل في الشك في ما شترها فيه التقدير وقيل جمع الاول منه  
 في جميعه وفي الثاني في اكثر كتبه بما في العبادات فاذن القول الاول لا يترك الثاني لصحة الاول  
 بما امكن وما القولين بشرط في الاستتار بعدم العرف بنفسه ولو ما في ولم يطف ولو استتار  
 تقاضاه ولو اقره من طوافه لا فضل له فيجعل السعي في يوم الطواف ولا يجوز له اخذ به  
 المغفرة بالاختلاف فيه كما لا من المتن في بيع فحوزه اليه وهو مع رخصه في الكتاب اذ هو  
 مستند مع ذلك عليه واضح مع ان عبادته في بيع غير صريحة في الحاقة بل في الاضحية وانما  
 منها المأثم وكيف فلا ريب في المنع الا عند وجود التاخير في الاختلاف ويخرج مع التاخير  
 الجائز والمؤثر ما كان في الوقت لا يجوز للمأثم تقديم طوافه ومعه على الوقوف  
 وقضاء المأثم في يوم النحر بالضرورة الاجماع الا عند كونه في حيز المأثم في المأثم او لم يكن  
 يستغفر من المؤثر او لم ينجح عاجزا في طوافه الرخام يقول لهم بتقديم الاختلاف  
 الامر للحج فنعضه ايضا وهو اذ في الغرض على خلاف الاجماع وفي حيز تقديم طوافه انما  
 على الوقوف مع الضرورة بعائنان اشهرهما كما في الكتاب وغيره الجواز والرواية المتأثرة  
 لما عرفت بها عند العمل خاصة وهو اذ وجد في الجواز والمأثم تقديم الطواف طواف  
 الحج وسعيه على الوقوف بالاختلاف الامن الحكي وهو اذ وجد في كل واحد من عملهما الاجماع  
 حله من الضار عدم الكراهة ايضا كما هو طواف العبادات خلافا للفاصلين في بيع وعدها كما فيها  
 وحث تقديمه بعد ان التاخير حقيقة صلوة كل طواف كما مر في صدر الكتاب في بيان الوجه  
 ولا يجوز تقديم طواف النساء على الوقوف لشمع ولا غيره لاختلاف الاختلاف وهو لا يقدم  
 عليها مع الضرورة والحج من نحو الحيز كما لا يشترط كما مر ولا يجوز لشمع ولا يقدم طواف  
 النساء على السعي لغيره من اصل المشرع بالنحو والاجماع ولو قدم عليه ناسيا او ناسيا  
 لم يعد واجزا ولغيره بالاشارة عن العام والمأهل فلا يجرى التقديم فيها الا مع الضرورة كما مر  
 وحج الحيز فيخرج من فقه الحنفية وقيل ويحتمل عدمه وفيه نظر قيل في لا يجوز الطواف  
 عليه بطله نعم الموصلة والطا المأملة وسكون الالهة المأملة بها ولا تخفيفا وشيئا



وهو ما حاط به باقها فنفوسه طوبى كاشف فليس قدما والكراهية اشبه لكن لا يمكن ان يكون  
الشر على الطاعة بل هو دورها كما اذا كان في طواف الحج بعد الوقوفين وانما اذا كان في طواف  
اذا كان في طوافه قبل الوقوفين او في طواف العرش مقام فغير قطع كما علم في الحديث واكثر المأخذ  
والكراهية من خصوصية الناس في الطواف ولا ينافي طوافه من الطواف لحياتهما في الاقوال  
فحيث كان طوافه صحيحا ونحوه في القول لا يجوز الطواف  
طواف النساء بطلانها او امره او شيئا او شيئا في جميع احواله او امره فانها الا  
في العرش المتع بها اما وجوبه في الحج بانواعه فجميع عليه بيننا واما وجوبه في العمرة المستوفية  
وهو الاطراف الاشر حتى كما ان يكون حائطا وفي العنبر وفي القنطرة وكذا في الاجماع في العنبر  
هنا وهو نادر ما عدم وجوبه في المتع بها في الاصل والاحكام والصلوات المستوفية واما  
عدم وجوبه في من ولا اجاع كل من المشي وانه والصحيح قال الشهيد وليس طواف النساء واجب  
في بيتي النساء واجام والمرد بالخصي ما يتبع المحبوب بل لا يمكن من الوطئ مع ولو جوبه على  
الصبي ان على الوطئ بالمرأة والطواف بغيره فان لم يقع خروج من علمه اذا لم يقع حتى يخلو  
او يستنبط لو نذر احدا في طوافه اذ لم يزل في النهاية وكلامه جازع بحسب عليه  
طوافه على التبع المعهود طواف المدين والجر الجدين وروى ذلك خبره احدهما القوي  
بالسكون وضاحية لكن موقدها امرأة نذرت ذلك خاصة وقيل في الترتيب لا ينعقد هذا  
النذر لاجتماع الخمران ضعيفان ومع ذلك محققان بالمرأة والحاق خبرها فيها قياسا  
والاجماع مركبا بوجوبه فنفذ في القول بالتفصيل بينهما فالقول الثاني في الرجل يذبح  
فيها وهو حوط وحوطه الاول وان كان الثاني في الطوافين المتأخرين اشره وعلمه فحل  
الباطل المنة خاصة كل من المشي في طوافه واحد الا انه ينوي عند النذر ان لا يذبح  
الا هذه الهدية فيسطل راسا او الطواف راسا وجها والاولى والاولى وانه كان في  
تغير نظر القول في الشيء والنظر في مقتضيه وبقيته واحكامها المقتضية فندوا بغيره  
الطهارة من الاحداث للاختلاف في الامم العراق فاجوبها وهو نادر بل باختلاف الاجماع  
كما في ذلك المتيقن من الاختلاف كما في كلامه جازع قيل للتكثير واستلزام الحجر والتفصيل مع  
الامكان والاشارة اليه مع عدمه اذا انكر خروج الشيء والشر من ركن بعد انقائه في حال  
بالصبر على الامر والحسن والمقال لاجل ان يمكن والا فغيره والافضل استقامة  
نفسه بغيره عند قرب والصلوات لصل عظاما فقاموا وقاوا وسقا وشقا من كل جانب  
ويقيم والخروج للشيء من باب الصفا للقبائل الحجر على سبيله وقاوا وسقا وشقا الى

حزب من الكعبة من باب الوطئ وعليه فقد قرأه سورة البقرة من وانما الركن العرف  
الذي في الحجر والتعبد والتكبير والتلبس سبعا والصلوة على النبي والمصلية عليهم ولا يطأه  
بالاثر او ما الكيفية فيها الواجب والندب والواجب بغيره لينة المشي على القبل على المشي  
الخصيصة فلا بد من تصور معناه المعصية للذهاب مما انصف الى المروة والعود وهكذا  
سبعا وشا وجهه من الوجوب في التديان وجب ونور سعي حج الاسلام وغيره من سعي  
الاسلام او غيرها والتفكير الى التديان مقارن لاقوله ويجب استدراك حكمه حتى لا يقع ان  
الامر يستقل الى الاخر فان فصل بينهما ثانيا فابعد والبدء بالصف والحكم بالمروة فلو  
عكس نظرهم ولو سهوا لوجوبه والشيء بينهما سبعا بعد ما هبط المروة سبعا في  
منها الا الصفا اخر وهكذا لان مكنتها سبعا لاجلها ويجعل المدة بالصف والحكم بالمروة اقا  
بالصعود عليها ويجعل عقبه وتعبه لغير ما بين الشا في القدم ملاصقا للصف والاصابع وتعب  
جميعا ملاصقا للمروة والوجه حدودها لاجلها وذلك جازعها الدعة وعبها لاجلها والحق  
المعروف واستنبط لا للطواف بوجبه فلو اقيم المسجد الحرام ثم خرج من باب الحرم لم يكن له ملك  
سوق الليل او غيرهما من الشيء القهري لم يخرج ولا ناس به والمندوب ايضا امره او اقل المشي  
طريقه في الشيء في الاقواله واخره اطر في الشيء من المطلق والاسراع والمغير غير با  
الاقتضا والاسراع يعني المروءة وقوله الركن الصفا ما بين للمناشر وزقاق اعطاه من الرجل  
خاصة للاختلاف في الامم الحلي في الاسراع فاحصر كل حكم وهو على تقدير محتمل الفقه نادر  
خلافه في عدم حج الاجماع فلو نوى المروءة جمع العنبر والعلق وذلكها موضعها والوجه  
تحصيل احتيا بالجمع كما اذا ذكر في سوطا نزل الرجل فيه فلا يرجع بعد الانتقال الى  
الحجر من الاحوط ان لا يرجع معكم كما قيل ولا بد من ركن الصفا وفي موضع المروءة بالمناشر  
ان يعني شيئا ويجوز ان يكون ركن الصفا والامر والوجه والوجه في خلاصة المروءة على الاثر الاثر  
بل لا يكتفى بخلافه فيظهر الامر الحليين في بعضا عنه حكم حتى مع العجز والاعياء وجوبا  
فيه الوقوف خاصة وهما نادران بل باختلاف الاجماع الا ان ذلك الصحيح حوله بينهما حكم  
ولولمنا الاسترخاء ولكن الوجه الكراهية من دونها اما الاحكام وان ركن الشيء  
عند ركن بطلان الحج والمرة يتكرر فيها عدا بالنصر والاحكام ولا يبطل كل منهما بتركه سهوا  
بالاختلاف فيه هنا ولكن يعود لئلا يترك فان تعذر العود او شق استئنا من غير الاثر  
فهما ابلغها بالاجماع في العنبر يبطل الشيء الزيادة فيه عدا كالطواف بالاعتكاف



وباق فيه من التفصيل ما قدمناه غفر ولا يطل بالزيادة وهو اجماعا للصحاح يختلف  
في الدلالة على اطراح الزيادة الاجتزاء بالمتبعة كما في اكثرها او اكمل السويين في بعضها وجميع  
الاكثر بينهما بالتصريح بالامر من خلافة الذين زعموا فافترضنا الثاني والاولى والاصول الاقتصار  
على الاول كما هو مقتضى الحال وان كان المصير الى التجديد لا يخرج من وجه ومن يفسر عددا لا شواهد  
شك في ثبوتها فيما يثبت هو المروءة او الصفا فان كان في المروءة الصفا او متوجها اليها  
وصح سعيه لا ينفصل ابتداءه بالمروءة ولو كان فيه المروءة او متوجها للصفا ولو كان  
الحكم بالعكس لو كان سعيه نوحا فيصير لو كان فيه الصفا وتعبه لو كان فيه المروءة  
ولما ان التمسك هنا التمسك هو اعتبار المروءة ولا ينفصل عن المروءة الا من مضي يحصل  
العلم بما بدأ به صحيحا كان فاسدا ولم يحصل العبد وشك فيه في الا فلهذا  
سعى شوطا او شوطين فطاعا احاد السعي فطاعا لزيدوه بين عود من الزيادة والتقصا  
للمطل كمنها ويستثنى من الموشك بين الاحكام والزيادة كما وجب لاني في الصفا  
كما اذا شك بين المتبعة والمتبعة وهو المروءة وانما لا يبعد تحقق الاحكام واصلا لعدم  
الزيادة مع انها قليلها كما في مفسرة ولو كان على الصفا افاده ولو يقبل نقصان في  
اي التمسك للمطلوع عليه العباد السعي شوطا او اقل او اكثر وان كان اكثر من النصف كما في  
الحلق المترجم وجميع اخرى بل قبل ان يثبت القوي خلف الحكم من حاشية من الصفا  
عبر في الشاة مما وازن النصف المروءة في سعيها ضع كفي في النصف الجاه طبعها  
فالاختصاص لا يتكلم لو قطع سعيه بصلوة فنية خارقة وجوبا فيما اذا ضاق قوتها  
ولم يتجربا في غيره او الحاجة من مقتضاها او لتدارك ركني الطواف بعدان وجوبا  
او جوازا وفي ذلك من لبيان بعض الطواف كما ترمي السعي بعد قضاء الطواف ولو كان  
ما سعى قبل القطع شوطا وحكما على الاشهر لا قوي وعينه كونه والمنتهى لانه لا يصح فيه خلاف  
خلافا لما عارض من القدماء فجعلوا السعي الطواف واعتبروا فيه البناء والحلوة من النصف  
او جوب الاستيفاء في دونها فيانهم اعتبروا له هنا في هذه الصوم كلها وهذا هو  
القطع من غير ان يحسب لها في الفوت وجها قبله والاصطلاح عدم هذا ولو لا اتفاق  
المتأخرين على عدم اعتبارها لكانت من النصف هنا في هذه الصور كلها وجوب البناء  
مفهوم ولو كان سعي السعي ولو كان قوله العبداء قويا وكف كان فالاختصاص لا يتكلم  
خال ويحصل الاقام ثم الاستيفاء لو سعى سعة متوسطة ظن انهم سعيه فاحل

ووقع اهلا وتم اخفا ربه ثم ذكر انه سعى شوطا واحدا ثم سعيه بلا خلاف كما في بعض  
الروايات ثم يلو في دم بقرة وفيها حلق الاصول المقررة عندهم ولعل هذا امر حيا  
القاضي والشيخ في مكنيته ومحلها لعقول الاقتصار على الاستيفاء ثم نعت المكني هنا  
ولا في بيع بلها هو المروءة منها ولعل في محله وان كان للمصير اليها وتخصيص الاصول  
بها لا يخرج من قوة لكن محققا موزعا وهو المقتضى خاصة كما في قوله تعالى من حاشية  
القول في احكام من بعد العود من مكة اليها انه ان الواجب اذا قضى مناسكته عملة شرفها  
اخرهم من طواف الزيادة والسعي وطواف النساء بحسب عليه العود للمبيت في مكة الحلق  
عشر والثاني عشر ثم وكذا السعي على تفصيل سعيه كما يشاء اقره باجماعنا وحيارنا  
وقول الشيخ باستيفاء في التبيان شاذ ويحتمل فيه كما في من وال وقيل فيتحقق فينوي كما  
اقره بهذه الدلية على الحج القنع حج الاسلام فلهذا وجوبه مرة واحدة مستحاضة فان  
اخر عدا ثم وفي الغيرة وجها كما في ذلك وفي من بعد العود من العدم ولا بأس بولادات  
بعدها لليلة كما عليه شاة او اللذين فثانان اجماعا كما في مخرج الحلق والغيرة فيها  
وقد المتفق وجميع والصحاح المستقيمة وغيرها من المعتبرة والظاهر كما لغنا  
لشمل الكاهن وتجه غير واضح وهذا الجواب فيكون انوم في الطواف لحياتنا  
فيكون اقل الاسكان في الشيخ في المتقدمين ولا يخرج من قوة ان لم ينفصل الاجماع على  
خلافه ولكن الاصول ما عليه الاصح ان لا يبيت عملة متشابهة بالعبادة فلا يجب  
على الاخذ الاشهر بل عليه عامة من تاجر الصحيح فطاعه يعيد العموم لكل عبادة واجبة  
او معتدرة وعورده استيفاء بالليل لها فينبغي الاقتصار فيما حلقه الاصل للبيان  
على لزوم الدم بترك المبيت عليه نعم يستثنى منه ما يضطر اليه من عبادة او شرب كما  
ذكره الشهداء ولكن زاد او لوم يغلب عليه وقيل نظر قبل في حلقه ان المولى هو  
ما كان يحسب عليه يعني وهو ان يتجاوز النصف لليل وهو وضع ثم لم يصب الى معنى الحلق  
العتاق الواحدة في النوم في الطريق الى الموضع فافهم بل نظائر الصحاح بالامر به وحاش  
الحلق فالحل الاستثناء واستظهر من عليه الدم وان كان بمكة مشغولا بالعبادة وهو  
ولو كان من يحسب عليه المبيت في القبايل الثلث وتلك المسبحة اجمع لزم ذلك شاة لكل  
ليلة شاة اجماعا كما في الغيرة والملازم من يحسب عليه المبيت في القبايل الثلث هو من يبيت  
في ليلته الصداق والشاة او موجبات الكفارة او عظم المبررات في الخلاف الا القول الذي  
ذكرها شاة اقره فان قلنا في الاخيرين كان سعيه الحلق بالمبيت في الثلث فلهذا شاة كما















بناه عمداً وخصوا في الرأفة على الجب وخصه شعبان وعرفه ذلك زمانه بولانا  
 الرضام فقد ورد أنها كسعين الفحج وسئل الجوارم زيادة الرضا افضل ام زيادة  
 الحسيم قال زيادة الرضا افضل لا زيادة الاكل من شيعته والصلوة في سبيل النبي  
 وخصوا بين المقر للثرف وانشروا وهو الرضا افضل لانها افضل لبقاء المسود وقد ورد في  
 روضته من ربا من الحجة وان تضام بها الى المدينة يوم الاربعاء عند سقوطه الى الماسر  
 وهو اسطوانة النقرة قبل وهي الواقعة بين المنبر في الشرف والفقود عندها يوم وصلوه للمحج  
 عند الاسطوانة التي في مقام التمول الى الحزب الكون عندها يوم والصلوة في المساحد  
 التي بها مسجد الاخر وهو مسجد الفتح وسبيل الفصح وشرفه ام ابراهيم وانشروا  
 الشهدا المسجودين في حجرة سيد الشهداء كل ذلك المتاح المستغنى عنه في  
 للعترة وفي بعضها في الصلوة عند اسطوانة في الدابة اهل البيت الكثير وما اولها من احكامها  
 ليلة الاربعاء كما في المتن اشهر ما اخذ به احوط وان كان التخصيص  
 في بيان حقيقة العمرة وحكمها وهي لغة الزارة وشراها الماسك في خصوصية الواقعة والمقام  
 ومكة وهي واخر في العراصل الشرح مرة كالحج على كل مكلف في شرائط المعينة في الحج والكتاب  
 والسنن والاعمال ويقام من طلاق المتن والفقهاء لا يشترط في وجوبها الاستقاء بالحج  
 بل الاستقاء لها خاص وجب كالعكس وهذا صحيح الا قول في المسئلة واشهرها ان لم يزد  
 الاكثر ما يدل على انبساط أحدهما بالآخر في العيوب وان حتى قولاً ولا على انبساط العري  
 بالحج خاصة فلا يجب الا بوجوبه دون الحج وان اختاره فمن في العمرة المفردة كما هو العرف  
 من المقصد في العبارة اما جرت التمتع فلا ريب في توقف وجوبها على الاستطاعة للحج وهو  
 موضع اتفاق وقد يجب كالحج من دون شهيرة من العهد واليمين والاستقرار والافناء والاعمال  
 قطع بل احكامها بد الفواتى فوات الحج فانه يجب التحلل منه بعمرة مفردة كما سبق ابله لاشارة  
 ولاكت فوات العمرة المفردة فانه موجب لعلها ثباتاً وان كانت مفردة ويحول عنه بل الحرم  
 لمن قصها كما ثاب من كان عداسه يتكرر منه القول فيها والمرضى ومن اجل ولما عصى  
 فانه لا يجب فيها هؤلاء كما سبق في الانوار والملا والوجوب هذا الشرط الا ان شري فترتب  
 الاثم وتلقا لخرق على التمول ام لا فلا حجة القبول بوجوبه في غير يوم لاعتراكها كالمطهارة اصل  
 التاخر ولا فرق في ذلك بين ما اذا حصل التحلل ام لا الا ان القول بوجوبهما لانهما في الأصل لا يجب  
 العمرة شرهما في الاول وشرطاً في الثاني وانما يجب الاحرام فيها للتحلل بتحسين اليه وبين

ودون الحول من غير الحول والحق انهما فيهما بالحق وان كان فيهما ليلة الاربعاء

1 الحج احكام

احكام الحج لاعتبارها ولقائلها ما نزل الله والاحرام والطواف وركعتاه والتعوذ وطواف  
 المشاء وركعتاه والنقص والحلق لاختلاف فتوى نصا الا في وجوب طواف المشاء فقد  
 لاختلاف في وجوبه فيها والاختلاف في وجوبه في كل من في الطواف وتصح العمرة المفردة  
 في جميع ايام السنة بالنقص والاحرام كما في قوله النبي وافضلها الى ايام السنة وجبها من  
 احرم بها الى العمرة المتولى في شهر الحج ودخل مكة بان ان ينوي بها عمرة التمتع وينزل الدم  
 الى الحرم بعد ذلك الصحيح ومقتضى جواز التمتع بالعمرة المفردة في شهر الحج وانما التمتع  
 بعدها وان لم ينو بها التمتع وظل هذا فلا وجه لتقييد العمرة المفردة بما اذا لم يكن مقتضى  
 تنبذ وشبهه كما ذكره في ذلك وفيه وبينه على ما ذكرنا من مقتضى حذره جواز الخروج  
 بعد فعل العمرة الحديث شاهد على ان يوم التروية احكامه وفيه وفي ذلك اخر خلاف في الصحيح  
 للحج لقا شرفاً وجعل الحج على ما ادرك التروية لآخر وجعل الاحكام على الاستاء بها والتمتع  
 بتقييد الاحكام في النقص بما اذا لم يدرك يوم التروية أم لا فحق في ذلك ان لا  
 لولا شدة القول به من جهة واعتقاد الاول زيادة على الشهرة باختلاف الاخبار  
 بالنقص على الاطلاق ويشترط عدم ادراك يوم التروية كما مر او عدم ادراك هذا في  
 الحجة والا فمرتبته متفرقة في الصحيح وغيره ولحكم بانها في شهر الحج متفرقة الاطلاق كما  
 في هذا سنداً ما يحتمل بين هذه الاخبار بعد ذلك فتعول على التمسك بغيره  
 الاستصحاب كما صرح به بعض الاحكام فقال ولو علم مفردة في شهر الحج استعمله الاقامه  
 ويجعلها شرطاً بخصيصها اذا اقام اهلها في الحج والاستقام اذا اقام الى التروية وليست  
 من مفرد العبادات انما لو احرم في غير شهر الحج لم يلزم ان ينوي لها المنفعة وهو كذا وجوب  
 واجبه ويجعل الاتباع اي اتباع عمرة بالحج اذا كان بينهما شهراً فما كان الحاقه وصل بخصيصه  
 اذا كان بينهما عشرة ايام والقائل انهما عمرة وفي مستندهم ضيق وقد انزل في السنة  
 الاخرة واحدة والقائل الثاني وهو انه لو لم يقدر علم الهدى بينهما لكانت الايام لا غير  
 يجوز الاعتماد على كل يوم مرة فضاء وعراة الى احكامها بامورنا بخصيصها لاجتماع المسئلة  
 محله اشكال فلا تترك الاحتياط فيها حاله يبنى القطع بجوازها على كل من يبنى الكلام  
 في الشرع فان ورنه تضعف المستند فيما ذكرها منها احوط واولها العمرة التمتع بها غير من  
 المفردة المفردة واجها ولزم كونه ليس من خارجي لصاحب الكرام وكان فائداً عن  
 الاقوال في الحج لان ثباتها به كما مضى وتبين فيها النقص وهو بان نية الشعر والظفر على



ومقتضى فرضها ويكتفى فيه المسمى وهو ما يصدق عليه انه اخذ من شعره ونضره  
 وقوله فافضلته التقصير لا تغنيه فاحد محال للموت في الصحيحين لا ظاهر فيه  
 الحلق مع فلو بعد التقصير وبها خرج جاعلة وقيل ولما في هذا انما حرمه قبل خاتمة  
 لقوله ولو حلق قبله اي التقصير لزم دم شاة وغيره نظر ان ليس فيه نهي التزيم بعد  
 وانما حصر لزم الشاة بالخلق قبله انما اراد ان يكون الشعر الواو ودمه في لزوم الدم هذا  
 الحز نظر وهو مع تصور سنده وضعفه ظاهر في الجاهل والثاني والظاهر دون  
 الطامع وقيل اجتمع عند الماتح اختصاص الحكم بالعمامة والاشارة على غيره ولا  
 يستلزم الدم هنا سواء وعلمه فيشكل الحكم به الا ان يكون اجازة ولا ريب ان  
 الحلق وكيف كان فيلبيح القطع باختصاصه بصورة العمل لا كما أطلق وعما اذا خلق  
 الرأس لمع فلو خلق جلد منه وبقي منه بعضا فلا دم بل لا يمنع كما قطع به جميع المقتضى  
 حرم دم ولو بعد التقصير كما حرم جاعلة لا غير ذلك الا انما اراد وجها التزيم لو خلق ولم  
 يقصر فليجزئه الخلق من التقصير مع او العدم مع او الاول ان قصد بالخلق التقصير  
 ثم خلق والا فالثاني وجب وجودها الاخر والحلقها الثاني وليس فيها طواف النساء  
 وانما هو في الحج مع والعمرة والمفردة خاصة على الاظهر الا انما كما مر اذا دخل الحرم ومكة  
 منتميا بالعمرة الى الحج ويرى من مناسكها ان لم يخرج منها حتى يقضي الحج ويكمل الامة  
 مع العزوة فيخرج عنها الى الانعوت بعد عرفة كما يقتضيه الحج بين الحاضرين والكلية وعلى  
 المنع في بعضها بقوله لا شيء من تعريم العمرة مرتبط بالحج وخبره وظن اكثرها التزيم كما  
 عن المشهور الا ان مقتضى الحج بسببها وان غير هذا الكراهة كما عليه الماتح وجامعته ذلك  
 التزيم لاصح واستثناء ما لو خرج وظن في سورة التي اعتمر فيه فانه لا يخرج ولو كراهته  
 لو اخرج بالحج ولكن ينبغي تعيينه بحال العزوة فيكونه انما هو بدلها وكذا لا يخرج ولو  
 كراهته لو اخرج بالحج ويخرج بمشاة في وقرب الوقوف عند الطهارة فلو طاف العزوة والا  
 فيكونه ما لم يلبس بالحج فيحلقه ويخرج الى كل باب خرج غير مجرم بالحج ففاد في غير المشهور  
 بالانما اعتبر فيه حدة عمرة اخرى وجوبا مع هذا كان التزيم او مشي أو شيئا بالاختيار لا اوي  
 اضطر لا بالاختيار وان اختلف في ترتيب الام مع التزيم باختار وعدمه والحقنا وان كان  
 وتتمتع بالاحرام ومنه الاول بالاختلاف وفي احتياج العمرة الاولى حيث هناك تعتقوله  
 الحطوف بالنساء وعدمه وحيث ان لوطها الفداء وان كان في تعيينه نظر بحيث خرج ودخل

فيه مع

فالشعر

فالشعر الذي عظم فيه ولا يرب في حوزة الذوق من غير احرام وفي حوزة دخوله ذلك عظمها بالاحتج  
 بالاستحباب كما في كذا جمع لموافق الفعل اشكاله الاظهر لعدم وقية الاحرام بالاحتج  
 من مكة والرواية مع قصورها وبما فيها الاصول ما واثق في الحكم بالاحرام  
 والصحة قدم المحرمات للتصريح في النظر العزير والقرن بعد اكثر مسائل الصدوق في المحرمات  
 للتصريح في النظر والمصدود هو من منع العدو وما في معناه خاصة بالخطا في فيه  
 عندنا ولا سيما سبيل ان المحصور من منع المرض خاصة ولعل الاجماع مستفيض في ضمان  
 احكامنا واشتركان في ثبوت أصل الخلل بها في الحلة ونظر فان في عموم الفعل فان المصدود  
 لا يخلو في احرام الحرم والمصدور ما في فعل النساء خاصة وفي كان فيج هذا الفعل فالصدوق  
 بنعيمه ويخرج حيث صدق المحرم بعينه او محله مكة وفي في فائدة الشرط فيجعل الفعل  
 المحرم دون الاخر كونه لم يردنا شرطه وقد يجهل ان على المكلف ان يرضى ويصل الى الحرم  
 فينجزه فخرجكم ما شاء منها ولما اخذ الخلف من احكامها سواء عرضا وقفا واعتقانا  
 وما في الجاهل خلفه لا بد من ما مستقر به حج السابق اذا كان عرضا الصدوق بعد ما في الجاهل  
 ومن الخلق فاجل الفداء كالمحصور ونفي على احرامه والاحرام بعد في المصدوق  
 يقصر بالحج من قصر مع انه لا يحوط فاذن قد هذا فاذا تلبس بالحج والعمرة وجب عليه ان  
 ما صدق به في مكانه فلهذا من كل شيء لزم منه حتى النساء على الاظهر الا انما كان  
 خلا فبذلك الاثر الخلق فلم يوجب المحرم من الخلق فاجل الفداء كالمحصور ويضرب في آخر  
 الحان يبلغ محله وقربه المسكا في فصل في التذمة بين ان كان ارضا لها فخص وعمل  
 بنصرها مكانه وتودعها المستفيضه وقد علمت هذا توقف الاحكام على التقصير كعليه  
 جماعة منهم الشهيدان لكن يحرم بين وبين الخلق ولا وجب ولا ما يحكي عن بعضهم من  
 تعيين للخلق والاحرام الموقوف على شئ حتى التقصير كما هو في الماتح والاكثر وان كان  
 لاصح وظاهر إطلاق القرني والقنوي حوزة الاحكام الصدوق في الماتح وبما في قول الماتح  
 قبل ان لا احتجاب فان لم يحاط بالاحكام هو الظاهر لا اظهر اختصاصه بصورة عدم الحواطة  
 او قلنا فانه المشاير من الاطلاق فيقتصر فيها خالف الاصل عليه والفقهاء المراسم الامم في حوزة  
 الايام دون الوجوب فيحوز له في احرام الحج والعمرة لمتمتع بها التقاطع احرام الحان تحقيق  
 الموقوف فيشكل بالعمرة وبما هو شأن من فانه الحج وعمرى الى الاحكام ايضا لا بد من اعتبارهم  
 فقال انما فضل من الاحكام ويحب عليه فيها ان كان فعال العمرة وان يمكن ولا يحل فيه

فالشعر وعظمها بالاحتج

الخلل

جملة منها



ولو كان الحرام يعرف مفرقة لم يتحقق الفوات بل يتحقق منها فتدرك الكمال ولو لم يكن التحلل كان  
 جائزا فان ليس من زوال العذر تحلل بالهدى ثم انما يتحقق الصدق عدم التمكن من الوصول  
 الى مكانه بل من مناسكتها ولو قال من مكنه يتزاعل عليه بغير تكليف من الاجاز ان كان مستمرا  
 او الموقفين واحدهما مع فوات الاخران كان حاجا بحيث لا طريق له غير موضع الصدق  
 لو كان له طريق اخر يكن لا يتحقق لم يسلكها بل اختلف بل قبل اتفاقا وكذا اذا حصل المعنى  
 عن الطول او السمع خاصة ولا يتحقق الصدق بالبيع عن العود الى ارضي الحيا والمستحب  
 بها الجاه كما في كلام جمع بل يحكم بغيره حتى يستحب في العود الى ارضي الحيا والمستحب  
 وان منع عن مناسك في يوم الغز استثناء ثم نسكه في غير ذلك فان تعذر الاستثناء  
 في اليوم فهو معتد به قبل تحلل النكاح على الحرام وطه وكذا لو كان المنع عن مكنه وفي  
 جميعا ولو منع من مكنه خاصة بعد التحلل موقوف على سوله بالنسبة الى الطريق والفساء  
 خاصة وقيل ان مكنه الاستثناء في ارضي فهو معتد به لعدم تخصيصه واكثر تحلله  
 من المصدور والكل في البيع فهو لا يستطیع الصدق عليه الضمان بل ان لم يكن  
 ابلغ الثمن ممن يبيع بغيره في البيع وهذا القول وان كان الاول احوط وقد يتحقق ما  
 ذكرنا يتحقق الصدق الموصى للتحلل والهدى بالمنع عن الحج والعمرة تمامها او ابطامها ف  
 سقوط ما صد عنه بعد التحلل في طاعة الاما يقبل الساتر نجح ولا يفرق للصدقة الا اذا  
 جاز التحلل فيما لا يتعدله او بالصدق ولا يقبل الحج والعمرة المستقر في الذمة قبل تمام  
 الصدق ولا في المستمر اليه والى العام للعقل مع الصدق فيقتصر فحوا في القابل يستقبل  
 المتعبد به لا يجب كما وجب الوضوء واحدا في رواية الخطا كما في قوله والمهني وانما يقتصر  
 ندبا وفي خصوص الصدق على المصدور قولان اشبههما الوجوب وفاقا للمشهور بل في  
 على الغنيم والنسبي وغيرهما فيما احبوا عليه في القول الثاني لعدم الجواب المحل وهو  
 ضعيف وحسب المختار فلا يتصح التحلل في الا بالهدى وبنت التحلل بالهدى في جرح و  
 فيلزم وقوعه عند الذبح وهو لا يقبل الهدى لو شرط في احرام حلقه من حيث خبثه  
 فساقى في السقوط قولان والافقوى السقوط كما مر في ان احرام الحرام وفي كلامه في  
 وكفى الاجماع عليه وظهرها عند اخرين انكره فيسقط وجعلوا في اية الاشرط التحلل من غير  
 توقف وبتصريح الهدى عليه فيمنع في هذه الآية بخصيص بالخصوص وانما المصدور فلا  
 يظهر فيه طاعة من جواز تحلله من غير توقف بنا على جواز ذبح هديه مكان الصدق كما

هو الاصل

هو الاصل الا انهم والاختصاص المات في بحث الاحرام بالخصوص ووجه فلا فائدة لهذا الطريق  
 هنا وفي اجرام هذه السباق من هذا التحلل قولان بل قولان اشبههما عند المات و  
 الصدق قولان في الجرح مكن سواء وجب الهدى الموقوف ولو بالاشعار او بالتقليد ام لا  
 والقول الثاني للاجزاء مكن وعلى اكثر وفي هذا الغنيم وكفى الاجماع واعلم انه لو كان  
 له قبل الاقلام التخصيص بين الواجب ببلدا وكفاية او بينهما فلا وجهه مكن فلا يجرى  
 وجهه فتم كما عليه الاسكافي وحاخا وغيره من حيثها التخصيص الثاني في التخصيص بين الواجب  
 نذكر ما وكفاية او بينهما فلا وجهه حتى الواجب بالاشعار او بالتقليد فتم كما حكمه في  
 سقولا وكفاية او بينهما فلا وجهه حتى الواجب بالاشعار او بالتقليد فتم كما حكمه في  
 كما مر ولم انتم بقديم وكلامه ما يذهب اختصاصا كما حكمه بالهدى باحرام الحج  
 حتى يجرى باحرام العمرة الا ان مقتضى السباق لعذر ذلك وكان الاول ذكر هذا الحكم عند  
 التخصيص بل يتحقق به الصدق والمقصود وهو الذي ينفذ من مكنه والموقوفين او  
 بخلاف ذلك مما مر في الصدق ومقتضى هذا التحلل لو لم يكن سباق ولو ساق فتم على بحث  
 هذه المسئلة في المختار من الكفاية وبر من هذا التحلل وباقي القول الاخر قد علم  
 الاقتضا وعليه كما مر في المصدور وما مر من الاختصاص عدم الفرق بينهما حيث مر جازا  
 الاقتضا هنا وعدمه ثم وهو في الاول في وجه الا ان الاوجه عدم الفرق مكن لنقل  
 الاجماع عليه في هذا الاختصاص بتمامه فائدة بان بعض نسخ الكتاب في الصدق بالهدى  
 يجرى كما في نسخ الحج والاحكام في غير ذلك فبعبارة هذا كما بين في الشرح الكبير فان رفع القائل  
 بالفرق في الدين وكفى كان فالنقد هنا الاكتفاء بجملة السباق ولا يلزم حتى يطلع الجرح  
 تحله وهو موافق كان حاجا ومكن ان كان معتمرا فاختلافه بين الاضمار بالاعتقاد  
 كغيرهما وجوز المصدور هنا التحلل في المصنف في المصدور وما في المتن من عدم  
 جواز التحلل الا ببلوغ الهدى تحله ومكن هذا لا يلهي الا من بين الاحكام بل قلنا لا لغنيم  
 الاجماع في ذلك وهو احوط وفي المسئلة اقول اخر منتشره استقصا في الشرح من اذهبا  
 فيراجع ثمرة وادائع يبعاد بلوغ الهدى تحله فذاك او في ذلك الوقت الذي لا يبعد الاجماع  
 للذبح او الجرح في المكان المعين بقصر ويجل من كل شيء احرم منه الا انما او بالهدى والاجماع







والعقلاء واستدقا فيجوز من التفرقة بما في المتن بما سقاط القيد الاول لشمول المحرم بمخو  
الثعلب والارنب والضب والضب ليس مبيح المات ايضا بغيره ومن ابقاء القيد المربو حاله  
كمن يزاد قوله ومن الحرم الثعلب والارنب والضب والربوع والضفدع والقمل والذئب  
والغضائير كما في ذلك وصح ما يشر في الشرح نعم ينبغي تفصيلا المنع فيه على تقدير ما  
الاطالة لشمول المنع بالمرض فمحل كليل وانعم المتوخشع مع انه ليس بك حاصلا  
ولا يخرج منه ما استأنس من الحيوان الذي كالصبي مع قومه قبل اجماعه ويمكن دفع هذا  
الفتوى بان المتبادر من المنع هو المنع بالاضالة فيقتصر به الاطلاق ويخرج المات  
عن الثعلب كما سيقم به لا ياتي في تعيينه الصيد بالمحلل ضا الا بعدة من احكامها  
من عموم ادلة الصيد وليس بواضح لاحتمال اخذه من الادلة المخصوصة بها ان لم  
يقبل بانظر ظاهره نعم يتخير عليه ان الصيد حقيقة لغته لا وعرفا يقع المحرم والمحلل  
المحلل فلا وجه لتفسيده الا في ويمكن دفعه ايضا بان المراد من المعرفة هذا الصيد  
الصيد بالمحرم من كل الحيوان من غير ما يكتسب بالقتل والاشهر والجماع وهو  
ما يبيض ويضيق ويضمج ويضارحه وكله النجس او فتح الطاء وشديد الزم في الماء  
بالاجماع والعقاص وحكم البيض والافراخ النواتج ثم الاعتبار بذلك انما يقتضي ان  
يعيش في البر والبحر معا والا فلا يعيش في الاول من البقرة وما لا يعيش فيه من الثاني  
المراد بالبر ما يتم اليه من الاختلاف كما في النشوان والادراج الحبشي ويسمى السندوب  
والغمر من النجس في الاجماع ولا يابس به يقتل الحية باقتنائها ولا تعقب والفقار الطحاف  
منها مع نفسه وكذا كل ما يحاف منه عليها اجماعا فتوى ونعتا مستقيمة وكذا اذا جيب  
منها ان القاتل اشترى فتوى بل هو طاهر اتفاق الامم وهو الغنم اجماعا طائفة خلاها النجس  
فلم يجوز قتلها حيا وهو حوط ولا يرمى الغراب والحذاء مع في الحرم وعنه مع الاحرام  
ويقتل وهو طير المسر وعنه كما هو مقتضى الخلاف والنقض والمنع والاذن بالحق  
من الغراب مع ان قلنا بقرم الحرم كما هو الامور خلافا للمحقق الثاني فيقتل بالاصح  
ويجوز شجونه المحلل ومنع من رمي فيه وهو حوط ولا كفارة في قتل المتبع وروي  
في قتل الاسد كش اذا لم يرد هذه الروايات مع ضيقها ونقصها بانها ضعيفة  
عليها في شيء من كتب الاجناب ولا نقلها نافي في شيء مما وقعت عليه من كتب الاستدلال  
نعم روى الكليني في الشيخ في الصغير عن مولانا الصادق قال قلت له رجل قتل اسدا

فانعم

قال نعم قلت له رجل عليه كرش يذبحه وهو مع اخنوخا بالفضل في الحرم مطلقا لا يقتل فيها  
بعد الامانة ولا موجب فانعمي بمضمونها كامن والاصدوق وان حرة لا يقتل وان  
كان من غناتها الحوط او قتل الكلام في حرة قتل ولا يرب عنها بناء على القول بوزم الكفا  
وتشجيعا غير والمحق الكفا ولكن الحوط المحرم ولا كفارة واجبة ايضا في قتل الزنور  
واحدا او متعددا ولو كليل اذا كان خطاه على الاقوى وفاقا لجماعه خلافا لبيان كثير من  
القضاء فاطلوا التكفير في قتل بحيث يشمل الخطاء وهو ضعيف وان كان حوط وفي  
قتله بعد صدق شيء من طعام وفاقا لجمع النعم ومورده كالماتين الزنور الواحد فلهذا  
والكثير خالف من النعم ويجعل لهما بالواحد في كفارة ان لم تثبت الزيادة عليها كما  
هو المذهب ولكن لا حوط لوزم صانع في المنع كامن الحلي وشاة في الكثير منه كما عن  
وعنه جاعلة ثم سدين طعام او غير كامن اخر من خروجا من شدة الخلاف واصلا من  
المستند للمعتمد ثم ان ظاهر وجوب التكفير بحرم نعت القتل وهو الاصح الا مع الضرر  
بزيادة الزنور او خوف منه فلا يحرم خلافا للمسوق فان مع وان لزم الكفارة بعد القتل  
فيكون شرعا القماري جمع قمر بالغنم من بين الحمام والبقرة بالغنم لوفين الحرة او الحرة  
فيكون كورة والذبا سو جمع ديس من الطير الذي لونه بين المسود والحمر وعنه الذي لونه  
اذن يعرف كامن الطيور واخر لها من مكره فها اعتد بها على كراهية لافها وكلها  
تفردت ويحلف في الاول بغيره والاول حوط بل الله القرم وفاقا للمحلي والاعلام على  
الحرم صيد البرود والحر كامن وينقسم باعتبار لوزم الكفارة وبلها الى قسمين  
ما كفايته بولها المخصوص وهو ما ذكره خمسة النعامة وفي  
قلها بولها بالبريك كما هو المشهور في مع التثنية وكذا في القنبر الاجماع خلافا للبيان  
وقد ذكرنا من حرد والاولا مع ان قيل لا يخالف بين القولين كما يظهر من الفاضل  
في جاز من كتب الاخرين من كرم واليد من ما حرر للهدى والكرودا غير وما يقال  
الذكر والانثى كما في كلام جملته من هذا النوع وكيف كان فلا يرب ان اختيار الانثى مع  
الامانة لا حوط وان كان جزء الذكر ايضا اقول كما كانت البينة انها لم يهدى لغني  
في معنوها التو المعتر في الهدى ومقتضى اطلاق النصوص والقضاء والجزاء البينة مع  
واقفت التها تروا نكته في الصغر والكر وعندها ام لا وقيل باعتبار انهما تلت بين  
الصيد وفان في الصغير في سنة وفي الكثير كمن في الذكر في ترو في الانثى في ولا يرب



اذ لم يحط وان كان في نفسه نظر فان لم يجد البنية وعجزها قضى ثمن البنية بعد تقويمها  
 فتمت عادتها البركة في عباد جمع والطعام كل في حصاره من وهو لا بد وان كان لا  
 يحيط والطعام من سكنة كل ملكين يدين على الاشر خلقا لم يحط قدر وهو ان كان  
 الاول الحوط ولا يلزم اتفاق ما زاد من قيمتها عن سكيننا ولا ما زاد من قيمتها  
 ان نقصت عن الوفاء بل خلاف الامن اطلق طعام السنين ثمن الاطلاق والنقص  
 وقيل ان يجب تعديده بالمقيده منها وهو صحيح مشهور ومن الجائز ان يملكها ان لم  
 يجد البنية تصديق ثمنها الصحيح وينزل على الاول واقا الموقوف الموجب لسبع سنه  
 اذ لم يجد البنية فشاذا وان لم يجد ثمنها البيط صام عن كل دين او ما عداها الا ان  
 الانه بل في كلام جمع الاجماع خلاف للثالث والصدوق فثما ينشئ عشرين يوما من الصوم  
 وغيرها وتقيدها بما اذا عجز عن صوم الستين طريق الجمع بينها وبين غيرها مما قد  
 حثا راع كون الحوط واول واقا اقران حجره صام ثمانية عشر يوما فجمع عليه كافي  
 الغنى وظاهر عجزها ولو اكسر البقرة القدر الذي يجب دفعه الى مسكن دفعه ذلك التام  
 وصام عن الناقص بالاطلاق يعرف كافي في المنة من شهر اربعه اجزاء ولا يطام  
 من الزاوية الشهرين لو كان اجاعا كما في الغنم ولا انما قصصهما ان نقص المذبح وقيل  
 الاكثر من جمع خلاف الاخير من نصوم الستين مقام وهو حوط ولو عجز عن الستين  
 وهو الجائز ثمانية عشر ويكفي لم يشره العجز عن الزاوية والافضل ان يذبحها وحدها  
 ولعل الاول لانه وان كان الثاني الحوط ولو كان حجر بعد صام شهر من الشهر الاخر فاق  
 الاحتيا لان المستقوط وان كان الحوط وجوب ما قد ولو زاد من الشهر وبين الاحتيا  
 صومها خاتمة وجعل فعدا قولا في نقره الوحش لقره لته بالاختلاف ان يجدها  
 ففرضها على الطعام واطعم ثلثين سكيننا كل سكين منين ومذا على الخلاف والثاني  
 اظهر والا فالحوط وان كان فترة البقرة اقل من ذلك اقل على قيمتها ولو زادت عن  
 بضع حصة الزاوية ولا خلاف في شي من ذلك الا ما عرفت فان لم يجد صام عن كل سكين يوما  
 وان عجز عن الصيام كل صام فتمت ايام وفاقا لاكثر وفي الغنم الاجماع خلاف الجاه فقصصها  
 بعدا عجزها الصدقة لغيرها على التفصيل الذي ذكرنا طريق الجمع بينها وبين غيرها  
 وكذا الحكم في جوار الوحش فليز في البقرة ومع العجز عنها فاطعام ثلثين سكيننا ومع العجز  
 عنه فالصوم كل ومع العجز عنه فتمت ايام مع الاقله الا شهر وفي الغنم الاجماع وقيل

بدنه وقيل بالغنم بينهما الطول وقيل شاة بالغنم والاجماع فان لم يجدها انشغل الشاة  
 على البر بيطا الطعام واطعم عشرة مساكين كل سكين منين على الاشر ومذا على الاول  
 ولو قرنت قيمتها على اطعامهم انشغل عليها ولو زادت لم يجز عليه الزاوية فان لم يجد صام عن كل  
 سكين يوما وان لم يجد صام ثلثه ايام والابدال الثلث على الغنم بينها عند الجاه وقيل  
 وقيل انشغل على الزبيب وهو ان لم يغل يكون قد فلا يبيد كون الحوط خروجا عن شبهة  
 كذا فيشوي وذللا كذا ومنه وقيل هاتين وجوه شوق الغنم على القولين في جميع  
 الابدال الثلثة خلافا لشيخنا الشهيد الثاني وسببه فقا لا موضع للخلاف من الثلثة الثلثة  
 الاول الغنم لغرض النعم وفرضه في المساكين وصيام قدره اياما اما الصوم الاخير  
 في الثلثة وهو التامية على السعة والشدائد فلا خلاف في انها مائة على المتقدم  
 في الثلث والارب شاة بخلاف وفي كلام جمع الاجماع فان عجز عنها قبل استعظم  
 ثمنها وذلها فاقا فاقا الجاه من الفداء والامر على شوق المذبح منها واقا كذا في  
 الغنم الاجماع وهو لا بد وهما قول الغنم في ذلك ومنه ذكره في الشرح في كل من  
 الطعام اذا عجز عن البيع فيها وكان حيا فقلنا بالكسر لكل بضة كبرة من الابل والمعروف في  
 اللغة انها انتى البكر وهو الفقى وكاتبهم اذا دلو حرة كاذرة جاعز وما في المتن من الحكم  
 بفيضه على الاظهر الا شهر وفي المثلثة قول اخر ذكرها في الشرح وان لم يتحرك قطعاً او  
 احتيا لا يصلح قول الابل في انما بعد البقرة للكسر فاجز ان هذا يثبت القدر  
 لتمام الخلاف الامن نادى وعلى خلاف الاجماع في كلام جمع وظاهر النص كناية الفصل الواحد  
 وعدم لزوم تعدد كما مر من جملة من عن عدم خلافه وان اوجبه ظاهر العبارة  
 وظاهرها ايضا لزوم تعدد الانتى وان لا يقع حجر الا بالابل بشرط طهارة كل واحد  
 منها فطريق الفصل ان هذا الفصل البض ولو علم بان منه ما يشتمل على بضع شي وكذا  
 لو كانت سبعة او كسر ما عجز منها فخرج فطاش بذلك عجز جاعز وليس في النص وكذا لم يش  
 احدا يقين لغيره من الغنم وقيل ان مساكين الحرم كما في قطع جزء الصدقة وقيل  
 بالصبرين مائة فصالح الكعبة ومغرة الحاج كغيره من الابل الكعبة فان عجز عن كل  
 بضة شاة فان عجز فاطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام وفاقا لاكثر وفي كذا لاجماع

فالا شام



وعن الصدوق فعمل على من لم يجد شاة صام ثلثة ايام فان لم يجد فاطعام عشرة ما  
ويخرج النحران لكل مسكين مائة وعليه جميع خلاف القاصي فدين وهو لحوط وان كان الاول  
ان في بعض الفقهاء والعلم اذا تحرك الفرج فبين صغار الغنم كما هنا وفيه  
ومن الجامع كمن زيادة الدجاج كما في هذا الصحيح ولو في بعض القطع ولما بقي من شاة فيها  
انفسها حلا ففي بعضها اولى وفي رواية عمل بها الشيخ في رواية اخرى في بعض من القطع  
مما خرج من الغنم وقصره الحكة مما من شاة ان يكون حلالا وفي سندها ضعف الامتياز  
وعنه فالقول الاول قوي وان كان هذا الحوط ولو في رواية اخرى ان شاة الغنم حلال  
منها في اقلها بعد ما كسر من البيض فاصح فكان هذا للدين بالغل فاصلا  
للصحيح ولكنها حلت من كون الهدى للبيت وقد ذكره الشيخ وغيره ومن التقيل عدم  
التحرل ولذا اطلق الاشارة من الهدى الا ان التفصيل جامع بينهما ومن شاة  
الادلة ولا يخرج من الاشارة ان كان فيه ما في بعض النعام فيجب عن كل مفسد شاة ثم اطعم  
عشر ما كمن ثم صيام عشر ثلثة كما هو في النحر والعمارة وخرج المان في النكاح  
الحول في النحر حيث لم يحول العادة بعد حكاية من الشيخ في ذلك والبيان في ذلك  
ولا يمنع اذا قام الدليل عليه وظاهره الفتوى به كما هو في المفسد كما حكاه جماعة منهم  
المان في النكاح ولكن ظاهره الاخر من هذا القول كالمفاضل في جاز من كسر وفيه  
قطع عن غيره قالوا ان كسيتهم ليعاد الاقوى وهو ان الشاة التي لا تحب مع المكنة الحار بالخير  
فان ذلك غير معقول ومنع ولا اثر النحر ان مقتضاه وجوب الكفارة كما في النعام  
وهو لا يقتضي المداواة في المقدار وعلى من اخرج سلك المتأخرين ومن جهة الاستيعاب  
ومنع دلالته الحزم فيها نظر بيناه في الشرح فلذا قول الجدل المتأخر مع ان الحوط في السنة  
قول اخر مذکور في الشرح لما لا يدل على تقديره على الخصوص وهو ايضا حسن النعام  
وهو كل طائر يهدى قبل ان يرجع صوته ويوصله يودد او يقبل الماء قبل ان يشرب الماء  
كقوله لا يضع منقاره فيه ويشرب وهو اوضح فيه لان ما يشد الماء عنقاره وقطره  
ويصله بعد اخره كما في الجاهل وتفصيل الجاهل في ذلك خير المان ومنع والمفاضل في جاز من  
كسبه وقفا للمصلحة والواقعة كلام الان مربي وجعل اعراف من اهل اللغة المحققين

(ن)

ان الحكم عن اكثرهم ما اشار اليه بقوله وقيل ان كل مطوق ولما بالظن ان الحفرة والحفرة  
او التواء الحيطة ليقول الحامة نعم التفسير الاول اعرف بين الفقهاء اذ لم اقبل هذا قبل المان  
اصلا وكذا بعد الاستنباط في وجهه وفي اللغة من ذاب يذوب من الاول وكذا الفاس في  
عقد قبله وفي كلامهما يمكن كونه لنفسه بمعنى كون كل واحد من الزوجين حاشا وكونه  
لخلاف الفقهاء واهل اللغة في اختيار كل منهما والا ان المتأخرين فيها قليل وقيل  
يجعل الزم كلامهما معهما اقول ويجوز ان يكون الزملا شاة الحيثية الحكم الا ان الحامة  
فترت وذلك لعدم الظاهر ما دل عليه من الاخبار قبل ان تضمنت لفضا خاصة بل هي  
لفظ الطير ومنه او الفرج او البيض وكذا جميع هذه التسمية بالنفس من فلا يحتاج الى التفرقة  
بقيين احدهما ولا تعارض بين الاخبار لاحتياج الاشارة لغيرها في كل تقدير فلا  
يذكر من اخرج القطة قبل والحج من التفرقة لانها كفارة معينة في كفارة النعام  
شاة كنهان في التعريف كما خرج به جماعة ويلزم المحرم ولو في النحر في مثل الحامة الواحدة  
وفي قوله حراما في النحر من اولاد النصارى من فضا حد كما في كلامهم في  
كلام بعضهم ستة اشهر وهو لحوط وظاهره من نكته وفيه من النعام الخبير  
بينهم وبين الهدى وهو من اولاد النصارى ستة اشهر ولعله ان وفاء الجمع وان  
كان النحر لحوط وقصر به ايضا درهم اذا لم يحرك فيه الفرج والاشكال كما مر وعلى الجدل  
اي يلزم في الحرم معا اقل من الحامة الواحدة درهم وفيه في نصف درهم وفيها  
اذا لم يحرك فيه الفرج ربع درهم والاقصاف وقد المان ونحوه تعين الدرهم كله او نصفه  
مطعم سواء وافق القيمة السوقية او خالفها زيادة او نقصا كما خلا في بعض المتأخرين  
فجعل المتأخرين القيمة السوقية لاختلافها بعد الجمع بينها وغيره من الاخوة اعشار النحر  
الامرين وقفا للمندوبة والسبي لاختلافه باليقين وان كان في نفسه نظر فيما اذا زاد من  
عن الدرهم بل القيمة حوازة لاكتفاء بالدرهم ولو كان الحامي على احد هذه الامور  
حاز جازا شرعيا وفي الحرم ليجتمع عليه الامن في كل شاة ودرهم في الاول وحمل نصف  
درهم في الثاني ودرهم في الثالث وهذه الاحكام ستة اشهر ولا يشترط فيها من  
بها الا انها لا يلزم في ذلك في الثالث وهذه الاحكام ستة اشهر ولا يشترط فيها من  
تقدم الحامي في حقها الاول منها الحكم في غير الاحكام المتقدمة ويسوي ما في ما عداها  
اذا طرد في الحرم من الدرهم ونصف درهم كما مر في بعض وعندها الاصل في كل واحد من



من الغامض ان يفسر وحام الحرام الغير المملوك في حرة الجارية عليها ولو تم القيمة وعقد لها  
 حتما فصل ما قبله خلافا في المشي وغيره غير ان حرام الحرام يشترط بغيره علفا  
 وهو ما كونه كالحمار وانفسه القويح او كمنظرة لودود الاميرة في ذواته واضعها  
 سندنا حلت على العصفور بل الاصح جواز التصديق بغيره حرام الحرام على المسكين ايضا  
 بخلافه فيمن ذبحه العلف حرام الحرام وفاقا لغيره ولا يرب في الاستواء فذلك مع ذلك  
 المالك في الاطلاق مما يشترط لما في غيرهما ففي بؤنة فلا تجوز الاقلاء او الفرق بغير  
 مع القيمة للمالك كما في تلك المسألة ولا يرب في الاطلاق لحوطها الا حوط بل الاقضاء في الاستواء  
 المربود في القيمة بالحمل ولو قتل الحرام الاصل في الحرام لجمع عليه الامران ايضا كما في قتل الحرام  
 وتكون استفادة من العيان بعمله بغير العنصر المربود في غير الحكم المذكور بقوله وحام الحرام  
 فانه من جملة الجماع الامرين على الحرام في حرمه بغيره فانه الحكم ايضا الاصل  
 والحرم فلو قتل الحرام انما انهم الامرات في قتل الفطاة حمل قدره من اللبن ودمه من الشجر  
 كما في الضحية وغيره وكذا في قتل الذبائح وشبهها كالحمل للاختلاف والاستدراك من النص  
 غير واضح وان ذكرها والعطاء وتطهر من ذواته ثالثة فان المذكور فيها دم وطعم  
 من الحلال ان يفسد رجعا ولا يابس ثم لكل قرب من صغير الحريم في حرمه كالحملاء هناك  
 ولا يفسد في قتلها ولا الضيف والكبير في شكلها على القول بوجوب الحاخة هنا الا ان يدفع بايقا  
 شربها على اختلاف الفقهاء وان ثبت في الصغير زيادة على الكبير وهو ان يفسد  
 على الحاخة ثم على بنت الحاخة او غيرها فانها هنا فاحا بغير تولى لها الفقه ما  
 على الاطلاق المخرج به ففسد وطعم في الصغير وكذا في العصفور والبروج في الاطلاق  
 في النشء وقيل جعلها في العنصر الامور عليه من حبوب وقليل من الاثر الاقتصار على النشء  
 بشعنا لودود النشء على الحكم فيها بوجوب التعدد في ما اشتهر بها كما عليه جملة من اصحابنا  
 القديما ولا يابس به في العصفور ومن طعمه وكذا في البقرة والقوا والصبيغ ثم الباق  
 مشددة بغير ثوبينها والصعوبة قبل هو عصفور صغير ثم ذبح طويل ثم جازا  
 للصدوقين فواجب في كل طائر بعد النعامة مناه ولا سكا في ما وجب في القريش  
 وما جاز في غيرها فتم في الحرام فمتان والاف ما في المتن وفاقا للذكر في قتل الحماره كفت  
 من طعمه وقيل مرة وقيل بالتحسين بينهما والاحوط الجمع بينهما في اختيار التمرة لكونه لسان  
 ومحمد كثرها وان كانه الاخير لا يوجب دية وفاقا لكثير في ذواته ولم يورد لها القتل الا

ولا يابس القول بوجوب كونه سندها وان كان الاحوط العمل بما يفسد وكذا في كفت من طعمها في القتل  
 المستحق في الحمار الواحد بلفظها من جسده او بلفظها وكذا قيل في قتل العنقا بركعتين من الطعام  
 والقائل الصدوق في غير المقنع والتج في ب و شتمها الفاضل في القدر والشهد في ب و شتمها  
 وبصر في الضحية فلا يوجب لوقوف المتن وكثير في لم يذكره ولا التحسين بينهما وبين كفت من ثمرها  
 عن الاستسكان لعدم ظهور الدليل ولو كان الحمار كثير فقتلها حمله ففسد دم شاة بالنص  
 والجمع كافي وهذا مع ان كان الحرم من بهان كان على الطريق مثلا بحيث لا يمكن الحرم منه  
 الا عصفور كثيرة لا تتحمل طاعة لا الامكان للحق في فلائم ولا كفارة للاختلاف في ثمره  
 ونضا وهذه الكفارات الخمس لا يثبت لها في النصوص يدل فيها مع الجزم التوبة و  
 الاستغفار بما عدا الشاة فينبغي لها الاطعام والصيام كما ساق في انشاء الله ثم العلم ان  
 ما لا يقتدر فيه من الصيد قيمته بل يخلو في تحقق الضمان الموجب لذلك وللصحيح والمعتبر  
 القيمة المسوية بتقويم عدلين عارفين وان كان الحمار في حدها اذا كان محطيا او قاب و شتم  
 حماره من الاصحاب يقولون التج بان في البقرة والاود والكوك شاة شاة ذبيحة وفتح المستند  
 الا القويح في كل طائر كعليه والصدوق وشتم حماره من الاصحاب فيما لا يفسد به بالخصوص  
 ولا يابس الا في الاصل ففسد لم يفسد النشء فان ارادها فلا يفسد ففسد النشء  
 للنشء ما يشترط الاطلاق وما سالكه وانما تاليد ولما احتسبتم المباشرة في قتل صبيها  
 صبيها في غير النشء لعلها ماضي ولو قتل ثم اكله كله او شتمه منه ففسد وقاله كذا في  
 للخلوف والفا سدين في بعض كتبهما فلم يوجبوا بالاكل سوى القيمة مع العذاء للفضل وضعف  
 واضعف من القول بالاكتمال بخلافه ولحقوا الامرين في مخالفتهم الجاهل الله والمنقول في هذا المتن  
 وهذه من عدم التدخل ولو لم يكن الحرام من القتل والاكل ولو مع الاحتمال وموضع المسئلة عما  
 خرج ببعض الاصحاب كون القتل والاكل في الحلال للحريم والاستصاغة الحرام لو كان في الحريم  
 حريم وكذا في القتل على الحريم بالاكل لو اكل ما ابي صيدا في الحلال ثم ولو ذبح الحرام الا ان كان  
 الشاة لا يوجب تركه كما في غيره من كذا لم يورد ولو يفسد صيدا واضابة وتحقق ان لم يورد في  
 القتل والحريم ولا كثر فلا يوجب فيه بل لا خلاف الا اذا شاة كره عذبه والحمار ذبيحة فانها  
 العذاء كما يابى ولحقنا في التحقيق عن ضرورة الجاهل لما يابى ايضا ان يفسد العذاء ولو جرحه او شتم  
 بغير ايدى وذا بعد ذلك سوي الى صحيحا بالبيع وعلف ففسد مع العذاء كما يرب قيمته وكذا  
 بغيره من بعض الفقهاء والخيار بغير قيمة الصيد لا العذاء الصحاح وغيرها ومورد ما في الحرم



فلو قيس والمختر فيه الارض كما عليه المناخرون والاحوط اعتبار اكثر الامرين ولو جعل  
 احوال الصيد المخرج او للكسود فله من هلاك ما غاش فغلبه فداء كما قال بقوله في الاجماع  
 كما في صريح الانتصار وفي شرح المحل للفتاوى فظاهر انتهى وقيل ولا يجوز القول كما  
 لو داه واطا به ولكن لم يعلم انه اقرب ام لا والفاضل الشيخ واكثر الاصحاب لا يميلون الى ظاهر  
 الاصحاب عند الماتن هنا والفاضل في التمرين مؤيدنا بالاجماع فانهم والافاقول لعدم الثبات  
 معكم وفاقا لبعض متأخري المتأخرين او قد اولى من عدم الثبات لو لم يعلم بالاطا به بعد  
 ان داه ولا خلاف فيه هذا الامن القاصي فخصه وهو ضعيف وان كان له ان يترجم  
 واولي بحيث لا طر الحاشا القول الاول ولعل ان مقتضى الاصل فيما لم يرد به نص معتبر من بعض  
 الصياد قلنا لا يتصور مما هنا كما هو المنفق عليه منهم الارض وعلى اكثر المتأخرين وفاقا  
 لمخاض من القديما وقيل ان في كبره انزال نصف قيمته وفي يد كمال القيمة وكما قد عليه  
 وعينيه وفي قيسه نصف قيمته وفي كل واحد منهما ربع قيمته والفاضل الشيخ في اكثر كتبه  
 وبغير حجة استنادا الى رواية في مندها ضعف والمأقول في الاستدلال ان لا يتخذ  
 حرجها بالشبهة وفيه مناقشة فالاصحاب الارض وان كان الاصول اعتبار اكثر الامرين  
 منه ومن المقدور في النص ولو استدل بمخاض في فضل اى الصيد مطلقا لم يرد به نص معتبر  
 كما هو الاجماع والاحتجاج وفي الحرم والمنقذين فانهم اجامعا والافاضل في صريحه كما في كتابه  
 لحوط ولو غير محرم طيار على الارض في الحرم ففقد تلك الضربة ثم تلك قيمته لا حرام  
 وقيمة الحرم وقيمة الاستصغار اياه كما في الخبر لكنه ضعفه السيد محقق في الأصول  
 المقتضية لوجوب الحرام في الطير كالعنكبوت فالنصوص مما ورد فيه بالخصوص من البدنة في  
 النعامة وكه في العصفور مثلا وعندهما ما يقتضيه من العتمة او المشاة في الاطلاق  
 والثابت لما زاد من الحرم والعتمة ولو حرم الاستصغار فان حرمته لهم من لزوم الكفار  
 فيه ولكن هذا الاصحاب لا اتفاق على العمل به في لزوم العتمة للاستصغار واخرى للحرام و  
 ان لتعلقوا في التعبير عما يجب من الماتن بظاهره فقد اخرج من العتمة وقال الشيخ وعلم من  
 تتبع في الماتن في بيع عليه دم وقيتان فغيروا عما يجب بالدم كما في عبارة الاكثر والمفرد العلم  
 كما عن المذهب والوسيلة ولعل الاقرب اخذ بقدر التعليل في الحرم بقوله قيمة لاجرام لظهور  
 ان ذلك يترتب على الحرم في جنابة الطير من جهة الاحرام انما هو الغناء لا القيمة كما مر  
 يمكن تنزيل عبارة اكثر الاكثر الذي عليه يحمل الطير في كلامهم والنص على ما هو المتبادر منه

عند الاطلاق وهو الجاهل والضعيف المعتبر المعتبر انما هو من جهة هجوم التعليل كما هو واضح  
 فياقتضيه والا فالاصحاب لا يفتنار على مورد النص جميع صوته كما ذكرنا ولو شرب حرم لينة  
 في الحرم بعد ان اخفا وطبقها فليس دم وقيمة الذين حرم الحرم الخمر وفيه مع ضعف الشد  
 الشراط ما ذكرناه من الفتوى وقد اعطى الاصحاب ملونا به حرجا وبعضا فينبغي  
 اعتبارها على تقدير العمل بها كما هو الظاهر ولا يخفى ان شجرة الفتوى برئهم في الجملة وان  
 كان الاصول العمل به مع الامسالك فاذا احررهم ففهم صيد مملوك لم قبل الاحرام بل  
 ملكه عند الشرب وقت حركته لاجلها عليه كما عن مرجع وغيره ووجهه ان رساله قطع اغنية القول  
 للحرم بل وجب الاحرام معهما الاصول الا قد ولو اهل في الاوسال فخلقت قبل الارض في  
 ولو حرجا نعم ولا سيما في الحكم اذا تلف بعد دخول الحرم لانه مورد النص قبل الارض في  
 الانقضاء من بكتبه ضعيف الشد وعلى الحكم بالاطا به والاجماع هنا والمنتهى ولا سيما في الحرم  
 واوتمت للفتاوى المتفرقة وغيره فيتم صورته في التلف بعد التمكن من الارض او قبله ولكن  
 المشا در من الاو في خاصة فالاجوام لا اقتضار عليها ونفي الثبات في الثانية وفاقا لمخاض  
 وان كان الاطلاق حوطا ولم يرسل حتى لم يرد شيئا عليه سوى الامم وفاقا له في الوافي في  
 اربابا بعد اطلاقه قولان اظهرهما العدم وهو على اطلاقه مشكل ولا يرتفع النافي بان  
 لا يكون مضاجعا في الاحرام وكما لا يمنع الاحرام ملك البعيد لا يمنع ابتداءه فلو شرب  
 صيدا ما يتبعه او اتبعه اقتتل الى ملكه وحشا لا يملك ملكه عنه فله بيعه وهبها  
 ونقل قول المنع وفيه نظر وان كان حوطا ولو امسكه محرم في الحول وذبحه محرم اخر مثله  
 لزوم كلا منهما فداء كما هو الاجماع كما عن كونه والمنتهى ولو كان احدهما اعلى من الآخر  
 حلا والاخر محرم ضمنه الحرم خاصة وما يصيد الحرم حرم علمه على الاكثر الاقوى كما  
 مضى  
 التسبب فاذا اخلق بابا على حرام الحرم وفراخ ويقتضيه من الاطلاق  
 لكونه بدنه والمخرج نصف والبسته ربع كما في النص فاطا به فيتم صور القطع للهلاكه  
 والتلاوة وحمل الحال ولا يخفى ان ذلك من الماتن هنا والفاضل في التخصيص كما حكى مع انما كانت  
 الاصحاب في ما تركتها من قوله على صورة الحلال والحال وحكموا بنفي الثبات في صورة القطع  
 بالثابتة الثباتا الى غير ما دل على غير يرمى الصيد والاطا به مع عدم الثبات وهذا هو  
 ولعل ذلك شرط الشيخ والحل ومن اخرعهما في ثبوت الثبات للهلاكه والمخرج الى الاول ان  
 بالشرط ما يتم لتمام الهلاك ولا وجه ان يريد القطع بالتلاوة كما عليه المناخرون كما مر



ومع احوال يجمع على الحرم والحرم الامران كما قرع عليه جاعل من الاحكام وقيل والقائل  
حق نحو الحول من العمل بالبناء والاعاد اذا نذر جوام الحرم ولم تعد فحق كل طر شاة ولو كان  
نفس الجميع شاة ولا بأس به ان ينجبه نضام منديل للوضوء وفي المسئلة خروج عجلية يبقو  
في النزع من الدوها طلبها غير دوزي اثنان فاما جماعة ومبتهما من الصيدان فم  
ولو قد جاعل نام واما حرقه فبما جاعل وبتهما من الصيدان فم واما  
بالانفراد وقومها فيها واصطفا وها بها ولو قصدوا به ذلك لم يكن ذلك كمال الضيق  
المعتم في الحول والحول في الحرم بالنبذة والدم وخرجوا باجماع الامرين على  
الحرم في الحرم وهو متوجع مع القصد في الاصطلاح ومثل مع العدم لفقد النفس وان كان  
احوط ولو اختلفوا في القصد وعلمه فكل حكم الا في غير الفا صا اذا كان في حله فيشكل  
الحكم فيه بغيره واحدين منا وانه الفا صا اذا كان مع انه اخف فيه حكما نعم لا بأس بما  
الذوقين وبتهما جاعل من اترجى عليه ما كان يلزمه مع عدم فصل الجميع فلو كانا اثنين  
مختلفين ففقد القاصد شاة ونحو القاصد لا غير لضعفها لو كان الواحد كحاشية ولو كان  
حرم حرم او محلا من الصيد في الحرم او الحول او غير كلي من صلبه ليس كل ففقد المذلول  
او الحول ففقد الدال والمعرف بالذلول للصحيح وقدره الشك بالعلم الى ذلوله اهل محرمات  
او هذا على صيد في الحرم وبرافق ايضا صحيح وهو حسن وان ذلول محرمات على صيد  
في الحرم بعض وفا للتدري وغيره مطلقا للتدري في المقامين وفي احكام الصيد سائر  
ما يلزم الحرم في الحول من القداء او بغيره في النقصان والقيمة والقيمة والحول  
في الحرم في الحول من القداء او بغيره في النقصان والقيمة والقيمة والحول  
الحاشية فلم يوجع عليه ففقدتها من الشاة وهو نادر على خلاف الاحكام فتوى ونصا  
ستتبعها جواما وخصوصا وقطرها فقام منها نضام عفا القيمة والقداء مع لمع القداء  
بقية ام لا كما عليه الحول والاكثرا في الشاة وجماعة وبهم الما من فبقية واما ان يبلغ بنية  
وان يبلغ فلا نضام عفا لرواية مع ضعف سندها وعدم معارفتها لما معنى وقطرها  
مرحبا فاذن الاول قوي مع ذلك فهو لحوط واولي  
يعلم انه صيد ففقد ذكرا الاحرام كان عالما بالحكم ام لا محتملا او مضطرا الا في حقها من  
من الحول وسهوا بان يكون فافلا من الاحرام او في الحرم او من كونه صيدا وحول بالحكم  
وتبنا يظهر من مقابلته للعلم من اختصاصه العالم ان جعل مطلقا للحكم وان جعله متعلقا بالصيد  
جعل

اخترق

اخترق الشاة وما عداه وبينهم ان ذكره وخطا بان قصد شاة مخطا الى الصيدان  
بالاجماع والاصحاح وبتهما اترجى بين الحرم وبتهما من الاحوال الام الا في الاول  
وربما يغيره وليس فيه الكفارة واحدة خلافا للمنفى في الدار من في الاول والاصحاح  
فيما عداها في الحرم وهو نادر واذا ذكر الجنازة خطا والملهه ما لمع ما ليس بعد ذكرا  
ضمن الكفارة في المرة الثانية والثالثة وهكذا روايتان وقولان احكامها وليس فيهما  
لا يقيم وكان من يتقدم قد بلغ من وعن الشبان اثر ظاهرا لاصحاح النضام الصحيح  
البركة في الحكم ونفس لا تير وظاهرهما صيدا الاحرام مع ذلول الحرم للحول والعمل  
نقد العدم الاحرام الواحد من الشاة الكفارة في صيد الحرم للحول ولو كان على  
الافق وقطرها جاعل وفي العدم لبعينه وبالعكس بل قيل لاختلافهما وفي الاحرام المقتد  
معهما من كانا م لو لحد ان يتطاحدهما بالاحرام ام لا على احوال في المرتبة ان  
التكرار مع لحوط واولي  
لو لم يترجى على ليل نظام الحرم فكل حكم الحرم كل بغيره  
اعلم شاة وضمن الحول ضمن الحرم عن كل بغيره اشتراطا لحد منها كما في الصيد وعلم الشاة  
فذلك في الفرق من ولا في الضاوي من كون الشاة او الاقل في الحرم او الحول وذلك انه في  
نقد صيد الاقل في الحرم للضاوية من كون الشاة او الاقل في الحرم او الحول وذلك انه في  
بما احكامها في الاجرة فتوى في الاول ثم ان الشاة فداء الاطعامه فلو نضم اليه الكبر  
لما لا يشارك مع عدم تحرك الفرج الى الحول وهو لا يخذل بغيره شاة كاشارة لحوط قريب  
وان كان المشاوي محرما وكان مملوكا ومضبوطا او فاسدا لم يكن عليه الادب وان كان حيا  
فبغيره الحرم كان مسنا للكر فليس عليه بالشر وان كره وان كره بنفسه فليس عليه  
فكان الطبع مثله فليس عليه بالاكل للدم وان شاة الحرم من نفسه يكن عليه الشرع  
كما لا يشترط ما اشترطه بعض من الصدا وعنده وان اساء وام لا يملك الحرم صيدا  
مع لا ما مضطرب ولا نقصا اتباع ولا طهار ولا غير ذلك من جزاءات ووصف  
وهو ان كان الصيد مع في الحول والحرم على ما يقتضيه خلافه في الحول والدم جاعل  
الحرم والمشاوي كره ولا دليل على صحة فتوى العدم كالحس الشاة فقامت اولى المبرر  
في اختلاف النظمين عند التام لان يكون لجمع عليه اولى ذلول المملوك الاحرام فتوى حكم  
وعلم ما ليس مع ذلك اننا نيا عنه بل اختلاف الاسكال كما لا يفرق في ذلك عن الشرع  
لو انظر الحرم الى كونه صيدا وبتهما وبغيره في ان مختلفا في مختلفا في هذا الاختلاف الا انما بعد  
انقارهم على باخر مقدار ما يمكن من كل منهما مع الاقل على الاخر على احوال الا



ان يصحها واشهرها كما هنا وفي التحقيق انه باكل الصيد وبغيره وظاهرها صورة التمكن  
 من الفداء الا ان ظاهر المتن المنع من اكل الميتة هذا ايضا وعدم الامر به لما لم يتناول  
 نعمه وشكره ان لم يتمكن من الفداء اكل الميتة والقائل ان يتخير في حمله من كثرة القاضى وسببها كما  
 من المتأخرين وعلى هذا فالفرق بين القولين اما ما في التحقيق من ان الاكل المعنى اكل الميتة  
 مع عدم التمكن من الفداء على الاول بخصته وعلى القول الثاني بغيره واما ما في غيره من  
 لزوم الرجوع مع عدم التمكن من الفداء على الاول بخصته وعلى القول الثاني بغيره الى القول  
 المقررة وهو ان الصيدان كان نعمة انقل الى يد الفاحش انتهى لما يلزم الفاحش وهو  
 القوم وكذا ان قتلها او غيرها وظاهرها بل وفيها ان المتعبد من التمكن وعدمه انما  
 هو وقت الاضطرار كما هو الاصل في الذي هو لحد باب القول الثاني وفيه نظر بل لا يمتنع  
 انه مع عدم التمكن وقت الاضطرار باكل الصيد ويقضى الفداء اذا رجع الى حاله كما في  
 الصحيح وغيره اذا لو كان الصيد الذي خرج عليه الفدية مملوكا وفداؤه  
 الذي خرج عليه الفدية لم يملكه من قبله كما هنا وفيه ويدخل في الخلاف وعلى وجوه  
 فداؤه ان تقدم وعليه القيمة لما ذكر وهو الاقوى ويترتب له في منزلة الغائب والمقاضي  
 بالسوم ففي كل موضع يلزم الضمان بغيره هنا كقصة بغيره فبعض القبيح بغيره والمثل  
 على ولا بد من موضع يوجب للمالك وجب عليه ما فعل الشارح هنا فقد تم ولو كان خلا  
 ضمن الفداء لم نعم هنا خاصة ولو لم يكن مملوكا تصدق به ان لم يكن مملوكا لو كان الجلب  
 الاثر والقيمة او كف من طعام وان كان حيوانا كالبدنة والبقرة وجب فداؤه ولا بد من  
 الكفارة ثم التصديق على العقوبة والمساكين بالحرم ولا يجب التصدق بها عند الحاجة  
 الحر والشيء عند الصدقة ايضا ولا يجوز له ان ياكل من فدية ما اكل على الاثر من  
 الحر شيئا بغيره علف لحام الحر على الاحوط وان كان الاثر جواز التصديق به ايضا  
 صحيح كما في كل ما يلزم الحر من فدية عليه ان يذبح او يخرج عني ان كان حيا كما في  
 فدية صيد كان او غيره بله خلاف فتوى وقضا معتبر وان كان معتبرا فيكف بالاطلاق في ذلك  
 ايضا اذا كان فدية صيد فخرج خلافه لا بد جوازه يعني وان كان مكبرا افضل وفادته في ذلك  
 الاطلاق المتي والحزين ولا ريب ان له لوط من اصله وصدا لقلبه شاة فليذبحها  
 اطعم عشرة مساكين فان خرج صائم للثيام في الحج وفادته القاضى وعليه الفاضل في التذكية والحر  
 وخيما في ذلك للجميع وليس فيه ذكر الحج في نسخ بين المروى عن ذلك ذكره لسان في وجوب الفداء  
 فلفق المستحق الا انه لم يذكره في التجرس وهو الوجه وليس فيه ذكر الصيد ايضا فيعني الشاة

الواجبة

الواجبة بغيره من المخطوطات وشهادة سيرة عما لوحي التصديق فيه واخره  
 حاشية والحق لهذا الباب مسائل في بيان حكمه وهو بريد بغيره فاشترى في يده  
 مثلها بخلاف فيه بين المسلمين كما قيل والنقص ومن قتل فيه صيدا حية بغيره فلو  
 كان حيا وبريد عليها الفداء على التفصيل الذي مضى لو كان تحتها الآلة المقصود من البحث  
 هذا المحل خاصة وقول الشيخ يلزم ومعه علمه وهو القيمة فكما هو بين المجتهدين على قوله عند  
 بعضهم فعلى من منهم القيمة وكلها في لو لم يعلمه جميعا خراؤه وحدث عند الشيخ وهو في العلم  
 اقوى وان كان الاول احوط واولى كما عليه في ذلك بغيره وكما يحرم على المحل مثل الصيد في الحر  
 يحرم عليه سبابة من الاثر والاعانة وغيرهما وهذا هو على المحل من الصيد وهو في  
 نعم الحر وتعدونه قولان الاشهر كما هنا وفي النسخة الكراهة وهو الاثر وجعل الحر  
 ببقائه فان كان التحريم لحوط ضمن في الاجماع عليه وكما طار على المحل في الحاقه بغيره وانما  
 فيه لعمري على اشهر الروايتين واحتملها واطهرها وان كان الضمان مستقيا بل لحوطه  
 وحرمه كما في الحسن على العرفان كما في ذلك ويكره الصديقين منه المريد واول الحرم اخراجه  
 الى يده ويحرم الحر من الاثر الا ان كان له في الفدية وان خرج فقال بالحرمة  
 وهو لوط عليه بغيره الفداء والتصدق بشئ توافقا عليه وكسرة في نعم في الاجماع عليه  
 وان كان الاثر الاثرين من تأخر الاستصحاب ونعم لما في لقول الشيخ في الصدقة بشئ  
 لو كسره او فداه عنه وفادته الفدية وليس في المتن والتمس التفرقة بين المتين والاصل  
 يقتضي عدم لزوم الكفارة وان قلنا بالحرمة والصيد المربوط في كل حرم لحره لوط  
 الحر وفي النسخة ثمة وتحريم حرام مثل الميتة وبعض المحل لورم الصيد من الحر فقتل  
 في كل وكذا لو رماه من كل فقتل في الحر او صاير وبعض الحرم فقتل وكذا لو كان الصيد  
 على حصن في الحر واسلم في الحرم ضمنه القائل وبالعكس بله خلاف في شئ من هذه المسائل  
 الحرة بل عليها الاجماع في عباد جاعة ومن ادخل صيدا في الحرم وجعل عليه اربا له ولو تلف  
 فيه ضمنه وكذا لو اخرج من الحرم فقتل قبل الارتداد كما لو كان بالاجماع والصحيح  
 وبغيرها ويستفاد من حمله منها جاز ان يذبح من سلم والامارة لا بأس بها واحتمل العلامة  
 فيه العلامة ولا ريب ان له لوطا لم يكن اذ وذكر جاحدا انه لو اذ سلمه قبل ذلك ضمنه مع  
 تلفه او اشتباها خالعه فله الحق بالطا شرطا ان كان له فخرج قبل لعدم التلف فقتل نعم  
 هو لوط وان كان في نفسه فيما اذا كان مأبوسا عن عودته الى القوم نظر وفيه حرج  
 الحر على المحل ومعه من اخر فصد الحر من ضمنه من الجحش والطير كان امانا من ان يخرج  
 او يوقى حتى يخرج من الحر مع امكن اصابه كلهما الى الاخر ولكن ان ثبت الجواز مع الكراهة



وان كان الاصل المحرم ومن تنفق ميراثه من مخام الحرم فعليه صدقة ولو كثر من طهر  
على مسكن ويجوز عليه ان يملكها اليه بملك اليد بما سب ان تنفق بها والا فبما يشاء  
وظاهر النص بوجوب الشئ كالميراث في الميراث او جوازها في الفرق بينهما  
منه فالأصل والثقة بغيره في القدر مكرمة عليه حاشا وقتل الأثر احرز بما اذا افاد  
التنفق نفسا في القيمة والا فكل الثاني وهو الوجه وفي التقديرات في الخبر الحام والمحرر  
تنفق بها ولا لغيره نظر ويمكن الاثر ما حصل التنفق ولا ما قطعت الصدقة ولا الاثر  
بالنفاذ فتنفق بها وانما يقع من الصيد في الحرم من غير محرم اكله على الحرم والمحل في حرمه او  
أخذها اكله في الحرم او لكل الاختلاف ولا بأس بما اى يصيد في الحرم في كل محل  
المحل دون الحرم فهو عليه من دون المحل في كل حريم وان اكل في الحرم وهو عليك  
المحل صيد في الحرم أم لا فيه قولان للماتن في بيع ما لا ينفك وهذا قول الاول في التبرع  
اثر عليك وهو الاثر في التبرع كما في التنقيح وغيره بل في التبرع لا يعرف فيه مخالفا  
المحم ولعلك تكت على القولين في حال ما يكون معدودا كان تابعا عنه و  
عليك بل في كل ما يقع من جوارحه وان ادرهم عبادة الماتن في الشرائع خلافه  
في بيان ما في المخطوبات التي يترتب عليها الكفارة وهو تنظر الاستمتاع بالثأر  
وما لم يتغير من النظر والاستمتاع فاصل ان من جامع اهل قبل ادراك الحائض  
من غير اتفاق والشهر على الاقوى قبل اتفاقا او بدرا على الاقوى بل قبل الجاهل  
طامنا للجماع ذكر الاحرام طامنا بالقرم اتم حجة ولو فرض بدله والجح من قابل فرضه  
حجة الله افسده او قلنا انزل اتفاقا او لم ينزل على الاقوى بل خلاف بين العلماء  
في تنقيح مما ذكرنا الا ما ذكرنا اليه الاشارة من المواضع الثلاثة وما اخرنا فيها شيئا  
اجاب في كلام حاشا ومنهم الذين والشئ فيما حكى عنه الاجماع على الاولين والآخرين  
في الادل عقنص في خلاف الفتوى والنقص من القول في اللام والمقتنع بها والامر في  
الحاق الاجنبية وطى السلام والهمة وجهان في قولان اشهرهما معا عند المهمة ذلك  
وهو لو طهرها مكرهان لم يكن المهر هنا وظل في الحجة الثانية حقيقة قبل ثم والاول فرضه  
والقول الثاني في وجوبه قبل الاول فاسدة والثالثة فرضه والقائل في الحجة الثالثة فرضه  
في تبينها الفاضل في جملته من كتب وديانها من قوله والاول هو المهر وقيل له  
والثانية صحيحة لكنها معترضة مع ذلك معارضه لبعضهم اخرى مسندة صحيحة في مشاير  
الاول كما هو في الاصطلاح معتمدين من زهر مديها الاجماع عليه كما في صريح التنقيح وظاهر

وغيره فاذا ثبت لحداد ميراثها ما على العقد المخرج به في التنقيح فذلك يخصص الاصل الذي يثبت  
به الاثر ويقتضيه بانه ما في القول الثاني للمهر وان كان الاحتياط فيحتمل التمسك بالثأر ويظهر النص  
في التمسك في الجبر لم يجز كسره وفي الماتن له فيها وفي القصد للحداد في التحلل ووجه القصد في ذلك  
ولغيره القامد العام عن الناس في الحكم والجاهل والمكره فلا يثبت عليه بل خلاف فتوى في هذا  
هذا الحكم الجبر اما المهر فعدا اشار الحكمها بقوله ولو اكرهها على الوقوع وهي حرة حلالها الكفارة  
وهي الميراث خاصة دون غيرها من قبل الصحاح فيها وعدم ضاوه بالجماع للحداد اضافا ولذا لا يجز عليه في  
الجاب التحلل عنها ولو العكس فأكبره فكذلك لا يصح حجة ولكن في تحللها عند البدن وكذا في تحلل الاثر  
عنها ولو اكرهها عليه وحاشا لغيره في عدم وطمان عند خبرها ايضا ما يلزم من تمام الحج والبدن  
والجح من قابل ومحل عنها كقارة عند طهر من الطاهر قطعاً ومع كرهها لغيرها ايضا ما لا خلاف  
النقص والفتوى في الاثر في الغشاء اذا حصل من الخطئة اتفاقا وكذا في الاد على الاقوى وفي الغشاء  
الاجماع الصحاح الطهر فلا يجوز لها ان يتحقق ما يقع الحرة على في الصحاح في الاداء والغشاء  
ولم يرد في الكتاب عن الاحلال بل في جرح وفي جرحه من الصحاح حتى يغتفر لما سكت فيه  
فجعلتها ويرجعها الى موضع الخطئة ومقتضى الجمع بينهما بترتيب العايات في الوجوب والفضل  
والاستحباب فالاد في التي يجوز جوارحه لغيره في كتاب الاجماع على ما فيه والقبض  
واصح ولو كان في ذلك الجماع المفسد قبل الوقوع من احدهما بعد الوقوع بالمشعر لم يفسد به الحج  
فلا يلزم ما حج من قابل ولكن جبره يثبت له لعل فتوى ونقصا في الحكمين معا ولو استمر بعد ثبوت  
بدنه حسب اتفاق العلماء وجعله في رواية مؤثرة فيهم عابث بذكره من ارض عليه مثل ما يجوز  
من القابل وهو محرم بدنه وحج من قابل ونحوها اخرى جلسته رواية عن الاسكافي وعمل عليه  
والفاحش والخرجة بل الأكثر كما قيل ولا ريب انما يعطى اتم نقل يكونها اظهر والا على القائل  
العمل ايضا الاضمار على موردها من الفعل المخصوص المنطبق مع الاستمتاع بآراء والمختلفة  
لغيره كما في الشئ وعلى تقدير جبره في بيدها من فعل ذلك قبل الحد والموقفين بما مر من الوصفين  
قولا واحدا والفرق بين الاستمتاع وغايبان من الاستمتاع بغير الجماع يخرج الاستمتاع عن قصد  
الاستمتاع بخلافه ولو جامع للولي من المحرمه باؤنه لا يكون حلالا ما اعلمنا اننا لو فرض بدنه  
او غيره او شاة غير ابنتها ولو كان معها حاشا عن البدن والمقرة نشاة او صياما في الموقوف  
وفتوى اكثر وقد جماعه القسام بالثلث الايام وهو لو طهر وطهر الفتوى في مثل ما لو  
اكرهها او طهر وعكس مع سطا وعكس عليها الكفارة ايضا بدنه وصا مع عوضا ثمانية  
عشر يوما مع عليها بالقرم والا فلا يثبت عليها ولم يثبت فيها الجماع بوقت في مثل ما يروى



احكامها التي يحرم الجاه بالنية الميراثا بالنية الميراثا فخصلف الحكم كالما فوق لو كان قبل الوقت  
بالشرع فسد تحتها مع المطاوعة والعلم كما قرئ في الخبرين بالحرز بالحرز من الحرز بغيره فليعلم  
ولا يشق عليها وفي الحاق الغلام المحرم باذنه بها ويجوز له وجع المحرم عالمدا على طوط  
الزنازة لزمه بدنه لما قرئ من مشقة على الجاه مع بعد المشقة وانما ذكره هنا لمخصص مع  
مخوله فيما قرئ للنية على حكم الاينك للشا واليه قوله فان عجز عنها فبقرة او شاة بخير اليها  
كما يصيد المتن وكلامه جمع خلافا للكثر من ثيابها وهو جوعا وطولا لفرق في وجوب الكفارة  
بين من لم يطف شيئا او طاف اقل من النصف او اكثر للنصف ولو طاف من طواف النية  
اشواط ثم واقع ولو طاف على الماء يلزمه الكفارة قبل او بعد طوافه خلافا لظاهر كلام الحلبي  
هو انه لا يطف من طواف الكفارة اذا طاف من النصف ولو طاف من النصف وقيل يكفي  
في البناء الاولى في سقوط الكفارة ففي العبادة مسا محرمجا وزنا للنصف وهو الاظهر  
وفلما للشيخ وجع ولو عجز عن طوافه على امرأة ودخلها ففعل كل واحد منهما كفارة بدنه  
احكاما كان في صبح الغنم وطاهر جامع واطلاق المتن ويصح بل الاكثر كما قيل في نفي ثابوي  
عليهما بالاحرام والكوفة والجهل ويحرم البدن لو كان كفارة محرم على رقبته سماعا للشيخ  
ولما كان دخول المعقود لم يعد الاطلاق ان كان اجاع فالافاقضا وعلى القدر المعلق به  
وهو العلم بالامر من الارز وفاقا لبعض الاصحاب فلا من غيره وكذا علمه بالسنة لو كان العاقب  
على رقبته سماعا للشيخ السملو تقربه وعمل بها الاكثر بل الاصحاب كقولهم فلا وجوب للشيخ  
في العمل بها ولا بدتها كما يظهر من المتن وغيره ومقتضاها لزوم البدن للمرأة اذا كانت حرة  
او محلة اذا كانت عاتمة باحرام رقبتهما ورافق الشيخ وجماعة ولا بأس به ومن جامع في احرام العرة  
مطم قبل السعي فعليه بدنه وقضاء العرة للعبث ومورد لها اجمع العرة المفردة والمختصة  
هنا خلافا للاكثر نعموه للمقيم بها ولعله الاقوى بل يظهر من جملة عدم اشكال في ثابوي  
وان الامسكال في ثابوي دمجها لثابوي ولعله الاقوى بل يظهر من جملة عدم اشكال في ثابوي  
حجتها ايضا وليس في المتن وكلام الاكثر كما قيل تعرض لوجوب لقام العرة القاسدة ولا وجوب الفرق  
وقطع جماعة بالوجوب وهو لحوط وان كان في نية نظر ثم ان ظاهر الاخبار يقين القضاء  
في الشهر الداخل ولزوم الصبر اليه ولا بد من لحوط ولو قلنا يجوز تولي العرتين او الاكتفاء با  
لفرق بينهما بعشرة ايام في غير المقام خلافا لما حملهوه افضل ولو اني نظره المجره فعليه  
بدنه ان كان موقفا وقرة ان كان موقفا وشاة ان كان معسرا وفاقا للكثر وفي السنة يقول  
اخر وفاقا ذكره لحوط والمرجع في المقامات الثلاثة الى العرف وقيل يزيد ذلك حتى الترتيب

في البدن على الفاد عليها فان عجز عنها فالبقرة فان عجز عنها فالثاة والطلاق المتن وعينه  
لنفسه عدم الفرق في الحكم بين ما لو قصد بالنظر الانشاء ولا كان بالنظر بشوة ام بدنها وفيما  
قد عجزا انما يقصد به الانشاء ولا كان من عاونه ذلك ولا فكاك المتن وقدر نظرا لطلاق  
اخذوا عجز عن الثاة فالتد لزوم لرفع الصيام للشراة ام ولو نظر الى امره لم يلزم شيئا  
امني الا ان ينظر اليها بشوة فعليه بدنه وفاقا للكثر وفي طاهر كلام جماعة الاجماع كما  
لزم المتن ولو سبها الى اهله بغير شهوة فلا شيء عليه وانما من عجزه بطلاقه وان  
سبها بشهوة فعليه شاة مطم امي او لم يمين وفاقا للاكثر خلافا للحلبي فخص شاة عما اذا لم يمين  
وارجل البدن مع الامناء وهو لحوط وان كان الاول اظهر ولو قبلها بشوة كما عليه جزو  
وان لم يتدل وفاقا للاكثر للنسب خلافا لجماعة فيلزم الا تزال كما في طاهر الحسن والاول ارجح  
وله قبلها بغير شهوة فشاة مطم وكذا عليه جزو لو اني عن ملاحته وعليها ايضا لو طاف  
كما في كلام جماعة للصحح ولو كان الانشاء من نفع على جامع او سماعا لجماعة او غيرها  
من غير نظر اليها لم يلزم شيئا من الكفارة بخلاف طاهر ولا يحكي الا عن الحلبي في الاصل  
اليها مع الانشاء فشاة وهو نادروا ان كان لحوط واخر بقوله من عجز عن فعله الكفارة فلا  
اذا كان بالنظر اليها اما اذا كان بالنظر الى الجاه مع فاقضا لعدم وكذا اذا نظر الى الحائضين  
وهذا كذلك وذكر وجهه واطلاق المتن ونحوه شرط انتفاء النظر لعل المراد به الاحتراز  
عن حضور الاول واستثنى جماعة معناه الانشاء بذلك كما مستثنى عليه البدن وهو لحوط  
وان كان في نية نظر المطم يلزمه باستماله شاة مطم صغارا بالكرام اذا عجزا  
او بالفتح قبل وكان اولي الاغناء الاكل عن الاول واطلاء وبحور يفتح لبا وهو ما يجزى  
قبل ولا يخفى بمصدر هذه الصورة ولوقال ويحتمل ان اولي والافاق في الطعام كما هنا وفيه  
اجماعا كما في المتن وفيه منها وفيه وعند بعد الاطلاق استداء واستدانة وفي المتن لا نعم  
فيه خلافا وزيد في الخبر ايضا سواء استعمل في عضو كامل وبعضه وسواء مستطاعا  
النارام لا يحكي ايضا من كونه بزيادة قوله شاة واستعلق به بالبدن او عطف له باله  
ولحقتا بالانكاح كما هو مستطاعا بالضرورة وللبا لثوب مطيب وافترا لم يجزى ثم ان  
او يشار به بدنه او يشار بدنه قال ولود اس بغيره طبيا فعلق بغيره فان تعد ذلك وجب عليه  
واستدل على الجميع بالعموم ولم تقصر من الاخبار والا في الصحيح الوارد في كل ما لا ينبغي له  
اكله عما اذا ان عليه شاة واخر وارد فيمن اكل زعفرانا او طعاما فيه طيب تمتد فليدوم و  
انظر ان العدة في ذلك الاجماع كما قرئ في قوله فعلقه مضافا الى ما عن من فيه لخالق فان قيل



الطبيب الغدنة على اوجه استعماله وهو كافي ولا بأس بخلق الكعبة وهو نوع من الطب  
معروف وان ما زجر الزعفران بل خلقه الله وعرفه والمشيى الاجماع للصالح المستنفذ  
وقد لا تنها على الحكم في المسئلة لولا انهم الاصحاب مناقشة وينتفا من جملة منها  
معتبر عدم المباس بعقود الكعبة مع ولا يخلق القبح كما اتفق باجماعه قالوا وان كان لا يرد  
به قول النبي صلى الله عليه وآله ولا بأس به ولا ينافي ان تمت الدلالة من أصله والافترس جواز شتم طيب الكعبة  
مع للصحيح النافذ المباس عن الركبة الطبية بين الصفا والمروة وان لا يمسك نفسه منها فرجة  
الكعبة ولي القلم وفي كل طفر مد من طعام الى ان يبلغ عشرة بلا خلاف الا ان خلق  
مكف الى ان يبلغ خمسة فضاء ومن الاسكا في فقي كل طفر مدا وفيه الى ان يبلغ خمسة فضاء  
وهما نادرا وعلى خلافهما الاجماع عن في الغيبة والمشيى وفي كل طفر اربعة ويجوز شاة الى  
كان في مجلس واحد ولو كان كل واحد منهما اى من فم اظفار ربيبه وقدم اظفار ربيبه في مجلس  
غير مجلس الاخر عليه مان كل مجلس دم ولا خلاف فيهما ظاهر من الكتب المفيدة الاجماع على لزوم  
الشاة في كل اظفار اليمين واقل على اليمين المتعدية الشاة والاعتقاد بانها تعدى الى  
او القمان لتقليم اصابع اليمين او الرطين اذا لم يتغلب المتكبر عن السابق قبل الميزج المتعدية  
الشاة والاعتقاد المتعدية تعدى الاصابع ولو كفر بشاة اليمين او الرطين ثم اكل الباقي  
في المجلس وشاة اخرى والظاهر ان بعض الظفر كالكلف وقامع وقصير في دفعات مع  
الحاج للمجلس تعدى القديرة وفي التعدد مع الاختلاف نظر لو اصابه مضت بالقلم محترما ومجدا  
فقياما ام لا الاقوى فاد في ظفره فعلى المعنى شاة القدر وان ضعف السدلات الاصحاب على  
كما في كلام جمع وفيه شاة لتعدد المفقى مع او وحدتها موزنة عليها كذا اوقع الافتاء  
دفعه والاصح الاول خاصة او جملتها الاول وان كان الثاني اوجز للمحيط  
يلزم به دم مع ولا يضطر اليه وينبغي التفرم في كل المضطر خاصة بل قد يجب قد استثنى الزاوي  
في المشي وكرة وفيها الاجماع وقيل لو ليس لليمين او الشمشك ان عليه شاة وان كان مضطرا  
لكن ينبغي التفرم في حقه وهو لحوط وان كان في دليله نظر واعلم ان قوله ولو لم يرد شاة  
مثلا في مكان واحد متعلق بالسابق له ويلزم الدم بالنسب اختيارا واضطرار مع ولو ليس  
عدة في مكان بل خلقه وان كان ليس واحد وان اختلفا فاشيا بالامن الفاضل في المشي  
فيما اذا اختلفا لاصناف فجعل لكل ضعف فداء وقصر حافة للصحيح ولا يكثر لحوط  
ان كان في غيبة نظر وحل خلافا فا تعدد اللبس وتعدد اكثرها تعدد العدا خلافا للمتن  
وحده فجعل لنا في سقوط الكفارة في اللبس المتعدد وحده المجلس والاول مع انه لحوط المعك

الظهور

ان لا يفرق في ذلك بين ان يكون كفر عن الاول لا ولا خلق الشريعة شاة او طام  
ستة مساكن لكل مسكن مدان عشرة لكل مسكن مدا وصيام للشاة ايام عتارا كان  
في الحلق امضطر لشعر آراس كان او غيره باجماع اهل العلم خلافا لاهل القضاة عن كره والمشيى  
قبل كره من قبل كره من قبل الفاضلين انما ذكر وخلق الراس خاصة وعلى العموم فاما اقل  
سحق الحلق خلق نحو شعر الابطين جميعا كما في المشي وخلق الابطين مستثنى من كافي  
الروضة فان المراد من الحلق هنا والشق في الابطين مطلق الاشارة كما في كره وغيرهما  
اما التكفير في الكتاب والسنة والاجماع الا في العدافة فانهما على ستة مساكن معينا لكل  
منهم مدان على الاقل الا حوط بل الاقوى وفي الغيبة ففي الخلاف عنه كثره يفرج عنه ولا  
مدن وقيل على عشرة لكل مدك وقيل بالغير بينهما كما في المتن وكلام جمع وفي المسئلة  
اقول الاخر ذكرنا في الشرح وفي خلق الابطين معا وهو لسا در شاة وفي احداهما اطفا  
لثمة مساكن بل خلاف فيهما الامن بعض المذاخرين فلم يفرق بينهما في لزوم الشاة وهو  
ضعيف والخلاف بين خلق الابطين خلقهما وكذا خلق الاطفا الواحدة وعلى هذا فيكون  
الحكم مستثنى عما قد من ان في اشارة الشعر شاة او الاطعام او الصيام كما قدضا والافترس  
ان بعض الابطين ليس كله للاصل وارشاد الفرق بين الواحدة منهما والاثنين ولو من  
لجنة او راسه فسقط من شعره متى صدق كلف من طعام او كلف من سوا كافي  
وعلى الاكثر بل عن ظاهر كره والمشيى باجماع والنسب يتم شرع والكر والاطف حافة الشعر  
فلم يقتضيه بالتحية والراس وهو الوجه وفي المسئلة اقوال اخر ولكن ما خر من الاكثر  
اقل ولو كان سقوط الشعر سبيلين للموضوء للصلاة او غيرها فلا كفارة واجبة للاكثر  
للمصحيح المعطل ولا هو عموم الحكم للغسل كافي من تبع الجماعة من القدماء ولا بأس به بل  
ولا ما لم يتم وازالة العاسة كافي في ذلك وعينه و التقليل سائرا وفيه شاة جمعا  
بين النصوص المعبرة في شاة ما دل عليها بما بينت ثم انما خففت حال الضرورة كعادته  
جامع بل بعضها صرح منه وكذا بحاشاة في غيبة الراس للرجل ولو بالطين او الاغصان اى  
الارتماس في الماء او حمل ما يشبهه بخلاف كل من ط والمشي وكرة وفيه الغيبة باجماع  
ثم فيها ذكر غيبة راس الرجل ووجوهه جميعا وان على الخنار لكل يوم شاة مدنا  
الاجماع ونحوه عن العلبي فان تم الاجماع والاصل لعدم والظاهر عدمه على التكرار وفيه  
الاقوى عدمه يتكرر في غيبة نعم وفيه ذلك بخنار تعدد ولا يتعدى بقية العدا وفيه  
الشهادة الثا في الاثر حكم بعدم التكرار ولو تعدد المجلس ولا يربان فا ذكره احوط



ففي غير ذلك وفيما يجمع هذا هو الثاني للجدال ولا كفارة فيما دون الثلث مرات  
منه إذا كان فيها ما دقا وفي الثلث منه كل شاة منهم ولو كان متفرقا على الأشهر الأربعة  
الأحوط خطأ فاللهما في فاشط الشايع من فاشط إطلاق النقص وكثير الفناوى يفتى في  
الكفارة فيما دون الثلث بغير الدم ويصرح حتى الاستغفار والوجوه وجوبه وقوة يجمع من  
القدماء وفي المروءة كذا شاة وفي المصنفين وفي الثلث بدنه على الأشهر الأربعة  
للخلاف فيه يعتد به يظهر وإشاحا بقرة المراتين والبدن بالثلث إذا لم يكن نص  
من السابق فلو كفر من كل واحدة فالشاة أو ثنتين فالبقرة والظابط اعتبار العدد  
السابق ابتداء وبعد التكفير فلو شاة والمرتين بقرة والثلث بدنه وإليه انتظام المتن  
هنا عدم وجوب الكفارة في غير ما ذكر بقوله وقيل في استعمال البدن للذكر في طيب شاة  
والقائل الشيخ ومحمد بن حنبل من تأخر عنه فيما نظروا هذا المتن هنا وفيه وهو نادى على خلافه  
فما هو الخلاف في وجوب المشى الجاهل وأطلاق كلامهم يعم الاختيار والاضطرار الزاميا يحكي عن ياد  
فاجيل لهم استعمال اختيارا خاصة وكذا قيل يجب شاة في قلع القرم والقائل الشيخ والجمهور  
ومستندهم رواية من سئل عن ضيقه الدلائل ولم يقل لها الأكثر ولكن العمل بها لم يورد وهذا  
ثالث فقلع حجر الحرم الأثم لا خلاف عند ما استثنى ما عرفت من ذلك الحرام وإشاحا  
إعادة هنا لا من واحد بل من إثم الحكم بذلك نعم سواء كان أصلها في الحرم أو غيرها كما صرح  
بجمهوره من غير خلاف للصحيح الصريح والثاني لبيان أنه ليس فيه عذر سوى الإثم خاصة بقاؤه  
ذلك بقوله وقيل فيها أي قلعها بغيره منهم ولو كانت تصغر والقائل القاضى وقيل في الصغير  
منها شاة وفي الكبير بقرة وفي الأفضان القيمة والقائل الأكثر منهم الشيخ في مدعيها عليه  
الاجماع وهو الوجوه المرجع في الصغير والكبير إلى العرف والتوسط والرد في صغيرها و  
كبرها شاة والأحوط البقرة بينهما مقام من بالبقرة لو تعدت الأمصار مختلفة كالصيد  
والوطوء والطيب واللبس تعدت الكفارة اتفاقا فقد اختلف في وقت وأختلف كره عن الصادق  
أولا ولو كره سبب واحد فإن كان أثلا مضاعفا للثقل أو القيمة تعدت بحسب اتفاق والأ  
فإن لم يفعل العرف والشرع فيه من مجلس واحد ومجلسين أو وقتين أو وقتين مثل الوطوء فانه  
يتعد بتعد الأبلح حقيقته وشرعا وعرفا كما ذكره جماعة ولا يخفى عن مناقشة تعدت  
الكفارة أيضا بتعدده ولو في مجلس واحد على الأشهر وفي الانتصار والغير الجاهل في المنال  
وبما لا يخرج لعدم الفرق بين وقوعه في مجلس واحد أو مجلسين متعده كره عن الأول أم لا

للشيخ

للشيخ وإن حرم منه فصدوه الأول بما إذا تكرر بعد الغسل التكفير دون غيره والثاني  
بما إذا كان غير معتد به وتكرر دفعات دون المفسد والمتكرر دفعه وقوة في لفظ  
تجتمعا غير واحد نعم يمكن اعتبار الدفعات إذا لم يتكرر دفعه واحدة بأجرة واحدة لا  
يصدق عليه التكرار عرفا وعادة فإن تم شمول الإجماع المنقول والشرعية المعاصرة له  
هذه الصورة والأفندم التكرار هنا لا يخفى عن قوة وكذا اللبس إذا لبس ثيابا واحدة بعد  
ولخلالها بعد نزع ولو في مجلس واحد تكررت وقفا لا أكثر كما مر خلافا لظاهر ما سبق  
من المتن وصريحه هنا بقوله ولو تكرر اللبس فإنه اتخذ المجلس لم يتكرر وكذا لو تكرر المطب  
في مجلس واحد ليس فيه الكفارة واحدة ويتكرر الكفارة فيهما مع اختلاف المجلس وما  
ذكره بقوله وكذا لو تكرر المطب من كل على راية والختار فيه المختار في اللبس ونحوها  
التبديل إذا نزع فاه ثم اغاد فنقبلها إذا أكثر منه ولم ينزع فاه فيمكن أن يكون واحدا  
وكذا سائر الأثر والتظليل ولو تكرر ما يفصل فيه العرف والشرع بين مجلسين أو وقتين  
ووقتين مثل حلق الذي يفصل فيه العرف والفعل الذي يفصل فيه الشرع تعدت الكفارة

إن تغير الوقت كان حلق بعض رأسه عذوة وبعضه عيشة والآفة

لعدة في العرف فلما واحد كما أن لبس ثياب دفعه ليس واحد

الثالثة إذا أكل المحرم أو لبس ما يحرم عليه

لبسه مما لا يقدر فيه بالخصوص

عاما لما لم يردم شاة

وليس على الكفارة من

الناسي والجاهل

اللاصد فعلها

من الكفارة

التصا كل

بالنص

والإجماع

ع



